



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

من مخطوطات
مكتبة المرحوم أبي العباس

(٢)

فِرْقَانِ

كتاب

الغاية المحدث المنظر الأول

لقطب الدين أبي الحسين

سَيِّدِي زَيْنُ الدِّينِ الْبُرَيْدِي

الطبعة سنة ١٢٣٣ هـ

(الجزء الأول)

باعتناء
السيد محمود المرعشي

تطبع
السيد أحمد الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه القرآن

كاتب:

قطب الدين سعيد بن هبة الله راوندى

نشرت فى الطباعة:

كتابخانه آيت الله مرعشى نجفى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢١	فقه القرآن جلد ٢
٢١	اشارة
٢١	الجزء الثانى
٢١	اشاره
٢١	كتاب القضايا
٢١	اشاره
٢١	باب الحث على الحكم بالعدل والمدح عليه وذكر عقوبة من يكون بخلافه
٢١	اشاره
٢٢	فصل
٢٢	فصل
٢٢	باب ما يجب أن يكون القاضى عليه
٢٢	اشاره
٢٣	فصل
٢٤	فصل
٢٤	باب كيفية الحكم بين أهل الكتاب
٢٤	اشاره
٢٥	فصل
٢٥	باب نواذر من الأحكام
٢٥	اشاره
٢٦	فصل
٢٦	باب الزيادات
٢٦	اشاره
٢٦	مسألة

٢٧	مسألة
٢٧	كتاب المكاسب
٢٧	اشاره
٢٧	باب في تفصيل ماأجملناه
٢٧	اشاره
٢٧	فصل
٢٨	فصل
٢٨	باب المكاسب المحظورة والمكروهة
٢٨	اشاره
٢٩	فصل
٢٩	فصل
٣٠	فصل
٣٠	باب المكاسب المباحة
٣٠	اشاره
٣١	فصل
٣١	باب التصرف في أموال اليتامى
٣٢	باب من يجبر الإنسان على نفقته
٣٣	باب السبق والرماية
٣٣	باب الزيادات
٣٣	كتاب المتاجر
٣٣	اشاره
٣٤	باب آداب التجارة
٣٤	اشاره
٣٥	فصل
٣٥	باب أحكام الربا
٣٥	اشاره

٣٦	فصل
٣٧	باب البيع بالنقد والنسيئة والشرط في العقود
٣٧	اشاره
٣٧	فصل
٣٨	فصل
٣٨	باب في أشياء تتعلق بالمبايعه ونحوها
٣٨	اشاره
٣٩	فصل
٣٩	فصل
٤٠	باب الرهن وأحكامه
٤٠	اشاره
٤١	فصل
٤١	باب الوديعة
٤٢	باب العارية
٤٢	باب الإجازات
٤٣	باب الشركه والمضاربه
٤٣	اشاره
٤٤	فصل
٤٤	باب الشفعة
٤٥	باب المزارعة والمساقاة
٤٥	باب الإفلاس والحجر
٤٥	اشاره
٤٦	فصل
٤٦	فصل
٤٦	باب الغصب
٤٧	كتاب النكاح

٤٧	اشاره
٤٧	باب ماأحل الله من النكاح و ماحرّم منه
٤٧	اشاره
٤٨	فصل
٤٨	فصل
٤٩	فصل
٤٩	فصل
٥٠	فصل
٥١	فصل
٥١	فصل
٥٢	فصل
٥٢	باب مقدار مايحرم من الرضاع وأحكامه ماوراء ذوات المحارم القرابية
٥٢	اشاره
٥٣	فصل
٥٣	فصل
٥٣	فصل
٥٤	باب ضروب النكاح
٥٥	باب ذكر النكاح الدائم
٥٥	اشاره
٥٥	فصل
٥٦	فصل
٥٧	فصل
٥٧	باب الصداق وأحكامه
٥٧	اشاره
٥٧	فصل
٥٨	فصل

باب المتعة وأحكامها ٥٨

اشاره ٥٨

فصل ٥٩

فصل ٥٩

فصل ٦٠

فصل ٦٠

فصل ٦٠

باب العقد على الإماء وأحكامه ٦١

اشاره ٦١

فصل ٦١

فصل ٦٢

فصل ٦٣

فصل ٦٣

باب نفقات الزوجات والمرضعات وأحكامها ٦٤

اشاره ٦٤

فصل ٦٤

فصل ٦٤

فصل ٦٥

فصل ٦٥

فصل ٦٦

فصل ٦٦

فصل ٦٧

فصل ٦٧

باب في ذكر ملك الأيمان ٦٨

باب ما يحرم النظر إليه منهن و ما يحل ٦٨

اشاره ٦٨

٦٩ فصل

٦٩ فصل

٦٩ فصل

٧٠ باب اختيار الأزواج و من يتولى العقد عليهن

٧٠ اشاره

٧٠ فصل

٧١ فصل

٧١ باب فى النهى عن خطبة النساء المعتدات بالتصريح وجوازها بالتعريض

٧١ اشاره

٧٢ فصل

٧٣ فصل

٧٣ باب ما يستحب فعله

٧٣ اشاره

٧٤ فصل

٧٤ فصل

٧٥ باب الزادات

٧٦ كتاب الطلاق

٧٦ اشاره

٧٦ باب أقسام الطلاق و شرائطه

٧٦ اشاره

٧٦ فصل فى طلاق التى لم يدخل بها

٧٨ فصل فى طلاق التى دخل بها و لم تبلغ المحيض و لاتكون فى سنها من تحيض

٧٩ فصل فى طلاق الآيسة من المحيض و فى سنها من تحيض

٧٩ فصل فى طلاق المستقيمة الحيض

٨٠ فصل فى طلاق الحامل المستبين حملها

٨١ فصل فى طلاق المستحاضة و طلاق الغائب عن زوجته و طلاق الغلام و العبد

٨١	باب بيان شرائط الطلاق
٨١	اشاره
٨٢	فصل
٨٢	فصل
٨٣	فصل
٨٤	فصل
٨٤	باب عدة المتوفى عنها زوجها وعدة المطلقة على اختلاف أحوالها
٨٤	اشاره
٨٥	فصل
٨٥	فصل
٨٦	باب كيفية الطلاق الثلاث وحكم المراجعة والتراجع والعزل
٨٦	اشاره
٨٧	فصل
٨٨	فصل
٨٨	فصل
٨٩	فصل
٨٩	فصل
٩٠	فصل
٩٠	فصل
٩١	باب ما يجب على المرأة في عدتها
٩١	اشاره
٩٢	فصل
٩٣	باب ما يكون كالسبب للطلاق
٩٣	اشاره
٩٤	فصل
٩٤	باب ما يؤثر في أنواع الطلاق

٩٥	باب ما يلحق بالطلاق
٩٥	اشاره
٩٥	فصل فى الظهار
٩٧	فصل فى الإيلاء
٩٨	فصل فى اللعان
٩٨	فصل فى الارتداد
٩٨	باب الزيادات
٩٨	اشاره
٩٩	مسألة
٩٩	مسألة
٩٩	مسألة
٩٩	مسألة
١٠٠	مسألة
١٠٠	مسألة
١٠٠	كتاب العتق وأنواعه
١٠٠	اشاره
١٠١	باب من إذاملك العتق فى الحال
١٠١	باب من يصح ملكه و من لا يصح
١٠١	باب بيع أمهات الأولاد
١٠٢	باب الولاء
١٠٢	باب أن المملوك لا يملك شيئاً
١٠٣	باب المكاتبه
١٠٣	اشاره
١٠٣	فصل
١٠٣	فصل
١٠٤	باب التدبير

١٠٤ باب الزيادات

١٠٤ اشاره

١٠٤ مسألة

١٠٥ كتاب الأيمان والتذور والكفارات

١٠٥ اشاره

١٠٥ باب فى أقسام الأيمان وأحكامها

١٠٥ اشاره

١٠٦ فصل

١٠٦ فصل

١٠٧ باب حفظ اليمين

١٠٧ اشاره

١٠٨ فصل

١٠٩ فصل

١٠٩ باب أقسام التذور والعهود وأحكامها

١٠٩ اشاره

١١٠ فصل

١١٠ فصل

١١١ باب أقسام العهد

١١١ باب الكفارات

١١١ اشاره

١١٢ فصل

١١٢ فصل

١١٢ باب الزيادات

١١٢ اشاره

١١٣ مسألة

١١٣ مسألة

١١٣	مسألة
١١٣	كتاب الصيد والذباحة
١١٣	اشاره
١١٤	باب أحكام الصيد
١١٤	اشاره
١١٤	فصل
١١٤	فصل
١١٥	باب ما يحرم من الصيد
١١٥	اشاره
١١٦	فصل
١١٧	باب الذبيح
١١٧	باب ما يحل أو يكره لحمه
١١٧	اشاره
١١٨	فصل
١١٨	باب ما حلل من الميتة و ما حرم من المذكى
١١٩	باب الزيادات
١١٩	اشاره
١٢٠	مسألة
١٢٠	مسألة
١٢٠	كتاب الأطعمة والأشربة
١٢٠	اشاره
١٢٠	باب ما أباحه الله من الأطعمة
١٢٠	اشاره
١٢١	فصل
١٢٢	فصل
١٢٣	فصل

١٢٣ باب الأطعمة المحظورة

١٢٣ اشاره

١٢٤ فصل

١٢٥ فصل

١٢٥ فصل

١٢٤ فصل

١٢٤ باب الأشربة المباحة والمحظورة

١٢٤ اشاره

١٢٧ فصل

١٢٨ فصل

١٢٨ باب بيان تحريم الخمر

١٢٨ اشاره

١٢٩ فصل

١٢٩ فصل

١٣٠ باب الزيادات

١٣٠ اشاره

١٣١ مسألة

١٣١ كتاب الوقوف والصدقات

١٣١ اشاره

١٣١ باب كيفية الوقف وأحكامه

١٣١ اشاره

١٣٢ فصل

١٣٢ فصل

١٣٣ فصل

١٣٣ باب الهبة وأحكامها

١٣٣ اشاره

١٣٣	فصل
١٣٤	باب الزيادات
١٣٤	كتاب الوصايا
١٣٤	اشاره
١٣٤	باب الحث على الوصية
١٣٥	اشاره
١٣٥	فصل
١٣٦	فصل
١٣٦	فصل
١٣٧	باب الوصية للوارث وغيره من القربات وأحكام الأوصياء
١٣٧	اشاره
١٣٨	فصل
١٣٨	باب ما على وصى اليتيم
١٣٩	اشاره
١٣٩	فصل
١٤٠	باب الوصية المبهمة
١٤١	باب الوصية التي يقال لها راحة الموت
١٤١	باب من تجوز شهادته في الوصية وشروط الوصية
١٤١	اشاره
١٤٢	فصل
١٤٢	باب نادر
١٤٣	باب الإقرار
١٤٣	باب الزيادات
١٤٤	كتاب الموارث
١٤٤	اشاره
١٤٤	باب كيفية ترتيب نزول الموارث

١٤٤	اشاره
١٤٤	فصل فى بيان ذلك
١٤٥	باب ما يستحق به الموارىث وذكور سهامها
١٤٥	باب ذكر ذوى السهام
١٤٥	اشاره
١٤٦	فصل
١٤٦	فصل فى ميراث الولد
١٤٧	فصل فى ميراث الوالدين
١٤٨	فصل فى ميراث الزوجين
١٤٨	فصل فى ميراث كلاله الأم
١٤٩	فصل فى ميراث كلاله الأب
١٥٠	باب فى مسائل شتى
١٥١	باب من يرث بالقرابة دون الفرض
١٥١	اشاره
١٥١	فصل
١٥٢	باب فى مسائل شتى
١٥٢	باب ذكر من يرث بالفرض والقرابة
١٥٢	اشاره
١٥٣	فصل
١٥٣	فصل
١٥٤	باب بطلان القول بالعصبه والعول وكيفية الرد
١٥٤	اشاره
١٥٥	فصل
١٥٥	فصل
١٥٦	باب بيان أن فرض البننتين الثلثان
١٥٦	اشاره

١٥٧	فصل
١٥٧	باب أن القاتل خطأ يرث المقتول من التركة لا من الدية
١٥٨	باب أن المسلم يرث الكافر
١٥٨	باب أن ولد الولد ولد وإن نزل
١٥٩	باب الزيادات
١٥٩	اشاره
١٥٩	مسألة
١٥٩	مسألة
١٥٩	مسألة
١٦٠	كتاب الحدود
١٦٠	اشاره
١٦٠	فصل
١٦٠	فصل
١٦١	فصل
١٦٢	فصل
١٦٢	فصل
١٦٣	فصل
١٦٣	باب غير المسلم يفجر بالمسلم
١٦٤	باب الحد في اللواط والسحق
١٦٤	باب الحد في شرب الخمر
١٦٥	باب الحد في السرقة
١٦٥	اشاره
١٦٥	فصل
١٦٦	فصل
١٦٧	فصل
١٦٨	باب حد المحارب

١٦٨ باب الحد فى الفرية

١٦٨ اشارة

١٦٩ فصل

١٦٩ باب الزيادات

١٦٩ اشارة

١٦٩ مسألة

١٧٠ مسألة

١٧٠ مسألة

١٧٠ مسألة

١٧٠ كتاب الديات

١٧٠ اشارة

١٧٠ باب القتل العمد وأحكامه

١٧٠ اشارة

١٧١ فصل

١٧١ فصل

١٧٢ فصل

١٧٢ فصل

١٧٣ فصل

١٧٤ فصل

١٧٤ فصل

١٧٥ فصل

١٧٥ باب القتل الخطأ المحض

١٧٥ اشارة

١٧٦ فصل

١٧٦ فصل

١٧٧ فصل

١٧٧ فصل

١٧٨ فصل

١٧٨ باب القتل الخطأ وشبيهه العمد -

١٧٩ باب ديوات الجوارح والأعضاء والقصاص فيها -

١٧٩ اشاره

١٨٠ فصل

١٨٠ فصل

١٨٠ فصل

١٨١ فصل

١٨١ باب الزيادات

١٨١ اشاره

١٨٢ مسألة

١٨٢ مسألة

١٨٢ مسألة

١٨٣ مسألة

١٨٣ مسألة

١٨٣ مسألة

١٨٣ مسألة

١٨٤ باب فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب -

١٨٤ اشاره

١٨٤ فصل

١٨٥ تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية -

إشارة

شماره كتابشناسی ملی : ایران سرشناسه : گریوانی، خلیل عنوان و نام پدیدآور : فقه القرآن راوندی / قطب الدين راوندی
وضعت نشر : كتابخانه آيت الله مرعشي نجفی، قم توصيفگر : قطب راوندی، سعيد بن هبة الله، -۵۷۳ق. توصيفگر : كتاب فقه
القرآن راوندی توصيفگر : فقه

الجزء الثاني

إشارة

تأليف الفقيه المحدث المفسر الأديب قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندی المتوفى سنة ۵۷۳هـ-

كتاب القضايا

إشارة

قال الله تعالى يا داوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ. أخبر الله بأنه نادى داود أن افصل بين المختلفين من
الناس والمنتازعين بالحقّ بوضع الأشياء مواضعها على ما أمرك الله به . والخليفة هو المدبر للأمر من قبل غيره بدلا من تدبيره .
وقيل معناه جعلناك خليفة لمن كان قبلك من رسلنا ثم أمره فالآية تدل على أن القضاء جائز بين المسلمين وربما كان واجبا فإن
لم يكن واجبا فربما كان مستحبا وتدل عليه آيات كثيرة -قرآن- ۱۹-۹۶-قرآن- ۱۷۲-۱۷۹

باب الحث على الحكم بالعدل والمدح عليه وذكر عقوبة من يكون بخلافه

إشارة

قال الله سبحانه وَ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَقَالَ تَعَالَى فَإِنْ جَاؤُكَ -قرآن- ۱۹- ۶۰-قرآن- ۷۵-۸۶ قال الله سبحانه وَ أَنْ
احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَقَالَ تَعَالَى فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَقَالَ تَعَالَى وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي
الْحَرْثِ وَقَالَ تَعَالَى فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ. وقد ذم الله من دعى إلى الحكم فأعرض عنه فقال وَ
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ لِيُحْكَمْ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ. ومدح قوما دعوا إليه فأجابوا فقال إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ لِيُحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَقَالَ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ وَقَالَ تَعَالَى وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ وَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَنْ لَمْ
يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ وَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ. وقال الحسن هي
عامه في بنى إسرائيل وغيرهم من المسلمين . -قرآن- ۱-۳۵-قرآن- ۵۰-۹۷-قرآن- ۱۱۲-۱۷۹-قرآن- ۲۳۲-۳۲۱-قرآن- ۳۵۸-
۴۷۷-قرآن- ۴۹۲-۶۰۵-قرآن- ۶۲۰-۶۸۴-قرآن- ۷۰۰-۷۶۵-قرآن- ۷۸۱-۸۴۵ وروى البراء بن عازب عن النبي ص أن هذه
الآيات الثلاث في الكفار خاصة -رواية- ۱-۲-رواية- ۳۹-۷۹. وقال الشعبي نزل الكافرون في هذه الأمة والظالمون في اليهود

والفاسقون في النصارى . [صفحة ٧] والأولى أن يقال هي عامة في من حكم بغير ما أنزل الله فإن كان مستحلا لذلك معتقدا أنه هو الحق فإنه يكون كافرا بلا خلاف فأما من لم يكن كذلك و هو يحكم بغير ما أنزل الله فإنه يدخل تحت الآيتين الآخرين .

فصل

وقال أبو جعفر الحكيم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية وقال الله عز وجل وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وأشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية ثم قال قال النبي ص من حكم في الدرهمين بحكم جور ثم أجبر عليه كان من أهل هذه الآية وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَتَقِيلُ كَيْفَ يَجْبَرُ عَلَيْهِ قَالَ يَكُونُ لَهُ سَوْطٌ وَسَجَنٌ فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ فَإِنْ دَخَلَ بِحُكْمِهِ وَ إِيضًا بِسَوْطِهِ وَ حَبْسِهِ فِي سَجْنِهِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٤٦٢ وقال أبو عبد الله ع إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فيأني جعلته قاضيا فتحاكموا إليه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١٧٠ [صفحة ٨]

فصل

وعن أبي بصير قلت لأبي عبد الله ع قول الله في كتابه وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ قَالَ يَا أَبَا بَصِيرٍ إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ حُكَمَا يَجُورُونَ أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَعْزَمْ حُكَمَا الْعَدْلِ وَلَكِنَّهُ عَنِ حُكَمَا الْجُورِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَدَعَاكَ إِلَى حَاكِمٍ أَهْلُ الْعَدْلِ فَأَبَى عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَرُفَعَكَ إِلَى حُكَمَا أَهْلِ الْجُورِ لِيَقْضُوا لَهُ كَانَ مِمَّنْ حَاكِمًا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَ مَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهَا لِآيَةِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٦٣٢ وقال إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٥٤ وقال لما ولي أمير المؤمنين ع شريحا القضاء اشترط عليه أن لا ينفذ القضاء حتى يعرضه عليه وقال له قد جلست مجلسا لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-١٥٧ ثم قال إن عليا ع اشتكى عينه فعاده رسول الله ص فإذا على يصيح فقال له النبي أجزعا أم وجعا يا علي فقال يا رسول الله ما وجعت وجعا قط أشد منه قال يا علي إن ملك الموت إذا نزل ليقبض -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-ادامه دارد [صفحة ٩] روح الفاجر أنزل معه سفودا من نار فينزع روحه به فتضج جهنم فاستوى على جالسا فقال يا رسول الله أعد على حديثك فقد أنساني وجعي ما قلت فهل يصيب ذلك أحدا من أمتك قال نعم حكاما جائرين و آكل مال اليتيم وشاهد الزور -رواية- از قبل- ٢٢٨

باب ما يجب أن يكون القاضي عليه

إشارة

قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ. أمر تعالى الحكام بين الناس أن يحكموا بالعدل لا بالجور ونعم الشيء شيئا يعظكم الله به من أداء الأمانة. -قرآن- ١٩-١٣٢ وروى عن المعلى بن خنيس قال سألت أبا عبد الله ع عن هذه الآية فقال على الإمام أن يدفع ماعنده إلى الإمام الذي بعده وأمرت الأئمة بالعدل وأمرت الناس أن يتبعوهم -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-١٧٧ . وقال تعالى وَ اذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ إِذْ قَالَ رَبِّ اذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ إِلَى قَوْلِهِ وَ آتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَ فَصَّلَ الْخِطَابَ أَي

أعطينا إصابه الحكم بالحق وفصل الخطاب هو قوله البيئه على المدعى واليمين على المدعى عليه . -قرآن- ١٦-٣٨-قرآن- ٥٠-٨٨ [صفحہ ١٠] ثم قال وَ هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ هَذَا خِطَابٍ مِنْ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ ع وَصُورَتُهُ صُورَةُ الْإِسْتِفْهَامِ وَمَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ بِمَا كَانَ مِنْ قِصَّةِ دَاوُدَ مِنَ الْحُكْمَةِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَتَنْبِيهِهِ عَلَى مَوْضِعٍ تَرَكَهُ بَعْضُ مَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ . وَالنَّبَأُ الْخَبْرُ بِمَا يَعْظُمُ حَالَهُ وَالْخَصْمُ هُوَ الْمُدْعَى عَلَى غَيْرِهِ حَقًّا مِنَ الْحُقُوقِ الْمُنْتَازِعِ لَهُ فِيهِ وَيَعْبَرُ بِهِ عَنِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْمَصْدَرُ وَلِذَلِكَ قَالَ إِذِ تَسَيَّرُوا الْمِحْرَابَ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ وَ مِنْ مَعَهُمَا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ فِي أَنْ أَقْلَ الْجَمْعِ إِثْنَانٍ لَمَا قَالَ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضِئِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الْفَرِيقَيْنِ أَيْ نَحْنُ فَرِيقَانِ خَصْمَانِ أَيْ يَقُولُ مَا يَقُولُ خَصْمَانِ لِأَنَّهُمَا كَانَ مَلَكَينِ وَ لَمْ يَكُونَا خَصْمَيْنِ وَ لَا بَغَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمِثْلِ . فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَ لَا تَشْطِطْ مَعْنَاهُ وَ لَا تَجَاوِزِ الْحَقَّ وَ لَا تَنْجِرْ وَ لَا تَسْرِفْ فِي حُكْمِكَ بِالْمِيلِ مَعَ أَحَدِنَا عَلَى صَاحِبِهِ وَ أَرشَدْنَا إِلَى قِصْدِ الطَّرِيقِ الَّذِي هُوَ طَرِيقُ الْحَقِّ وَ وَسَطُهُ . -قرآن- ١٠-٣٧-قرآن- ٣٧٤-٣٩٧-قرآن- ٥٠٠-٥٣٠-قرآن- ٦٨٨-٧٢٤

فصل

ثم حكى سبحانه ما قال أحد الخصمين لصاحبه فقال إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعَجَةً وَ لِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا قَالَ وَهَبْ يَعْنِي أَخِي فِي دِينِي وَ قَالَ الْمَفْسُورُونَ إِنَّهُ كُنِيَ بِالنَّعَاجِ عَنْ تِسْعٍ وَ تِسْعِينَ امْرَأَةً كَانَتْ لَهُ وَ أَنَّ الْآخَرَ لَهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَ قَالَ الْحَسَنُ لَمْ يَكُنْ لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعَجَةً وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى وَجْهِ الْمِثْلِ وَ قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ أَرَادَ النَّعَاجَ بِأَعْيَانِهَا وَ هُوَ الظَّاهِرُ غَيْرُ أَنَّهُ خِلَافُ أَقْوَالِ الْمَفْسُورِينَ . -قرآن- ٥١-١٤٠ [صفحہ ١١] وَ قَالَ هُمَا خَصْمَانِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ وَ لَمْ يَكُونَا مَلَكَينِ وَإِنَّمَا فَرَعَ مِنْهُمَا لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الْمَعْتَادِ وَ هُوَ الظَّاهِرُ . وَ مَعْنَى أَكْفَلْنِيهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْزَلَ لِي عَنْهَا وَ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضَمَّهَا إِلَيَّ وَ قَالَ آخَرُونَ أَيْ اجْعَلْنِي كِفِيلًا- بِهَا أَيْ ضَامِنًا لِأَمْرِهَا وَ مِنْهُ قَوْلُهُ وَ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا . ثُمَّ قَالَ وَ عَزَّيْ فِي الْخِطَابِ أَيْ غَلَبْنِي فِي الْمَخَاطَبَةِ وَ قَهَرْنِي وَ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ صَارَ أَعَزَّ مِنْنِي . فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ لَقَدْ ظَلَمَ بِكَ بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَعْنَاهُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَدْعِيهِ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ فَأَضَافَ السُّؤَالَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ . وَ قَالَ أَصْحَابُنَا مَوْضِعَ الْخَطِيئَةِ أَنَّهُ قَالَ لِلْخَصْمِ لَقَدْ ظَلَمَ بِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَ خَصْمَهُ عَنِ دَعْوَاهُ وَ فِي أَدَبِ الْقَضَاءِ أَنْ لَا يَحْكُمَ بِشَيْءٍ وَ لَا يَقُولَ حَتَّى يَسْأَلَ خَصْمَهُ مِنْ دَعْوَى خَصْمِهِ فَمَا أَجَابَ بِهِ حُكْمًا بِذَلِكَ وَ هَذَا تَرَكَّ النَّدْبَ . وَ الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَبْدِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ النَّبِيَّ ع أَنَّ الْخَصْمَ ظَلَمَ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مَعَ تَقْدِيرِ وَبِالشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَرَوَى أَنَّ الْمَلَكَينِ غَابَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَظَنَّ دَاوُدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَبَرَهُ بِهَذِهِ الْحُكْمَةِ وَمَعْنَى الظَّنِّ هُنَا الْعِلْمُ كَأَنَّهُ قَالَ وَعِلْمُ دَاوُدَ وَقِيلَ إِنَّمَا ظَنَّ ظَنًّا قَوِيًّا وَ هُوَ الظَّاهِرُ . وَفَتْنَاهُ أَيْ بِحَقِّ أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ أَيْ اخْتَبَرْنَاهُ وَ قَرَأَ فِتْنَاهُ بِالْتَّخْفِيفِ أَيْ الْمَلَكَينِ فَتْنَاهُ بِهِمَا . وَقِيلَ إِنَّهُ كَانَ خُطِبَ امْرَأَةً كَانَ أَوْ رِيَا بِنَ حَنَّانٍ خُطِبَهَا وَ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَكَانَ دَخَلَ فِي سُومِهِ فَاخْتَارُوهُ عَلَيْهِ فَعَاتَبَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ . -قرآن- ١٢٤-١٣٤-قرآن- ٢٥٣-٢٧٣-قرآن- ٢٨٤-٣٠٧-قرآن- ٣٨٢-٤٩١-قرآن- ٦٤٠-٦٥٣-قرآن- ١١٣٢-١١٤٠ [صفحہ ١٢] وَأَوْلَى الْوَجْهِ أَنَّهُ تَرَكَ النَّدْبَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَدَبِ الْقَضَاءِ . وَ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ لِي نَعَجَةٌ أَنْثَى وَ وَصَفَهَا بِأَنْثَى إِشْعَارًا بِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ مَهِينَةٌ . يَسْأَلُ فَيَقَالُ فِي قَوْلِهِ لَقَدْ ظَلَمَ بِكَ بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ كَيْفَ يَكُونُ السَّائِلُ ظَالِمًا . الْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ سْؤَالَ خِضْوَعٍ إِنَّمَا غَالَبَهُ فَمَعْنَى السُّؤَالِ هَاهُنَا حَمْلٌ عَلَى سْؤَالِ مَطَالِبَةٍ وَ لَوْ سَأَلَهُ التَّفَضُّلَ مَا عَاذَهُ عَلَيْهَا وَ قَدِينَا أَنَّ الْحُكْمَةَ فِي قَوْلِهِ وَ آتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ أَسْمَ تَقَعُ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ وَ صَوَابِ الرَّأْيِ وَ صِحَّةِ الْعَزْمِ وَالْحَزْمِ . وَفَصَّلَ الْخِطَابَ بِقَطْعِ الْأُمُورِ بَيْنَ الْمُتَخَصِّمِينَ وَالْخِطَابَ نِزَاعَ فِي الْخُطُوبِ وَ هُوَ يَفْصَلُ ذَلِكَ لِحُكْمَتِهِ . وَقِيلَ إِنَّمَا كَانَ كِنَايَةً عَنِ قَوْلِهِ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ لِأَنَّ بِذَلِكَ يَقَعُ الْفَصْلُ بَيْنَ

فصل

وقوله تعالى وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذِ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذِ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَ كُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ فَقَالَ الْجِبَائِيُّ إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى سُلَيْمَانَ بِمَا نَسَخَ بِهِ حُكْمَ دَاوُدَ الَّذِي كَانَ يَحْكُمُ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ اجْتِهَادٍ. وَ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا وَ يَقْوَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ يَعْنِي عَلَّمْنَا الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ الَّتِي هِيَ مُصْلِحَةُ الْوَقْتِ سُلَيْمَانَ . -قرآن- ١٦-١٤٨-قرآن- ٣٠٩-٣٢٩ [صفحة ١٣] وَ قَوْلُهُ إِذِ يَحْكُمَانِ أَي طَلَبَا الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ وَ لَمْ يَبْتَدِئَا بَعْدَ. وَ قِصَّتُهُ -قرآن- ٩-٢١ أَنْ زَرَعَا أَوْ كَرَمَا وَ قَعَتْ فِيهِ الْغَنَمُ لَيْلًا فَأَكَلَتْهُ فَحُكِمَ دَاوُدَ بِالْغَنَمِ لِصَاحِبِ الْكُرْمِ لِأَنَّ الشَّرْعَ كَانَ وَرَدَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِ وَ لَمْ يَثْبِتِ الْحُكْمَ فَقَالَ سُلَيْمَانَ لِأَبِيهِ إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى الْآنَ بِغَيْرِ هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ وَ مَا ذَاكَ قَالَ يَدْفَعُ الْكُرْمَ إِلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ فَيَقُومُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعُودَ كَمَا كَانَ وَ يَدْفَعُ الْغَنَمَ إِلَى صَاحِبِ الْكُرْمِ فَيَصِيبُ مِنْهَا حَتَّى إِذَا عَادَ الْكُرْمَ كَمَا كَانَ دَفَعَ كُلَّ وَاحِدٍ إِلَى صَاحِبِهِ حَقَّهُ ذَكَرَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْهُمَا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٤٢٢. فعلى هذا ينبغي أن يكون الحاكم حكيماً عالماً بالناسخ والمنسوخ عارفاً بالكتاب والسنة عاقلاً بصيراً بوجوه الإعراب يثق من نفسه يتولى القضاء والفصل بين الناس

باب كيفية الحكم بين أهل الكتاب

إشارة

قد ذكرنا من قبل كثيراً مما يتعلق بهذا الباب وها هنا نذكر ما يكون تفصيلاً لتلك الجملة أو جملة لذلك التفصيل اعلم أن الله تعالى خاطب نبيه ص فقال وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلْنَا اللَّهُمَّ الْقَدِيرَ وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا كَرَّرَ الْأَمْرَ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ لِأَمْرَيْنِ -قرآن- ١٥١-٢٨٩ [صفحة ١٤] أحدهما أنهما حكمان أمر بهما جميعاً لأن اليهود احتكموا إليه في زنا المحصن ثم احتكموا إليه في قتل كان منهم ذكره أبو علي و هو المرؤى عن أبي جعفر . الثاني أن الأمر الأول مطلق والثاني دل على أنه منزل . قال ابن عباس و الحسن تدل الآية على أن أهل الكتاب إذا ترفعوا إلى الحكام المسلمين يجب أن يحكموا بينهم بحكم القرآن و شريعته الإسلام لأنه أمر من الله بالحكم بينهم والأمر يقتضى الإيجاب -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٠١ . و قال أبو علي نسخ ذلك التخيير بالحكم بين أهل الكتاب أو الإعراض عنهم والترك قال تعالى فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ. والكتاب في قوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنَ مُصَدِّقًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مُصَدِّقًا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ يَعْنِي التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ وَعَدْلِهِ وَ الدَّلَالَةِ عَلَى نُبُوَّتِكَ وَ الْحُكْمِ بِالرَّجْمِ وَ الْقُودِ وَ غَيْرِهِمَا وَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا حَكَى اللَّهُ أَنَّهُ كَتَبَهُ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ حُكْمٌ يَلْزِمُنَا الْعَمَلَ بِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقُرْآنَ مُصَدِّقًا لِذَلِكَ وَ شَاهِدًا. وَ قَالَ مُجَاهِدٌ مُهَيِّمًا نَصَفَهُ لِلنَّبِيِّ عِ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى لِأَجْلِ حُرْفِ الْعَطْفِ وَ لَوْ قَالَ بَلَا وَ أَوْ لَجَازَ وَ لَا- تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمُوعًا- عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ وَ لَا يَدِلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عِ اتَّبَعَ أَهْوَاءَهُمْ لِأَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَجْطُنَّ عَمَلُكَ وَ لَا يَدِلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ كَانَ وَقَعَ مِنْهُ . -قرآن- ٩٦-١٤٢-قرآن- ١٦٣-١٩٠-قرآن- ٢٠٨-٢١٦-قرآن- ٥٠٥-٥١٤-قرآن- ٥٨٥-٦٠٥-قرآن- ٦٩٥-٧٢٩ [صفحة ١٥] لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ قَالَ مُجَاهِدٌ شَرِيعَةُ الْقُرْآنِ لِجَمِيعِ النَّاسِ لَوْ آمَنُوا بِهِ وَ قَالَ آخَرُونَ إِنَّهُ شَرِيعَةُ التَّوْرَةِ وَ شَرِيعَةُ الْإِنْجِيلِ وَ شَرِيعَةُ الْقُرْآنِ وَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ مِنْكُمْ أُمَّةٌ نَبِيْنَا وَ أُمَّمُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ عَلَى

تغليب المخاطب على الغائب فيبين تعالى أن لكل أمة شريعة غير شريعة الآخرين لأنها تابعة للمصالح فلا يمكن حمل الناس على شريعة واحدة مع اختلاف المصالح قال تعالى وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً. -قرآن- ١-٤١-قرآن- ١٧١-١٧٦-قرآن- ٣٧٨-

٤٢٣

فصل

ثم قال تعالى أ فَحُكِّمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ قال مجاهد إنها كناية عن اليهود لأنهم كانوا إذا وجب الحكم على ضعفائهم ألزموهم إياه و إذا وجب على أقويائهم لم يأخذوهم به . وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا أَى فصلا بين الحق والباطل من غير محاباة لأنه لا يجوز للحاكم أن يحابي في الحكم بأن يعمل على ما يهواه بدلا مما يوجب العدل و قد يكون حكم أحسن من حكم بأن يكون أولى منه وأفضل وكذا لو حكم بحق يوافق هواه كان ما يخالف هواه أحسن مما يوافقه . و قال تعالى في وصف اليهود سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسِّيِّئِ فَإِنِ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ أَى هؤلاء يقبلون الكذب ويكثر أكلهم السحت و هو الحرام . فخير الله نبيه ع في الحكم بين اليهود في زنا المحصن و في قتل من اليهود . -قرآن- ١٧-٤٨-قرآن- ١٧٧-٢٠٩-قرآن- ٤٩٥-٥٨٢] [صفحة ١٦] و في اختيار الحكام والأئمة الحكم بين أهل الذمة إذا احتكموا إليهم قولان أحدهما أنه حكم ثابت والتخير حاصل ذهب إليه جماعة و هو المروى عندهم عن علي ع والظاهر في رواياتنا و قال الحسن إنه منسوخ بقوله وَ أَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَنَسَخَ الاختيار وأوجب الحكم بينهم بالقسط . وَ كَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَ عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ أَى الحكم بالرجم والقود . ثم قال تعالى إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَ لَا تَكُنْ لِلْخَائِثِينَ خَصِمًا يَمَانِيهِ اللهُ نبيه ع أن يكون خصيما لمن كان مسلما أو معاهدا في نفسه أو ماله أى لاتخاصم عنه . والخطاب و إن توجه إلى النبي ص فالمراد به أمته -قرآن- ٢١٢-٢٥٣-قرآن- ٢٩٧-٣٦٠-قرآن- ٤٠٣-٥١٩

باب نوادر من الأحكام

إشارة

قال محمد بن حكيم سألت أبا الحسن ع عن شيء فقال لي كل مجهول ففيه القرعة فقلت له إن القرعة تخطئ وتصيب فقال كل ما حكم الله به فليس بمخطئ قال تعالى فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٢٠٠ [صفحة ١٧] و عن عبد الله بن الحجاج قال دخل الحكم بن عيينة وسلمه بن كهيل على أبي جعفر ع فسألاه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله ص وقضى به علي ع عندكم بالكوفة فقالا هذا خلاف القرآن قال وأين وجدتموه خلاف القرآن فقالا إن الله تعالى يقول وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ فقال لهما أبو جعفر ع فقله وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ هو أن لاتقبلوا شهادة واحد ويمينا قال لا -رواية- ١-٢-رواية- ٣٥-٣٩١ و قال الرضا ع إن أباحيفه قال لجعفر بن محمد ع كيف تقضون باليمين مع الشاهد الواحد و هو يضحك فقال جعفر أنتم تقضون بشهادة واحد شهادة مائة قال لانفعل قال بلى يشهد مائة لا يعرف فترسلون واحدا يسأل عنهم ثم تجيزون شهادتهم بقوله ثم قال أبوحيفه القتل أشد من الزنا فكيف يجوز في القتل شاهدان والزنا لا يجوز فيه إلا أربعة شهود فقال الصادق لأن القتل فعل واحد والزنا فعلا فممن ثم لانجوز إلا أربعة شهود على الرجل شاهدان و على المرأة شاهدان -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٦٣ وسئل ع عن البيعة إذا أقيمت على الحق أيحل للقاضي أن يقضى بقول البيعة من غير مسألة إذا لم يعرفهم

قال خمسُهُ أشياء يجب على الناس الأخذ بها بظاهر الحكم الولايات والتناكح والمواريث والذبائح والشهادات فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه فقد اختصم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣-ادامه دارد [صفحه ١٨] رجلان إلى داود ع في بقرة فجاء هذابينه على أنها له وجاء هذابينه على أنها له قال فدخل داود المحراب فقال يارب إنه قد أعيانى أن أحكم بين هذين فكن أنت الذى تحكم فأوحى الله إليه أخرج فخذ البقرة من الذى فى يده فادفعها إلى الآخر واضرب عنقه قال فضجت بنو إسرائيل من ذلك وقالوا جاء هذابينه وجاء هذابينه و كان أحقهما بإعطائه الذى فى يديه فأخذها منه وضرب عنقه فأعطاه هذا فقال داود يارب إن بنى إسرائيل ضجوا مما حكمت فأوحى الله إليه أن الذى كانت البقرة فى يده لقى أبا الآخر فقتله وأخذ البقرة منه فإذا جاءك مثل هذا فاحكم بينهم بما ترى ولا تسألنى أن أحكم حتى يوم الحساب -رواية- از قبل- ٦١٢

فصل

و عن داود بن الحصين قال لى أبو عبد الله ع ما يقول فى النكاح فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا بشهادة رجلين عدلين فقال كذبوا لعنهم الله هونوا واستخفوا بعزائم الله وفرائضه وشددوا وعظمو ما هون الله إن الله أمر فى الطلاق بشهادة رجلين عدلين فأجازوا الطلاق بلا شاهد والشهادة فى النكاح لم يجئ عن الله فى عزيمة فقد ندب فى عقده النكاح ويستحل الفرج وإن لم يشهدوا وإنما سن رسول الله فى ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لثلاثينكر الولد والميراث -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-٢٤-٤٦٣. و لا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَ مَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ -قرآن- ٢-٢٣-قرآن- ٣٦-٧٣ [صفحه ١٩]

باب الزيادات

إشارة

ذكر ابن عباس أن أهل الكتاب اختصموا إلى رسول الله ص فيما اختلفوا بينهم من دين ابراهيم فكل فرقة زعمت أنهم أولى بدينه فقال ع كلا الفريقين برىء من دين ابراهيم فغضبوا وقالوا ما نرضى لقضائك فأنزل الله أ فَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ أَى أَفْبَعْدَ هَذِهِ آيَاتٍ وَالْحَجَجُ تَطْلُبُونَ دِينًا غَيْرَ دِينِ اللَّهِ وَ لَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ طَوْعًا وَ كَرْهًا فَالطَّوْعُ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ خَاصَّةً وَ أَمَّا أَهْلُ الْأَرْضِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَسْلَمَ طَوْعًا وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَسْلَمَ كَرِهًا أَى فَرَقًا مِنَ السَّيْفِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-٤٧٦

مسألة

وقال ابن عباس إن الله خير نبيه ع بقوله تعالى فَإِن جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَ هَذَا التَّخْيِيرُ ثَابِتٌ فِى الشَّرْعِ لِلْأُمَّةِ وَ الْحُكْم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٤٨. وقول من قال إنه منسوخ بقوله تعالى وَ أَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَ إِنْ تُعْرِضْ عَنِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ فَلَنْ يُضَرَّوكَ شَيْئًا فِدَعِ النَّظَرَ بَيْنَهُمْ إِنْ شِئْتَ وَ إِنْ حَكَمْتَ أَى وَ إِنْ اخْتَرْتَ أَنْ تَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ مَا فِى الْقُرْآنِ وَ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ . ثم قرع اليهود بقوله وَ كَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَ يَرْضُونَ بِكَ حَكْمًا وَ هُمْ -قرآن- ٤٢-٦٣-قرآن- ٨٤-٩٦-قرآن- ١١٤-١٣٥-قرآن- ١٦١-١٧٤-قرآن- ٢٠٧-٢٣٢-قرآن- ٢٨٦-٣٠٧ [صفحه ٢٠] تركوا الحكم بالتوراة جرأة على الله وإنما طلبوا بذلك الرخصة و ما هم بمؤمنين بحكمك أنه من عند الله .

وقوله تعالى إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَ نُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ لَإِيْدِلَ عَلَى أَنْ نَبِيْنَاص كَانَ مَتَعْبِدَا بِشَرَعِ مُوسَى ع لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ ذَلِكَ بِوَحْيِ أَنْزَلَهُ عَلَيْهِ لِابْرَاجُوعِ إِلَى التَّوْرَةِ فَصَارَ ذَلِكَ شَرَعًا لَهُ وَ إِنْ وَافَقَ مَا فِي التَّوْرَةِ. وَنَبَهُ بِذَلِكَ الْيَهُودَ عَلَى صِحَّةِ نُبُوْتِهِ مِنْ حَيْثُ أَخْبَرَ عَمَّا فِي التَّوْرَةِ مِنْ غَوَامِضِ الْعِلْمِ مَا التَّبَسَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ وَ قَدَعَرَفُوا أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابَهُمْ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى لِلْمُذِينِ هَادُوا أَى تَابُوا مِنَ الْكُفْرِ وَقِيلَ لِلْيَهُودِ وَاللَّامِ فِيهِ يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ أَى يَقْضَى بِإِقَامَةِ التَّوْرَةِ النَّبِيِّونَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ وَقْتِ مُوسَى إِلَى وَقْتِ عِيسَى ع لَهُمْ وَفِي مَا بَيْنَهُمْ -قرآن- ١٦-٨٧-قرآن- ٤٠٤-٤١٩ [صفحة ٢١]

كتاب المكاسب

إشارة

قال الله تعالى وَ الْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَ أَلْقَيْنَا فِيهَا رِوَاسِي وَ أُنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ. فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِخَلْقِهِ مِنَ الْمَعِيْشَةِ مَا يَتِمَكَّنُونَ بِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ وَأَمْرَهُمْ بِالتَّصْرِيفِ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْحَلَالِ دُونَ الْحَرَامِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَسَّبَ بِمَا حَظَرَهُ اللَّهُ وَ لَا يَطْلُبَ رِزْقَهُ مِنْ حَيْثُ حَرَّمَهُ . وَ الْمَعَايِشُ جَمْعُ مَعِيْشَةٍ وَ هِيَ طَلَبُ أَسْبَابِ الرِّزْقِ مَدَّةَ الْحَيَاةِ فَقَدْ يَطْلُبُهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ بِالتَّصْرِيفِ وَ التَّكْسَبِ وَ قَدْ يَطْلُبُ لَهُ فَإِنْ أَتَاهُ أَسْبَابُ الرِّزْقِ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ فَذَلِكَ الْعَيْشُ الْهَنِئِءُ - قرآن- ١٩-١٧١

باب في تفصيل ما أجملناه

إشارة

قوله تعالى وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ مِنْ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ -قرآن- ١٤-٤٣ [صفحة ٢٢] مَعَايِشَ وَ الْمُرَادُ بِهِ الْعَبِيدُ وَ الْإِمَاءُ وَ الدَّوَابُّ وَ الْأَنْعَامُ وَ الْعَرَبُ لَا تَجْعَلُ مِنْ إِلَّا فِي النَّاسِ خَاصَّةً وَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَلَمَّا كَانَ مَعَ الدَّوَابِّ الْمَمَالِيكَ حَسَنَ حَيْثُئِذْ. وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِي مَوْضِعِ خَفْضِ نَسَقًا عَلَى الْكَافِ وَ الْمِيمِ فِي لَكُمْ وَ إِنْ كَانَ الظَّاهِرُ الْمَخْفُوضِ قَلَمًا يَعْطِفُ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَخْفُوضِ . وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْتَمَّ قَبْلَهُ وَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ وَ لَكُمْ فِيهَا مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ وَ إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ أَى لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَ هُوَ قَادِرٌ مِنْ جَنْسِهِ عَلَى مَا لِانْهَائِيَّةِ لَهُ وَ لَسْتُ أَنْزَلُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَّا مَا هُوَ مُصْلِحَةٌ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَ يَنْفَعُهُمْ دُونَ مَا يَكُونُ مَفْسُدَةً لَهُمْ وَ يَضُرُّهُمْ . وَ صَدَرَ الْآيَةُ إِشَارَةً إِلَى -قرآن- ١-٨-قرآن- ٣٦١-٤٢٩ قَوْلُهُ عِاطِبُوا الرِّزْقَ فِي خَبَايَا الْأَرْضِ فَإِنَّهُ تَعَالَى بِسَطْحِهَا وَ جَعَلَ لَهَا طَوْلًا وَ عَرْضًا وَ طَرَحَ فِيهَا جِبَالًا ثَابِتَةً وَ أَعْلَامًا يَهْتَدَى بِهَا وَ أَخْرَجَ مِنْهَا النَّبَاتَ فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ وَ مِنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَوْزَنُ مِنَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ النُّحَاسِ وَ الْحَدِيدِ وَ غَيْرِهَا -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-

فصل

وقال الصادق ع في قوله تعالى رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً أَى سَعَةً فِي الرِّزْقِ وَ الْمَعَاشِ وَ حَسَنَ الْخَلْقِ فِي الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ

حَسَنَهُ رِضْوَانُ اللَّهِ وَالْجَنَّةُ فِي الْآخِرَةِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٧٤ [صفحة ٢٣] وقال تعالى وَ لَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشًا خَيْرِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ الْاِمْتِنَانِ عَلَى خَلْقِهِ بِأَصْنَافٍ نَعْمَهُ أَنَّهُ مَكَّنَ عِبَادَهُ فِي الْأَرْضِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا مِنْ سَكْنَانِهَا وَزَرَاعَتِهَا وَجَعَلَ لَهُمْ فِيهَا مَا يَعْيشُونَ بِهِ مِمَّا أَنْبَتَ لَهُمْ مِنَ الْحَبِوبِ وَالثَّمَرَاتِ وَغَيْرِهَا وَالمَعِيشَةُ وَصَلَةُ مِنْ جِهَتِهِ مَكْسَبُ المَطْعَمِ وَالمَشْرَبِ وَالمَلْبَسِ إِلَى مَا فِيهِ الحَيَاةُ. وَالتَّمَكِينُ إعْطَاءُ مَا يَصِحُّ مَعَهُ الفِعْلُ مَعَ ارْتِفَاعِ المَنْعِ لِأَنَّ الفِعْلَ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى القُدْرَةِ فَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى آلِهِ وَ إِلَى دَلَالَةٍ وَ إِلَى سَبَبٍ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى رَفْعِ المَنْعِ وَالتَّمَكِينِ عِبَارَةٌ عَنِ جَمِيعِ ذَلِكَ . وَ قَالَ تَعَالَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ المَرَادُ بِهِ الإِبَاحَةُ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَرِيدُ المَبَاحَاتِ مِنَ الأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِهِمَا. وَ لَا تَطْعَمُوا فِيهِ أَى لَا تَتَعَدُوا فِيهِ فَتَأْكُلُوهُ عَلَى وَجْهِ حَرَمِهِ اللَّهُ فَمَتَى طَغَيْتُمْ فِيهِ وَأَكَلْتُمُوهُ عَلَى وَجْهِ الحَرَامِ نَزَلَ عَلَيْكُمْ غَضَبِي . -قرآن- ١٥-٧٧-قرآن- ٥٣٨-٥٧٠-قرآن- ٦٤٥-٦٦٣

فصل

وَ قَالَ بَعْضُ المَفْسَرِينَ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ عَ تَفْصِيلاً لِتِلْكَ الجُمْلَةِ وَ هُوَ قَوْلُهُ إِذْ أَمَرَ الإِنْسَانَ بِالثَّمَرَةِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ وَ لَا يَحْمِلُ مِنْهَا شَيْئاً عَلَى حَالٍ وَ لِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى بَعْدَهُ وَ لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ . -قرآن- ٣٩-٩٧-قرآن- ٢٦٧-٣٠١ [صفحة ٢٤] وَ كَانَ لِمُوسَى بْنِ جَعْفَرِ عَ ضَيْعَةٌ فِيهَا كَرُومٌ وَ فَوَاكِهِ فَأَتَاهُ آتٌ وَ قَتَ الإِدْرَاكَ لِشُرَيْبِهَا فَقَالَ عَ إِنِّي أَبِيعُهَا مَشْرُوطَةً أَنْ تَجْعَلَ مِنْ أَرْبَعِ جِوَانِبِ الحَائِطِ مَدْخَلاً لِأَكْلِ كُلِّ مَنْ يَمُرُ عَلَيْهَا مَقْدَارَ مَا يَشْتَهِيهِ فَإِنِّي لَا يُمْكِنُنِي أَنْ أَبِيعَ القَدْرَ الَّذِي يَأْكُلُهُ مَنْ يَمُرُ عَلَيْهَا فَاشْتَرَاهَا عَلَى مَا يَرِيدُ بِهَذَا الشَّرْطِ وَأَحْفَظُهُ لِثَلَا يَحْمِلُ شَيْئاً وَ يَخْرُجُ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣٠٩ . وَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ الحَلَالَ فَقَالَ وَ نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَ حَبَّ الحَصِيدِ وَ النَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ رِزْقًا لِلْعِبَادِ يَعْنِي بِحَبِّ الحَصِيدِ حَبَّ البُرِّ وَالشَّعِيرِ وَ كُلِّ مَا يَحْصَدُ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصَدَ أَى خَلَقْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَبِّ النَّبْتِ الحَصِيدِ وَ الطَّلْعِ النُّضِيدِ رِزْقًا لَهُمْ وَغِذَاءً وَ كُلِّ رِزْقٍ فَهُوَ مِنْ اللَّهِ إِمَّا بِفَعْلِنَا أَوْ فَعَلَّ سَبَبِهِ . وَ لَمَّا كَانَتِ المَكَّاسِبُ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا تَنْقَسِمُ إِلَى المَبَاحَاتِ وَالمَكْرُوهَاتِ وَالمَحْظُورَاتِ لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ تَمِيْزِهَا -قرآن- ٣١-١٦٧

باب المكاسب المحظورة والمكروهة

إشارة

أَعْلَمُ أَنْ تَقْلُدَ الأَمْرَ مِنْ قَبْلِ السُّلْطَانِ الجَائِرِ إِذَا تَمَكَّنَ مَعَهُ مِنْ إِيْصَالِ الحَقِّ إِلَى مَسْتَحَقِّهِ جَائِزٌ. يَدُلُّ عَلَيْهِ بَعْدَ الإِجْمَاعِ المَتَرَدِّدِ وَالسَّنَةِ الصَّحِيحَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حِكَايَةُ عَنِ يَوْسُفَ عَ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ -قرآن- ١٧٢-٢٣٠ [صفحة ٢٥] طَلَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ لِیَحْفَظَهُ عَمَّنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَ يُوْصِلُهُ إِلَى الوُجُوهِ الَّتِي يَجِبُ صَرْفُ الأَمْوَالِ إِلَيْهَا وَ لِذَلِكَ رَغِبَ إِلَى المَلِكِ فِيهِ لِأَنَّ الأَنْبِيَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرِغِبُوا فِي جَمْعِ أَمْوَالِ الدُّنْيَا إِلا لِمَا قَلَنَاهُ فَقَوْلُهُ حَفِيظٌ أَى حَافِظٌ لِلْمَالِ عَمَّنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِمُ بِالوُجُوهِ الَّتِي يَجِبُ صَرْفُهَا إِلَيْهَا. وَ مَتَى عِلْمُ الإِنْسَانِ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَرُّضُ لَهُ عَلَى حَالٍ . -قرآن- ١٩٠-١٩٦ وَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ سَأَلَتْ أبا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ كَسْبِ المَعْنِيَاتِ قَالَ الَّتِي تَدْعَى إِلَى العَرَائِشِ لَيْسَ بِهَ بَأْسٌ وَ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا الرِّجَالُ حَرَامٌ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٢٩ وَ عَنِ ابْنِ سَنَانَ قَالَ سَأَلْتُ أبا الحَسَنِ عَ عَنِ الإِجَارَةِ قَالَ صَالِحٌ لِأَبْسٍ بِهِ إِذْ نَصَحَ قَدْرَ طَاقَتِهِ فَقَدْ آجَرَ مُوسَى عَ نَفْسَهُ وَ اشْتَرَطَ فَقَالَ إِنْ

شئت ثمانيا و إن شئت عشرا فأنزل الله فيه على أن تأجرني ثمانني حجج فإن أتممت عشرا فمن عندك -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-٢٥١ و عن عمار الساباطي قال سألت أبا عبد الله ع الرجل يتجر فإن هو آجر نفسه أعطى ما يصيب في تجاره فقال لا يؤاجر نفسه ولكن سيرزق الله تعالى ويتجر فإنه إذا آجر نفسه فقد حضر على نفسه الرزق -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-١٩٨ . و لاتفى بينهما لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الكراهية والوجه في كراهة ذلك أنه لا يأمن أن لا ينصح في عمله فيكون مأثوما و قدنبه على ذلك في الخبر الأول بقوله لا بأس إذ انصح قدر طاقته . [صفحہ ٢٦]

فصل

و عن عمار بن مروان سألت أبا جعفر ع عن الغلول فقال كل شئ غل من الإمام فهو سحت و أكل مال اليتيم وشبهه سحت والسحت أنواع كثيرة منها أجور الفواجر و ثمن الخمر والنبيذ المسكر والربا بعد البينة و أما الرشا في الحكم فإن ذلك الكفر بالله العظيم و برسوله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٢٤٣ و روى عن النبي ص في قوله تعالى أَكْأَلُونَ لِمَا حَبَّ قَالَ السحت الرشوة في الحكم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٨٨ و عن أمير المؤمنين ع أنه قال السحت الرشوة في الحكم ومهر البغي وعسيب الفحل وكسب الحجام و ثمن الكلب و ثمن الخمر و ثمن الميتة و حلوان الكاهن و روى عن أبي هريرة -رواية- ١-٢-رواية- ٣٧-١٧٥ مثله و قال مسروق سألت أبا عبد الله ع عن الجور في الحكم قال -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-١٦٦ دامه دارد [صفحہ ٢٧] ذلك الكفر و عن السحت فقال الرجل يقضى لغيره الحاجة فيهدى له الهدية قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ هذا إذا كان مستحلا لذلك -رواية- از قبل ١٨٢ . و قال الخليل السحت القبيح الذي فيه العار نحو ثمن الكلب والخمر وأصل السحت الاستيصال . و عن الصادق ع في قوله أَكْأَلُونَ لِمَا حَبَّ أَنَّهُ قَالَ ثَمَنُ الْعَذْرَاءِ مِنَ السَّحْتِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٨٠ و قال أربعة لا تجوز في أربعة الخيانة والغلول والسرقة والربا لا تجوز في حجج و لاعمره و لاجهاد و لاصدقة -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-١٠٥ و قال لا تصلح السرقة والخيانة إذ اعرفت -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٤٤ . والآية تدل على جميع ذلك بعمومها .

فصل

أما قوله تعالى وَ لَا تُكْرِهُوا قِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّيْنَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ إِكْرَاهِ الْأُمَّةِ عَلَى الزَّانِءِ إِنَّهَا نَزَلَتْ عَلَى سَبَبِ فَوْقِ النَّهْيِ عَنِ الْمَعِينِ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ . -قرآن- ١٨-٨١ [صفحہ ٢٨] قال جابر بن عبد الله نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول حين أكره أمته مسيكة على هذا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-٩٦ . و هذان هما عام لكل مكلف أن يكره أمته على الزناء طلبا لكسبها بالزناء . و قوله إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّيْنَ نَاصُورَتَهُ صُورَةُ الشَّرْطِ وَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَإِنَّمَا ذَكَرَ لِعَظَمِ الْإِفْحَاشِ فِي الْإِكْرَاهِ عَلَى ذَلِكَ . و مهوور البغايا محرمة كرهن أو لم يكرهن . و قوله تعالى وَ مَنْ يُكْرِهْهُنَّ يُكْرِهْهُنَّ عَلَى الْفَاحِشَةِ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ أَى لهنَّ عَفْوٌ رَجِيمٌ إِنْ وَقَعَ مِنْهَا مَكْرَهَةٌ فِي ذَلِكَ الْوِزْرِ عَلَى الْمَكْرَهَةِ . -قرآن- ٨٣-١٠٣-قرآن- ٢٣٥-٢٥١-قرآن- ٢٦٩-٣٠٣-قرآن- ٣١٢-٣٢٦ و قال أبو جعفر ع لما أنزل الله على رسوله ص إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ هُوَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمَيْسِرُ فَقَالَ كُلُّ مَا يَقَامِرُ بِهِ حَتَّى الْكَعَابُ وَالْجُوزُ قِيلَ فَمَا الْأَنْصَابُ قَالَ مَا ذَبَحُوهُ لِأَهْلَتِهِمْ قِيلَ فَمَا الْأَزْلَامُ قَالَ قَدَاحِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَسْتَقْسِمُونَ بِهَا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٣١٣ ونهى ع أن يؤكل ما تحمل النملة فيها وقوائمها -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٥٢ . و قال تعالى وَ كَاتِبِينَ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ أَى لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا لِلدخار وقيل أَى لَا تَدخُرُهُ لَغْدًا . -قرآن-

١٦-٨٦ [صفحة ٢٩] وروى أن الحيوان أجمع من البهائم والطيور ونحوها لا تدخر القوت لغدها إلا ابن آدم والنملة والفأرة بل تأكل منها كفايتها فقط. ونزلت الآية من أولها يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون إلى هاهنا في أهل مكة المؤمنين منهم فإنهم قالوا يا رسول الله ليس لنا بالمدينة أموال ولا منازل فمن أين المعاش فأنزل الله الآية. -قرآن- ١٥٠-٢٢٣

فصل

وقوله تعالى لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ مَعْنَاهُ لَتُخْتَبَرَنَّ مَا يَفْعَلُ بِكُمْ مِنَ الْفَقْرِ وَشِدَّةِ الْعُسْرِ وَبِمَا تُمْرُونَ مِنَ الزُّكُوتِ وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ كَمَا تَخْتَبِرُونَ بِالْعِبَادَاتِ فِي أَنْفُسِكُمْ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِتَصْبِرُوا فَمَا بَلَىٰ مَجَازًا لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ . وكفى للمكلفين واعظا بقوله تعالى لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ فإِنْ أَرْضٌ سَبِيًا كَانَتْ مِنْ أَطْيَبِ الْبَقَاعِ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ هَوَامِ الْأَرْضِ نَحْوَ الْبَقِ وَالْبَرَاعِثِ وَلَا الْعَقْرَبِ وَلَا غَيْرِهَا مِنَ الْمُؤْذِيَاتِ وَكَانَ الْغَرِيبُ إِذَا دَخَلَ أَرْضَهُمْ وَفِي ثِيَابِهِ قَمَلٌ مَاتَ . فهذه آية والآية الثانية أن المرأة كانت تأخذ على رأسها مكيلا فتملأ بالفواكه من غير أن تمس بيدها شيئا. -قرآن- ١٦-٥٥-قرآن- ٣٠٧-٤١٩ [صفحة ٣٠] ثم فسر الآية فقال جَنَّاتٍ أى هي جنتان من عن يمين الوادي وشماله ثم قال كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ المراد به الإباحة وإن كان لفظه لفظ الأمر ببلدة طيبة ليس فيها سبخة فأعرضوا عن ذلك فلم يشكروا الله فجازاهم تعالى على ذلك بأن سلبهم نعمته كانت بها وأرسل عليهم سيل العرم وقد كانت تجتمع مياه وسيول في هذا الوادي وسدوه بالحجارة والقارين الجبلين فجعلوا له أبوابا يأخذون الماء منه بمقدار الحاجة ماشاءوا فلما تركوا أمر الله بعث عليهم جرذا فنقبتة فأغرق عليهم جنتهم وأفسد أرضهم . ثم قال وَبَدَّلْنَا هُمَ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ وَإِنَّمَا سَمَاهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا جَنَّتَيْنِ إِذْ دَوَّجَا لِلْكَلامِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطًا لِأَكْلِ جَنَاءِ الثَّمْرِ الَّذِي يُوْكَلُ وَالخَمْطُ شَجَرٌ لَهُ ثَمْرٌ . ثم قال ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ثُمَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِمَا يَذُكَّرُ بَعْدَ ظَهْرِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمُ الْمَحَاسِدَةُ فَكَانَ كَمَا قَالَ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ أَى أَهْلَكْنَاهُمْ وَأَهْلَمْنَا النَّاسَ أَحَادِيثَهُمْ لِيَعْتَبَرُوا بِهَا -قرآن- ٢٠-٢٧-قرآن- ٨٠-١٠٣-قرآن- ١٤٧-١٦٢-قرآن- ٥١٥-٥٥٠-قرآن- ٦٠٠-٦٢٠-قرآن- ٦٨١-٧١٠-قرآن- ٧٩١-٨١٢

باب المكاسب المباحة

إشارة

قال أبو عبد الله ع إن قوما من الصحابة لما نزل و مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ بِأَغْلَقُوا الْأَبْوَابَ وَأَقْبَلُوا عَلَى الْعِبَادَةِ وَقَالُوا قَدْ كَفِينَا بِلِغِ ذَلِكَ النَّبِيِّ ص فَأَرْسَلِ إِلَيْهِمْ فَقَالَ مَا حَمَلَكُمْ عَلَى مَا صَنَعْتُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْفُلُ اللَّهُ لَنَا بِأَرْزَاقِنَا فَأَقْبَلْنَا عَلَى الْعِبَادَةِ فَقَالَ ع إِنَّهُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَجِبِ اللَّهُ لَهُ عَلَيْكُمْ بِالطَّلَبِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٢٥-ادامه دارد [صفحة ٣١] طلب الحلال فريضة بعد الفريضة -رواية- از قبل- ٣٣ وقال ملعون من ألقى كله على الناس -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٤٣ . وقال الله تعالى وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَ هُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَى ثَقُلَ عَلَى وَلِيهِ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ -قرآن- ٢٢-١٢٢-قرآن- ١٤١-١٨٣ و عن سعيد بن يسار قلت لأبي عبد الله ع امرأة دفعت إلى زوجها مالا من مالها ليعمل به وقالت له حين دفعته إليه أنفق منه فإن حدث بك حادث فما أنفقت منه لك حلال طيب وإن حدث بك حادث فهو لك حلال فقال أعد على ياسعيد المسألة فلما ذهبت أعيد المسألة عليه اعترض فيها صاحبها و كان صاحبها

معى فقال له يا هذا إن كنت تعلم أنها قد أوصت بذلك إليك فيما بينك وبين الله فحلال طيب ثم قال يقول الله تعالى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا يعنى بذلك أموالهن التى فى أيديهن مما يملكن -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٥٤٧ و عن أبى جعفر ع قال رسول الله ص لرجل أنت ومالك لأبيك ثم قال أبو جعفر ع وقال رسول الله لا يجب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد منه إن الله لا يحب الفساد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٩٢ . وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ. -قرآن- ١٦-١٣١ [صفحہ ٣٢] نهاهم عن دخول دار النبى ع بغير إذن إلى طعام غير منتظرين بلوغ الطعام و غير نصب على الحال و إن الطعام إذ بلغ حال النضج ثم قال وَ لَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا أَى إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الطَّعَامِ فَادْخُلُوا إِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا أَى تفرقوا و لاتستأنسوا بطول الحديث وإنما منعوا من الاستيناس لأجل طول الجلوس ثم بين أن الاستيناس بطول الجلوس يؤذى النبى و أنه يستحى من الحاضرين فيسكت على مضض ومشقة. -قرآن- ١٣٨-١٦٩-قرآن- ٢٠٤-٢٣١

فصل

أما قوله تعالى لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فقد قال ابن عباس ليس فى مؤاكلتهم حرج لأنهم كانوا يتخرجون من ذلك . قال الفراء كانت الأنصار تتخرج من ذلك لأنهم كانوا يقولون الأعمى لا يبصر فىأكل جيد الطعام دونه والأعرج لا يتمكن من الجلوس والمريض يضعف عن المأكل . وقال مجاهد أى ليس عليكم فى الأكل من بيوت من سمى على جهه حمل قراباتكم إليهم تستبعونهم فى ذلك حرج . وقال الزهرى ليس عليهم حرج فى أكلهم من بيوت الغزاة إذا خلفوهم فيها بإذنهم . وقيل كان المخلف فى المنزل المأذون له فى الأكل فيجوز لثلا يزيد -قرآن- ١٨-١٧٣ [صفحہ ٣٣] على مقدار المأذون له فيها. وقال الجبائى الآيه منسوخه بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ -قرآن- ٧٢-١٨٧ و يقول النبى ع لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٦٤ . و الذى روى عن أهل البيت ع أنه لا بأس بالأكل لهؤلاء من بيوت من ذكره الله بغير إذنهم قدر حاجتهم من غير إسراف وهم عشرة. وقوله وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ قال الفراء لمانزل قوله تعالى لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً تَرَكَ النَّاسُ مَوَاطِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِمَّنْ أذن الله فى الأكل معه فقال تعالى و ليس عليكم فى أنفسكم و فى عيالكم أن تأكلوا معهم إلى قوله أَوْ صَدِيقِكُمْ أَى بيوت صديقكم أو ما مَلَكتُمْ مَفَاتِحَهُ أَى بيوت عبيدكم وأموالهم . -قرآن- ١٣٩-١٨٨-قرآن- ٢٢١-٢٩٠-قرآن- ٤٣١-٤٤٤-قرآن- ٤٦٢-٤٨٧ و قال ابن عباس معنى ما مَلَكتُمْ مَفَاتِحَهُ هو الوكيل و من جرى مجراه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٧٥ . وقال مجاهد والضحاك هو ماملكه الرجل نفسه فى بيته . و قال قتاده معنى قوله أَوْ صَدِيقِكُمْ لأنه لا بأس فى الأكل من بيت صديقه بغير إذن . وقوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا قيل يدخل فيه أصحاب الآفات على التغليب للمخاطب كقولهم أنت وزيد قمتما و قال ابن عباس معناه لا بأس أن يأكل الغنى مع الفقير فى بيته و قال الضحاك -قرآن- ٨٠-٩٣-قرآن- ١٥٧-٢١٣ [صفحہ ٣٤] هم قوم من العرب كان الرجل منهم يتخرج أن يأكل وحده و كانوا من كنانة. و قال أبو صالح كانوا إذ أنزل بهم ضيف تخرجوا أن يأكلوا لإمعه فأباح الله الأكل مفردا ومجتمعاً. والأولى حمل ذلك على عمومته و أنه يجوز الأكل وحدانا وجماعاً

قال الله عز و جل وَ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُكُمْ. معنى الآية الأذن لهم فيما كانوا يتخرجون منه من مخالطة الأيتام فى الأموال من المأكل والمشرب والمسكن ونحو ذلك فأذن الله لهم فى ذلك إذ اتحلوا بالإصلاح بالتوفير على الأيتام فى قول الحسن وغيره وهو المروى فى أخبارنا. وقوله فَإِخْوَانُكُمْ أى فهم إخوانكم خالطتموهم أو لم تخالطوهم وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُكُمْ لاعتكمتكم لاعتكمتكم الإعتات الحمل على مشقة لانتطاق ثقلا ومعناه التذكر بالنعمة فى التوسعة على ماتوجه الحكمة مع القدرة على التضييق الذى فيه أعظم المشقة. -قرآن- ٢١-١٨١-قرآن- ٤١٩-٤٣٠-قرآن- ٤٧٥-٥٠٥ وقال أحمد بن محمد بن أبى نصر سألت أبى الحسن ع عن رجل يكون فى يده مال لأيتام فيحتاج إليه فيمد يده فيأخذه وينوى أن يرده قال لا ينبغي له أن يأكل منه إلا القصد ولا يسرف فإن كان من نيته أن لا يرده عليهم -رواية- ١-٢-رواية- ٣٦-إداهه دارد [صفحة ٣٥] فهو بالمنزل الذى قال الله عز و جل إِنَّ الْعَالَمِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا -رواية- از قبل- ٩٠ و عن سماعة عن الصادق ع فى قوله تعالى وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قال من كان يلى شيئا من أموال اليتامى و هو محتاج إلى ما يقيمه فهو يتقاضى أموالهم ويقوم فى ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يسرف فإن كان ضيعتهم لا تشغله عما يعالج لنفسه فلا يرزأ من أموالهم شيئا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-٢٨٩ وسئل ع عن قوله تعالى وَ إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ قال يعنى اليتامى إذا كان الرجل يلى الأيتام فى حجره فليخرج من ماله على قدر ما يحتاج إليه على قدر ما تخرج لكل إنسان منهم فيخالطهم ويأكلون جميعا ولا يرزأ من أموالهم شيئا إنما هى النار -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٦١ وقال ع فى قوله تعالى فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ المعروف هو القوت وإنما عنى الوصى والقيم فى أموالهم بما يصلحهم -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١٢٠ و عن أبى الصباح الكنانى عن أبى عبد الله ع فى قوله تعالى وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فقال ذلك رجل يحبس نفسه عن المعيشة فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم أموالهم فإن كان المال قليلا فلا يأكل منه شيئا قال قلت أرأيت قول الله عز و جل وَ إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ قال تخرج من أموالهم بقدر ما يكفيهم وتخرج من مالك قدر ما يكفيك ثم تنفقه قلت أرأيت إن كانوا يتامى صغارا وكبارا وبعضهم أعلى كسوة من بعض وبعضهم آكل من بعض ومالهم جميعا فقال أما الكسوة فعلى كل إنسان منهم -رواية- ١-٢-رواية- ٥٢-إداهه دارد [صفحة ٣٦] ثمن كسوته و أما الطعام فاجعلوه جميعا فإن الصغير يوشك أن يأكل مثل الكبير -رواية- از قبل- ٨١

باب من يجبر الإنسان على نفقته

الذين يجب لهم النفقة بنص القرآن منهم الولد لقوله تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ عَنِ الْفَقْرِ فلو لا أن على الوالد نفقة الولد ما قتله خشية الفقر. وهذا الخطاب متوجه إلى الأغنياء الذين يخافون الفقر أن أنفقوا على أولادهم أموالهم فقال تعالى لهم لا تقتلوا أولادكم فإنى أرزقهم كما رزقتكم وخاطب الفقراء بالآية الأخرى فقال تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ إِنِّي أَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ. فصح أن نفقة الولد على الوالد واجبة سواء كان له مال أو حرفه أو صناعة أو أى حيلة يحصل بها ما يقوته ويتبلغ هو به. وقول الله لا تضرَّ والإمدَّة بولدها ولا مولود له بولده يمتنع من الإضرار به. أما قوله تعالى فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتْرُكُوهُنَّ أُولَئِكَ هُنَّ فِئْتَانٌ مِنْكُمْ أَخْرَى فَأُولَئِكَ الْفٰئِتٰنُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ أراد به المطلقات دون الزوجات بدلالة أنه تعالى أوجب الأجرة بشرط الرضاع إلا إذا كانت ناشرا لا تستحق منه النفقة ولأنه تعالى سماه أجرة والنفقة لا تسمى بذلك. و أما وجوب نفقة الوالد على الولد فعلى كل ولد أن ينفق على والده فى -قرآن- ٦٣-١٠٤-قرآن- ٣٦٣-٤٠٠-قرآن- ٥٤٨-٦٠٨-قرآن- ٦٤٧-٦٨٩ [صفحة ٣٧] الجملة وعلى الوالدة أيضا هذا إذا كان له يسار وما يجرى مجراه والدليل على هذا قوله تعالى وَ صَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا فعلى هذا إن احتاج الوالد ولا ينفق الولد عليه يجوز للوالد حينئذ أن يأخذ من مال ولده قدر ما يحتاج إليه من غير إسراف بل على طريق القصد. فأما من كان له أولاد صغار

فلا يجوز له أن يأخذ شيئاً من أموالهم إلا قرضاً على نفسه و أما الوالدة فلا يجوز لها أن تأخذ من ولدها شيئاً على حال إلا على سبيل القرض على نفسها. والمرأة لا يجوز لها أن تأخذ من بيت زوجها من غير إذنه إلا المأدوم فإن ذلك مباح لها أن تتصرف فيه ما لم يؤد إلى ضرر. ويوجب الرجل على نفقة ستته ولده ووالديه وجده وجدته من الطرفين وزوجته والمملوك أيضاً. ويستحب له النفقة على الآخرين من ذوى أرحامه . و إذا كان للولد مال و لم يكن لوالده شىء جاز له أن يأخذ منه ما يحج به حجة الإسلام فأما حجة التطوع فلا يجوز له إلا بذنه -قرآن- ٩٥-١٢٨

باب السبق والرمية

قال الله تعالى وَ أَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِباطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ. -قرآن- ١٩-١٢٦ فقال النبي ص ألا إن القوة الرمي ثلاثاً -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٤٥ . ووجه الدلالة أن الله أمر بإعداد الرمي ورباط الخيل للحرب ولقاء العدو [صفحة ٣٨] والإعداد لا يكون إلا بالتعلم والنهاية في التعلم المسابقة في ذلك ليكد كل واحد نفسه في بلوغ النهاية والحذف فيه فكان في ضمن الآية دليل على ما قلناه . و قال تعالى حكاية عن ولد يعقوب يا أبانا إنا ذهبنا نستبق فأخبر بالمسابقة. -قرآن- ١٩٠-٢٢٢ و قال النبي ص لاسبق إلا- في نصل أو خف أو حافر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٥٣ بسكون الباء وفتحها فالسكون مصدر وبالفتح الفرض المخرج في المسابقة فأحل ع السبق وأباحه في هذه الثلاثة. وسئل أنس هل كنتم تراهنون فقال نعم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٤٤ . و لاخلاف في جوازه وإنما الخلاف في أعيان المسائل . فإذا تقرر جواز ذلك في الجملة فالكلام فيما يجوز المسابقة عليه و ما لا يجوز. فما تضمنه الخبر من النصل والحافر والخف ضربان أحدهما نشابة وهى للعجم والآخر السهم و هو للعرب والمزاريق وهى الردينيات والرماح والسيوف كل ذلك من النصل ويجوز المسابقة عليه بعوض لقوله تعالى وَ أَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنَ الْقُوَّةِ وَ مِنْ رِباطِ الْخَيْلِ وَ لا رِكابٍ فالركاب الإبل وكذا المسابقة على الخيل فجائز لقوله و من رباط الخيل وقوله مِنْ خَيْلٍ وَ لا رِكابٍ و عليه الإجماع -قرآن- ٣٣٤-٣٦٥-قرآن- ٤١٨-٤٦٢ -قرآن- ٥٤١-٥٦٢ [صفحة ٣٩]

باب الزيادات

قوله تعالى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ لا تَطْعَمُوا فِيهِ. -قرآن- ١٤-٦٦ ركب على ع يوماً دلل ليخرج إلى موضع فأتى مسجد الكوفة ليصلى فيه ركعتين ثم يخرج و كان منفرداً فلما وصل إلى باب المسجد رأى رجلاً هناك فقال احفظها لأدخل المسجد فإذا خرجت أعطيتك شيئاً فأخذ الرجل اللجام من رأس البغلة ومضى فلما خرج ع من الصلاة فإذا بقبر وجماعه من الناس حول البغلة و لم يكن عليها اللجام فقال ع سبحان الله إني أخذت درهمين لأدفعهما إليه فدفعهما إلى قبر ليشتري بهما لجاماً فلما دخل قبر أول السوق فإذا الرجل باعه بدرهمين قراضه فلما عاد أقبل أمير المؤمنين على الناس و قال لا تعرضوا للحرام و لا تأكلوا مال غيركم غصبا فحرموا في يومكم مقدار ذلك من رزقكم و كل من أمكنه أن يأخذ مال غيره على وجه الحرام و لا يأخذ فالله يرزقه في ذلك اليوم مقدار ذلك من حيث لا يحتسب حلالاً طيباً قال تعالى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ لا تَطْعَمُوا فِيهِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٧٩٥ [صفحة ٤٠]

كتاب المتاجر

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ. نهى الله عن أكل الأموال بالباطل واستثنى المتاجر من ذلك وجعلها حقا يخرج به مستعملها من الباطل . وقيل فى معناه قولان أحدهما -قرآن- ١٩-١٣٤ قال السدى لا-تكلوا أموالكم بينكم بالربا والقمار والبخس والظلم و هوالمروى عن أبى جعفر ع -روایت- ١-٢-روایت- ١٤-٩٩. الثانى قال الحسن بغير استحقاق من طريق الأعواض . و كان الرجل يتحرج أن يأكل عندأحد من الناس بعد ماأنزلت هذه الآية إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى فى سورة النورلَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ -قرآن- ١٦٨-٣٠٢ [صفحہ ٤١] إلى قوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً. والأول أقوى لأن ماأكل على وجه مكارم الأخلاق فليس هوأكلا بالباطل وقيل معناه التجاوز والأخذ من غيروجهه ولذلك قال تعالى بَيْنَكُمْ. و قوله تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً فيه دلالة على بطلان من حرم الكسب لأن الله حرم أكل الأموال بالباطل وأحلّه بالتجارة على طريق المكاسب ومثله قوله وَ أَحْيَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا. و قوله تعالى عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْقيل فى معنى التراضى بالتجارة قولان أحدهما إمضاء البيع بالتفرق أوالتخاير بعدالعقد فى قول شريح والشعبى و ابن سيرين -قرآن- ١٩-٧٥-قرآن- ٢١٠-٢١٧-قرآن- ٢٣٤-٢٥٩-قرآن- ٣٨٢-٤٢٢-قرآن- ٤٣٩-٤٥٥ لقوله ع البيعان بالخيار ما لم يفترقا -روایت- ١-٢-روایت- ١٢-٤٢ أو يكون بيع خيار وربما قالوا أو يقول أحدهما للآخر اختر و هو مذهبنا.الثانى إمضاء البيع بالعقد على قول مالك بن أنس و أبى حنيفة بعله رده إلى عقد النكاح و لاختلاف أنه لاخيار فيه بعدالافتراق وقيل معناه إذاتغابنوا فيه مع التراضى فإنه جائز. ثم قال تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَى لاتهلكوها بترك التجارة وبارتكاب الآثام والعدوان فى أكل الأموال بالباطل وغيره وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَ ظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًااَلْإِشَارَةُ إِلَى أكل الأموال بالباطل . و قوله تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً من رفع فالمعنى إلا أن يقع و من نصب فمعناه إلا أن تكون الأموال تجارة أى أموال تجارة وحذف المضاف و يكون الاستثناء منقطعا ويجوز أن يكون التقدير إلا- أن تكون التجارة تجارة والرفع أقوى لأنه أدل على الاستثناء فإن التحريم لأكل المال بالباطل على الإطلاق - قرآن- ٢٦٦-٢٩١-قرآن- ٣٨١-٤٤١-قرآن- ٤٩٢-٥١٧ [صفحہ ٤٢]

باب آداب التجارة

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَ لَا تَيْمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَفندب تعالى إلى الإنفاق من طيب الاكتساب ونهى عن طلب الخبيث للمعيشة به والإنفاق فمن لم يتفقه لم يميز بين العقود الصحيحة والفاسدة و لم يعرف فرق ما بين الحلال والحرام من الكسب فلم يكن مجتنباً للخبيث من الأعمال . وينبغى للتاجر إذاعامله مؤمن ألا يربح عليه إلا فى حال الضرورة ويقنع بما لا بد له من اليسير مع الاضطرار أيضا. قال تعالى خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَأمر الله نبيه ع أن يأخذ مع الناس بالعفو و هوالتساهل فيما بينه وبينهم و أن يترك الاستقصاء عليهم فى ذلك و هذا يكون فى مطالبته الحقوق الواجبة لله وللناس و فى غيرها و هو فى معنى الخبر -قرآن- ١٩-١٦١-قرآن- ٥١٥-٥٧١ عن النبى ع رحم الله سهل القضاء سهل الاقتضاء بائعا ومشتريا -روایت- ١-٢-روایت- ١٧-٦٧ . و لاينافى ذلك أن لصاحب الحق والديون وغيرها استيفاء الحق وملازمة صاحبه حتى يستوفيه لأن ذلك مندوب إليه دون أن يكون واجبا.و أمر بِالْعُرْفِ أى المعروف و هو كل ماحسن فى العقل فعله أو فى الشرع وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَأمر بالإعراض عن السفیه الذى إن بايعه -قرآن- ١٣٤-١٥٠-قرآن- ٢٠٨-٢٣٣ [صفحہ ٤٣] أوشاراه سفه عليه وآذاه و إلى هذاأشار أمير المؤمنين ع بقوله لأهل السوق كل بكرة يغتدى إليهم

تبركوا بالسهولة واقتربوا من المتبايعين وتناهوا عن اليمين وجانبوا الكذب والظلم ولا تقربوا الربا وأوفوا المكيال والميزان و لا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين وإياكم ومخالطة السفلة و هو الذى لايبالى بما قال و ما قيل له و لا تعاملوا إلا من يشاء فى خير قال تعالى وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣٩١

فصل

قال الله تعالى وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَ لا يكون الوفاء حتى يميل الميزان . -قرآن- ١٩-٤٨ و كان ع يقول زن ياوزان وأرجح -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٣٨ فلهذا أمرنا أن لاناخذ إلا ناقصا و أن لا نعطي إلا راجحا. و قال النبى ص من باع واشترى فليحفظ خمس خصال و إلا فلا يشتري و لا يبيع الربا والحلف و كتمان العيب والمدح إذ باع والذم إذا اشترى -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٤٣ . قال الله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا وَ قَالَ وَ لا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ . -قرآن- ٢٠-٥٧-قرآن- ٦٥-١٠٧ [صفحہ ٤٤] و قال يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ فلا ينبغي تزيين متاعه بأن يرى جيده و يكتم رديه و لقوله تعالى وَ ما كانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ وَ مَنْ يُغَلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْغُلُولُ الخيانة لأنه يجرى فى الملك على خفى من غير الوجه الذى يحل كالغلل و هو دخول الماء فى خلل الشجر وإنما خصت الخيانة بالصفة دون السرقة لأنه يجرى إليها بسهولة لأنها مع عقد الأمانة. -قرآن- ٨-١١٣-قرآن- ١٨٢-٢٥٩ و قال النبى ع حين مر على رجل يبيع التمر و كان يخلط الردىء بالجيد من غشنا فليس منا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٩٣ . و لا يجوز أن يشوب اللبن بالماء لأن العيب لا يتبين فيه . و عن إسحاق سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يبعث إلى الرجل يقول له ابتع لى ثوبا فيطلب له فى السوق فيكون عنده مثل ما يجد له فى السوق فيعطيه من عنده قال لا يقربن هذا و لا يدنس نفسه إن الله عز و جل يقول إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ الْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَ أشفقنَ مِنْهَا وَ حَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا و إن كان ماعنده خيرا مما يجد له فى السوق فلا يعطيه من عنده إلا بإعلامه ذلك -رواية- ١-٢-رواية- ١٥-٤٦٧ . و كذلك من باع لغيره شيئا فلا يشتريه لنفسه و إن زاد فى ثمنه على ما يطلب فى الحال إلا بعلم من صاحبه و إذن من جهته . [صفحہ ٤٥] و لا يجوز للرجل أن يدخل فى سوم أخيه فقد عاتب الله نبيه داود فقال إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً وَ لِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا الْآيَةَ . و إذ اتعسر عليه نوع من التجارة فليتحول منه إلى غيره -قرآن- ٧٢-١٦١

باب أحكام الربا

إشاره

قال الله تعالى الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ . أصل الربا الزيادة من قولهم ربا الشيء يربو إذا زاد و الربا هو الزيادة على رأس المال فى جنسه أو مماثله و ذلك كالزيادة على مقدار الدين للزيادة فى الأجل أو إعطاء درهم بدرهمين أو دينار بدينارين . و المنصوص عليه تحريم التفاضل فى ستة أشياء الذهب و الفضة و الحنطة و الشعير و التمر و الملح و قيل الزبيب -قرآن- ١٧-١١٧ فقال رسول الله ص فيها مثلا- بمثل يدا بيد من زاد و استزاد فقد أربى -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٧٣ . فهذه الستة أشياء لا خلاف بينهم فى حصول الربا فيها و باقى الأشياء عند الفقهاء مقيس عليها و فيها خلاف بينهم . و عندنا أن الربا فى كل ما يؤكل و يوزن إذا كان الجنس واحدا منصوصا عليه و العموم يتناول كل ذلك و لا يحتاج إلى قياس .

والربا محرم متوعده عليه كبيرة موبقة بلا خلاف بهذه الآية وبقوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا وبقوله فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا - قرآن - ٢٩٩-٣٧٣- قرآن - ٣٨٢-٤١٠. فهذه الستة أشياء لاختلاف بينهم في حصول الربا فيها وباقى الأشياء عند الفقهاء مقيس عليها وفيها خلاف بينهم . وعندنا أن الربا في كل ما يؤكل ويوزن إذا كان الجنس واحدا منصوصا عليه والعموم يتناول كل ذلك ولا يحتاج إلى قياس . والربا محرم متوعده عليه كبيرة موبقة بلا خلاف بهذه الآية وبقوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا وبقوله فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. أما قوله لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ قال ابن عباس إن قيامهم على هذه الصفة يكون يوم القيامة إذا قاموا من قبورهم ويكون ذلك أماره على أنهم آكله الربا. وقوله يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ لاشتمال لاحقيقه عند الجبائي على وجه النسبة بحال من تغلب عليه المره السوداء فتضعف نفسه ونسب إلى الشيطان مجازا لما كان عند وسوسته . ثم قال ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا معناه ذلك العقاب لهم بسبب قولهم إنما البيع الذي لاربا فيه مثل البيع الذي فيه الربا. - قرآن - ١-٣٣- قرآن - ٤٥-١١٨- قرآن - ٢٤٦-٢٧٩- قرآن - ٤٢٢-٤٧٢ قال ابن عباس كان الرجل منهم إذا حل دينه على غريمه يطالبه به قال المطلوب منه له زدني في الأجل وأزيدك في المال فيتراضيان عليه ويعملان به فإذا قيل لهم هذاربا قالوا هما سواء يعنون به أن الزيادة في الثمن حال البيع والزيادة فيه بسبب الأجل عند محل الدين سواء فذمهم الله وأوعدهم وخطأهم -رواية - ١-٢-رواية - ١٨-٣١٣ . وقال بعضهم إنهم قالوا الزيادة على رأس المال بعد تصديره على جهة الدين كالزيادة عليه في ابتداء البيع وذلك خطأ لأن أحدهما محرم والآخر مباح وهو أيضا منفصل منه في العقد لأن الزيادة في أحدهما لتأخير الدين وفي الآخر لأجل البيع . والفرق بين البيع والربا أن البيع يبدل لأن الثمن فيه بدل المثل والربا ليس كذلك وإنما هو زيادة من غير بدل للتأخير في الأجل أو زيادة في الجنس . وقد أحل الله البيع وَ حَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ - قرآن - ٣٩٨-٤٩٥ [صفحہ ٤٧] أى له ما أكل وليس عليه رد ما سلف إذا لم يكن علم أنه حرام . قال أبو جعفر من أدرك الإسلام وتاب مما كان عمله في الجاهلية وضع الله عنه ما سلف فمن ارتكب ربا بجهالة ولم يعلم أن ذلك محظور فليستغفر الله في المستقبل وليس عليه فيما مضى شيء ومتى علم أن ذلك محرم وتمكن من عمله فكل ما يحصل له من ذلك محرم عليه ويجب عليه رده إلى صاحبه -رواية - ١-٢-رواية - ٢٠-٣٠١ . وقال السدي في معنى قوله فَلَهُ مَا سَلَفَ له ما أكله وليس عليه رد ما سلف فأما من لم يقبض بعد فلا يجوز له أخذه وله رأس المال . ويحتمل أن يكون أراد فله ما سلف يعنى من الربا المأخوذ دون العقاب الذي استحقه . وقوله وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ معناه في جواز العفو عنه إن لم يتب وَ مَنْ عَادَ لَأَكْلِ الرِّبَا بَعْدَ التَّحْرِيمِ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ لَأَنْ ذَلِكَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنِ الْكَاْفِرِ لَأَنَّ مَسْتَحِلَّ الرِّبَا كَاْفِرٌ بِالْإِجْمَاعِ . - قرآن - ٣٠-٤٥- قرآن - ١٥٩-١٧٤- قرآن - ٢٣٢-٢٥٤- قرآن - ٢٩٢-٣٠٢- قرآن - ٣٢٦-٣٥١

فصل

والوعيد في الآية متوجهة إلى من أربى وإن لم يأكله وإنما ذكر الله الذين يأكلون الربا لأنها نزلت في قوم كانوا يأكلونه فوصفهم بصفتهم فحكمها ثابت في جميع من أربى والآية الأخرى التي ذكرناها تبين ما قلناه و عليه أيضا الإجماع . وقيل الوجه في تحريم الربا أن فيه تعطيل المعاش والأجلاب فالتاجر إذا وجد المربى ومن يعطيه دراهم فضلا بدراهم لا يقرض وقد قال أبو عبد الله ع إنما شدد في تحريم الربا لثلاث يمتنع الناس من اصطناع المعروف -رواية - ١-٢-رواية - ٣٠-ادامه دارد [صفحہ ٤٨] قرضا أوفردا -رواية - از قبل - ١٥ . ثم قال تعالى يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّالِحِينَ المَحَقُّ نَقْصَانُ الشَّيْءِ حالا بعد حال قال البلخي محقه في الدنيا بسقوط عدالته والحكم بفسقه وتسميته به . وقال تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً قِيلَ فِي

تحريم الربا خاصة مع ما فى قوله **أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا** و غير ذلك قولان أحدهما التصريح بالنهى عنه بعد الإخبار بتحريمه لما فى ذلك من تصريح الحظر له و شدة التحذير منه . الثانى لتأكيد النهى عن هذا الضرب منه الذى يجرى على الأضعاف المضاعفة وقيل فى معناه هاهنا قولان أحدهما للمضاعفة بالتأخير أجلا بعد أجل كما أخرج أجملا عن أجل إلى غيره زيد عليه زيادة على المال الثانى أى تضاعفون به أموالكم . والربا المنهى عنه قال عطا ومجاهد هوربا الجاهلية و هو الزيادة على أصل المال للتأخير عن الأجل الحال ويدخل فيه كل زيادة محرمة فى المعاملة من جهة المضاعفة. ووجه تحريم الربا هو المصلحة التى علم الله تعالى فى ذلك يدعو إلى العدل ويحض عليه ويدعو أيضا إلى مكارم الأخلاق بالإقراض وإنظار المعسر من غير زيادة. - قرآن-١٨-٦٠-قرآن-١٧٩-٢٤٧-قرآن-٢٩٠-٣٢٧ [صفحة ٤٩] ومعنى لا- تأكلوا الربوا لاتزيدوا على رأس المال و ليس المراد النهى عن الأكل فقط وإنما جاز ذلك لأنه معلوم المراد. و قوله تعالى **أضعافاً مضاعفةً حال للربا والأضعاف جمع ضعف والربا مصدر كأنه قال لاتزيدوا زيادة متكررة.** و قد بين رسول الله ص أن قليل الربا حرام ككثيره . -قرآن-٨-٢٨-قرآن-١٣٨-١٥٦ وسئل الصادق ع عن قوله **يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَ يُرْبِي الصِّدَقَاتِ** وقيل قد أربى من يأكل الربا يربو ماله قال أى محق أمحق من درهم ربا يمحق الدين و إن تاب منه ذهب ماله وافتقر -روایت-١-٢-روایت-٣-١٩١

باب البيع بالنقد والنسيئة والشرط فى العقود

إشارة

البيع نقدا ونسيئة جائز لأن قول الله عز وجل **وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ** تناوله على كل الوجوه فمن باع شيئا و لم يذكر فيه ثمنه نقدا و لانسيئة كان الثمن حالا- فإن ذكر أن يكون الثمن أجلا فلا يخلو إما أن يكون أجلا مجهولا مثل قدوم الحاج وإدراك الغلات فالبيع باطل على هذا و إن كان الأجل معينا كان البيع صحيحا والأجل على ما ذكر و الذى يدل على هذا الفصل والتفصيل قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَّسْمُومٍ**. وكذلك إذ باع بنسيئة و لم يذكر الأجل أصلا كان البيع أيضا باطلا لأن الله اعتبر فى هذه الآية الأجل و أن يكون ذلك الأجل مسمى معينا. -قرآن-٤٩-٧٢-قرآن-٣٩٢-٤٦٢ [صفحة ٥٠] والآية تدل على صحة اشتراء السلف وصحة بيع النسيئة بشرط تعيين أجلهما. و لا بد من حضور الثمن والمثمن و لا يجوز تأخير الثمن عن وقت وجوبه لزيادة فيه لأنه ربا على ما ذكرناه و لا بأس بتعجيله بنقصان شىء منه لقوله تعالى **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا**. - قرآن-٢٢٥-٢٥٧

فصل

وقوله تعالى **وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ** فى كل بيع شرعى. ثم اعلم أن البيع هو انتقال عين مملوكة من شخص إلى غيره بعوض مقدر على وجه التراضى على ما يقتضيه الشرع . و هو على ثلاثة أضرب بيع عين مرئية وبيع موصوف فى الذمة وبيع خيار الرؤية. فأما بيع الأعيان المرئية فهو أن يبيع إنسان عبدا حاضرا أو ثوبا حاضرا أو عينا من الأعيان حاضرة فيشاهد البائع والمشتري ذلك فهذا بيع صحيح بلا خلاف . و أما بيع الموصوف فى الذمة فهو أن يسلمه فى شىء موصوف إلى أجل معلوم ويذكر الصفات المقصودة فهذا أيضا صحيح بلا خلاف . و أما بيع خيار الرؤية فهو بيع الأعيان الغائبة و هو أن يتناع شيئا لم يره مثل أن يقول بعثك هذا الثوب الذى فى كى أو الثوب الذى فى الصندوق و ما أشبه ذلك فيذكر جنس المبيع فيتميز من غير جنسه ويذكر الصفة و

لا يفرق بين أن يكون البائع رآه والمشتري لم يره أو يكون المشتري رآه والبائع لم يره -قرآن- ١٦-٣٩ [صفحة ٥١] يره أو لم يرياه معا فإذا عقد البيع ثم رأى المبيع فوجده على ما وصفه كان البيع ماضيا وإن وجده بخلافه كان له رده وفسخ العقد. ولا بد من ذكر الجنس والصفة فمتى لم يذكرهما أو واحدا منهما لم يصح البيع ومتى شرط المشتري خيار الرؤية لنفسه كان جائزا فإذا رآه بالصفة التي ذكرها لم يكن له الخيار وإن وجده مخالفا كان له الخيار هذا إذا لم يكن رآه وإن كان قد رآه فلا وجه لشرط الرؤية لأنه عالم به قبل الرؤية. وقوله تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ . -قرآن- ٤٣٨-

٤٨١

فصل

وقوله تعالى إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ السَّلْفِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعَاتِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ شَرْطَيْنِ تَمِيزُ الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ تَحْدِيدِهِ بِالْوَصْفِ وَالثَّانِي ذِكْرُ الْأَجْلِ فِيهِ إِذَا اخْتَلَتْ شَيْءٌ مِنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ السَّلْفُ وَهُوَ بَيْعٌ مَخْصُوصٌ . وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَتَّحَدُّ بِالْوَصْفِ مِثْلُ رَوَايَا الْمَاءِ وَالْخُبْزِ وَاللَّحْمِ لَمْ يَصِحَّ السَّلْفُ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ تَحْدِيدُهُ بِوَصْفٍ لَا يَخْتَلِطُ بِهِ سِوَاهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنَّهُ جَائِزٌ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ . وَكُلُّ شَرْطٍ يُوَافِقُ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ اعْتَبَرَهُ الْمَشْتَرِي فَإِنَّهُ يَلْزِمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ -قرآن- ١٦-٥٨ -قرآن- ٤٨٧-٥٠٥ ولقول رسول الله ص المؤمنون عند شروطهم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٤٦ و عن فضيل قلت لأبي عبد الله ع ما الشرط في الحيوان قال ثلاثة أيام شرط ذلك في ضمن العقد أو لم يشرط ويكون الخيار للمبتاع خاصة في هذه المدة ما لم يحدث فيه حدثا قلت فما الشرط في غير الحيوان قال -رواية- ١-٢-رواية- ١٤-ادامه دارد [صفحة ٥٢] البيعان في الخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما إلا أن يشترطا إلى مدة معينة -رواية- ١-٢-رواية- ٩٦ وقال ع لا بأس بالسلم في المتاع إذا وصفت الطول والعرض إلى أجل معلوم وفي الحيوان إذا وصفت أسنانها -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١١١ . وقوله تعالى وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ يَخْتَصِمُ بِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْمَبَايَعَةِ -قرآن- ١٧-٤٤

باب في أشياء تتعلق بالمبايعة ونحوها

إشارة

الاحتكار يكون في ستة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح . وهو حبسها من البيع ولا يجوز ذلك وبالناس حاجة ولا يوجد غيره في البلد فإذا ضاق الطعام ولا يوجد إلا عند من احتكره كان للسلطان أن يجبره على بيعه ولم يكرهه على سعر بعينه إذ باع هو على التقريب من سعر الوقت فإن كان سعر الغلة مثلا عشرين منا بدينار فلا يمكن أن يبيع خمسة أمان بدينار ويجبره على ما هو مقاربة للعشرين . وقد بينها رسول الله ص لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ -قرآن- ٤٤٣-٥٠٨ وقال ع علامة رضا الله في خلقه عدل سلطانهم ورخص أسعارهم -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-ادامه دارد [صفحة ٥٣] وعلامة غضب الله على خلقه جور سلطانهم وغلاء أسعارهم -رواية- ١-٢-رواية- ٥٩ . وعلى هذا قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف ع له يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسِينَا وَ أَهْلَنَا الضَّرَّ وَ جِئْنَا بِبِضَاعِنَا مَزْجَاءً فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ . -قرآن- ٥٢-١٤٧ وأتى رسول الله ص قوما فشكوا إليه سرعة نفاذ طعامهم فقال تكيلون أم تهيلون فقالوا نهيل يا رسول الله يعنون الجزاف فقال ع لهم كيلوا ولا تهيلوا فإنه أعظم للبركة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٧٤ وروى أن من أهان بالمأكل أصابه المجاعة -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٤٨ وقال

أبو عبد الله ع إذا أصابتكم مجاعة فأعينوا بالزبيب -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٦٣ . وقوله تعالى وَ لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ مَعْنَاهُ لَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِمَا يَكُونُ مِنْ أَحْوَالِ الدُّنْيَا لَأَشْتَرَيْتُ فِي الرِّخْصِ وَبَعْتُ فِي الْغَلَاءِ وَ مَا مَسَّنِي السُّوءُ أَيْ الْفَقْرُ . فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ اطَّلَعَ نَبِيَّهُ عَلَى الْغَيْبِ . قُلْنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَّلِعَ عَلَيْكَ الْغَيْبِ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَن يَشَاءُ وَ الْمَعْنَى وَلَكِنَّ اللَّهَ اجْتَبَى رَسُولَهُ بِأَعْلَامِهِ كَثِيرًا مِنَ الْغَائِبَاتِ . -قرآن- ١٧-٧٠-قرآن- ١٥٢-١٧٤-قرآن- ٢٦٦-٣٥٩] [صفحة ٥٤] وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع إِذَا حَدَّثْتُمْ بِشَيْءٍ فَسَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ فِي حَدِيثِهِ إِنْ اللَّهُ نَهَى عَنِ الْقَيْلِ وَالْقَالِ وَ فُسَادِ الْمَالِ وَ كَثْرَةِ السُّؤَالِ فَقَالُوا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَالَ إِنْ اللَّهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصِدْقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَ قَالَ وَ لَا تُؤْتُوا السِّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَ قَالَ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ ثُمَّ قَالَ لَا تَمَانَعُوا قَرْضَ الْخَمِيرِ وَ الْجَبِينَ فَإِنْ مَنَعَهُ يورث الْفَقْرَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٥٢٠ وَ قَالَ عَلِيُّ ع مِنْ بَاعِ الطَّعَامِ نَزَعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٥٢ وَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع مِنْ اشْتَرَى الْحَنْطَةَ زَادَ مَالَهُ وَ مَنْ اشْتَرَى الدَّقِيقَ ذَهَبَ نِصْفَ مَالِهِ وَ مَنْ اشْتَرَى الْخَبْزَ ذَهَبَ مَالَهُ وَ ذَلِكَ لِمَنْ يَقْدِرُ وَ لَا يَفْعَلُ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١٤٣

فصل

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ لَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ وَ زِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ الْمَعْنَى أَعْطُوا الْوَاجِبَ وَافِيًا غَيْرَ نَاقِصٍ وَ يَدْخُلُ الْوَفَاءُ فِي الْكَيْلِ وَ الذَّرْعِ وَ الْعَدَدِ وَ الْمَخْصَرِ الْمَعْرُضِ لِلْمَخْصَرَانِ فِي رَأْسِ الْمَالِ يُقَالُ أَخْسَرَ يَخْسِرُ إِذَا جَعَلَهُ يَخْسِرُ فِي مَالِهِ وَ هُوَ نَقِيضُ أَرْبَحِهِ وَ الْقِسْطُ الْمِيزَانُ نَهَاهُمْ -قرآن- ١٦-٩٩ [صفحة ٥٥] اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ . وَ قَالَ تَعَالَى وَ لَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَ الْمِيزَانَ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ بِخَيْرِنَهَاهُمْ أَنْ يَبْخَسُوا النَّاسَ فِيمَا يَكِيلُونَهُ أَوْ يَزْنُونَهُ وَ قَالَ لَهُمْ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ بِخَيْرِ أَيْ بِرِخْصِ السَّعْرِ وَ حَذَرَهُمُ الْغَلَاءُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَ قَالَ تَعَالَى وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ هَدَدَ اللَّهِ بِهَذَا الْخَطَابِ كُلِّ مَنْ بَخَسَ غَيْرَهُ حَقَّهُ وَ نَقَصَهُ مَالَهُ مِنْ مَكِيلٍ وَ موزونٍ فَالْبَائِعُ وَ الْمُشْتَرَى مَخَاطَبَانِ بِهَذَا لِأَنَّ الْكَيْلَ وَ وَزْنَ الْمَتَاعِ عَلَى الْبَائِعِ فَتَوْفِيئُهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَ وَزْنَ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرَى فَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ وَ لِيُولِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَ أَجْرَتُهُ عَلَيْهِ وَ الْكَيْلُ وَ وَزَانُ الْأَمْتَعَةِ يَعْنِيانِ الْبَائِعَ فَأَجْرَتُهُمَا عَلَيْهِ وَ النَّاقِدُ وَ وَزَانُ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ يَعْنِيانِ الْمُشْتَرَى فَأَجْرَتُهُمَا عَلَيْهِ . وَ التَّطْفِيفُ التَّنْقِيسُ عَلَى وَجْهِ الْخِيَانَةِ فِي الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ وَ لِنَفْطَةِ الْمُطَفِّفِينَ صَفَهُ ذِمًّا لَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ طَفَفَ شَيْئًا سِيرًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالٍ يَتَفَاحَشُ وَ فِي النَّاسِ مَنْ قَالَ لَا يُطْلَقُ حَتَّى يَطْفَفَ أَقْلَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فِي السَّرْقَةِ لِأَنَّ مَا يَقْطَعُ فِيهِ فَهُوَ كَثِيرٌ . -قرآن- ٤٥-١٠٥-قرآن- ١٦٣-١٨٤-قرآن- ٢٤٨-٢٦٧ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ أَحْبَبِ النَّاسِ كَيْلًا إِلَى أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٠١ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ أَى أَخَذُوا مَاعْلَيْهِمْ وَ إِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ فَإِنْ بَعْضُ الْمَفْسِرِينَ يَجْعَلُهُمْ فَعْلًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَ الْبَاقُونَ يَجْعَلُونَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَ هُوَ الصَّحِيحُ . -قرآن- ١٨-٥٤-قرآن- ٧٣-١٠٣ [صفحة ٥٦]

فصل

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ إِيَّاهُ إِذَا كَانُوا لَكُمْ فِي عَيْبٍ وَ أَرَادَ بَيْعَهُ وَ جَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسِينَنَّ لِلْمُشْتَرَى عَيْبَهُ وَ لَا يَكْتُمُهُ أَوْ يَتَبَرَّأَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَيْبِ وَ الْأَحْوَاطِ الْأُولَى . قَالَ تَعَالَى وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ أَى وَ لَا تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَ عَمُومُهُ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مَسَائِلِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْبَائِعُ الْعَيْبَ الَّذِي فِي الْمِيعِ وَ اشْتَرَاهُ إِنْسَانٌ فَوَجَدَ بِهِ الْعَيْبَ كَانَ الْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَ إِنْ شَاءَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَ اسْتَرْجَعَ الثَّمَنَ وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ . وَ إِنْ اخْتَارَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَرَدَّ

المبيع فإن لم يكن حصل من جهة المبيع نماء رده واسترجع الثمن و إن حصل نماء وفائدة فلا يخلو أن يكون كسبا من جهته أو نتاجا و ثمره فإن كان كسبا مثل أن كسب بعمله أو بتجارته أو يوهب له شيء أو يصطاد أو يحتطب فإنه يرد المبيع ولا يرد الكسب - قرآن- ١٦-١٠٠- قرآن- ٢٥٤-٢٧٧ لقول النبي ع الخراج بالضمان -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٣٥ والخراج اسم للفائدة والغلة التي تحصل من جهة المبيع ومعنى الخبر أن الخراج لمن يكون المال يتلف من ملكه و لما كان المبيع إن تلف يتلف من ملك المشتري لأن الضمان انتقل إليه كان الخراج له والنتاج والثمره أيضا للمشتري و إن حصل من المبيع نماء قبل القبض كان ذلك للبائع إذا أراد الرد بالعيب لأن ضمانه على الظاهر من الخبر على البائع هاهنا. و لا يجوز لكافر أن يشتري عبدا مسلما و لا يثبت ملكه عليه لقوله تعالى وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا. -قرآن- ٤٣٣-٤٩٤ [صفحه ٥٧] و لا يجوز بيع رباع مكة و لا إجارته لقوله تعالى سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ -قرآن- ٥١-٨١ و قال أبو عبد الله ع اشتروا و إن كان غالبا فإن الرزق ينزل مع الشراء -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٧٧ و قال إن رسول الله ص لم يأذن لحكيم بن حزام في تجارته حتى ضمن له إقاله النادم و إنظار المعسر و أخذ الحق و إعطاء الحق -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-١٢٨. و قيل في قوله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا يَحْتَمِلُ إِحْلَالَ اللَّهِ الْبَيْعَ مَعْنِيْن أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ إِحْلَالَ بَيْعٍ يَعْقِدُهُ الْبَيْعَانِ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَ كَانَا جَائِزِي الْأَمْرِ وَ هَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا أَحَلَّ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا وَ قَدِ تَرَاضِيَانِ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى الرِّبَا وَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ . وَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ الْمَشْرُوعَ فَيَكُونَ مِنَ الْعَامِ الَّذِي أَرَادَ بِهِ الْخَاصَّ فَبَيْنَ النَّبِيِّ ص مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَ مَا حَرَّمَهُ أَوْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهِمَا فَأَصْلُ الْبَيْعِ كُلُّهُ مَبَاحٌ إِلَّا مَا نَهَى النَّبِيُّ ع وَ مَا فَارَقَ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْعِ الَّتِي لَارِبَا فِيهَا أَبْحَاهُ بِمَا وَصَفْنَا مِنْ إِبَاحَةِ اللَّهِ الْبَيْعَ . وَ نَظِيرُهُ قَوْلُنَا إِنْ السَّلْمُ مَخْصُوصٌ مِنْ خَيْرِ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَ لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي عَمُومِهِ . وَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً وَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى - قرآن- ٢٥-٦٢-قرآن- ٧١٣-٧١٧. و قيل في قوله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا يَحْتَمِلُ إِحْلَالَ اللَّهِ الْبَيْعَ مَعْنِيْن أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ إِحْلَالَ بَيْعٍ يَعْقِدُهُ الْبَيْعَانِ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَ كَانَا جَائِزِي الْأَمْرِ وَ هَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا أَحَلَّ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا وَ قَدِ تَرَاضِيَانِ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى الرِّبَا وَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ . وَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ الْمَشْرُوعَ فَيَكُونَ مِنَ الْعَامِ الَّذِي أَرَادَ بِهِ الْخَاصَّ فَبَيْنَ النَّبِيِّ ص مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَ مَا حَرَّمَهُ أَوْ يَكُونُ دَاخِلًا فِيهِمَا فَأَصْلُ الْبَيْعِ كُلُّهُ مَبَاحٌ إِلَّا مَا نَهَى النَّبِيُّ ع وَ مَا فَارَقَ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْعِ الَّتِي لَارِبَا فِيهَا أَبْحَاهُ بِمَا وَصَفْنَا مِنْ إِبَاحَةِ اللَّهِ الْبَيْعَ . وَ نَظِيرُهُ قَوْلُنَا إِنْ السَّلْمُ مَخْصُوصٌ مِنْ خَيْرِ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَ لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي عَمُومِهِ . وَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً وَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ فَلَمْ يَدْخُلْ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي عَمُومِ النَّهْيِ أَمْرًا فِيهَا بَقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ -قرآن- ١-٤٤ فلما قال رسول الله ع يا حكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-٦٤ و أذن في السلف علمنا أن هذا لا يدخل في عموم الأول

باب الرهن وأحكامه

إشارة

قال الله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَيِّئٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ الرهن في اللغة الثبات والدوام و في الشريعة اسم لما يجعل وثيقه في دين و هو جائز بالإجماع والسنة والكتاب . قال الله تعالى فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ تقديره والوثيقه رهن و يجوز فعله رهن مقبوضه . -قرآن- ١٩-٨٧-قرآن- ٢١٥-٢٣٣ و قال أبو عبد الله ع إن النبي ص رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي على شعير أخذه لأهله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٩٨. قيل وإنما عدل عن أصحابه إلى يهودى لثلا- يلزمه منه بالإبراء فإنه لم يأمن أن استقرض من بعضهم إن يبرئه منه و ذلك يدل على أن الإبراء يصح من غير قبول المبرئ. و عقد الرهن يحتاج إلى إيجاب وقبول

وقبض برضا الراهن . و ليس الرهن بواجب وإنما هو وثيقه جعلت إلى رضا المتعاقدين ويجوز في السفر والحضر . والدين الذي يجوز أخذ الرهن به هو كل دين ثابت في الذمة مثل الثمن [صفحہ ۵۹] والأجرة والمهر والعوض في الخلع وأرش الجناية وقيمة المتلف كل ذلك يجوز أخذ الرهن به . و في الديه على العاقله يجوز بعد الحول وقبل الحول لا يجوز فإن لم يقبض المرهون لم ينقذ الرهن لأن الله جعل من شرط صحه الرهن أن تكون مقبوضه قال تعالى فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ . والرهن والرهن كلاهما جمع واحدهما رهن كجبل وجبال وسقف وسقف ولا يعرف في الأسماء فعل وفعل غير هذين و لوقلنا الرهن جمع الجمع لأن فعلا وفعالا . كثير لكان أقيس . ويجوز أخذ الرهن في الحضر مع وجود الكاتب لما قدمنا أن النبي ص اشترى طعاما نسيته ورهن فيه درعا . و لما أمر تعالى بالإشهاد في السلم بقوله وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ سِنَةً وَاحْتِيَاطًا أَمْرًا بِالرَّهْنِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ كَاتِبٌ وَ لَاشْهِيدٌ . وإنما أورد ذكر كون السفر فيه و شرط الكلام به إما لأن تلك الحال التي نزلت الآية فيها كانت على تلك الصفة وإما لأن فقدان البيئه على الأغلب في حال السفر لأنه شرط في صحته . -قرآن- ۲۴۹-۲۶۷-قرآن- ۵۸۱-۶۰۸

فصل

ثم قال تعالى فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْعَذَىٰ أَوْ تَمِنَ أَمَّا تَتَهَفُّونَ سَبْحَانَهُ بِهَذَا أَنْ الْإِشْهَادَ وَالْكِتَابَةَ فِي الْمَدَائِنِ وَالرَّهْنَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَىٰ جِهَةِ الْإِحْتِيَاطِ مَعْنَاهُ إِنْ اتَّمَمْتُمْ فَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ رَهْنًا فَلْيُؤَدِّ الْعَذَىٰ -قرآن- ۱۷-۸۱ [صفحہ ۶۰] أو تمن الأمانة يعنى على الذي عليه الدين بأن يؤدي إليه حقه في محله و يؤدي الأمانة كما وثق به واعتقد فيه أى يقض دينه الذي أمنه عليه والائتمان افتعال من الأمن يقال أمنه وائتمنه . وَ لَيَتَّقِي اللَّهُ رَبَّهُ أَنْ يَظْلِمَهُ أَوْ يَخُونَهُ وَ هُوَ وَثِقٌ بِهِ وَائْتَمَنَ وَ لَمْ يَرْتَهِنْ مِنْهُ شَيْئًا . وقرأ ابن عباس ومجاهد و لم تجدوا كتابا يعنى ماتكتبون فيه من طرس وغيره . و إذا رتهن صاحب الدين وأشهد فقد أكد الاحتياط و لا بأس أن يكون الرهن أكثر قيمة من المال الذي عليه أو أقل ثمنا منه أو مساويا له لأن عموم اللفظ يتناوله على الأحوال . وإنما قلنا إن الأحوط هو الإشهاد مع التمكن و إن استوثق من ماله رهنا لأن إن اختلفا في مقدار المبلغ الذي الرهن لأجله كان على المرتهن البيئه فإن لم يكن له بيئه فعلى صاحب الرهن اليمين وكذا إذا اختلفا في متاع فقال الذي عنده إنه رهن و قال صاحب المتاع إنه وديعه كان على المدعى لكونه رهنا البيئه بأنه رهن و قدروى أن القول قول المرتهن مع يمينه لأنه أمينه والبيئه على الراهن ما لم يستغرق الرهن ثمنه . و من أدل الدليل على أن الإشهاد والارتهان يصح اجتماعهما قوله تعالى بعد هذا وَ لَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ يَعْنِي بَعْدَ تَحْمِلِهَا وَ مَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ إِنَّمَا أَضَافَ إِلَى الْقَلْبِ مَجَازًا لِأَنَّهُ عَلَى الْكُتْمَانِ وَ الْإِفْلَاطِ هُوَ الْحَيُّ وَقَالَتْ عَائِشَةُ الصَّامِتُ عَنِ الْحَقِّ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاطِلِ وَ كَاتَمَ الشَّهَادَةَ كَشَهِدَ الزُّورَ . وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ يَعْنِي بِمَا تَسْتُرُونَهُ وَ بِمَا تَكْتُمُونَهُ . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ وَ إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْنَ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ لَئِنْ كُنْتُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ خَوْفَهُمْ اللَّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ -قرآن- ۱۹۶-۲۱۹-قرآن- ۱۰۴۰-۱۰۶۵-قرآن- ۱۰۸۱-۱۱۱۸-قرآن- ۱۲۶۲-۱۲۹۴-قرآن- ۱۳۵۴-۱۴۲۱ [صفحہ ۶۱]

باب الوديعه

اعلم أن الوديعه حكم في الشريعة لقوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَقَالَ تَعَالَىٰ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْعَذَىٰ أَوْ تَمِنَ أَمَانَتَهُ . والوديعه مشتقه من ودع يدع إذا استقر وسكن يقال أودعته أودعه إذا أقررت وأسكنته . -قرآن- ۴۷-۱۰۵-قرآن- ۱۲۰-۱۸۴ وروى أن النبي ص كانت عنده ودائع بمكة فلما أراد أن يهاجر أودعها أم أيمن وأمر عليها بردها على

أصحابها -رواية- ١-٢-رواية- ٩-١١٣. فإذا ثبت ذلك فالوديعة أمانة لا ضمان على المودع ما لم يفرض وقال النبي ص ليس على المودع ضمان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٤٤. فأما قوله تعالى وَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ عِنْدَ النِّصَارِيِّ لَأَنْتُمْ لَا يَسْتَحْلُونَ أَمْوَالَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَ مِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَعْدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ عِنْدَ الْيَهُودِ لِأَنْتُمْ لَا يَسْتَحْلُونَ مَالَ كُلِّ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي حَلِّ السَّبْتِ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّقَاضِي وَالْمَطَالِبَةُ قَائِمًا بِالإِجْمَاعِ وَالْمَلَاذِمَةُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَأْمَنِهِ بِقِنطَارٍ وَ عَلَى قِنطَارٍ أَنْ مَعْنَى الْبَاءِ إِصْطِقَ الْأَمَانَةَ وَمَعْنَى عَلَى اسْتِعْلَاءِ الْأَمَانَةِ وَهُمَا مُتَعَابِقَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِتَقَارُبِ الْمَعْنَى كَمَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَ عَلَيْهِ . -قرآن- ١٩-٨٣-قرآن- ١٣٧-١٩٢-قرآن- ٢٥٥-٢٨٤ [صفحة ٦٢] ويمكن أن تكون الفائدة أن هؤلاء لا يؤدون الأمانة لاستحلالهم ذلك لقوله ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ وَسَائِرُ الْفَرْقِ وَ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ لِأَسْتَحْلَاهَا. وَ قَالَ جَمَاعَةٌ قَالَتْ الْيَهُودُ لَيْسَ عَلَيْنَا فِيهَا أَصَبْنَا مِنْ أَمْوَالِ الْعَرَبِ سَبِيلًا لِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ وَجَدُوا ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْكُذْبُ عَلَى اللَّهِ . فإذا ثبت ذلك فالوديعة جائزة من الطرفين من جهة المودع متى شاء أن يستردها فعل و من جهة المودع متى شاء أن يردها فعل فإذا ردها على المودع أو على وكيله فلا شيء عليه و إن ردها على الحاكم أو على ثقته مع القدرة على الدفع إلى المودع أو إلى وكيله فعليه الضمان . فإن لم يقدر على المودع و لا على وكيله فلا يخلو إما أن يكون له عذر أو لم يكن له عذر فإن لم يكن له عذر برده فعليه الضمان و إن كان له عذر برده على الحاكم أو على ثقته فلا ضمان عليه . -قرآن- ٧٤-١٣٣ و قال أبو عبد الله ع صاحب الوديعة وصاحب البضاعة مؤتمنان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٦٥ . و كل ما كان من وديعة و لم تكن مضمونة فلا تلزم . ورد الوديعة واجب متى طلبها صاحبها و هو متمكن من ردها و ليس عليه في ردها ضرر يؤدي إلى تلف النفس أو المال سواء كان المودع كافرا أو مسلما

باب العارية

هي أيضا جائزة بدليل الكتاب والسنة فالكتاب قوله تعالى تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى وَ الْعَارِيَةُ مِنَ الْبِرِّ . ويدل عليه أيضا قوله تعالى وَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ -قرآن- ١-١٨-قرآن- ٦٦-٨٨ فقد قال ابن عباس و هو ترجمان القرآن إن الماعون العواري -رواية- ١-٢-رواية- ٤١-٦٣ و روى عن صفوان بن أمية أن النبي ص استعار منه أدرعا فقال أغصبا يا محمد فقال ع لابل عارية مضمونة مؤداة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١١٢ . و لاختلاف بين الأمة في جواز ذلك وإنما اختلفوا في مسائل منها . و إذا ثبت جواز العارية فاعلم أنها أمانة غير مضمونة إلا أن يشترط صاحبها فإن شرط ضمانها كانت مضمونة . والذهب والفضة إذا استعيرا فهما مضمونان شرط فيهما ذلك أم لم يشترط . ومتى تعدى المستعير في العواري كانت مضمونة سواء شرط أو لم يشترط

باب الإجازات

قوله تعالى قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ عَلَى صَحَّةِ الْإِجَارَةِ زَائِدًا عَلَى السَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَنْ كُلِّ مَا يَسْتَبَاحُ بِعَقْدِ الْعَارِيَةِ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبَاحَ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ مِنْ إِجَارَةِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ وَ عِيْدَهُ وَ دَارَهُ وَ عَقَارَهُ بِلَا خِلَافٍ . وَ الِاسْتِجَارُ طَلَبُ الْإِجَارَةِ وَ هِيَ الْعَقْدُ عَلَى مَا أَمَرَ بِالْمَعَاوِضَةِ . حَكَى اللَّهُ مَا قَالَ أَبُو الْمَرْأَتَيْنِ شَعِيبَ لِمُوسَى إِنْ أُرِيدَ أَنْ أَنْكَحَكَ إِحْدَى -قرآن- ١٤-٩٦ [صفحة ٦٤] ابنتي هاتين على أن تجعل أجر رعي ماشيتي ثمانين سنين صداق ابنتي ثم جعل لموسى كل سخلة تلد على خلاف شيء أمها فأوحى الله إليه أن ألق عصاك في الماء إذا شرب فولد كلهن خلاف شيتهن وجعل الزيادة على

المدّة الخيارفان أتممت عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ أَى هبة منك غير واجبه عليك ففضى موسى أتم الأجلين وأوفاهما. فإذا ثبت ذلك فاعلم أن الإجارة عقد معاوضة وهى من عقود المعاوضات اللازمة كالبيع والشراء. والإجارة على ضريين أحدهما ماتكون المدّة معلومة والعمل مجهولا مثل أن يقول آجرتك شهرا لتبنى والثانى أن تكون المدّة مجهولة والعمل معلوما مثل أن يقول آجرتك لتبنى هذه الدار وتخيظ هذا الثوب فأما إذا كانت المدّة معلومة والعمل معلوما هنا فلا يصح فإنه إذا قال استأجرت اليوم لتخيظ قميصى هذا كانت الإجارة باطلة لأنه ربما يخيظ قبل مضى النهار فيبقى بعض المدّة بلا عمل وربما لا يفرغ منه بيوم ويحتاج إلى مدّة أخرى ويحصل العمل بلا مدّة. والبهائم والحيوان تكثرى للركوب وللحمولة وللعمل عليها بدلالة قوله تعالى وَ الْخَيْلَ وَ الْبِغَالَ وَ الْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَ زِينَةً -قرآن- ٢٢٦-٢٦٠-قرآن- ٩٣٧-٩٩٥ و عن ابن عباس فى قوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فقال المعنى لاجتاح عليكم أن تحجوا أو تكرر هوا الجمال للركوب والعمل -روایت- ١-٢-روایت- ٣-١٦١. [صفحة ٦٥] فإن آجرتها ليركب عليها فلا بد من أن يكون المحمول معلوما والمحمول له و أن يكون المركوب معلوما والراكب معلوما أما المركوب فيصير معلوما إما بالمشاهدة أو بالصفة فالمشاهدة أن يقول اكرتيت منك هذا الجمل شهرا أو اكرتيت منك هذا الجمل لأركبه إلى مكة. فأما إذا كان معلوما بالصفة فلا بد من ذكر ثلاثة أشياء الجنس والنوع والذكورية والأنوثة أما الجنس فأن يقول جمل حمار بغل دابة والنوع أن يذكر حمار مصرى جمل بختى أو عرابى و يقول ناقه أو جمل لأن السير على النوق أطيب منه على الجمل . و أما الراكب فيجب أن يكون معلوما و لا يمكن ذلك إلا بالمشاهدة لأنه لا يوزن ثم هو بالخيار إن شاء ركبه هو أو يركب من يوازنه و يكون فى معناه هذا إذا إكراها مطلقا

باب الشركة والمضاربة

إشارة

أما الشركة فجازة لقوله تعالى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ الْآيَةَ فَجَعَلَ سَبْحَانَهُ الْغَنِيمَةَ مَشْرُكَهُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَ بَيْنَ أَهْلِ الْخُمْسِ وَ جَعَلَ الْخُمْسَ مَشْرُكَاً بَيْنَ أَهْلِهِ . و قال تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ فَجَعَلَ سَبْحَانَهُ التَّرْكَهُ مَشْرُكَهُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ. و قال تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ الْآيَةَ فَجَعَلَ تَعَالَى -قرآن- ٣٢-١٠٥-قرآن- ٢١٧-٢٨٢-قرآن- ٣٣٦-٣٨٠ [صفحة ٦٦] الصدقات مشتركة بين أهلها لأن الواو للتشريك فجعلها مشتركة بين الثمانية الأصناف . و قال سبحانه وَ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ -قرآن- ٩٧-١٥٨ و قال النبى ص يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٥٧ و روى عن السائب بن أبى السائب أنه قال كنت شريكا للنبي ع فى الجاهلية فلما قدم يوم فتح مكة قال أتعرفنى قلت نعم كنت شريكى و كنت خير شريك لاتوارى و لاتمارى -روایت- ١-٢-روایت- ٩-١٧٣ . و لاخلاف فى جواز الشركة بين المسلمين و إن اختلفوا فى مسائل من تفصيلها وفروعها. و إذا ثبت هذا فالشركة على ثلاثة أضرب شركة فى الأعيان و شركة فى المنافع و شركة فى الحقوق. فأما الشركة فى الأعيان فمن ثلاثة أوجه أحدها بالميراث كاشتراك الورثة فى التركة والثانى بالعقد و هو أن يملك جماعة عينا ببيع أو هبة أو صدقة أو وصية مشتركة والثالث بالحيازة و هو أن يشتركو فى الاحتطاب والاصطياد فإذا صار محوزا كان بينهم . و أما الاشتراك فى المنافع كالاشتراك فى منفعة الوقف ومنفعة العين المستأجرة وغيرها. و أما الاشتراك فى الحقوق فمثل الاشتراك فى حق القصاص وحد القذف و ما أشبه ذلك . والآيات التى تلونها تدل بعمومها على جميع ذلك . [صفحة ٦٧]

و أما مايجرى مجرى الشركة فهو المضاربة يدل على صحتها قوله تعالى وَ آخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ و لم يفصل . والمضاربة والقراض بمعنى و هو أن يدفع الإنسان إلى غيره مالا ليتجر فيه على أن مايرزق الله من ربح كان بينهما على ماشرطانه والقراض لغه أهل الحجاز والمضاربة لغه أهل العراق واشتقاقها من الضرب فى المال والتقليب له واشتقاق القراض من القرض و هو القسط ومعناه هاهنا أن رب المال قطع قطعة من ماله فسلمها إلى العامل وقطع له قطعه من الربح . والمضارب بكسر الراء العامل لأنه هو الذى يضرب فيه ويقبله و ليس لرب المال منه اشتقاق يدل على ذلك -قرآن- ٤٩-١٣٠- مارواه الحسن عن على ع أنه قال إذاخالف المضارب فلاضمان هما على ماشرطاه -رواية- ١-٢-رواية- ٤٠-٨٦ والظاهر أنه أراد العامل لأنه إذا كان الخلاف منه فالضمان بالتعدى عليه . و على جوازه دليل الكتاب والسنة والإجماع فالكتاب ماتلوناه و قوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّيْلَةُ فَانشَرُّوا فِي الْأَرْضِ وَ ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ و أماالإجماع فلاخلاف فيه والصحابة كانوا يستعملونه . فإذاثبت جواز القراض فاعلم أنه لايجوز إلابالأثمان من الدراهم والدينار و كان أمير المؤمنين ع كره مشاركة اليهودى والنصرانى والمجوسى إلا أن تكون تجارة حاضرة لايبغى عنها المسلم . -قرآن- ١٥٥-٢٣٢ [صفحه ٦٨] و قال أبو عبد الله ع لاينبغى للرجل المسلم أن يشارك الذمى و لايبضعه ببضاعة و لايودعه وديعه و لايصافيه مودة لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٠٦ فإنه عام فى جميع ذلك . و قدأشار سبحانه إلى جواز الشركة على جميع ضروبها بقوله ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ -قرآن- ٨٣-١٨٤

باب الشفعة

قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ و قد بين مسائل الشفعة وغيرها رسول الله ص -قرآن- ١٩-٨٤ و قد قال الشفعة فيما لم يقسم فإذاوقعت الحدود فلاشفعة -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-٥٩ والكافر لاشفعة له على المسلم . والدليل عليه قوله لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ومعلوم أنه تعالى إنما أراد أنهم لايستونون فى الأحكام والظاهر يقتضى العموم إلا ماأخرجه دليل قاهر. فإن قيل أراد فى النعيم والعذاب بدلالة قوله تعالى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ.قلنا معلوم فى أصول الفقه أن تخصيص إحدى الجملتين لايقضى تخصيص الأخرى و إن كانت متعقبه لها. والشفعة جائزة فى كل شىء من حيوان أوأرض أومتاع إذا كان الشىء -قرآن- ٥٤-١٠١-قرآن- ٢٦١-٢٩٣ [صفحه ٦٩] بين شريكين فباع أحدهما نصيبه فشريكه أحق به من غيره و إن زاد على الاثنين فلاشفعة لأحد منهم هذاقول المرتضى رضى الله عنه . و قال الشيخ أبو جعفر رضى الله عنه الأشياء فى الشركة على ثلاثة أضرب مايجب فيه الشفعة متبوعا و ما لايجب فيه تابعا و لايجب فيه متبوعا و مايجب فيه تابعا و لايجب متبوعا فأما مايجب فيه مقصورا متبوعا فالعراض والأراضى والراح لقوله ع الشفعة فيما لم يقسم -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٣٣ و أما ما لايجب فيه تابعا و متبوعا بحال فكل ماينقل ويحول غيرمتصل كالحىوان والنبات والحبوب ونحو ذلك لاشفعة و فى أصحابنا من أوجب الشفعة فى ذلك و أما مايجب فيه تابعا و لايجب فيه متبوعا فكل ما كان فى الأرض من بناء وأصل و هو البناء والشجر فإن أفرد بالبيع دون الأرض فلاشفعة فيه . و إن بيعت الأرض تبعها هذاالأصل من حيث الشفعة فى الأرض أصلا و فى هذه على وجه التبعية على خلاف فأما ما لم يكن أصلا ثابتا كالزرع والثمار فإذادخلت فى البيع بالشرط كانت الشفعة واجبة فى الأصل دونها. و لاثبت الشفعة إلاالشريك مخالط فأما الشفعة بالجوار فلاثبت إلا إذاشتركا فى الطريق أوالنهر و لايشركهما فيه ثالث

المزارعة والمخايرة اسمان لعقد واحد و هو استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها والدليل عليه الإجماع والسنة ويمكن الاستدلال عليه أيضا من القرآن بالآيات التي استدللنا بها على صحة الشركة. فإذ ثبت ذلك فالمعاملة على الأصل ببعض ماخرج من نمائها على ثلاثة [صفحہ ۷۰] أضرب معارضة ومزارعة ومساقاة فالمعارضة تصح بلا خلاف بين الأمة والمساقاة أيضا جائزة إلا عند أبي حنيفة وحده والمزارعة على ضربين ضرب باطل بلا خلاف وضرب مختلف فيه . فالباطل هو أن يشترط لأحدهما شيئا بعينه و لم يجعله مشاعا مثل أن يعقد المزارعة على أن يكون لأحدهما ما يدرك أولا- وللآخر ما يتأخر إدراكه أو على أن الشئوى لأحدهما والصيفى للآخر فهذا باطل بلا خلاف لأنه قديمي أحدهما ويهلك الآخر. والضرب المختلف فيه هو أن يزارعه على سهم مشاع مثل أن يجعل له النصف أو الثلث أو أقل أو أكثر كان ذلك جائزا عندنا وفيه خلاف للفقهاء و إن قال لى منها النصف علم أنه ترك الباقي للعامل كقوله تعالى وَ وَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ عَلِيمٌ أَن مَابَقَى لِلأَب . والمساقاة هي أن يدفع الإنسان نخله أو كرمه إلى غيره على أن يصلحه ويسقيه و ما يرزق الله من ثمره كانت بينهما على ما يشترطانه وهي جائزة بشرطين مدة معلومة كالإجارة و يكون قدر نصيب العامل معلوما كالقراض . وهي من العقود اللازمة لأنها كالإجارة وتفارق القراض لأنها لا تحتاج إلى مدة وهي تحتاج إليها والمدة فيها كالمدة في الإجارة فما يجوز هناك يجوز هاهنا سواء كان سنة أو سنتين و من خالف هناك خالف هاهنا. و قد ذكرنا أن الآية المتقدمة تدل على جميع ذلك - قرآن - ٦١٦-٦٥٥

المفلس فى الشريعة هو الذى ركبته الديون وماله لا يفي بقضاها فإذا [صفحہ ٧١] جاء غرماؤه إلى الحاكم وسأله الحجر عليه لثلا ينفق بقیة ماله فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه إذا ثبت عنده ديونهم وأنها حالة غير مؤجلة و أن صاحبهم مفلس لا يفي ماله بقضاء دينهم . فإذا فعل ذلك تعلق بحجره ثلاثة أحكام أحدها أن يتعلق ديونهم بعين المال الذى فى يده والثانى أنه يمنع من التصرف فى ماله عنده والثالث أن كل من وجد من غرمائه عين ماله عنده كان أحق به من غيره . ويمكن أن يستدل من القرآن على أصل الباب على الجملة. والمحجور عليه إنما سمي بذلك لأنه يمنع ماله من التصرف فيه . والحجر على ضربين أحدهما حجر على الإنسان لحق غيره والثانى حجر عليه لحق نفسه فأما المحجور عليه لحق غيره فهو المفلس لحق الغرماء والمريض محجور عليه فى ماله لحق ورثته وفيه خلاف والمكاتب محجور عليه فيما فى يده لحق سيده و أما المحجور عليه لحق نفسه فهو الصبى والمجنون والسفيه . والأصل فى الحجر على الصبى قوله تعالى وَ ابْتَلُوا اليتامى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ. واليتيم من مات أبوه قبل بلوغه ولا يتم بعد حلم و قوله فَإِنْ آنَسْتُمْ أى علمتم فوضع الإيناس موضع العلم و هو إجماع لا خلاف فيه . وقيل فى قوله تعالى وَ لِيُمِلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الَّذِى - قرآن - ٨٥٧-٩٦٤- قرآن - ١٠٢٦-١٠٣٨- قرآن - ١١٢٥-١١٥٧- قرآن - ١١٦٩-١١٨٥ جاء غرماؤه إلى الحاكم وسأله الحجر عليه لثلا ينفق بقیة ماله فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه إذا ثبت عنده ديونهم وأنها حالة غير مؤجلة و أن صاحبهم مفلس لا يفي ماله بقضاء دينهم . فإذا فعل ذلك تعلق بحجره ثلاثة أحكام أحدها أن يتعلق ديونهم بعين المال الذى فى يده والثانى أنه يمنع من التصرف فى ماله عنده والثالث أن كل من وجد من غرمائه عين ماله عنده كان أحق به من غيره . ويمكن أن يستدل من القرآن على أصل الباب

على الجملة. والمحجور عليه إنما سمي بذلك لأنه يمنع ماله من التصرف فيه . والحجر على ضربين أحدهما حجر على الإنسان لحق غيره والثاني حجر عليه لحق نفسه فأما المحجور عليه لحق غيره فهو المفلس لحق الغرماء والمريض محجور عليه في ماله لحق ورثته وفيه خلاف والمكاتب محجور عليه فيما في يده لحق سيده و أما المحجور عليه لحق نفسه فهو الصبي والمجنون والسفيه . والأصل في الحجر على الصبي قوله تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ . واليتيم من مات أبوه قبل بلوغه ولا يتم بعد حلم وقوله فَإِنْ آنَسْتُمْ أى علمتم فوضع الإيناس موضع العلم وهو إجماع لاخلاف فيه . وقيل في قوله تعالى وَ لِيُمِلَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَ فِيهَا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلِيُمِلَّ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ لِدَلَالَةِ عَلَى تَثْبِيتِ الْحَجْرِ لِنَفْسِهِ وَقِيلَ إِنَّمَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَجْرِ لَوْ قَالَ وَلِي الْمَطْلُوبِ وَكِلَاهِمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يَصِحُّ وَقَالَ الْفَرَاءُ يَحْتَمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ فَلِيُمِلَّ وَلِي الدِّينِ الْكِتَابُ بِالْعَدْلِ لَا يَخْسِرَانِ . -قرآن- ١-١٠٠

فصل

فإن قيل كيف يقبل قول المدعى على مبلغ حقه . قلنا أما إذا كذبه المطلوب فلا ولكن إذا صدقه جاز له أن يمل الكتاب الذي يقع فيه الشهادة بالحق . والآية إنما نزلت في الدين عند وقوع الديون لا عند تجاؤها .

فصل

اعلم أن الصبي محجور عليه ما لم يبلغ والبلوغ يكون بأحد خمسة أشياء خروج المنى والحيض والحمل والإنبات والسن فإثنان منهما ينفرد بهما الإناث وهما الحيض والحمل والثلاثة الأخر يشترك فيها الرجال والنساء . والحمل ليس ببلوغ حقيقة وإنما هو علم على البلوغ لأن الله أجرى العادة أن المرأة لا تحبل حتى يتقدم حيض والحمل لا يمكن إلا بعد أن ترى المرأة المنى لأن الله أخبر أن الولد مخلوق من ماء الرجل وماء المرأة لقوله تعالى يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصَّلْبِ وَ التَّرَائِبِ وَأَرَادَ مِنْ صَلْبِ الرَّجُلِ وَتَرَائِبِ الْمَرْأَةِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ أَى أَخْلَاطٍ . -قرآن- ٤٣٦-٤٧٤-قرآن- ٥٢٦-٥٤٤] صفحہ ٧٣] والإنبات دليل على البلوغ والاعتبار بإنبات العانة على وجه الخشونة التي تحتاج إلى الحلق دون ما كان مثل الزغب . فأما السن فحده خمس عشرة سنة في الذكور وتسع سنين إلى عشر في الإناث . وقد ذكرنا أن الصبي لا يدفع إليه ماله حتى يبلغ فإذا بلغ وأونس منه الرشد يسلم إليه ماله وإيناس الرشد منه مجموع أمرين أن يكون مصلحا لماله عدلا في دينه ومتى كان غير رشيد لا يفك حجره وإن بلغ وصار شيخا . ووقت الاختبار يجب أن يكون قبل البلوغ لقوله تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا فَاذْبَلْغِ الصَّبِيَّ فَأَمَّا أَنْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالَهُ أَوْ يَحْجَرَ وَكَيْفِيَّةُ اخْتِبَارِهِ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ مِنْ أَرَادَهَا فَلْيَطَّلِبْهَا مِنْهَا -قرآن- ٤٦١-٥٠٠

باب الغصب

تحريم الغصب معلوم بالكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى لا- تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَالْغُصْبُ لَيْسَ عَنْ تَرَاضٍ . وَقَالَ تَعَالَى إِنَّ الْعَبْدَيْنِ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ مِنْ غُصْبِ مَالِ الْيَتِيمِ فَقَدْ ظَلَمَهُ . وَقَالَ تَعَالَى وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَ إِذَا كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ . وَالْإِجْمَاعُ ثَابِتٌ عَلَى أَنَّ الْغُصْبَ حَرَامٌ . -قرآن- ٦٥-١٥٢-قرآن- ١٩٠-٢٧٦-قرآن- ٣٢٥-٤٣٧] صفحہ ٧٤] وقال النبي ص لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٦٧ وقال حرمة مال المسلم كحرمة دمه -رواية- ١-٢-رواية-

١٠-٣٩. فإذا ثبت تحريم الغضب فالأموال على ضريين حيوان وغير حيوان وكلاهما إذا كان قائما يجب رده . وقال النبي ص على اليد ما أخذت حتى تؤدي -رواية-١-٢-رواية-٢٠-٤٨ وقال لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا من أخذ عصا أخيه فليردها -رواية-١-٢-رواية-١٠-٧٩. وإن كان تألفا فعليه مثله لقوله تعالى فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ إن كان له مثل وإن لم يكن له مثل فعليه قيمته أكثر ما كانت قيمته من حين الغضب إلى حين التلف لأنه مأمور برده في كل وقت فوجب عليه قيمته إذا تعذر والله أعلم -قرآن-٤٥-١١٣ [صفحة ٧٥]

كتاب النكاح

إشاره

قال الله تعالى وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَ إِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. هذا خطاب من الله تعالى للمكلفين من الرجال والنساء يأمرهم أن يزوجوا الأيامي اللواتي لهم عليهن ولاية وأن يزوجوا الصالحين المستورين الذين يفعلون الطاعات من المماليك والإماء إذا كانوا ملكا لهم . والأيامى جمع أيم وهى المرأة التى لازوج لها سواء كانت بكرا أو ثيبا وقال قوم الأيم التى مات زوجها وعلى هذا -قرآن-١٩-١٤١ قوله ع الأيم أحق بنفسها أعتى الثيب -رواية-١-٢-رواية-١٢-٤٤ وقيل إن الأمر بتزويج الأيامي إذا اردن ذلك أمر فرض والأمر بتزويج الأيمه إذا اردت ندب وكذلك العبد. ومعنى قوله إن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ أى لا يمنعوا من النكاح المرأة أو الرجل إذا كانا صالحين لأجل فقرهما وقلة ذات أيديهما فإنهم وإن -قرآن-١١٨-١٦٨ [صفحة ٧٦] كانوا كذلك فإن الله يغنيهم من فضله وقال قوم معناه إن يكونوا فقراء إلى النكاح يغنيهم الله بذلك عن الحرام. فعلى الأول تكون الآية خاصة فى الأحرار وعلى الثانى عامة فى الأحرار والمماليك فالنكاح فيه فضل كبير لأنه طريق التناسل و باب التواصل وسبب الألفة والمعونة على العفة و من سنن الإسلام النكاح وترك التعزب فمن دعته الحاجة إلى النكاح ووجد له طولا فلم يتزوج فقد خالف سنة رسول الله ص . وقد ذكرنا ما حث الله به عباده ودعاه إليه فقال وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ لِأَيِّ شَيْءٍ لَيْسَ يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ أَمَّا تَعَالَى مِنْ لَيْسَ يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَنْ لَا يَجِدَ طَوْلًا - من المهر ولا يقدر على القيام بما يلزمه لها من النفقة والكسوة أن يتعفف ولا يدخل فى الفاحشة ويصبر حتى يغنيه الله من فضله -قرآن-٤٦٤-٤٩١-قرآن-٥٠٦-٥٨٦

باب ما أحل الله من النكاح و ما حرم منه

إشاره

قال الله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَ لِلْأُمَّةِ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَ لَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَ لَوْ أَعْجَبَكُمْ. هذه الآية على عمومها عندنا فى تحريم مناهضة جميع الكفار وليست منسوخة و لامخصوصة قال ابن عباس فرق عمر ابن طلحة وحذيفة امرأتيهما اللتين كانتا تحتهما كتابيتين وقال الحسن إنها عامة إلا أنها نسخت بقوله -قرآن-١٩-٢٢٠ [صفحة ٧٧] تعالى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ هِيَ عَلَى الْخُصُوصِ . ونحن إنما اخترنا ما قلناه أولا لأنه لا دليل على نسخها ولا على خصوصها وسنين وجه ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى . و أما المجوسية فلا يجوز نكاحها إجماعا والذمي لا يجوز أن يتزوج مسلمة إجماعا أيضا وقرآنا وأخبارا. والأمة المملوكة

والجارية تكون مملوكة و غير مملوكة. والإعجاب يكون بالجمال و يكون بخصال يرغب لها فيها ومعنى أعجبنى الشىء فرحت به ورضيته والفرق بين لو أعجبكم و إن أعجبكم أن لوللماضى و إن للمستقبل وكلاهما يصح فى معنى الماضى. و لا يجوز نكاح الوثنية إجماعاً لأنها تدعو إلى النار كما حكاها الله تعالى . و هذه العلة قائمة فى الذميمة من اليهود والنصارى فيجب أن لا يجوز نكاحها. و قال السدى فى قوله تعالى قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَالخبِيث الكافر والطيب المؤمن و هو اختيار ابن جرير و قال جماعة الآية عامة أى لا يستوى أهل الطاعة والمعصية لا فى المكان و لا فى المقدار و لا فى الإنفاق و لا- فى غير ذلك من الوجوه . و فى الآية دلالة على جواز نكاح الأمة المؤمنة مع وجود الطول لقوله و لَأَمِيَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ فَكُلٍ مِنْ عَقْدٍ عَلَى أُمَّةٍ الْغَيْرِ وَأَعْطَى سَيِّدَهَا الْمَهْرَ كَانَ الْعَقْدُ مَاضِيًا غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ . و لا يجوز له أن يعقد على أمة و عنده حرة إلا برضاها فإن عقد عليها من -قرآن- ٨-٦٥-قرآن- ٧٣٠-٨٠٢-قرآن- ١٠٥٥-١٠٩٥ [صفحہ ٧٨] غير رضاها كان العقد باطلا و إن أمضت الحرة العقد مضى العقد و لم يكن له بعد ذلك اختيار. فأما الآية التى فى النساء وهى قوله و مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ فَإِنَّمَا هِيَ عَلَى التَّنْزِيهِ دُونَ التَّحْرِيمِ . -قرآن- ١٢٧-١٨٣

فصل

و قال بعض المفسرين لا يقع اسم المشركات على نساء أهل الكتاب فقد فصل الله تعالى بينهما فى قوله لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ الْمُشْرِكِينَ وَ فى قوله مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ لَمَّا الْمُشْرِكِينَ إذ عطف أحدهما على الآخر. و هذا التعليل من هذا الوجه غير صحيح فالمشرك يطلق على الكل لأن من جحد نبوة محمد ص فقد أنكر معجزه فأضافه إلى غير الله و هذا هو الشرك بعينه و هذا ورد للتفخيم كما عطف على الفاكهة النخيل والرمان مع كونهما منها تخصيصاً فى قوله تعالى فِيهِمَا فَاكِحَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُيَّانٌ. و متى أسلم الزوجان نيا على النكاح الذى كان جرى بينهما و لا يحتاج إلى تجديده بلا خلاف و إن أسلمت قبله طرفه عين فعند كثير من الفقهاء وقعت الفرقة و عندنا تنتظر عدتها فإن أسلم الزوج تبين أن الفرقة لم تحصل -قرآن- ١٠٣-١٦٥-قرآن- ١٧٨-٢٤٣-قرآن- ٥١٠-٥٤٥ [صفحہ ٧٩] و رجعت إليه و إن لم يسلم تبين أن الفرقة وقعت حين الإسلام غير أنه لا يمكن من الخلو بها فإن أسلم الزوج و كانت ذميمة استباح وطؤها بلا خلاف و إن كانت وثنية انتظر إسلامها مادامت فى العدة فإن أسلمت ثبت عقده عليها و إن لم تسلم بانته منه . فإن قيل كيف يقال للكافر الذى يوحد الله مشرك . الجواب فيه قولان أحدهما أن كفره نعمه الله هى الإسلام و جحد له دين محمد ع كالشرك فى عظم الجرم . والآخر أنه إذا كفر بالنبى ع فقد أشرك فيما لا يكون إلا من عند الله و هو القرآن فزعم أنه من عند غير الله ذكره الزجاج و هذا أقوى . فالمحرمات من النساء على ضربين ضرب منهن يحرم بالنسب و ضرب منهن يحرم بالسبب و ماعدهما فمباح . و بيان ذلك فى الآيات من سورة النساء فى قوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَ مَقْتًا وَ سَاءَ سَبِيلًا ثُمَّ قَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ إِلَى آخِرِهَا. والحكمة فى هذا الترتيب ظاهرة ونحن نذكر تفصيلها فى فصول -قرآن- ٦٩٦-٨١١-قرآن- ٨٢١-٨٤٨] صفحہ ٨٠

فصل

اعلم أن الله تعالى ابتدأ بتحريم ما نكح الآباء فى سورة النساء بقوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثُمَّ فصل المحرمات . ومعنى الآية الأولى قيل فيه قولان أحدهما قال ابن عباس إنه حرم عليهم ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من نكاح

امرأة الأب إذا لم تكن الأم. الثاني أن يكون ما نكح بمنزلة المصدر والتقرير و لا تنكحوا نكاح آبائكم فعلى هذا يدخل فيه النهى عن حلل الأباء و كل نكاح لهم فاسد فى الجاهلية و هو اختيار الطبرى و قال إن هذا الوجه أجود لأنه لو أراد حلل الأباء لقال لا تنكحوا مانكح آباؤكم . و هذا ليس بطعن لأنه ذهب به مذهب الجنس كما يقول القائل لا تأخذ ما أخذ أبوك من الإماء فيذهب مذهب الجنس ثم يفسره بمن . و قوله إلا ما قد سلفى عنى بإلا لكن وكذا استثناء منقطع كقولهم لا تبع متاعى إلا ما بعت أى لكن ما بعت فلا جناح عليك فيه وقيل فى معناه قولان أحدهما إلا ما قد سلف فإنكم لا تؤاخذون به و إن كان منه ولد فليس الولد بولد زنا و قال قطرب معناه لكن ما سلف فاجتنبوه ودعوه إنه فاحشة. الثاني حكاه بعض المفسرين إلا ما قد سلف فدعوه فهو جائز لكم و هذا لا يجوز بالإجماع . والهاء فى قوله تعالى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَائِدَةً إِلَى النِّكَاحِ بَعْدَ النَّهْيِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَائِدَةً إِلَى النِّكَاحِ الَّذِى عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ قِيلَ - قرآن- ٧٩-١٢٦- قرآن- ٣٠٩-٣١٧- قرآن- ٦٧٧-٦٩٥- قرآن- ١٠٧٦-١٠٩٥ [صفحة ٨١] و لا- يكون ذلك إلا- و قد قامت عليهم الحجة بتحريمه من جهة الرسل فالأول اختاره الجبائى و هو الأقوى قال وتكون السلامة مما قد سلف فى الإقلاع عنه وقيل إنما استثنى ما قدمضى ليعلم أنه لم يكن مباحا لهم . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً أَى زِنَاءَ وَمَقْتًا أَى بَغْضًا أَى يورث بغض الله ويسمى ولد الرجل من امرأة أبيه المقتى ومنهم الأشعث بن قيس و أبو معيط جد الوليد بن عتبة. قال البلخى ليس كل نكاح حرمه الله تعالى زنا لأن الزنا هو فعل مخصوص لا يجرى على طريقة لازمة وسنة جارية لذلك لا يقال للمشركين فى الجاهلية أولاد زنا و للأهل الذمة والمعاهدين أولاد زنا إذا كان عقدا بينهم يتعارفونه . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً دَخَلَتْ كَانَ لَتَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ تِلْكَ الْحَالِ كَذَا كَانَ كَذَا فَاحِشَةً. وقول المبرد إن كان زائدة غير صحيح لأنها لو كانت زائدة لم تعمل معناه أنه كان فيما مضى أيضا فاحشة ومقتا و كان قد قامت الحجة عليهم بذلك فى كل من عقد عليها الأب من النساء أنه يحرم على الابن دخل بها أو لم يدخل بلا- خلاف . فإن دخل بها الأب على وجه السفاح فهل يحرم على الابن ففيه خلاف وعموم الآية يقتضى أنها تحرم عليه لأن النكاح يعبر به عن الوطى كما يعبر به عن العقد فيجب أن يحمل عليهما. وامرأة الأب و إن علا تحرم على الابن و إن نزل بلا خلاف - قرآن- ٢١٣-٢٣٢- قرآن- ٢٤١-٢٤٩- قرآن- ٥٩٤-٦١٣ [صفحة ٨٢]

فصل

ثم قال تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ أَلْيَاءُ. اعلم أن فى الناس من اعتقد أن هذه الآية و ما يجرى مجراها كقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ مَجْمُوعَةٌ لا- يمكن التعلق بظاهرها فى تحريم شىء و إنما يحتاج إلى بيان قالوا لأن الأعيان لا تحرم و لا تحل و إنما يحرم التصرف فيها و التصرف مختلف فيحتاج إلى بيان التصرف المحرم دون التصرف المباح . و الأقوى أنها ليست مجملة لأن المجمع هو ما لا يفهم المراد بعينه بظاهره وليست هذه الآية كذلك لأن المفهوم من ظاهرها تحريم العقد عليهن و الوطى دون غيرهما من أنواع الفعل فلا يحتاج إلى البيان مع ذلك وكذلك قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْأَكْلِ وَ الْبَيْعِ دُونَ النَّظْرِ إِلَيْهَا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ . كيف و قد تقدم هذه الآية ما يكشف عن أن المراد هاهنا من قوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ فَلَمَّا قَالَ بَعْدَهُ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ كَانَ الْمَفْهُومُ أَيْضًا تَحْرِيمَ نِكَاحِهِنَّ وَيَطْلُبُ الْكَلَامُ فِيهِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ . - قرآن- ١٧-٥٧- قرآن- ١٣٨-١٧٤- قرآن- ٥٩٨-٦٢٤- قرآن- ٧٥٦-٧٨٩- قرآن- ٨٠٦-٨٣٣

فصل

قال ابن عباس حرم الله فى هذه الآية سبعا بالنسب وسبعا بالسبب. فالمحرمات من النسب الأمهات ويدخل فى ذلك أمهات

الأمهات و إن علون وأمهات الآباء كذلك والبنات ويدخل في ذلك بنات الأولاد أولاد البنين وأولاد [صفحة ٨٣] البنات و إن نزلن والأخوات سواء كن لأب أو لأب وأم وكذا العمات والخالات و إن علون من جهة الأب كن أو من جهة الأم وبنات الأخ وبنات الأخت و إن نزلن و كل من يقع عليه اسم بنت حقيقة أو مجازا تحرم لقوله تعالى وَ بَنَاتُكُمْ وكذا من يقع عليه اسم العمه لقوله تعالى وَ عَمَّاتُكُمْ وكذلك كل من كان خالته حقيقة وهي أخت أمه أو مجازا وهي أخت جدته أي جدّه كانت من قبل أمها فأختها خالته وتحرم عليه لقوله تعالى وَ خَالَاتُكُمْ. والمحرمات بالسبب الأمهات من الرضاعة والأخوات أيضا من الرضاعة و كل من يحرم بالنسب يحرم مثله بالرضاع فنص الله من جملتهن على الأمهات والأخوات بظاهر اللفظ ودل بفحواه على أن من عدهما ممن تحرم بالنسب كهما لأن تلك إحصار بالرضاع أما وهذه أختا فالعمه والخاله يصيران عمه وخاله وكذلك من سواهما - قرآن- ٢٢٤-٢٣٥-قرآن-٢٧٩-٢٩١-قرآن-٤٢٩-٤٤٠ ولذلك قال ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب -روايت-١-٢-٥٣-روايت-١٨-٥٣

فصل

ثم قال تعالى وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ فأمهات النساء يحرم بنفس العقد و إن لم يدخل بالبنت على رأى أكثر الفقهاء و به قال ابن عباس و الحسن و عطاء وقالوا هي مبهمه و خصوصا التقييد بقوله وَ رَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ - قرآن- ١٧-٣٧-قرآن-١٩٠-٢٧٠ ورووا عن علي ع و زيد بن ثابت أنه يجوز العقد على الأم ما لم يدخل بالبنت -روايت-١-٢-روايت-٣٥-٨١ و لم يجعلوا قوله مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ رجعا إلى أمهات النساء وقالوا تقدير الكلام حرمت عليكم نساؤكم مطلقا و حرمت عليكم ربائيبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم -قرآن-١٩-٥٨ [صفحة ٨٤] اللاتي دخلتم بهن وقالوا أم المرأة تحرم بالعقد مجردا والربيبة تحرم بشرط الدخول بالأم و هذا هو الصحيح و قال قوم هي من صلبها جميعا فإن المرأة لا تحرم أمها ما لم يدخل بها أيضا. والصحيح أن الجملة المقيدة إذا عطف على الجملة المطلقة لا يجب أن يسرى ذلك التقييد إلى الجملة الأولى أيضا و يتحقق هذا من النحو أيضا فقال الزجاج و هو قول سيبويه والمحققين إن الصحيح هو الأول و ذلك أن الموصوفين و إن اتفقا في الإعراب فإنهما إذا اختلف العامل فيهما لم يجز أن يوصفا بصفة جامعة والمثال يجيء من بعد. والربائب جمع ربيبة وهي بنت الزوجه من غيره و يدخل فيه أولادها و إن نزلن و سميت بذلك لتريبته إياها ومعناها مربوبه و يجوز أن تسمى ربيبة سواء تولى تربيتها و كانت في حجره أو لم تكن لأنه إذا تزوج بأما سمي هو ربيبتها وهي ربيته. والعرب تسمى الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم و يوقعونه يقولون هذا مقتول و هذا ذبيح و إن لم يقتل بعد و لم يذبح إذا كان يراد قتله أو ذبحه وكذلك يقولون هذا أضحيه لما أعد للتضحيه فمن قال لا تحرم بنت الزوجه إلا إذا تربت في حجره فقد أخطأ على ما قلناه. و قوله تعالى مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ قال المبرد اللاتي دَخَلْتُم بِهِنَّ للنساء اللواتي من أمهات الربائب لا غير قال لإجماع الناس أن الربيبة تحل إذا لم يدخل بأما و إن من أجاز أن يكون قوله تعالى مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ هو لأمهات نسائكم فيكون معناه أمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فيخرج أن يكون اللاتي دخلتم بهن لأمهات الربائب. قال الزجاج لأن الخبرين إذا اختلفا لم يكن نعتهما واحدا لا يجيز -قرآن-١٠١٧-١٠٥٦-قرآن-١٠٦٨-١٠٩٢-قرآن-١٢٣٠-١٢٦٩ [صفحة ٨٥] النحويون مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات على أن تكون الظريفات نعتا لهؤلاء النساء وهؤلاء النساء لأن الأولى جر بالباء والثانية بالإضافة فكذلك النساء الأولى في الآية جر بإضافة الأمهات إليها والثانية جر بمن فلا يجوز أن يكون اللاتي دَخَلْتُم بِهِنَّ والثانية بالإضافة فكذلك النساء الأولى والثانية. وقيل أيضا لوجاز أن يكون اللاتي دَخَلْتُم بِهِنَّ للثانية لجاز أن يكون قوله إلا ما

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ اسْتِثْنَاءَ مِنْ جَمِيعِ الْمَحْرَمَاتِ وَ فِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا يَلِيهِ وَ هُوَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ صَفَةَ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي تَلِيهَا وَ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ أَقْوَى وَ قَالَ مِنْ اعْتَبَرِ الدَّخُولَ بِالنِّسَاءِ لِتَحْرِيمِ أُمَّهَاتِهِنَّ يَحْتَاجُ أَنْ يَقْدَرَ أَعْنَى فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ أَعْنَى اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ وَ لَيْسَ بِنَا إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ. وَ الدَّخُولُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ الْجَمَاعُ وَ اخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ الثَّانِي قَالَ عَطَا هُوَ الْجَمَاعُ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الْمَسِيْسِ وَ هُوَ مَذْهَبُنَا وَ لَهُ تَفْصِيلٌ فَإِنَّ كَانَ الْمَسِيْسُ مِنْ شَهْوَةٍ فَهُوَ كَالْجَمَاعِ فَيَكُونُ مَحْظُورًا وَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ فَنِكَاحُ بِنْتِهَا مَكْرُوهٌ وَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ. - قرآن- ٢٤٣-٢٦٧- قرآن- ٣٢٣-٣٤٧- قرآن- ٣٨٩-٤١٥- قرآن- ٤٩٤-٥١٨- قرآن- ٥٣٣-٥٥٧

فصل

ثم قال تعالى وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ عَنِ النَّسَاءِ الْبَنِينَ لِلصِّبْيِ لِلصِّبْيِ دَخَلَ بِهِنَّ الْبَنُونَ أَوْ لَمْ يَدْخُلُوا وَ زَوْجَاتُ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مِنَ الْبَنِينَ وَ الْبَنَاتُ دَاخِلُونَ فِي ذَلِكَ وَ إِنَّمَا قَالَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لِئَلَّا يَظُنَّ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ يَتَبَنَى بِهِ تَحْرِمُ عَلَيْهِ. وَ قَالَ عَطَا نَزَلَتِ الْآيَةُ حِينَ نَكَحَ النَّبِيُّ عِ امْرَأَةَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ - قرآن- ١٧-٦٣- قرآن- ١٩٠-٢٠٣ [صفحہ ٨٦] فقال المشركون في ذلك فتزل وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ. فَأَمَّا حَلَائِلُ الْأَبْنَاءِ مِنَ الرِّضَاعِ فَمَحْرَمَاتٌ - قرآن- ٣٠-٧٦ لقوله ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب - رواية- ١-٢- رواية- ١٢-٤٧. وَ إِنَّمَا سَمِيَتِ الْمَرْأَةُ حَلِيلَةً لِأَمْرَيْنِ لِأَنَّهَا تَحِلُّ مَعَهُ فِي الْفِرَاشِ وَ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ وَ طَوَّاهَا.

فصل

ثم عطف عليه فقال تعالى وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ أَيْ وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ مِنْ مَعِ صَلَاتِهَا فِي حَكْمِ الْمَصْدَرِ وَ هَذَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ وَ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْوَطِيِّ سِيَمَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ فَإِذَا وَطِئَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى حَتَّى تَخْرُجَ تِلْكَ مِنْ مَلِكِهِ وَ هُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَ أَكْثَرَ الْمَفْسِّرِينَ وَ الْفُقَهَاءِ. وَ مِنْ أَجَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْوَطْءِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ دَاوُدُ وَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الْأُخْتَيْنِ وَ كَذَا فِي الرَّبِيبَةِ وَ أُمِّ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَمْلُوكَةُ وَ الْمَعْقُودَةُ عَلَيْهَا وَ كَذَا قَوْلُهُ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ تَتَنَاوَلُ الْجَمِيعُ وَ كَذَا قَوْلُهُ وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ عَنِ الْجَمِيعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْعَقْدِ وَ الْوَطْءِ وَ إِنَّمَا أَخْرَجْنَا جَوَازَ مَلَكَهَا بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ. وَ لَا يَعَارِضُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ لِأَنَّ الْغُرُضَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَدْحٌ مِنْ يَحْفَظُ فَرْجَهُ إِلَّا عَنِ الزَّوْجِ أَوْ مَا مَلَكَتِ الْأَيْمَانَ فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ. وَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ يُقَالُ أَوْ مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُهُمْ إِلَّا- عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُمِّ وَ الْبِنْتِ أَوْ الْأُخْتَيْنِ. - قرآن- ٢٨-٦٠- قرآن- ٤٥٩-٤٧٩- قرآن- ٥٢٤-٥٦٣- قرآن- ٥٩٠-٦٢٢- قرآن- ٧٣٨-٧٦٢ [صفحہ ٨٧] وَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُوعٌ لَكِنْ مَا قَدْ سَلَفَ لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِهِ الْآنَ وَ قَدْ دَخَلْتُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَ تَرَكْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا سَلَفَ حَالَ النِّهْيِ يَجُوزُ اسْتِدَامَتُهُ بِلَا- خِلَافٍ. وَ قِيلَ إِنَّ الْإِبْمَاعِيَّ سِوَى وَ مَوْضِعٌ أَنْ تَجْمَعُوا رَفَعَ تَقْدِيرَهُ حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ الْأَشْيَاءَ وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَحْرَمَانِ عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ دُونَ الْإِنْفِرَادِ سِوَا اجْتِمَاعِ الْعَقْدَانِ أَوْ افْتِرَاقِهِمَا وَ كَانَ ذَلِكَ لِابْنِ إِسْرَائِيلَ حَلَالًا فَإِنْ خَلَفَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى جَازَ. وَ يُمْكِنُ اسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ وَاحِدَةٌ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْسَابِ الْمَحْرَمَاتِ وَ مِنْ الرِّضَاعِ أَيْضًا لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عَامٌ - قرآن- ١٦-٣٤- قرآن- ٢٣٦-٢٤٨ بقوله ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب - رواية- ١-٢- رواية- ١٢-٤٧ فهو دليل على أنه لا يصح ملكهن من جهة الرضاع وإن كان فيه خلاف. و أما المرأة التي وطئها بلا تزويج و لا ملك فليس في الآية ما يدل على أنه يحرم وطئ أمها و بنتها لأن قوله تعالى وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَ قَوْلُهُ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ يَتَضَمَّنُ إِضَافَةَ الْمَلِكِ إِمَّا بِالْعَقْدِ أَوْ بِمَلِكِ الْيَمِينِ

فلا يدخل فيه من وطئ من لا يملك وطؤها غير أن قوما من أصحابنا ألحقوا ذلك بالموطوءة بالعقد والملك بالسنة والأخبار المروية في ذلك وفيه خلاف بين الفقهاء. ثم قال إن الله كان غفورا رحيما أخبر سبحانه أنه كان غفورا حيث لم يؤاخذهم بما فعلوه من نكاح المحرمات وإنما عفا لهم عما سلف . -قرآن- ١٨٦-٢٠٦-قرآن- ٢١٥-٢٥٤-قرآن- ٤٦٧-٥٠٠

فصل

ثم قال تعالى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ -قرآن- ١٧-٩٥ [صفحة ٨٨] قيل في معناه ثلاثة أقوال أحدها وهو الأقوى أن المراد به ذوات الأزواج إلا- ما ملكت أيمانكم من سبي من كان لها زوج لأن بيعها طلاقها قال ابن عباس طلاق الأمة ست سببها وبيعها وعتقها وهبتها وميراثها وطلاق زوجها -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٨٣. الثالث أن المحصنات العتائف إلا- ما ملكت أيمانكم بالنكاح أو اليمين ملك استعمال بالمهر أو ملك استخدام بثمن الأمة وأصل الإحصان المنع . والإحصان على أربعة أقسام أحدها بالزوجة كقوله وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ الثَّانِي بِالْإِسْلَامِ كقوله فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مِمَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ الثَّالِثُ بِالْعَدَاةِ الثَّالِثُ بِالْعَدَاةِ كقوله وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ الرَّابِعُ يَكُونُ بِالْجُزْئِ كقوله وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ. قال البلخي والآية دالة على أن نكاح المشركين ليس بزنى لأن قوله تعالى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ سَبِي فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطْئُ الْمَسِيئَةِ بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ. وقوله كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْهِ كُنْصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ فَعْلِهِ وَ فِيهِ مَعْنَاهُ كَأَنَّهُ قَالَ حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مِنْ اللَّهِ أَوْ كَتَبَ كِتَابًا وَ عَنِ الزَّجَاجِ أَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى جِهَةِ الْأَمْرِ وَ يَكُونُ عَلَيْهِ كَمُفْسِرًا وَ الْمَعْنَى الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ وَ عَلَى الْإِسْرَاءِ -قرآن- ١٩٢-٢١٩-قرآن- ٢٤٤-٣٣٥-قرآن- ٣٥٧-٤٢٦-قرآن- ٤٥٤-٥١١-قرآن- ٥٨٩-٦١٦-قرآن- ٦٧٨-٧٠٤-قرآن- ٧٧٢-٧٩٣-قرآن- ٩٣٣-٩٤٠ [صفحة ٨٩] والعامل محذوف لأن عليكم لا يعمل فيما قبله . وقد صح عن ابن عباس أنه قال حرم الله من النساء سبعا بالنسب وسبعا بالسبب وتلا الآية ثم قال والسابعة من محرمات السبب قوله وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ وَ هِيَ امْرَأَةُ الْأَبِّ سِوَا دَخَلِ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَ تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ زَوَاجَاتُ الْأَجْدَادِ وَ إِنْ عَلُوا مِنَ الطَّرْفَيْنِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣٥-٢٦٥

باب مقدار ما يحرم من الرضاع وأحكامه ما وراء ذوات المحارم القرابية

إشارة

أما الرضاع فإن الله سمي بقوله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ مَهَاتٌ لِلْحَرَمَةِ. ولا يحرم عندنا الرضاع إلا ما نبت اللحم وشد العظم وإنما يعتبر أقل ذلك بخمس عشرة رضعه متواليه لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى أو برضاع يوم وليلة لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى . وفي أصحابنا من روى تحريم ذلك بعشر رضعات و ذلك محمول على شدة الكراهة في ذلك . ومتى دخل من الرضاع رضاع امرأة أخرى بطل حكم ما تقدم وحرم الشافعي بخمس رضعات و لم يعتبر التوالى وإنما اختار خمس الرضعات -قرآن- ٤١-٧٧ لماروت عائشة أن عشر رضعات كانت محرمة فسنخن بخمس -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٥٧ و هذا يدل على ما ذهب إليه من خمس عشرة رضعه لأن النسخ كما توهم الشافعي أنه بالنقصان فإنه يكون بالزيادة وإنما ذهبنا إلى الزيادة للتفصيل الوارد عن الصادق ع [صفحة ٩٠] وحرم أبو حنيفة بقليله وكثيره و في أصحابنا من ذهب إليه والمراد به الكراهية.

واللبن عندنا للفحل لأنه بفعله ثار ونزل ومعناه إذا أرضعت امرأة بلبن فحل لها صبيانا كثيرين من أمهات شتى فإنهم جميعهم يصيرون أولاد الفحل ويحرمون على جميع أولاده الذين ينتسبون إليه وولادة ورضاعا ويحرمون على أولاد المرضعة الذين ولدتهم فأما من أرضعته بلبن غير هذا الفحل فإنهم لا يحرمون عليهم . ثم اعلم أن كل أنثى انتسبت إليها باللبن فهي أمك لقوله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ فَالَّتِي أَرْضَعْتَكَ أَوْ أَرْضَعْتَكَ أَوْ رَجُلًا أَرْضَعْتَ بِلَبَانِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَوْ أُمٌّ وَلَدَهُ كُلُّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَهِيَ أُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَكَذَا كُلُّ امْرَأَةٍ وَلَدَتْ امْرَأَةً أَرْضَعْتَكَ أَوْ وَلَدَتْ رَجُلًا أَرْضَعْتَ بِلَبْنِهِ فَهِيَ أُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعَةِ . -قرآن- ٤٦١-٤٩٧

فصل

وقوله تعالى وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ يَعْنِي بَنَاتِ الرِّضَاعَةِ وَهُنَّ ثَلَاثَا الصَّغِيرَةُ الْأَجْنِبِيَّةُ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَانِ أَبِيكَ سِوَا أَرْضَعْتَهَا مَعَكَ أَوْ مَعَ وَلَدٍ قَبْلَكَ أَوْ بَعْدَكَ وَالثَّانِيَةُ أَخْتُكَ لِأُمِّكَ دُونَ أَبِيكَ وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَانِ رَجُلٍ غَيْرِ أَبِيكَ وَالثَّلَاثَةُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ دُونَ أُمِّكَ وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا زَوْجَةُ أَبِيكَ بِلَبْنِ أَبِيكَ وَأُمُّ الرِّضَاعَةِ وَأَخْتُ الرِّضَاعَةِ لَوْلَا الرِّضَاعَةُ لَمْ تَحْرَمَا فَالرِّضَاعَةُ سَبَبٌ تَحْرِيمُهُمَا . وَكُلٌّ مِنْ تَحْرِيمٍ بِالنَّسَبِ مِنَ اللَّاتِي مَضَى ذِكْرُهُنَّ تَحْرِمُ أُمَّتَهُنَّ بِالرِّضَاعِ -قرآن- ١٦-٤٥] [صفحة ٩١] لقول النبي ص إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب -رواية ١-٢-رواية ١٨-٦١ فثبت بهذا الخبر أن السبع المحرمات بالنسب على التفصيل الذي ذكره الله محرمات بالرضاع . والكلام في الرضاع في ثلاثة فصول أحدها مدة الرضاع وقد اختلف فيها فقال أكثر أهل العلم لا يحرم إلا ما كان في مدة الحولين فأما ما كان بعده فلا يحرم بحال وهو مذهبنا وبه قال الشافعي ومحمد وأبو يوسف . وثانيها قدر الرضاع الذي يحرم وقد ذكرناه الآن . وثالثها كيفية الرضاع فعند أصحابنا لا يحرم إلا ما وصل إلى الجوف من الثدي في المجرى المعتاد الذي هو الفم وأما ما يؤجر أو يسقط أو يحقن به فلا يحرم بحال .

فصل

ثم اعلم أن هذه الجملة على ضربين تحريم أعيان وتحريم جمع . فأما تحريم الأعيان فنسب وسبب فالنسب قدمضى ذكره والسبب على ضربين رضاع ومصاهرة فالرضاع بيناه أيضا وتحريم المصاهرة وإن قدمنا الكلام عليه فنذكرها هنا أيضا مجموعا مفصلا . فاعلم أنهن أربع أمهات الزوجات وكل من يقع عليها اسم أم حقيقة أو مجازا وإن علون فالكل يحرم لقوله تعالى أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ . والثانية الربيبة وهي كل من كان نسلها وكذا ولد الربيب ونسله فإنه يحرم بالعقد تحريم جمع فإن دخل بها حرم من عليه كلهن تحريم تأييد لقوله -قرآن- ٣٥٩-٣٧٦ [صفحة ٩٢] وَ رَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ . والثالثة حلائل الأبناء فإذا تزوج امرأة حرمت على والده بنفس العقد وحدها دون أمهاتها وبناتها لقوله وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ وَأُمَّهَاتُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ لَيْسَ حَلَائِلُهُ . والرابعة زوجات الآباء يحرم من دون أمهاتهم ودون نسلهن من غيره ولقوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ . -قرآن- ١-٤٠ -قرآن- ٥٢-٧١ -قرآن- ١٧٦-١٩٨ -قرآن- ٣١١-٣٤٤

فصل

ثم قال سبحانه كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيمَ مَا حَرَّمَ وَتَحْلِيلَ مَا حَلَّلَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا فَلَا تَخَالَفُوهُ وَتَمَسَّكُوا بِهِ . فإذا ثبت من الكتاب على سبيل التفصيل تحريم اللواتي ذكرناهن فاعلم أن ست عشرة امرأة أخرى يعلم تحريمهن من القرآن جملةً و من

السنة تفصيلا بين رسول الله ص ذلك بقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ كما علمه الله تعالى . وهن الملاعنة والمطلقة تسع تطبيقات للعدة والمعقود عليها في العدة مع العلم بذلك والمدخول بها في العدة على كل حال والمنكوحه في الإحرام والمفجور بابنها والمفجور بأبيها والمفجور بأخيها والمفجور بها وهي ذات بعل والمفضاء بالدخول بها قبل بلوغها تسع سنين والتي تقذفها زوجها وهي صماء والتي تقذفها زوجها وهي خرساء وبنت العمه على ابن الخال إذا كان فجر بأمها وبنت الخالة أيضا إذا فجر بأمها والمفجور بأمها على الفاجر وكذا المفجور بابنتها. وقد خالفنا فقهاء العامة في قولنا إن من زنى بامرأة ولها بعل حرم عليها نكاحها أبدا و إن فارقتها زوجها والدليل على صحته وصحة مجموع ما ذكرناه -قرآن- ١٧-٣٨- قرآن- ٣٠٣-٣٦٨ [صفحة ٩٣] من أخوات هذه المسألة إجماع الطائفة فإنه مفض إلى العلم . وإنما قلنا إن إجماعهم حجة لأن في إجماع الإمامية قول الإمام الذي دلت العقول على أن كل زمان لا يخلو من رئيس معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ولا فعل فمن هذا الوجه كان إجماعهم حجة ودلالة قاطعة وهذه الطريقة واضحة مشروحة في غير موضع من كتبنا. فإن استدلت المخالف بظواهر آيات القرآن مثل قوله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ وقوله تعالى وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ بعد ذكر المحرمات. قلنا هذه الظواهر يجوز أن يرجع عنها بالأدلة كما رجعت أتم عنها في تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها مع جواز ذلك عندنا على بعض الوجوه على ما ذكره . على أن النساء اللاتي يعلم تحريمهن بالسنة إنما حرمت كل واحد منهن على رجل بعينه بسبب من قبله وأمر من أموره وإلا كانت هي قبل ذلك على أصل الإباحة ولو لاحصول ما حصل لما حرمت البتة فسقط سؤالهم. فأما إذا زنى رجل بامرأة حرمت على ابنه والدليل عليه قوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ولفظ النكاح يقع على الوطى والعقد معا على ما ذكرناه فكأنه قال لا تعقدوا على من عقد عليه آباؤكم ولا تطئوا من وطئوهن . والدليل على جواز نكاح العمه والخالة وعنده بنت الأخ وبنت الأخت إجماع الطائفة وكذا نكاح المرأة وعنده عمتها وخالتها إذا رضيتا فإنه يدل عليه عموم قوله تعالى وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لأنه عام في جميعهن و من ادعى نسخه فعليه الدلالة وخبر الواحد لا ينسخ به القرآن -قرآن- ٣٧٣-٤١٠-قرآن- ٤٢٦-٤٥٧-قرآن- ٩٠٥-٩٣٨-قرآن- ١٢٢٩-١٢٦٠ [صفحة ٩٤]

باب ضروب النكاح

قال الله تعالى وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ وقال تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ. أما الآية الأولى فقد قيل في معناه أربعة أقوال أحدها أحل لكم مادون الخمس أن تبتغوا بأموالكم على وجه النكاح. الثاني أحل لكم ما وراء ذوات المحارم من أقاربكم ونحوها من المحرمات بالسبب. الثالث ما وراء ذلك مما ملكت أيمانكم. الرابع ما وراء ذوات المحارم إلى الأربع أن تبتغوا بأموالكم نكاحا أو ملكك يمين . وهذا الوجه أولى لأنه حمل الآية على عمومها في جميع ما ذكره الله في كتابه أو على لسان نبيه . ثم اعلم أن أحكام النكاح تشتمل على ذكر أقسامه وشروطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة. فأقسامه على ثلاثة أقسام نكاح دوام وهو غير مؤجل ونكاح متعة وهو مؤجل ونكاح بملك اليمين . و أما شرائط الأنكحة الواجبة فالإيجاب والقبول والمهر أو الأجر أو الثمن أو ما يقوم مقامها وكون المتعاقدين متكافئين في الدين في نكاح الدوام -قرآن- ١٩-٥٠-قرآن- ٦٥-١٩٤ [صفحة ٩٥] و أن تكون الزوجه والأمة من غير ذوات المحارم ونحو ذلك مما لا يصح مع عدمه من الشروط. و ما يلزم بالعقد فهي المهر والقسمه والنفقات ولحوق الأولاد و ما يلزم بالفرقة نذكره . و ما روى من تحليل الرجل جاريتة لمؤمن لا يخرج عن تلك الأقسام الثلاثة التي هي من ضروب النكاح . و جاريتة الغير إذا تزوجت بإذن سيدها فنكاحها صحيح قال الله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فمدح من حفظ فرجه إلا عن زوجته أو ملك اليمين . والنكاح يستحب لقوله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ فعلق النكاح باستطابته و ما هذه صورته

فهو غير واجب خلافا لداود. و الناس ضربان ضرب مشته للجماع وقادر على النكاح وضرب لا يشتهيه فالمشتهى يستحب له أن يتزوج و الذى لا يشتهى فالمستحب أن لا يتزوج لقوله تعالى وَ سَيِّدًا وَ حَصُورًا فمدحه على كونه حصورا و هو الذى لا يشتهى النساء لأنه لا يجعل سبب ذلك و لا يجيء شهوته بل يميته بكثرة الصوم و قال قوم الذى يمكنه أن يأتى النساء ولكن لا يفعل - قرآن- ٣٤٣-٤٢٨-قرآن-٥٠٧-٥٣٠-قرآن-٧٥٠-٧٧١

باب ذكر النكاح الدائم

إشارة

قال الله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فندب تعالى عباده إلى -قرآن- ١٩-٥٦ [صفحة ٩٦] التزويج وأجمع المسلمون على أن التزويج مندوب إليه لجميع الأمة و إن اختلفوا فى وجوبه لمحمدص . و أما قوله وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعًا فاختلف المفسرون فى سبب نزوله على ستة أقوال أحدها -قرآن- ١١٣-٢١٩ ماروى عن عائشة أنها نزلت فى حق اليتيمه التى تكون فى حجر وليها فيرغب فى مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بدون صداق مثلها فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لها صداق مهر مثلها وأمروا أن ينكحوا ما طاب مما سواهن من النساء إلى أربع فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً مِنْ سِوَاهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-٣٠٩ . ومثل هذا ذكر فى تفسير أصحابنا وقالوا إنها متصله بقوله وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُغْفِيكُمْ فِيهِنَّ وَ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الْآيَهُ وَ به قال الحسن والمبرد. الثاني -قرآن- ٥٧-٢٤٤-قرآن- ٢٤٥-٣٢٥ قال ابن عباس إن الرجل منهم كان يتزوج الأربع والخمس والست والعشر و يقول ما يمنعنى أن أتزوج كما تزوج فلان فإذا نى ماله مال على مال اليتيمه فأنفقه فنهاهم الله تعالى أن يتجاوزوا الأربع لثلا يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيمه و إن خافوا ذلك مع الأربع أيضا أن يقتصروا على واحدة -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-٢٩٢. الثالث قال جماعة كانوا يشددون فى أموال اليتامى و لا يشددون فى أموال النساء ينكح أحدهم النسوة و لا يعدل بينهن فقال تعالى كما تخافون أن لا تعدلوا فى اليتامى فخافوا فى النساء فانكحوا واحدة إلى الأربع فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً. [صفحة ٩٧] الرابع قال مجاهد إن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى مِنْ سِوَاهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إيماننا وتصديقا فكذلك تخرجوا من الزنا و انكحوا النكاح المباح من واحدة إلى أربع فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً. الخامس قال الحسن إن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْبُوءَةِ فِي حَجْرِكُمْ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا أَحَلَّ لَكُمْ مِنْ يَتَامَى قُرَابَاتِكُمْ مَثْنَى وَ ثَلَاثًا الْآيَهُ وَ به قال الجبائى و قال الخطاب متوجه إلى ولى اليتيمه إذا أراد أن يتزوجها فإنه إذا كان هو وليها كان له أن يزوجه قبل البلوغ و له أن يزوجه. السادس قال الفراء المعنى إن كنتم تخرجون من مؤاكلة اليتامى فتخرجوا من جمعكم بين اليتائم ثم لا تعدلون بينهن . - قرآن- ١٨-٥٦-قرآن- ٢٣٧-٢٦٢-قرآن- ٢٩٢-٣٢٩-قرآن- ٣٦٣-٣٧٧

فصل

أما قوله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ فَهو جواب لقوله وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا عَلَى مَارُوى عن عائشة و أبى جعفر ع . و من قال إن تقديره إن خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فكذلك تخافوا فى النساء الجواب قوله فَانكِحُوا والتقدير فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فَخافوا فى

أموال اليتامى فتعدلوا فيها كذلك فخافوا ألا تقسطوا في حقوق النساء فلا تتزوجوا منهن إلا من تأمنون معه الجور مثني وثلاث ورباع فإن خفتم أيضا من ذلك فواحدة فإن خفتم من الواحدة فمما ملكت أيمانكم فنزل ذكر فلذلك فخافوا ألا تقسطوا في حقوق النساء لدلالة الكلام عليه و هو قوله فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً. ومعنى أَلَّا تُقْسِطُوا أى ألا تعدلوا ولا تقسطوا والإقسط العدل واليتامى -قرآن- ١٨-٤١-قرآن- ٥٨-٨٦-قرآن- ٢١٦-٢٢٥-قرآن- ٥٥٢-٥٩٠-قرآن- ٥٩٩-٦١٣ [صفحة ٩٨] جمع لذكران الأيتام وإناتهم في هذا المعنى . وقال الحسين بن على المغربي معنى ما طاب أى ما بلغ من النساء كما يقال طابت الثمرة أى بلغت والمراد المنع من تزويج اليتيم قبل البلوغ لئلا يجرى عليها الظلم فإن البالغة تختار لنفسها. وقيل معنى ما طاب لكم ما حل لكم من النساء و من أحل لكم منهن دون من حرم عليكم وإنما قال ما طاب لأن ما صدرية وقيل إن ماها هنا للجنس كقولك ما عندك فالجواب رجل وامرأة وقيل لما كان المكان مكان إبهام جاءت ما لما فيها من الإبهام ولم يقل من طاب وإن كان من العقلاء ونحوهم من العلماء و مالغير العقلاء لأن المعنى انكحوا الطيب أى الحلال لأنه ليس كل النساء حلالا لأن الله حرم كثيرا منهن بقوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُ كَمَا لآيَهُ هَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ فَانكحوا النساء نكاحا طيبا وقال المبرد ماها هنا للجنس وكذا قوله أو ما ملكت أيمانكم معناه أى ملك أيمانكم . ومعنى فَانكحُوا ما طاب لكم أى فلينكح كل واحد منكم مثني وثلاث ورباع لما قال وَ الْمَذِينِ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً مَعْنَاهُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً. و قوله تعالى مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعًا عَدِلَ مِنْ مَا طَابَ وَمَوْضِعُهُ النَّصْبُ وَتَقْدِيرُهُ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا أَرْبَعًا وَالْوَاوُ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى أَوْ وَ قَدْ تَقَعَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى فَوَقَّعَهَا عَلَى الْأُنْثَى مِثْلَ الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِي تَفْسِيرِهَا وَوَقَّعَهَا عَلَى الذَّكْرِ قَوْلُهُ أَوْلَى أَجْنَحِيهِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعًا لَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجَنَاحَ وَ هُوَ مَذْكَرٌ. -قرآن- ٨٦-٩٢-قرآن- ٢٥٣-٢٦٥-قرآن- ٣٣٩-٣٤٥-قرآن- ٦٦٠-٦٨٧-قرآن- ٧٨٥-٨٠٩-قرآن- ٨٤١-٨٦٤-قرآن- ٩١٩-١٠١٩-قرآن- ١٠٧٧-١١٠١-قرآن- ١١١٠-١١١٦-قرآن-

١٣٢٥-١٣٦٧ [صفحة ٩٩] وقوله مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعًا مَعْنَاهُ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا أَرْبَعًا فَلَا يُقَالُ إِنْ هَذَا يُؤْدَى إِلَى جَوَازِ نِكَاحِ تِسْعٍ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الزَّيْدِيَّةِ فَإِنَّ اثْنَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا تَسَعٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّ مِنْ قَالَ دَخَلَ الْقَوْمُ الْبَلَدَ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا لَا يُقْتَضَى الْأَعْدَادُ فِي الدَّخُولِ وَلَكِنْ لِهَذَا الْعَدَدُ لَفْظًا مَوْضُوعًا وَ هُوَ تَسَعٌ فَالْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا نَوْعٌ مِنَ الْعِي جَلَّ كَلَامُهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ . -قرآن- ٩-٣٣ وَقَالَ الصَّادِقُ ع لَا يَحِلُّ لِمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَجْرِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَرْحَامٍ مِنَ الْحَرَائِرِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٨٤ ولعمومه بقوله إن الاقتصار في نكاح المتعة على أربعة أولى وإن ورد أنهم بمنزلة الإماء وفي الإماء يجوز الجمع بين أكثر من أربع في ملك اليمين .

فصل

وقوله فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ فَانكحوا واحدة. وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع وتقديره فواحدة كافيته كما قال تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ. و من استدلل من الزيدية بهذه الآية على أن نكاح التسع جائز فقد أخطأ لأن المعنى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني إن أمتم الجور و أمثالها إن لم تخافوا ذلك و أما رباع إن أمتم ذلك فبين بدلالة قوله تعالى فَإِنْ -قرآن- ٩-٤٤-قرآن- ١٧٤-٢٢٣-قرآن- ٤٤١-٤٤٥ وقوله فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ فَانكحوا واحدة. وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع وتقديره فواحدة كافيته كما قال تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ. و من استدلل من الزيدية بهذه الآية على أن نكاح التسع جائز فقد أخطأ لأن المعنى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني إن أمتم الجور و أمثالها إن لم تخافوا ذلك و أما رباع إن أمتم ذلك فبين بدلالة

قوله تعالى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِشَةً لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَإِنْ خِفْتُمْ فِي الثَّانِيَةِ فَانكِحُوا وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ فَإِنْ خِفْتُمْ فِي الْوَاحِدَةِ أَيْضًا فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ عَلَى أَنْ مِثْنِي لَا تَصْلِحُ إِلَّا لثَانِيَيْنِ اثْنَيْنِ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي قَوْلِ الزَّجَاجِ فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنِي وَثَلَاثَ بَدَلًا مِنْ مِثْنِي وَرِبَاعٍ مِنْ ثَلَاثٍ فَالْحَاجَةُ إِلَى أَنْ يُقَالَ الْوَاحِدُ بِمَعْنَى أَوْ لَوْ قَالَ أَوْلَظْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِصَاحِبِ مِثْنِي ثَلَاثٌ وَ لِلصَّاحِبِ الثَّلَاثِ رِبَاعٌ . وَقَالَ الْفَارَسِيُّ إِنْ مِثْنِي وَثَلَاثٌ وَرِبَاعٌ حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَهُوَ كَقَوْلِكَ جِئْتُكَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَرَاكِبًا وَمُنْحَدِرًا تَرِيدُ أَنْ تُكَبِّرَ جِئْتُكَ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَسْتَ تَرِيدُ أَنْ تُكَبِّرَ جِئْتُكَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ . وَمِنْ اسْتِدْلَالِ بَقَوْلِهِ تَعَالَى فَانكِحُوا عَلَى وَجُوبِ التَّرْوِيجِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ شَرَعًا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ فَقَدْ أَخْطَأَ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ وَإِنْ اقْتَضَى الْإِجَابَ فِي الشَّرْعِ فَقَدْ يَنْصَرَفُ عَنْهُ بِدَلِيلٍ وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّرْوِيجَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى أَنْ الْغُرْضُ بِهَذِهِ الْآيَةِ النَّهْيُ عَنِ الْعَقْدِ عَلَى مَنْ يَخَافُ أَنْ لَا يَعْدِلَ بَيْنَهُنَّ . -قرآن- ١-٣٤-قرآن- ٤٥٣-٤٧٩-قرآن- ٦٥٠-٦٥٩

فصل

ثم قال تعالى ذَلِكُمْ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا فَأشار بهذا إلى العقد على الواحدة مع الخوف من الجور فيما زاد عليها والاقتصار على ما ملكت أيمانكم أي هو أقرب إلى أن لا تجوروا و لا تميلوا يقال منه عال يعول إدامال و جار . و ما قاله قوم من أن معناه أن لا يفتروا فهو خطأ وكذا قول من زعم أن معناه أن لا يكثر عيالكم لأنه يقال عال يعيل إذا احتاج وأعال يعيل إذا كثر عياله . على أنه لو كان المراد القول الثالث لما أباح الواحدة و ماشاء من ملك -قرآن- ١٧-٤٣ [صفحة ١٠١] اليمين لأنه أريد في العيال من أربع حرائر والصحيح أن عال الرجل عياله يعولهم أي مانهم و منه قوله ع ابدأ بمن تعول -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٢٨

باب الصداق وأحكامه

إشارة

قال الله تعالى وَ آتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً أَىْ أَعْطَوْهُنَّ مَهْرَهُنَّ دِيَانَةً وَهَبَةً مِنْ اللَّهِ لِهِنَّ وَنِحْلَةً نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ . -قرآن- ١٩-٥٦ عن ابن عباس المخاطب به الأزواج أمرهم بإعطاء المهر كاملاً إذا دخل بها لمن سمي لها فأما غير المدخول بها فإنها إذا طلقت فإن لها نصف المسمى إذا طلقها وإن لم يكن سمي لها المهر فلها المتعة فإن لم يطلقها و لم يسم لها مهراً فلها مهر المثل ما لم يتجاوز خمسمائة درهم -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٢٧١ . وقال أبو صالح هذا خطاب للأولياء لأن الرجل منهم كان إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها فنهاهم الله عن ذلك وأنزل هذه الآية . وذكر المعتمر بن سليمان أن أناساً كان أحدهم يعطى هذا الرجل منهم أخته ويأخذ أخت الرجل ولا يكون بينهما المهر فيشير بهذا إلى نكاح الشغار فنهى الله عن ذلك . والظاهر يدل على الأول . ثم خاطب الله الأزواج بقوله تعالى فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا لِأَنَّ أَنْاسًا كَانُوا يَتَأْتَمُونَ أَنْ يَرْجِعَ أَحَدُهُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا سَاقَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ الْمَعْنَى بِهِنَّ وَالْمَعْنَى إِنْ طَابَتْ لَكُمْ أَنْفُسُهُنَّ بِشَيْءٍ -قرآن- ٣٥٦-٤٢٣ [صفحة ١٠٢] من المهر و من لتبيين الجنس فلو وهبت له المهر نحلته لجاز و كان حلالاً بلا خلاف .

فصل

والأصل في الصداق كتاب الله وسنة رسوله ص فالكتاب قوله تعالى وَ آتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً وَقَوْلُهُ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ

فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَقَالَ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ. -قرآن- ٦٨-
 ١٠٥-قرآن- ١١٤-١٧٦-قرآن- ١٨٤-٢٨٣ و قال النبي ص أدوا العلائق قيل يا رسول الله ما العلائق قال ما تراضى به الأهلون -
 روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٩١. و عليه الإجماع ويسمى المهر صداقا وأجره وفريضة. فإن قيل كيف سماه الله نحلته و هو عوض
 عن النكاح. فالجواب أنه مشتق من الانتحال الذي هو التدين يقال فلان ينتحل مذهب كذا فكان قوله تعالى نِحْلَةً مَعْنَاهُ تَدِينًا. وقيل
 إنه فى الحقيقة نحلته من الله لها لأن حظ الاستمتاع لكل واحد منهما بصاحبه كحظ الآخر. وقيل وجه ثالث و هو أن الصداق كان
 للأولياء فى شرع من قبلنا بدلالة قول شعيب حين زوج موسى ابنته على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت -قرآن- ١٩٧-٢٠٣-
 قرآن- ٤١٤-٤٦٥. و عليه الإجماع ويسمى المهر صداقا وأجره وفريضة. فإن قيل كيف سماه الله نحلته و هو عوض عن النكاح
 فالجواب أنه مشتق من الانتحال الذي هو التدين يقال فلان ينتحل مذهب كذا فكان قوله تعالى نِحْلَةً مَعْنَاهُ تَدِينًا. وقيل إنه فى
 الحقيقة نحلته من الله لها لأن حظ الاستمتاع لكل واحد منهما بصاحبه كحظ الآخر. وقيل وجه ثالث و هو أن الصداق كان
 للأولياء فى شرع من قبلنا بدلالة قول شعيب حين زوج موسى ابنته على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عَشْرًا فَمِنْ
 عِنْدِكَ فَكَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى نِحْلَةً أَى إِنْ اللَّهُ أَعْطَاهُنَّ هَذَا فِى شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ع. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَعْرِى نِكَاحَ عَنْ ذِكْرِ
 مَهْرٍ لِأَنَّهُ إِذَا عَقِدَ مُطْلَقًا ضَارِعَ الْمَوْهُوبَةَ وَ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ص فَلِذَلِكَ يَسْتَحَبُّ ذِكْرَهُ وَلَوْلَا يَرَى الْجَاهِلُ فَيُظَنُّ أَنَّهُ يَعْرِى عَنِ
 الْمَهْرِ وَلَئِنْ فِيهِ قِطْعًا لِمَوَادِّ الْخُصُومَةِ. وَ مَتَى تَرَكَ ذِكْرَ الْمَهْرِ وَعَقِدَ النِّكَاحَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ إِجْمَاعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا
 جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً تَقْدِيرُهُ وَ لَمْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ
 تَمْسُوهُنَّ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ وَ تَمَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ. وَ هَذِهِ الْمَتَعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَ لَمْ يَسْمَعْ
 لَهَا مَهْرًا. ثُمَّ قَالَ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ مَسْمُومًا وَأَعْطَاهَا الْمَهْرَ ثُمَّ طَلَقَهَا فَالْمَتَعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَ لِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. -قرآن- ١-٢١-قرآن- ٤٦-٥٢-قرآن- ٣٧٦-٤٦٦-قرآن- ٥٢١-٥٣٨-قرآن- ٥٥١-
 ٦١٧-قرآن- ٦٩٩-٧٤٣-قرآن- ٨٢١-٨٨٠

فصل

والصداق عندنا غير مقدر فكل ما يصح أن يكون ثمنًا لمبيع أو أجره لمكتر صح أن يكون صداقا قليلا كان أو كثيرا و فيه خلاف .
 والكثير أيضا لاحد له عندنا لقوله تعالى و إن... آتيتهم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا والقنطار ملء مسك ثور ذهبا أو سبعون
 ألفا و هو إجماع لقصة عمر مع المرأة التى حجته فقال كل أحد أفقه من عمر حتى النساء أفقه من عمر. -قرآن- ١٦٢-١٦٧-
 قرآن- ١٧١-٢٢٤ [صفحہ ١٠٤] و كل ما له قيمة فى الإسلام و تراضى عليه الزوجان ينعقد به النكاح و يصير به مهرا إلا أن السنة
 المحمدية خمس مائة درهم قيمتها خمسون دينارا. و روى أصحابنا أن الإجارة مدة لا يجوز أن يكون صداقا لأنه كان يختص
 بموسى ع و يجوز أن يكون المهر تعليم شىء من القرآن

باب المتعة وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً قَالَ الْحَسَنُ هُوَ النِّكَاحُ وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ السُّدَى هُوَ الْمَتَعَةُ إِلَى أَجْلِ

مسمى و هو مذهبنا لأن لفظ الاستمتاع إذا أطلق لا يستفاد به في الشرع إلا العقد المؤجل و إن كان في أصل الوضع معناه الانتفاع و لا خلاف أن الشيء إذا كان له وضع و عرف شرعى يجب حمله على العرف دون الوضع لأنه صار حقيقةً والوضع مجازاً والحكم للطرائق ألاترى أنهم يقولون فلان يقول بالمتعة وفلان لا يقول بالمتعة و لا يريدون إلا العقد المخصوص . و لا ينافى ذلك قوله تعالى وَ الْمَدِينِ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لَأَن هَذِهِ زَوْجَةٌ وَ لَا يَلِيزَمُ أَن يَلْحَقَهَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الزَّوْجَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ وَاللْعَانِ لِأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوْجَاتِ تَخْتَلِفُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرْتَدَةَ تَبِينُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَ كَذَا الْمُرْتَدِ عِنْدَنَا وَ الْكُتَابِيَّةِ لِاتْرَثَ وَ أَمَا الْعِدَّةُ فَإِنَّهَا يَلْحَقُهَا عِنْدَنَا وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَيْضًا فِي هَذَا النِّكَاحِ فَلَا شُعْنَةَ بِذَلِكَ . -قرآن- ١٩-٨١-قرآن-٥٣٠-٦١٥ [صفحہ ١٠٥] و لو لم تكن زوجته لماجاز أن يضم ما ذكر في هذه السورة إلى ما في تلك الآية و إن ذلك جائز لأنه لا تنافى بينهما فيكون التقدير إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم أو ما استمتعتم به منهن و قد استقام الكلام .

فصل

و قدروى عن ابن مسعود و ابن عباس و أبى بن كعب و سعيد بن جبیر أنهم قرءوا فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى و ذلك صريح بما قلناه على أنه لو كان المراد به عقد النكاح الدائم لوجب لها جميع المهر بنفس العقد لأنه قال تعالى فَمَا تَوْهَنُ أُجُورَهُنَّ يَعْنِي مَهْرَهُنَّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ وَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ بِلَا خِلَافٍ وَ إِنَّمَا يَجِبُ الْأَجْرُ بِكَمَالِهِ فِي عَقْدِ الْمَتْعَةِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ . وَ لَا يَعْتَرِضُ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ اتَّوَا النِّسَاءَ صِيْدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً لِأَنَّ آيَةَ الصَّدَقَةِ مُطْلَقَةٌ وَ هَذِهِ مُقَيَّدَةٌ بِمَا قَبْلَهَا مَعَ أَنَّهُ فَصَّلَ سَبْحَانَهُ فَقَالَ وَ إِنِ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ . وَ فِي أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ قَوْلُهُ أُجُورَهُنَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْمَتْعَةَ لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَسْمَى أَجْرًا بَلْ سَمَاهُ اللَّهُ تَعَالَى صَدَقَةً وَ نِحْلَةً . وَ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَى الْمَهْرَ أَجْرًا فِي قَوْلِهِ فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَ اتَّوَاهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَ فِي قَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمَدِينِ أَوْ تَوَا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَ مِنْ حَمَلِ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْمَتْعَةِ كَانَ مَرْتَكِبًا لِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ . -قرآن- ٢٣٧-٢٥٨-قرآن-٣٩٦-٤٣٣-قرآن-٥٠٤-٦٠٣-قرآن-٦٣٣-٦٤٣-قرآن-٧٨١-٨٣٥-قرآن-٨٤٨-٩٣٦ [صفحہ ١٠٦] وَ مِنْ حَمَلِ لَفْظِ الْاسْتِمْتَاعِ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ فَقَدْ أْبْعَدَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوْجِبَ أَنْ لَا يَلِيزَمُ مِنْ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لِلزَّوْجَةِ نِصْفَ الْمَهْرِ فَإِنْ خَلَا بِهَا خُلُوعٌ تَامَهُ لَزِمَهُ جَمِيعُ الْمَهْرِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَ إِنْ لَمْ يَلْتَذْ وَ لَمْ يَنْتَفِعْ .

فصل

و أما الخبر الذى يروونه أن النبى ع نهى عن المتعة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٥٦ فهو خبر واحد لا يترك له ظاهر القرآن و مع ذلك يختلف لفظه و روايته فتارة يروون أنه نهى عنها فى عام خيبر و تارة يروون أنه نهى عنها فى عام الفتح و قد طعن أيضا فى طريقه بما هو معروف . و أدل دليل على ضعفه قول عمر متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا نهى عنهما و معاقب عليهما -رواية- ١-٢-رواية- ١١-٧٥ فأخبر أن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله ص و أنه هو الذى نهى عنها لضرب من الرأى . فإن قالوا إنما نهى لأن النبى ع كان نهى عنها قلنا لو كان كذلك لكان يقول متعتان كانتا على عهد رسول الله فنهى عنهما و أنا نهى عنهما أيضا فكان يكون أكد فى باب المنع فلما لم يقل ذلك دل على أن التحريم لم يكن صدر عن النبى ص و صح ما قلناه . و قال الحكم بن عيينة قال على ع لو لا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقى -رواية- ١-٢-رواية- ٣٨-٨٢ . [صفحہ ١٠٧] و ذكر البلخى عن وكيع عن إسماعيل بن خالد عن قيس بن أبى حازم عن ابن مسعود قال كنا مع النبى ع و نحن شباب فقلنا يا رسول الله

ألا نستخصى قال لا ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل -رواية- ١-٢-رواية- ٨٦-٢٠٢. وقوله تعالى وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ قَالَ السُّدِّيُّ وَقَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مَعْنَاهُ لِاجْتِنَاحِ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ عَقْدِ آخِرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الَّتِي تَرَضَيْتُمْ عَلَيْهَا فَتَزِيدُهَا فِي الْأَجْرِ وَتَزِيدُكَ فِي الْمُدَّةِ. -قرآن- ١٧-٨١

فصل

فإذ ثبت أن النكاح المتعة جائز وهو النكاح المؤجل وقد سبق إلى القول بإباحة ذلك جماعة معروفة الأحوال عند المخالفين وقد أثبتوا في كتبهم منهم أمير المؤمنين ع وابن مسعود ومجاهد وعطا وقدروا عن جابر وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد الخدري والمغيرة بن شعبة وابن جبير وابن جريح أنهم كانوا يفتون بها وادعواهم الاتفاق على حظر المتعة باطل. وقد ذكرنا أن الحجته لنا بعد الإجماع من القرآن قوله تعالى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَفْظِ اسْتِمْتَاعٍ وَالتَّمَتُّعِ وَإِنْ كَانَ وَقَعَا - قرآن- ٤٠٥-٤٦٧ [صفحة ١٠٨] على الالتذاذ والانتفاع في أصل اللغة فقد صار يعرف الشرع مخصوصا بهذا العقد المعين لاسيما إذا ضيف إلى النساء ولا يفهم من قول القائل متعة النساء إلا هذا العقد المخصوص كما أن لفظ الظهار اختص في عرف الشرع بهذا الحكم المخصوص وإن كانت في اللغة مشتركة فكأنه قال إذا عقدتم عليهن هذا العقد المخصوص فآتوهن أجورهن. ولفظة اسْتَمْتَعْتُمْ لاتعدو وجهين إما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللغة أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع فلا يجوز أن يكون هو الوجه الأول لأمرين أحدهما أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين أحدهما أصل اللغة والآخر عرف الشرع أنه يجب حمله على عرف الشرع ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي دون اللغوي. والأمر الآخر أنه لا خلاف في أن المهر لا يجب بالالتذاذ لأن رجلا لو وطئ امرأته ولم يلتذ لوطنها لأن نفسه عافتها وكرهتها أو لغير ذلك من الأسباب لكان دفع جميع المهر واجبا وإن كان الالتذاذ مرتفعا فعلمنا أن الاستمتاع في الآية إنما أريد به العقد المخصوص دون غيره. -قرآن- ٣٣٠-٣٤٠

فصل

ومما يبين ذلك ويقويه قوله تعالى وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ وَمَعْنَاهُ عَلَى مَارُوى عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ تَزِيدُهَا أَنْتَ فِي الْأَجْرِ وَتَزِيدُكَ هِيَ فِي الْأَجْلِ. -قرآن- ٣٨-١٠٢ [صفحة ١٠٩] وما يقوله مخالفونا من أن المراد به رفع الجناح في الإبراء والنقصان أو الزيادة في المهر أو ما يستقر بتراضيهما من النفقة ليس بصحيح لأننا نعلم أن العفو والإبراء مسقط للحقوق بالعقول ومن الشرع ضرورة لا بهذه الآية والزيادة في المهر كالهبة والهبة أيضا معلومة لا من هذه الآية وأن التراضي مؤثر في النفقات وما أشبهها فحمل الآية والاستفادة بها ما ليس بمستفاد قبلها ولا معلوم هو الأولى فالحكم الذي ذكرناه مستفاد بالآية غير معلوم قبلها فيجب أن يكون أولى.

فصل

فإن قيل كيف يصح حمل لفظة اسْتَمْتَعْتُمْ على النكاح المخصوص وقد أباح الله بقوله وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ بِلَا خِلَافٍ فَمَنْ خَصَّ ذَلِكَ بِعَقْدِ الْمَتْعَةِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ. قلنا قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحِينَ عَلَيْكُمُ الْعُقُودُ عَلَى النِّسَاءِ وَالتَّوَصُّلُ بِالْمَالِ إِلَى اسْتِبَاحَتِهِنَّ وَيَعْمُ ذَلِكَ الْعَقْدُ الْمُؤَبَّدُ

والمؤجل ثم خص المؤجل بالذكر فقال فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ فَرِيضَةً
 و لا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة لأن الزيادة في الأجر والأجل لا يليق إلا بالعقد المؤجل . فإن قيل الآية مجمله
 لقوله تعالى مُحْصَاتٍ لِّغَيْرِ مُسَافِحِينَ ولفظة الإحصان تقع على أشياء مختلفة من العقد والتزويج وغير ذلك . قلنا الأولى أن تكون
 لفظة مُحْصَاتٍ نِيَمَحْمُولَةً عَلَى الْعَقْدِ وَالتَّزْوِيجِ مِنَ الزَّوْءِ لِأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَالسَّفَاحِ الزَّوْءِ بِغَيْرِ شَبْهَةٍ وَ لَوْ حَمَلَتْ -قرآن-
 ٣٠-٤٠-قرآن-١١٥-٨٤-قرآن-٢٣٣-٣٢٠-قرآن-٤٣٥-٤٦٤-قرآن-٦٧٠-٦٩٧-قرآن-٧٩٢-٨٠١-قرآن-٨٦٠-٨٧٦] صفحہ
 [١١٠] اللفظة على الأمرين من العفة والإحصان الذي يتعلق به الرجم لم يكن بعيدا . فإن قيل كيف يحمل لفظة الإحصان في الآية
 على ما يقتضى الرجم وعندكم أن المتعة لا تحسن . قلنا قد ذهب أكثر أصحابنا إلى أنها تحسن وإنما لا تحسن إذا كانت المتمتع
 بها يغيب عنها في أكثر الأوقات والغائب عن زوجته في النكاح الدائم لا يكون بحكم المحسن في الرجم . و بعد فإذا كانت
 لفظة مُحْصَاتٍ نِيَتَلِيقُ بِالنِّكَاحِ الدَّائِمِ الْمُؤَبَّدِ رَدَدْنَا ذَلِكَ إِلَيْهِ كَمَا أَنْزَلْنَا لَفْظَةَ الاسْتِمْتَاعِ إِلَى النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ لِمَا كَانَتْ تَلِيقُ بِهِ فَكَأَنَّهُ
 تَعَالَى أَحَلَّ النِّكَاحَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَابْتِغَاءَهُ بِالْأَمْوَالِ ثُمَّ فَصَلَ مِنْهُ الْمُؤَبَّدَ بِذِكْرِ الْإِحْصَانِ وَالمُؤَبَّدِ بِذِكْرِ الاسْتِمْتَاعِ . وَمَوْضِعُ أَنْ
 تَبْتَغُوا نَصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَا أَوْ عَلَى حَذْفِ اللَّامِ بِأَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ لِأَنْ تَبْتَغُوا وَ مِنْ قَرَأُوا أُحْلِبَ الضَّمُّ جَازٍ فِي مَحَلِّ أَنْ الرَّفْعُ
 وَالنَّصَبُ وَمَعْنَى أَنْ تَبْتَغُوا أَنْ تَطْلُبُوا وَتَلْتَمِسُوا بِأَمْوَالِكُمْ إِمَّا شِرَاءَ بَشْمَنْ أَوْ نِكَاحًا مُؤَبَّدًا أَوْ مُؤَبَّدًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . مُحْصَاتٍ نِيَمَحْمُولَةٌ
 مُسَافِحِينَ أَيْ مَتَزَوِّجِينَ غَيْرِ زَانِينَ وَأَعْفَهُ غَيْرِ زَانَةٍ وَ قَالَ الزَّجَاجُ الْمَسَافِحُ وَ الْمَسَافِحَةُ الزَّانِيَانِ غَيْرِ مَمْتَعِينَ مِنْ أَحَدٍ فَإِذَا كَانَتْ تَرْنَى
 بَوَاحِدٍ فَهِيَ ذَاتُ خَدْنٍ فَحَرَّمَ اللَّهُ الزَّوْءَ عَلَى وَجْهِ السَّفَاحِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَاتَّخَاذِ الصَّدِيقِ الَّذِي بَيْنَاهُ -قرآن- ٣٦٢-٣٧١-قرآن-
 ٦١٠-٦٢٢-قرآن-٧٠٣-٧١١-قرآن-٧٥٥-٧٦٧-قرآن-٨٤٩-٨٧٦

باب العقد على الإمام وأحكامه

إشارة

قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ -قرآن- ١٩-٨٧ قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ
 طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ مَعْنَاهُ وَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْكُمْ طَوْلًا وَ الطَّوْلُ هُوَ الْغَنَى
 مَا خُوذَ مِنَ الطَّوْلِ فَشَبَّهَ الْغَنَى بِهِ لِأَنَّ بِهِ يَنَالُ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَقِيلَ الطَّوْلُ هُوَ الْهُوَى قَالَ جَابِرٌ إِذَا هَوَى الْأُمَةُ الَّتِي لِلْغَيْرِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
 بِأَنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ وَ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ . الْمَعْنَى مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ زِيَادَةً فِي الْمَالِ وَسَعَةً يَبْلُغُ بِهَانِكَاحِ
 الْحُرَّةِ فَلْيَنْكِحْ أُمَةً أَيْ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَصْلِحُ لِنِكَاحِ الْحُرَّاتِ مِنَ الْمَهْرِ وَ النِّفْقَةِ فَلْيَنْكِحْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَاتِكُمْ
 الْمُؤْمِنَاتِ أَيْ مِنْ فِتْيَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَا مِنْ فِتْيَاتِ الْغَيْرِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأُمَةٍ نَفْسَهُ إِجْمَاعًا وَ طَوْلًا مَفْعُولٌ بِهِ
 وَ عَلَى قَوْلِ جَابِرٍ مَنْ أَنَّهُ مِنَ الْهُوَى مَفْعُولٌ لَهُ . وَ الْعَنْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ عَلَى هَذَا الْمُرَادِ بِهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ
 إِذَا هَوَاهَا خَشِيَ أَنْ يَوَاقِعَهَا فَيَحْدُ فَيَتَزَوَّجَهَا . وَ الْفَتَاةُ الشَّابَّةُ وَ الْفَتَاةُ الْأُمَةُ وَ إِنْ كَانَتْ عَجُوزًا لِأَنَّهَا كَالصَّغِيرَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَوْقِرُ تَوْقِيرَ
 الْحُرَّةِ وَ الْفَتْوَةُ حَالَةُ الْحَدَاثَةِ يُقَالُ أَفْتَى الْفَقِيهَ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةٍ حَادِثَةٌ . -قرآن- ١-٥٧-قرآن-٨٠٣-٨٣١

فصل

و فى الآيه دلالة على أنه لا يجوز نكاح الأمة الكتابية لأنه قيد جواز العقد على الإمام بكونهن مؤمنات و قال أبوحنيفة يجوز ذلك لأن التقييد هو على [صفحہ ۱۱۲] جهة الندب دون التحريم والأول أقوى لأنه الظاهر و مقاله عدول عن الظاهر. ومنهم من قال إن تأويل من فتياتكم المؤمنات الكتابيات دون المشركات من عبدة الأوثان بدلالة الآيه فى المائدة وهى قوله تعالى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْكِتَابِيَّةَ لَا تَسْمَى مُؤْمِنَةً. و من أجاز العقد على الكتابية له أن يقول آيه المائدة مخصوصة بالحرائر منهن دون الإماماء. و ظاهر الآيه يقتضى أن من وجد المهر للحره و نفقتها و لا يخاف العنت لا يجوز له تزويج الأمة وإنما يجوز العقد عليها مع عدم الطول والخوف من العنت و هو مذهب الشافعى غير أن أكثر أصحابنا قالوا ذلك على وجه الأفضل لأنه لو عقد عليها و هو غنى كان العقد باطلا و هو قول أبى حنيفة و قولوا ذلك بقوله تعالى وَ لَأُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ. إلا أن من شرط صحة العقد على الأمة عند أكثر الفقهاء ألا يكون عنده حره و هو مذهبنا إلا أن ترضى الحره بأن يتزوج عليها أمة فإن أذنت كان العقد صحيحا عندنا و متى عقد عليها بغير إذن الحره كان العقد باطلا و روى أصحابنا أن الحره تكون بالخيار بين أن تفسخ عقد الأمة كما يكون لها الخيار أن تفسخ عقد نفسها والأول أظهر لأنه إذا كان العقد باطلا لا يحتاج إلى فسخه. فأما تزويج الحره على الأمة فلا يجوز إلا بإذن الحره فإن لم تعلم الحره بذلك كان لها أن تفسخ نكاح نفسها أو نكاح الأمة و فى الناس من قال فى عقده على الحره طلاق الأمة - قرآن - ۲۱۲ - ۲۶۹ - قرآن - ۷۰۵ - ۷۴۵ و عن النبى ع الحرائر صلاح البيت - رويت - ۱ - ۲ - رويت - ۱۹ - ادامه دارد [صفحہ ۱۱۳] والإمام هلاک البيت - رويت - از قبل - ۲۴ -

فصل

ثم قال تعالى وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا كَلِمَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ . و يجوز أن تكون الأمة أفضل من الحره وأكثر ثوابا عند الله و فى ذلك تسليه لمن يعقد على الأمة إذا جوز أن يكون أكثر ثوابا عند الله مع اشتراكهم بأنهم ولد آدم و فى ذلك صرف عن التعاير فى الأنساب . و من كره نكاح الأمة قال إن الولد منها يكون مملوكا ولذلك أنكر وعندنا أن هذا ليس بصحيح لأن الولد عندنا يلحق بالحرية فى كلا الطرفين إلا أن يشترط. و قوله تعالى فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ أَى اعقدوا عليهن بإذن أهلهن و فى ذلك دلالة واضحة على أنه لا يجوز نكاح الأمة بغير إذن وليها الذى هو مالكها. و قوله تعالى وَ أَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ مَعْنَاهُ أَعْطَوْا مَالَكُنَّ مَهْرَهُنَّ لِأَنَّ مَهْرَ الْأُمَّةِ لِسَيِّدِهَا وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ فَاتُوا مَوَالِيَهُنَّ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَقِيلَ إِنَّمَا قَالَ وَ أَتَوْهُنَّ لِأَنَّهُنَّ وَ مَا فِى أَيْدِيَهُنَّ لِمَوَالِيَهُنَّ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ إِلَيْهِنَّ بِحُضُورِ مَوَالِيَهُنَّ أَدَاءً إِلَى الْمَوَالِي . و قوله تعالى بِالْمَعْرُوفِ وَ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَ التَّرَاضَى . و قوله تعالى مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ يَعْنِى بِالْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ دُونَ السَّفَاحِ مَعْنَى وَ لَا مُتَّجِدَاتٍ أَخْدَانِ فَالْخَدْنُ الصَّدِيقُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَزْنِ بِهَا سِرًّا وَ السَّفَاحُ مَا ظَهَرَ مِنَ الزِّنَاءِ أَى غَيْرِ زَانِيَاتٍ جَهْرًا وَ لَاسِرًّا وَ لَا يَحْرَمُ فِى الْجَاهِلِيَّةِ مَا خَفِيَ مِنَ الزِّنَاءِ وَإِنَّمَا يَحْرَمُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ - قرآن - ۱۷ - ۶۵ - قرآن - ۴۹۷ - ۵۲۷ - قرآن - ۶۵۶ - ۶۷۸ - قرآن - ۸۹۹ - ۹۱۰ - قرآن - ۹۶۰ - ۹۸۵ - قرآن - ۱۰۲۴ - ۱۰۴۷ - قرآن - ۱۲۲۱ - ۱۲۴۶ - ثم قال تعالى وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا كَلِمَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ . و يجوز أن تكون الأمة أفضل من الحره وأكثر ثوابا عند الله و فى ذلك تسليه لمن يعقد على الأمة إذا جوز أن يكون أكثر ثوابا عند الله مع اشتراكهم بأنهم ولد آدم و فى ذلك صرف عن التعاير فى الأنساب . و من كره نكاح الأمة قال إن الولد منها يكون مملوكا ولذلك أنكر وعندنا أن هذا ليس بصحيح لأن الولد عندنا يلحق بالحرية فى كلا الطرفين إلا أن يشترط. و قوله تعالى فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ أَى اعقدوا عليهن بإذن أهلهن و فى ذلك دلالة واضحة على أنه لا يجوز نكاح الأمة بغير إذن وليها الذى هو مالكها. و قوله تعالى وَ أَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ مَعْنَاهُ أَعْطَوْا

مالكهن مهورهن لأن مهر الأمة لسيدها وقيل تقديره فآتوا مواليهن فحذف المضاف وقيل إنما قال وآتوهن لأنهن و ما فى أيديهن لمواليهن فيكون الأداء إليهن بحضور مواليهن أداء إلى الموالي. وقوله تعالى بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَالتَّرَاضَى. وقوله تعالى مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ عَنِ الْإِفْحَاحِ عَالِيَهُنَّ دُونَ السَّفَاحِ مَعَهُنَّ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَالْخُدْنُ الصَّدِيقُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَزْنِي بِهَاسِرَا وَالسَّفَاحُ مَا ظَهَرَ مِنَ الزَّوْنِ أَى غَيْرِ زَانِيَاتِ جَهْرًا وَلا سِرًا وَلا يَحْرَمُ فِى الْجَاهِلِيَّةِ مَا خَفِيَ مِنَ الزَّوْنِ وَإِنَّمَا يَحْرَمُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَما بَطَّنَ أَى حَرَمَ الزَّوْنِ سِرًا وَعَلَانِيَةً. -قرآن- ٢٩-١

فصل

قوله تعالى فَإِذَا أَحْصَيْنَ مِنْ قَرَأَ بِالضَّمِّ مَعْنَاهُ تَزَوَّجَ وَ مِنْ فَتَحِ الْهَمْزَةَ فَمَعْنَاهُ أَسْلَمَ وَ قَالَ الْحَسَنُ يَحْصِنُهَا الْإِسْلَامُ وَ الزَّوْجُ . وَ لَأَخْلَافُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا نِصْفَ الْحُدِّ إِذْ زَنَّتْ سِوَاهُ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ . وَ قَوْلُهُ مِنَ الْعَذَابِ أَى مِنَ الْحُدِّ لِقَوْلِهِ وَ لِيَشْهَدَ عَذَابَهُمَا وَيَدْرُؤًا عَنْهَا الْعَذَابَ. وَ لَارْجَمَ عَلَى الْإِمَاءِ لِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يَنْتَصِفُ . وَ قَوْلُهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ إِشَارَةً إِلَى نِكَاحِ الْأُمَّةِ عِنْدَ عَدَمِ الطُّوْلِ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ أَى الزَّوْنِ وَ الْمَشَقَّةَ وَ الضَّرْرَ لَغَلْبَةِ الشَّهْوَةِ. وَ أَنَّ تَصَبَّرُوا خَيْرٌ لَكُمْ مَعْنَاهُ وَ صَبِرْكُمْ عَنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ وَ عَنْ الزَّوْنِ خَيْرٌ لَكُمْ . وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْخَيْرِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِى أَوَّلِ الْآيَةِ وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ وَ لَأَشْكُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِنَّ الْحَرَائِرَ وَ الْعَفَائِفَ لِأَنَّ اللَّاتِي لِهِنَّ أَزْوَاجٌ لَا يُمْكِنُ الْعَقْدُ عَلَيْهِنَّ عَلَى أَنَّ فِى النَّاسِ مَنْ قَالَ إِنْ الْمُحْصَنَاتُ هُنَا الْمُرَادُ بِهِنَّ الْحَرَائِرُ دُونَ الْعَفَائِفِ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْفَاجِرَةَ يَنْعَقِدُ وَ إِنْ كَانَ مَكْرُوهًا لِأَنَّ قَوْلَهُ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً -قرآن- ٢٧-١٤ -قرآن- ٢١٠-٢٢٢ -قرآن- ٢٤٢-٢٤٢ -قرآن- ٢٤٥-٢٤٥ -قرآن- ٢٨٨-٢٨٨ -قرآن- ٣٤٠-٣٧٤ -قرآن- ٤٦٧-٤٩٤ -قرآن- ٦١٧-٦٨٥ -قرآن- ٩١٢-٩٤٦ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا أَحْصَيْنَ مِنْ قَرَأَ بِالضَّمِّ مَعْنَاهُ تَزَوَّجَ وَ مِنْ فَتَحِ الْهَمْزَةَ فَمَعْنَاهُ أَسْلَمَ وَ قَالَ الْحَسَنُ يَحْصِنُهَا الْإِسْلَامُ وَ الزَّوْجُ . وَ لَأَخْلَافُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا نِصْفَ الْحُدِّ إِذْ زَنَّتْ سِوَاهُ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ . وَ قَوْلُهُ مِنَ الْعَذَابِ أَى مِنَ الْحُدِّ لِقَوْلِهِ وَ لِيَشْهَدَ عَذَابَهُمَا وَيَدْرُؤًا عَنْهَا الْعَذَابَ. وَ لَارْجَمَ عَلَى الْإِمَاءِ لِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يَنْتَصِفُ . وَ قَوْلُهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ إِشَارَةً إِلَى نِكَاحِ الْأُمَّةِ عِنْدَ عَدَمِ الطُّوْلِ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ أَى الزَّوْنِ وَ الْمَشَقَّةَ وَ الضَّرْرَ لَغَلْبَةِ الشَّهْوَةِ. وَ أَنَّ تَصَبَّرُوا خَيْرٌ لَكُمْ مَعْنَاهُ وَ صَبِرْكُمْ عَنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ وَ عَنْ الزَّوْنِ خَيْرٌ لَكُمْ . وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْخَيْرِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِى أَوَّلِ الْآيَةِ وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ وَ لَأَشْكُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِنَّ الْحَرَائِرَ وَ الْعَفَائِفَ لِأَنَّ اللَّاتِي لِهِنَّ أَزْوَاجٌ لَا يُمْكِنُ الْعَقْدُ عَلَيْهِنَّ عَلَى أَنَّ فِى النَّاسِ مَنْ قَالَ إِنْ الْمُحْصَنَاتُ هُنَا الْمُرَادُ بِهِنَّ الْحَرَائِرُ دُونَ الْعَفَائِفِ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْفَاجِرَةَ يَنْعَقِدُ وَ إِنْ كَانَ مَكْرُوهًا لِأَنَّ قَوْلَهُ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً مَنْسُوخًا بِالْإِجْمَاعِ وَ يُمْكِنُ أَنْ يَخْصَّ بِالْعَفَائِفِ عَلَى الْأَفْضَلِ دُونَ الْوَجُوبِ . وَ ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ فِى الْآيَةِ تَقْدِيمًا وَ تَأْخِيرًا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى فَلْيَنْكِحْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيْمَانِكُمْ وَ هُوَ مَوْلِيحُ . -قرآن- ١-١٤

فصل

ثم قال تعالى يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّ لَكُمْ وَ يَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَالَ الْجَبَائِثُ فِى الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَ فِى الْآيَتَيْنِ مِنْ تَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَ تَحْلِيلِهِ قَدْ كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا مِنَ الْأُمَّمِ لِقَوْلِهِ وَ يَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَى فِى الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ . وَ قَالَ الرَّمَانِيُّ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الشَّرِيعَةِ وَ إِنْ كُنَّا عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِى الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَ إِنْ كُنَّا عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِى

الإسلام و هذا أقوى ومثله قوله تعالى كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَاللَّامِ فِي لِيُبَيِّنَ لِارَادَةَ التَّيْبِينِ وَالْأَصْلَ أَن يَبِينُ كَمَا زِيدَتْ فِي لَا أَبَا لَكَ لِتَأْكِيدِ الْإِضَافَةِ. وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُتُوبَ عَلَيْكُمْ أَي يَقْبَلُ تَوْبَتَكُمْ مِنْ اسْتِحْلَالِهِمْ مَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ مِنْ حُلَائِلِ الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَ يُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ قِيلَ هُم الْيَهُودُ - قرآن- ١٧- ٩٠- قرآن- ٢١٢- ٢٥٣- قرآن- ٤٤٩- ٥١٣- قرآن- ٥٢٦- ٥٣٥- قرآن- ٦٠٧- ٦٤٤- قرآن- ٧٢٠- ٧٦١ [صفحة ١١٦] لِأَنَّهِمْ يَحْلُونَ نِكَاحَ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَقِيلَ الْمَجُوسُ أَي يَرِيدُونَ أَنْ يَعْدِلُوا عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ فِي نِكَاحِ الْإِمَاءِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ ضَعِيفًا فِي أَمْرِ النِّسَاءِ - قرآن- ٨٧- ١٢٠

باب نفقات الزوجات والمرضعات وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى وَ لَا تُوْتُوا السِّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ أَي لَا تَعْطُوا النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي تَمْلِكُونَهَا فَتَسْلُطُونَهَا عَلَيْهَا فَيُفْسِدُوهَا وَيُضِعُّوهَا وَلَكِنْ ارْزُقُوهُمْ أَنْتُمْ مِنْهَا إِنْ كَانُوا مِمَّنْ يَلْزِمُكُمْ نَفَقَتَهُمْ وَكَسْوَهُمْ . وَ قَالَ تَعَالَى الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ فِيهِ دَلِيلَانِ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ قَوَّامُونَ وَالْقَوَامُ عَلَى الْغَيْرِ هُوَ الْمَتَكْفُلُ بِأَمْرِهِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكَسْوَةٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَالثَّانِي قَوْلُهُ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ عَنِ الْمَوْلِيَةِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَ قَالَ تَعَالَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَي فِي النِّفَقَةِ فَوَاجِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ يَعْنِي لِأَنَّكَ تَكْتَرُونَ مِنْ تَمُونَتِهِمْ فَلَوْلَا - أَنْ النِّفَقَةَ وَاجِبَةٌ وَالثَّمُونَةُ عَلَيْهِ مَا حَذَرَهُ بِكَثْرَتِهَا عَلَيْهِ . وَ قَالَ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ يَعْنِي مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي لَهَا عَلَى الْأَزْوَاجِ مِنَ الْكَسْوَةِ وَ النِّفَقَةِ وَ الْمَهْرِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ . - قرآن- ١٩- ٥٤- قرآن- ٢٢٣- ٣٢٨- قرآن- ٣٧٠- ٣٧٩- قرآن- ٤٥٧- ٤٨٨- قرآن- ٥٣٥- ٦٢٧- قرآن- ٦٤٢- ٦٧٧- قرآن- ٧٧٩- ٨٢٤ [صفحة ١١٧] وَ قَالَ تَعَالَى وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ الْمَوْلُودُ لَهُ الزَّوْجُ فَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ عَلَيْهِ رِزْقُهَا وَ كِسْوَتُهَا. - قرآن- ١٥- ٧٦

فصل

وقوله تعالى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ قَالَ قَوْمٌ مَعْنَاهُ قَدْ عَلِمْنَا مَصْلَحَتَهُ مَا أَخَذْنَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَ مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ مَصْلَحَتَهُ لَهُمْ فِي أَدْيَانِهِمْ مِنَ الْمَهْرِ وَ الْحَصْرِ بَعْدَ مَحْضُورٍ مِنَ النِّفَقَةِ وَ الْكَسْوَةِ وَ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ وَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَنْ لَا يَقَعَ لَهُمُ الْمَلِكُ إِلَّا بِوَجْهِ مَعْلُومَةٍ وَ وَضَعْنَا أَكْثَرَ ذَلِكَ مِنْكَ وَ أَبْحَنَّا لَكَ امْرَأَةً وَ هَبْتَ نَفْسَهَا لَكَ وَإِنَّمَا خَصَصْنَاكَ عَلَى عِلْمٍ مِنَّا بِالْمَصْلَحَةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ. وَ عِنْدَنَا أَنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ لَا يَصِحُّ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَ خَاصَّةً وَ قَالَ قَوْمٌ يَصِحُّ غَيْرُ أَنَّهُ يَلْزِمُ الْمَهْرَ إِذَا دَخَلَ بِهَا وَإِنَّمَا جَازَ بِلَا مَهْرٍ لِلنَّبِيِّ عَ خَاصَّةً وَ الَّذِي يَبِينُ صِحَّةَ مَا قَلْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لِمَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ النِّكَاحِ خَاصٌّ لَهُ عَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَ مَتَى اجْتَمَعَ عِنْدَ الرَّجُلِ حُرَّةٌ وَ أُمَةٌ بِالزَّوْجِيَّةِ كَانَ لِلْحُرَّةِ يَوْمَانٌ وَ لِلْأُمَةِ يَوْمٌ وَ فِي رِوَايَةٍ لِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَ لِلْأُمَةِ الْمَرْجُوعَةُ لَيْلَةٌ إِنْ كَانَتْ مَلِكًا بِيَمِينِ فَلَا قِسْمَةَ لَهَا وَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي النِّفَقَةِ وَ الْكَسْوَةِ أَفْضَلُ وَ لِأَبَاسٍ أَنْ يَفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِيهِمَا . وَ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ بَيْتٌ عِنْدَهَا لَيْلَةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالِي وَ إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ حَرَّتَانِ جَازَ أَنْ يَبِيْتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ لَيَالِي وَ عِنْدَ الْآخَرِي لَيْلَةً. - قرآن- ١٦- ٦١-

قرآن- ٦١٠- ٦٨٢ [صفحة ١١٨]

فصل

وقوله تعالى يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكِ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا الْآيَةَ فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ص أَنْ يَخِيرَ نِسَاءَهُ بَيْنَ الْمَقَامِ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْ أَحْوَالِ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَفَارِقَتِهِ بِالطَّلَاقِ وَتَعْجِيلِ الْمَنَافِعِ فَقَدْ رَوَى فِي سَبِيهِ أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ طَلِبَتْ شَيْئًا مِنْهُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لِمَا خِيرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَلِكِ الدُّنْيَا فَاخْتَارَ الْآخِرَةَ فَأَمَرَهُ اللَّهُ بِتَخْيِيرِ النِّسَاءِ فَاخْتَرْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ . وَرَوَى فِي سَبَبِ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ نِسَائِهِ طَلِبَتْ مِنْهُ حَلْقَهُ مِنْ ذَهَبٍ فَصَاغَ لَهَا حَلْقَهُ مِنْ فَضَّةٍ وَطَلَاهَا بِالزُّعْفَرَانِ فَقَالَتْ لَا أُرِيدُ إِلَّا مِنْ ذَهَبٍ فَاعْتَمَ لَذَلِكَ النَّبِيُّ ع فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ فَصَبَرْنَا عَلَى الْفَاقَةِ وَالضَّرِّ فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكْفِئَهُنَّ فِي الْحَالِ فَأَنْزَلَ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ آيَةً ثُمَّ نَسَخَتْ بَعْدَ مَدَّةٍ بِقَوْلِهِ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتِ أُجُورَهُنَّ يَعْني أُعْطِيَتْ مَهْرَهُنَّ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفَكُ مِنَ الْمَهْرِ . وَالْإِيْتَاءُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَدَاءِ وَقَدْ يَكُونُ بِاللِّتِمَامِ وَأَحْلَلْنَا لَكَ مَمْلُوكَتَكَ يَمِينِكَ مِنَ الْإِمَاءِ أَنْ تَجْمَعَ مِنْهُنَّ مَا شِئْتَ وَأَحْلَلْنَا لَكَ بَنَاتَ عَمِّكَ أَنْ تَعْقِدَ عَلَيْهِنَّ وَتَعْطِيَهُنَّ مَهْرَهُنَّ ثُمَّ قَالَ وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِنَبِيِّ يَعْني وَأَحْلَلْنَا لَكَ الْمَرْأَةَ إِذَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ إِذَا أَرَدْتَهَا وَرَغِبْتَ فِيهَا . -قرآن- ١٦-٨٧-قرآن- ٦٣٦-٧٠٦-قرآن- ٧٣٥-٧٩٢-قرآن- ١٠١١-١٠٦٢ عن ابن عباس لا تحل لك امرأة بغير مهر وإن وهبت نفسها لإل النبي ع خاصة -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٧٧ . [صفحة ١١٩]

فصل

وقوله تعالى وَالْوَالِدَاتُ يُرِضْنَ عَنْ أَوْلَادِهِنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ هُوَ أَمْرٌ وَرَدَّ فِي صُورَةِ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا . وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَقْدِيرُهُ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ فِي حُكْمِ اللَّهِ الَّذِي أَوْجَبَهُ عَلَى عِبَادِهِ فَحَذَفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعٌ لِيَرْضَعْنَ تَصَرُّفًا فِي الْكَلَامِ مَعَ دَفْعِ الْإِشْكَالِ وَ لَوْ كَانَ خَبْرًا لَكَانَ كَذِبًا لِوُجُودِهَا وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَكْثَرَ مِنْ حَوْلِينَ وَأَقْلَ مِنْهُمَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ خَبْرٌ . فَإِنْ قِيلَ إِنْ الْخَبْرُ يَوْجِبُ ... وَالْإِجْمَاعُ أَنَّ الْوَالِدَةَ بِالْخِيَارِ الْجَوَابِ أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ حَقِّ لِلْوَالِدَاتِ أَنْ يَرْضَعْنَ حَوْلِينَ . وَقَالَ الْأَصْمُ ذَلِكَ فِي الْمَطْلُوقَاتِ لَوُرُودِهِ عَقِيْبِهِ وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَالزُّوْجَةُ يَلْزَمُ لَهَا النِّفْقَةُ إِذَا كَانَتْ تَطِيْعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَاللِّتِمَامُ عَلَى أَنَّهَا عَامَةٌ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَبِيْنَ لِلرِّضَاعِ زِيَادَةٌ عَلَى حَقِّ الزُّوْجِيَّةِ . وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ هُوَ أَمْرٌ وَحُكْمٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ بِارْضَاعِ أَوْلَادِهِنَّ وَعَلَى أَزْوَاجِهِنَّ إِقَامَةَ رِزْقِهِنَّ وَكَسْوَتِهِنَّ . وَقَالَ الزُّجَاجُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بِالْمَعْرُوفِ أَيُّ بِمَا تَعْرِفُونَ أَنَّهُ عَدْلٌ عَلَى -قرآن- ١٦-٦٨-قرآن- ١٠٠-١٢٦-قرآن- ٦١٠-٦٤٣-قرآن- ٩١٣-٩٢٤ [صفحة ١٢٠] قَدْرُ الْإِمْكَانِ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لِأَنَّهُ خَبْرٌ فِي تَقْدِيرِ النَّهْيِ وَبَدَلِ أَيُّ لَا يَكْلِفُ الزُّوْجُ مِنَ النِّفْقَةِ أَكْثَرَ مِنَ الْإِمْكَانِ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ وَمَا يَتَسَعُّ لَهُ لِأَنَّ الْوَسْعَ مَا يَتَسَعُّ لَهُ الرَّجُلُ وَلَا يَتَحَرَّجُ بِهِ وَيَصِيرُ إِلَى الضِّيْقِ مِنْ أَجْلِهِ . -قرآن- ٤٩-٧٩ ونظر الصادق ع إلى أم إسحاق ترضع أحد ابنيها فقال لا ترضعيه من ثدي واحد وأرضعيه من كليهما يكون أحدهما طعاما والآخر شرابا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٣١

فصل

وفي الآية بيان لأمرين أحدهما مندوب والآخر فرض . فالمندوب هو أن يجعل الرضاع تمام الحولين لأن مانقص عنه يدخل به الضرر على المرتضع . والفرض أن مدة الحولين التي تستحق المرضعة الأجر فيها ولا تستحق فيما زاد عليه وهو الذي بينه الله تعالى بقوله فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَتَبَّتِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَسْتَحِقُّ فِيهَا الْأَجْرُ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ . وَإِنَّمَا قَالَ تَعَالَى حَوْلِينَ كَامِلِينَ وَإِنْ كَانَتْ التَّشْبِيهُ تَأْتَى عَلَى اسْتِيفَاءِ السِّتَيْنِ لَوْ قَعِ التَّوَهُمُ مِنْ أَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ التَّغْلِيْبِ كَقَوْلِهِمْ سَرْنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ السِّيرُ فِي بَعْضِهِ وَقَدِيقًا أَقْمَنَا حَوْلِينَ وَإِنْ كَانَتْ الْإِقَامَةُ فِي حَوْلٍ وَبَعْضٌ مِنَ الْحَوْلِ الثَّانِي فَهُوَ لِرَفْعِ الْإِبْهَامِ

الذى يعرض فى الكلام . فإن قيل هل يلزم الحولين فى كل مولود. قيل فيه خلاف -قرآن- ٢٥٩-٣٠١-قرآن- ٣٩٨-٤١٥ [صفحه ١٢١] قال ابن عباس لأنه يعتبر ذلك بقوله وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا فَإِن وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَحَوْلِينَ كَامِلِينَ وَ إِن وَلَدَتِ لِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ فَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ شَهْرًا وَ إِن وَلَدَتِ لِسَعَةِ أَشْهُرٍ وَاحِدٍ وَعِشْرُونَ شَهْرًا يَطْلُبُ لِدَلِكِ التَّكْمِلَةَ لِثَلَاثِينَ شَهْرًا فِى الْحَمْلِ وَ الْفِصَالِ الَّذِى يَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ وَ عَلَى هَذَا يَدُلُّ أَخْبَارُنَا لِأَنَّهُمْ رَوَوْا أَنَّ مَا نَقَصَ عَنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ شَهْرًا فَهُوَ جُورٌ عَلَى الصَّبِيِّ . وَ قَالَ الثَّوْرَى هُوَ لَازِمٌ فِى كُلِّ وَ لِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ وَ الدَّاهِ رَجَعَا إِلَى الْحَوْلِينَ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ وَ لِازِيَادَةِ لَا يَجُوزُ لِهَمَا غَيْرُ ذَلِكَ . وَ الرِّضَاعُ بَعْدَ الْحَوْلِينَ لِأَحْكَمٍ لَهُ فِى التَّحْرِيمِ عِنْدَنَا وَ بِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ . وَ قَوْلُهُ وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّانِيهِ يَجِبُ عَلَى الْأَبِّ إِطْعَامُ أُمِّ الْوَلَدِ وَ كَسْوَتُهَا مَا دَامَتْ فِى الرِّضَاعَةِ الْإِلْزَامَةُ إِذَا كَانَتْ مُطْلَقَةً عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَفْسِرِينَ . -قرآن- ٤١-٧٩-قرآن- ٥٧٣-٦٠٦

فصل

أما قوله تعالى لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدِهِ فَهَلْ تَقْدِيرَانِ أَحَدُهُمَا لَا تُضَارُّ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ أَى لَا يَنْزِعُ الْوَلَدُ مِنْهَا وَيَسْتَرْضِعُ امْرَأَةً أُخْرَى مَعَ إِجَابَتِهَا إِلَى الرِّضَاعِ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ وَ لِامُولُودِ لَهُ وَ هُوَ الْوَالِدُ أَى لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِأَنَّ لَا تَمْتَنِعُ هِىَ مِنَ الْإِرْضَاعِ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ . وَ الثَّانِى أَنَّ وَزْنَهِ تَفَاعُلٌ أَى لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدِهَا أَى لَا تَتْرَكَ الْمَطْلُوقَةَ إِرْضَاعًا وَ لِدِهَا غِيضًا عَلَى أَبِيهِ فَتَضُرُّ بَوْلِدِهَا لِأَنَّ الْوَالِدَةَ أَشْفَقَ عَلَى وَ لِدِهَا مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ وَ هُوَ اخْتِيَارُ الزَّجَاجِ قَالَ لَا تَضُرُّ بَوْلِدِهَا فِى رِضَاعٍ وَ لِأَغْذَاءٍ وَ لِأَحْفَظَ -قرآن- ١٨-٤٧ [صفحه ١٢٢] فَيَكُونُ ضَارٌّ بِمَعْنَى أَضَرَ وَ مَعْنَى وَ لِامُولُودِ لَهُ بَوْلِدُهُ أَى لَا يَضُرُّ الْوَالِدَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ جِهَةِ النِّفْقَةِ وَ تَفْقِدُهُ وَ حَفْظِهِ . وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَضَارَّةُ مِنَ الْوَالِدِينَ بِسَبَبِ الْوَلَدِ وَ نَهْيَا عَنْهُ لِأَنَّ فِى تَضَارُّهُمَا إِضْرَارًا بِالْوَلَدِ وَ قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ الْمَضَارَّةُ وَ الْمَعَاسِرَةُ وَاحِدَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ إِن تَعَاسِرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى وَ تَعَاسَرْتُمَا أَنْ تَعْلُو الْمَرْأَةَ فِى التَّمَاسِ النِّفْقَةِ وَ مَنَعَهَا الْوَالِدُ أَوْ سَطَ مَا يَكْفِيهَا كَأَنَّهُ قِيلَ لَا تَضُرُّ وَالِدَةَ الزَّوْجِ بَوْلِدِهَا وَ كَذَا فَرَضَ الْوَالِدُ -قرآن- ٢٥٣-٢٩٢ وَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِى أَى لَا يَتْرَكَ جَمَاعَهَا خَوْفَ الْحَمْلِ لِأَجْلِ وَ لِدِهَا الْمَرْتَضِعِ وَ لَا تَمْنَعُ نَفْسَهَا مِنَ الْأَبِّ خَوْفَ الْحَمْلِ فَيَضُرُّ ذَلِكَ بِالْأَبِّ -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-١٤٥ . وَ إِذَا قَرْنَا تَضَارُّ بِالرَّفْعِ فَهُوَ فِى لَفْظِ الْخَبْرِ وَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ وَ الْمَعْنَى لَا تُضَارُّ وَ وَالِدَةُ عَلَى هَذَا فَاعِلَةٌ لِأَنَّهَا وَ إِذَا قَرْنَا بِفَتْحِ الرَّاءِ فَهُوَ نَهَى مَجْزُومٌ اللَّفْظِ وَ التَّقْدِيرُ لَا يَضَارُّهُ أَوْ لَا تُضَارُّهُ . -قرآن- ١٢-٢١

فصل

و قوله تعالى وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ مَعْنَاهُ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلِ مِنَ النِّفْقَةِ وَ مِنْ تَرَكَ الْمَضَارَّةَ وَ قِيلَ الْوَارِثُ الْوَلَدُ وَ قِيلَ الْوَالِدَةُ وَ الْأَوَّلُ أَقْوَى . وَ رَوَى فِى أَخْبَارِنَا أَنَّ عَلَى الْوَارِثِ كَاثِنًا مِنْ كَانَ النِّفْقَةُ وَ هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَ بِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ وَ قَالَ بَعْضُ الْمَفْسِرِينَ إِنَّ عَلَى كُلِّ وَارِثٍ نَفْقَةُ الرِّضَاعِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ يُوْخَذُ بِهِ وَ أَمَّا نَفْقَةُ مَا بَعْدَ الرِّضَاعِ فَعِنْدَنَا تَلْزِمُ الْوَالِدِينَ وَ إِن عَلِيَا النِّفْقَةُ عَلَى الْوَلَدِ وَ إِن نَزَلَ وَ لَا تَلْزِمُ غَيْرَهُمْ وَ قَالَ قَوْمٌ تَلْزِمُ الْعَصْبَةَ دُونَ الْأُمِّ وَ الْإِخْوَةَ -قرآن- ١٦-٤٤ [صفحه ١٢٣] مِنَ الْأُمِّ وَ قِيلَ عَلَى الْوَارِثِ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ عَلَى قَدْرِ النَّصِيبِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَ عَمُومِ الْآيَةِ يَقْتَضِيهِ غَيْرُ أَنْ يَخْصِنَاهُ بِدَلِيلٍ . وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْوَارِثِ مِمَّنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٌ دُونَ مَنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ لَيْسَ مِنَ الْمَحْرُومِ كَابْنِ الْعَمِّ وَ ابْنِ الْأَخْتِ فَأَوْجِبُوا عَلَى ابْنِ الْأَخْتِ وَ لَمْ يَوْجِبُوا عَلَى ابْنِ الْعَمِّ وَ إِن كَانَ وَارِثُهُ فِى تِلْكَ الْحَالِ وَ كَذَا الْعَمِّ وَ ابْنِ الْعَمِّ وَ قَالَ سَفِيَانٌ وَ عَلَى الْوَارِثِ أَى الْبَاقِ مِنْ أَبَوِيهِ وَ هَذَا مِثْلُ مَا قَلْنَا .

وقوله تعالى فَإِن أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا الْفِصَالُ المولود عن الاغتذاء بشدى أمه إلى غيره من الأقوات وهذا الفصال فى الآية المراد به فصال قبل الحولين لأن المدة التى هى تمام الحولين معلومة إذ اتنازعا رجعا إليه فأما بعد الحولين فلا يجب على واحد منهما اتباع الآخر فى دعائه . وقال ابن مهر يزيد فى تفسيره إذا اتفق الوالد والمرضعة على أن يريا الصواب فطام المولود قبل انقضاء الحولين واستشارا غيرهما كيلا يقع عليهما غلط فيضرا به إن فطماه فجائز أن يفعلاه والظاهر أنه مع شرط الفصال قبل الحولين تراضى الوالدين واستشارة الغير فيه وجوز أبو مسلم أن يكون المراد بالفصال مفصاله بين الوالد والوالدة أن تراضيا بالافتراق وتسليم الولد حتى تسترضعه من يختار وهو بعيد . وقد قال تعالى وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلٍ ومعناه منعنا موسى ع من قبل رده إلى أمه وبغضناهن إليه كان ذلك كالمنع بالنهاى لا أن هناك -قرآن- ١٦- ٨٨-قرآن- ٧٦١-٧٩٩ [صفحة ١٢٤] نهيا بالفعل فلما أحضر فرعون أمه سأله كيف ارتضع منك و لم يرتضع من غيرك فقالت لأنى امرأة طيبة الريح طيبة اللبن لا أكاد أوتى صبيا إلا ارتضع منى يدل هذا على أن لبن الأم أنفع بالولد من لبن غيرها . وعن ابن عباس أنه إذا تراضيا على انفصال فلا حرج إذا سلمتم أجره الأم أو الظئر -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٨٤ وقال مجاهد أجره الأم بمقدار ما ترضعت أجره المثل وقال سفيان أجره المسترضعة . وعندنا أن الأب متى وجد من ترضع الولد بأربعة دراهم وقالت الأم لا أرضعه إلا بخمسة دراهم فإن له أن ينزعه منها قال تعالى وَإِن تَعَايَرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى إِلَّا أَن الْأَصْلَحَ لَهُ أَن يترك مع أمه . وآتيتم بالمد من الإعطاء وآتيتم بالقصر من الإتيان والتقدير إذا سلمتم ما آتيتم نقده فحذف المضاف ثم المضاف إليه وبالمعروف فيتعلق بآتيتم أوبسلمتم والآية تدل على أنه تعالى أتاها إذا ضمن أن يعطيه فإذا سلم قيل سلم ما آتاها والعامل فى إذامعنى لاجناح عليكم أى إذا استرضعتم وآتيتم الأجره أمنتتم فإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم أى لأولادكم . وفى الآية دلالة على أن الولادة بستة أشهر تصح لأنه إذا ضم إلى الحولين كان ثلاثين شهرا وروى ذلك عن على ع وعن ابن عباس . -قرآن- ٢١٠- ٢٤٩-قرآن- ٤٠٦-٤١٧

وقوله تعالى وَ مَا كُنْتَ لِمَدْيِهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ فِيهِ دلالة -قرآن- ١٦-٨٣ [صفحة ١٢٥] على أنهم حين ولادتها تشاحوا فى الذى تحضنها وتكفل تربيتها فقال زكريا أنا أولى لأن خالتي عندي وقال القوم نحن أولى لأنها بنت إمامنا و كان عمران إمام الجماعة فألقوا الأقلام أيهم أولى بكفالتها فألقوها بالماء تلقاء الجرية فاستقبلت عصا زكريا جرية الماء مصعدة وانحدرت أقلام الباقين فقرعهم زكريا . فإذا ثبت ذلك فاعلم أن الأم أولى بالولد من الأب مدة الرضاع فإذا خرج عن حد الرضاع كان الوالد أحق به منها إذا كان حرا و كان الولد ذكرا فإن كان أنثى فهى أحق بها إلى سبع سنين ما لم تتزوج فإذا تزوجت كان الوالد أحق بها إلا أن تكون مملوكا . ولا تسترضع كافرة ولا زانية لقوله تعالى وَ الْمَدْيِ حَبْتٌ لَا يُخْرُجُ إِلَّا نَكَدًا فَإِن كَانَ الْوَالِدُ مَاتَ كَانَتِ الْأُمُّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْوَصِيِّ سِوَاءَ كَانَ الْوَالِدُ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى إِلَى أَنْ يَبْلُغَ . وقال تعالى وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَى إنها تضعف ضعفا بحملها الولد إلى أن تضعه فلا تزال تتردد ضعفا على حسب تزايد فى بطنها و فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَى فى انقضاء عامين بعد الوضع و ظاهر الآية يدل على جواز أحد وعشرين شهرا فإنها فى عامين . وقوله تعالى وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَ وَضَعَتْهُ كُرْهًا وَ حَمَلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا أَى أمرناه بأن يحسن إلى والديه إحسانا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا أَى كانت تحمله لمشقة فى بطنها مدة الحمل ووضعته بمشقة فى حال الولادة وأرضعته مدة

الرضاع . قرآن- ٦٠١-٦٤١-قرآن-٧٥١-٨٤٢-قرآن-٩٣٥-٩٥٧-قرآن-١٠٦٤-١١٨٩-قرآن-١٢٣١-١٢٥٣ [صفحة ١٢٦] ثم تبين أن أقل مدة الحمل وكمال مدة الرضاع ثلاثون شهرا فبها يتلك الآية على ما يستحقه الوالدان من حيث إنهما يكفلانه ويريبانه

باب في ذكر ملك الأيمان

قال الله تعالى وَ الْمَدِينِ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ. اعلم أن الإمام يستباح وطؤها بإحدى ثلاثة أشياء العقد عليهن بإذن أهلهن وبتحليل مالكهن الرجل من وطئهن وإباحته له وإن لم يكن هناك عقد وبأن يملكهن فيستباح وطئهن بملك الأيمان . وإنما يملكهن بوجوه معلومة من الشرى والهبة والإرث والسبى ولا بأس أن يجمع الرجل بين أختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطء لأن حكم الجمع بينهما في العقد فمتى ملك أختين ووطئ منهما واحدة لم يجز له وطئ الأخرى حتى تخرج تلك من ملكه بالبيع أو الهبة أو غيرها. ويجوز أن يملك أمه وأمهات فمتى وطئ إحداها حرمت الأخرى عليه أبدا. وقوله تعالى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ. وملك اليمين في الآيات المراد به الإمام لأن الذكور من المماليك لا خلاف قرآن- ١٩-١٠٤-قرآن- ٦٩٠-٧٦٠-قرآن- ٨٠٨-٨٨٩ [صفحة ١٢٧] في وجوب حفظ الفرج منهم لأن الله عني بالفروج في قوله وَ الْمَدِينِ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ففروج الرجال خاصة بدلالة قوله إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ اسْتثنى من الحافظين لفروجهم من لا يحفظ فرجه عن زوجته أو ما ملكت يمينه من الإمام على ما أباحه الله له . وكل ما لم يجز الجمع بينهما في العقد فلا يجوز الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين . وإنما قيل للجارية ملك يمين ولم يقل في الدار ملك يمين لأن ملك الجارية أخص من ملك الدار إذ له نقض بنية الدار وليس له نقض بنية الجارية و له عارية الدار وليس له عارية الجارية فلذلك خص الملك في الأمة قرآن- ٦١-٩٨-قرآن- ١٣٠-١٧٦

باب ما يحرم النظر إليه منهن وما يحل

إشاره

خاطب الله نبيه ع فقال يا محمد قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَنِ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرَمُ النَّظَرَ إِلَيْهِ أَى قَل لِهَمْ يَغْضُوا مِنْ نَظَرِهِمْ فَلَا يَنْظُرُوا إِلَى مَا يَحْرَمُ فَوْجِبَ الْغَضُّ عَلَى الْعُمُومِ حَيْثُ حَذَفَ الْمَفْعُولُ ثُمَّ خَصَّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ بِإِيرَادٍ مِنْ فَمَنْ لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّ غَضَّ الْبَصَرِ إِنَّمَا يَجِبُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . وَ كَلَّ مَوْضِعَ ذِكْرٍ فِي الْقُرْآنِ حَفِظَ الْفُرُوجَ فَهُوَ الزَّانِءُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السُّتْرَ حَتَّى لَا يَنْظُرَ إِلَيْهَا أَحَدٌ - قرآن- ٣٤-٧٤ قال الصادق ع لا يحل للرجل أن ينظر إلى فرج أخته ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى فرج أخيها -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٩٥ . وقال قوم من المفسرين العورة من النساء ما عدا الوجه والكفين فأمروا [صفحة ١٢٨] بغض البصر عن عوراتهن وقيل العورة من الرجل العانة إلى مستغظ الفخذ من أعلى الركبة وهو العورة من الإمام والحرة عورة من قرننها إلى قدمها قالوا ويدل على أن الوجه والكفين والقدمين كلها ليست بعورة من الحر أن لها كشف ذلك في الصلاة. وقوله تعالى وَ يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ مِنْهُ تَعَالَى أَنَّ يَحْفَظُ الرِّجَالَ فُرُوجَهُمْ عَنِ الْحَرَامِ وَأَنَّ يَحْفَظُوهَا عَنْ إِبْدَانِهَا. ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤْمِنَاتِ أَيْضًا بِغَضِّ أَبْصَارِهِنَّ عَنِ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ وَمَا لَا يَحِلُّ لِهِنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ وَأَمْرَهُنَّ أَنْ يَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ إِلَّا مِنَ أَزْوَاجِهِنَّ عَلَى مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ وَيَحْفَظْنَ أَيْضًا إِظْهَارَهَا بِحَيْثُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَنَهَايَهُنَّ عَنِ إِبْدَاءِ زِينَتِهِنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا. -قرآن- ٢٥٤-٢٧٦ قال ابن

عباس يعنى القرطين والقلادة والسوار والخلخال والمعصد والنحر فإنه يجوز إظهار ذلك فأما الشعر فلا يجوز أن تبديه إلا لزوجها -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٣٥ . والزينة المنهى عن إبدائها زينتان فالظاهرة الثياب والخفية الخللان والسواران فى قول ابن مسعود و قال ابراهيم الظاهر الذى أبيض الثياب فقط و قال الحسن الوجه والثياب و قال قوم كل ما ليس بعورة يجوز إظهاره والأحوط قول ابن مسعود.

فصل

ثم قال تعالى وَ لِيُضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ وَ هِيَ الْمَقَانِعُ عَلَى جُيُوبِهِنَّ. ثم كرر النهى عن إظهار الزينة تأكيداً وتغليظاً واستثنى من ذلك الأزواج وآباء النساء و إن علوا وآباء الأزواج وأبناءهم أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن يعنى النساء المؤمنات لا المشركات وقيل يعنى -قرآن- ١٧-٤١-قرآن- ٥٦-٧١-قرآن- ١٩٢-٢٤٨ [صفحة ١٢٩] نساء المؤمنين دون نساء المشركين سواء كن ذميات أو غيرهن فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن إلا إذا كانت أمه. و قوله أو ما ملكت أيمانهن يعنى الإمام فإنه لا بأس بإظهار الزينة لهؤلاء المذكورين لأنهم محارم . و قوله تعالى أو التابعين غير أولي الإريه من الرجال قال ابن عباس هو الذى يتبعك ليصيب من طعامك و لاجاهة له فى النساء و هو الأبله وقيل هو العنين وقيل هو المجنون و قال مجاهد هو الطفل الذى لأرب له فى النساء وقيل هو الشيخ الهم والإربة الحاجة. و قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء يعنى الصغار الذين لم يراهقوا فإنه يجوز إبداء الزينة لهم إذا لم يطلعوا بعد على الاستلذاذ والتمتع بهن و لم يروا العورات عورات لصغرهم . و لم يقل أو أعمامهن أو إخوانهن لأن أولادهن ليسوا ذوى محرم لهم فلعلمهم إذا رآوا زينتهن بأن يظهرنها لهم يصفونها لبيهنم فيفتنوا. -قرآن- ١١٣-١٣٨-قرآن- ٢٢٦-٢٨٠-قرآن- ٤٩٦-٥٥٢

فصل

اعلم أن قوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ يَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلأَجْنَبِيِّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أجنبيةٍ لغير حاجةٍ وسبب فنظرة إلى ما هو عورة منها محظور و إلى ما ليس بعورة كالثياب فقط مكروه . والمراد إذا ملكت فحلاً أو خصياً هل يجوز لها أن تخلو به أو تسافر معه قال قوم إنه يكون محرماً لها لقوله تعالى وَ لَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ إِلَى قوله أو ما ملكت أيمانهن فنهاهن عن إظهار زينتهن لأحد إلا من استثنى واستثنى ملك اليمين قالوا و هذا ظاهر القرآن وعندنا أنه لا يكون محرماً -قرآن- ٢٣-٦٣-قرآن- ٣١٢-٣٥٩-قرآن- ٣٧١-٣٩٦ [صفحة ١٣٠] فإن أصحابنا رووا فى تفسير الآية أن المراد به الإمام دون الذكران من المماليك على ماتقدم . ويجوز للرجل إذا أراد أن يتزوج بامرأة أن ينظر إلى محاسنها و إذا اشترى جاريةً جاز له أن ينظر إليها ويمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى وَ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَتْ إِنَّهُ صِرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرٍ وروى أنه نظر إلى ساقها و كان عليه الشعر فسأه ذلك فعلم له النورة والزنيخ . -قرآن- ٢٢٩-٢٩١

فصل

و قوله تعالى لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا هِىَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَدْخُلُوا بُيُوتًا لَا يَمْلِكُونَهَا وَ هِىَ مَلِكٌ غَيْرُهُمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا وَالاسْتِئْذَانُ الْمَعْنَى حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا بِالْإِذْنِ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا بِالْتَّحْنُحِ وَالْكَلَامُ الَّذِى يَقُومُ مَقَامَ الْاسْتِئْذَانِ وَ قَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَ إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا قَالَ عَطَاءٌ وَ هُوَ وَاجِبٌ فِي أُمِّهِ وَأَخْتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِهِ

لثلاثا يهجم على عورتهم . و قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَ الَّذِينَ لَمْ يَلْبُغُوا الْحُلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ اللَّهُ مَرُوا عِيْدَكُمْ وَإِمْاءَكُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا عَلَيْكُمْ إِذَا أَرَادُوا الدَّخُولَ إِلَى مَوَاضِعِ خُلُواتِكُمْ . قال ابن عباس الآية في النساء والرجال من العييد و قال غيره الاستئذان واجب على كل بالغ -قرآن- ١٦-٧٢-قرآن- ٣٠٨-٣٦٤-قرآن- ٤٥٠-٥٧٧ [صفحة ١٣١] في كل حال و على الأطفال في هذه الأوقات الثلاثة بظاهر الآية ففي ذلك دلالة على أنه يجوز أن يؤمر الصبي الذي يعقل لأنه أمره بالاستئذان و قال آخرون ذلك أمر للآباء أن يأخذوا الأولاد بذلك . وفسر تعالى الأوقات فقال من قَبْلِ صِيَةِ لَيْلَةِ الْفَجْرِ وَ حِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَ مِنْ بَعْدِ صِيَةِ لَيْلَةِ الْعِشَاءِ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَعَرَّوْا فِي خُلُواتِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ . ثم بين أنه ليس عليكم و لا عليهم أن يدخلوا عليكم من غير إذن يعنى الذين لم يلبغوا الحلم و هو المراد بقوله طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ أى هم طوافون ثم قال وَ إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلْمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا فَقَدْ صَارَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الرِّجَالِ . و قوله تعالى وَ الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ يَعْنِي الْمَسْنَاتِ اللَّاتِي يَقْعُدْنَ عَنِ الْحَيْضِ وَ عَنِ التَّرْوِيجِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوَاعِدَ لِأَنَّ الشَّابَةَ يَلْزِمُهَا مِنَ السِّتْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَلْزِمُ الْعَجُوزَ وَالْعَجُوزَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَبْدِيَ عَوْرَةَ لغير محرم كالساق والشعر والذراع -قرآن- ٢٢٣-٣٢١-قرآن- ٤٩٩-٥١٧-قرآن- ٥٤٢-٥٩٨-قرآن- ٦٤٢-٦٦٨

باب اختيار الأزواج و من يتولى العقد عليهن

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ هَذَا يدل على أن المؤمنين أكفاء في عقد النكاح كما أنهم متكافئون في الدماء فمتى خطب المؤمن إلى غيره بنته وبذل لها من الصداق السنة المحمدية و كان -قرآن- ١٩-١٥٩ [صفحة ١٣٢] عنده يسار بقدر ما يقول بأمرها والإنفاق عليها و كان مرضيا غير مرتكب لجور فلم يزوجه كان عاصيا لله ويكره أن يتزوج متظاهرا بالفسق . واستدل المرتضى على أن الرجل إذا أراد أن يتزوج ينبغي أن يطلب ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة ويجتنب من لأصل له بقوله تعالى وَ ثِيَابَكَ فَطَهَّرْ فقال يجوز أن يكون للثياب هاهنا معنى آخر غير ما قالوه و هو أن الله سمى الأزواج لباسا فقال تعالى هُنَّ لِيَابِسٌ لَكُمْ وَ أَنْتُمْ لِيَابِسٌ لَهُنَّ وَاللِّبَاسُ وَ الثِّيَابُ هُنَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَكَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَمْرٌ أَنْ يَسْتَطَهَّرَ النِّسَاءُ أَى يَخْتَارَهُنَّ طَاهِرَاتٍ مِنْ دَنَسِ الْكُفْرِ وَدَرَنِ الْعَيْبِ لِأَنَّهُنَّ مَطَانِ الْاسْتِيلَادِ وَمَضَامِ الْأَوْلَادِ . -قرآن- ٢٧٨-٢٩٦-قرآن- ٤٠٠-٤٤٠ و عن الصادق ع زوجوا الأحمق و لا تزوجوا الحمقاء فإن الأحمق قد ينجب والحمقاء لا تنجب -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٨٩ وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَ الْأَمْدَى خَبْثٌ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا . -قرآن- ٩٤-١

فصل

و قال تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ إِلَى قَوْلِهِ وَ لَا- جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَ لَا- تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ . -قرآن- ١٥-٩٤-قرآن- ١٠٦-٢١٠ [صفحة ١٣٣] سبب نزول هذه الآية أن المهادنة لما وقعت بين النبي ع و بين قريش بالحديبية فرت بعدها امرأه من المشركين و خرجت إلى رسول الله مسلمة فجاء زوجها و قال ردها على فنزلت فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ . و ماجرى للنساء ذكر و إنما ضمن أن يرد الرجال فأمر الله أن تمتحن المهاجرة بالشهادتين فإن كانت مؤمنة رد صداقها و لا ترد هي عليه إذ هي لا تحل له و لا هو يحل لها و هذا في القرآن للتوكيد و لا تُمْسِكُوا

بِعَصَمِ الْكُوفِرِ حَكْمٍ آخَرَ أَيْ كَمَا لَيْسَ لِلْمُؤْمِنَةِ أَنْ تَكُونَ مَعَ الْكَافِرِ فَكَذَلِكَ أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَا تَبْغُوا نِكَاحَ الْكَافِرَاتِ إِنْ لَمْ يُؤْمِنْ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَ سَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَ لَيْسَ لَكُمْ مَا أَنْفَقُوا أَيْ إِنْ ارْتَدَّتْ مُسَلِّمَةٌ فَلَحَقَتْ بِأَهْلِ الْمَعَاهِدَةِ فَلَكُمْ أَنْ تَطَالِبُوا أَهْلَهَا أَوْ لِيهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَوْ يَرُدُّوا عَلَيْكُمْ مَا أَنْفَقْتُمْ فِي صِدَاقِهَا وَلَهُمْ أَنْ يَطَالِبُوكُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَأَمَّا رَدُّ الْمُؤْمِنَةِ عَلَى الْكَافِرِ فَلَمْ يَجْزِ الْبَتَّةَ فِي حَكْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا هُوَ بِإِقْبَالٍ وَمِنْهَا مَا قَدْ سَقَطَ وَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَدْعُونَ النَّسْخَ فِيْمَا قَدْ سَقَطَ كَمَا تَحْتِجَانِ الْمَهَاجِرَةَ وَرَدَّ الصِّدَاقَ عَلَى الْكَافِرِ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نَسْخٌ وَإِنَّمَا هِيَ أَحْكَامٌ تَبِعَتْ الْهَجْرَةَ وَالْهَدْنَةَ الَّتِي كَانَتْ فَلَمَّا انْقَضَى زَالَتْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ وَ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ نَسْخًا . وَ قَالَ الْحَسَنُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ اقْطَعُوا عِصْمَةَ الْكُفَّارِ وَ لَا تُمْسِكُوا بِهَا قَالَ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ تَكُونُ الْمُسْلِمَةُ تَحْتَ الْكَافِرِ وَ الْكَافِرَةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ فَنَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ذَلِكَ وَ هَذَا لَيْسَ بِنَسْخٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْ بِالْأَوَّلِ فَيَكُونُ نَهْيُهُ عَنْهُ نَسْخًا وَإِنَّمَا كَانَ لِلْأَوَّلِ بَقَاءٌ عَلَى الْحَالَةِ - قُرْآن - ١٧١ - ٢٠٣ - قُرْآن - ٣٩٥ - ٤٢٩ - قُرْآن - ٥٥٩ - ٦٠٨ - قُرْآن - ١١٣٢ - ١١٦٦] [صَفْحَهُ ١٣٤] الْأَوَّلَةُ غَيْرَتَهُ الشَّرِيعَةُ بِحَكْمِ هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا غَيَّرَتْ كَثِيرًا مِنْ سُنَنِ الْجَاهِلِيَّةِ .

فصل

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ طَعَامُ الْمَدِينِ أَوْ تَوَا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمَدِينِ أَوْ تَوَا الْكِتَابَ فَمَعْنَاهُ أُحِلَّ لَكُمْ الْعَقْدُ عَلَى الْمُحْصَنَاتِ يَعْنِي الْعَفَائِفَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَرَائِرَ مِنْهُنَّ وَ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمٍ مِنْ لَيْسَ بِعَفِيفَةٍ وَ لِأَمَّةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ الْخُطَابِ وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ عَقِدَ عَلَى أُمِّهِ أَوْ مِنْ لَيْسَتْ بِعَفِيفَةٍ صَحَّ الْعَقْدُ وَ الْأَوْلَى تَجَنُّبُهُ وَ آخِرُ الْآيَةِ يَنْطِقُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَرَائِرَ وَ هُوَ قَوْلُهُ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَأْتِي فِي الْحَرَائِرَ وَمَهُورِ الْإِمَاءِ يُعْطَى أَرْبَابَهُنَّ كَمَا قَدَّمْنَا . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ تِلْكَ النِّسَاءُ أَتْرَاهُنَّ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ كُنَّ مُحْرَمَاتٍ . قَلْنَا الْمُرَادُ اسْتِقْرَارُ الشَّرْعِ وَ انْتِهَاءُ التَّحْرِيمِ وَ إِعْلَامُ الْأَمْنِ مِنْ أَنْ تَحْرِمَ مُحْصَنَةٌ بَعْدَ الْيَوْمِ وَ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَى الْكِتَابِيَّةِ نِكَاحَ الدَّوَامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ عَلَى مَا قَدَّمْنَا وَ لِقَوْلِهِ وَ لَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ . فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ قَلْنَا فِي قَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْ تَوَا الْكِتَابَ وَ يَلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ اللَّاتِي أُسْلِمْنَ مِنْهُنَّ وَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مِنْ كُنَّ فِي الْأَصْلِ مُؤْمِنَاتٍ وَ وُلِدْنَ عَلَى الْإِسْلَامِ . - قُرْآن - ١٨ - ١٩٨ - قُرْآن - ٤٦٨ - ٤٩٧ - قُرْآن - ٧٩٤ - ٨٣٤ - قُرْآن - ٨٥٨ - ٨٩٢ - قُرْآن - ٩٢٢ - ٩٦٦ - قُرْآن - ١٠٤٠ - ١٠٧٠] [صَفْحَهُ ١٣٥] وَ قِيلَ إِنْ قَوْمًا كَانُوا يَتَّحِرُونَ مِنَ الْعَقْدِ عَلَى الْكَافِرَةِ إِذَا أُسْلِمَتْ فَيُبَيِّنُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ وَ لِذَا أَفْرَدَهُنَّ بِالذِّكْرِ . وَ الثَّانِي أَنْ يَخْتَصَّ ذَلِكَ بِنِكَاحِ الْمُتَعَةِ أَوْ مَلَكَ الْيَمِينِ لِأَنَّ وَ طَأْمَهُمَا بَعْدَ الْمُتَعَةِ جَائِزٌ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ رَوَى أَبُو الْجَارُودِ عَنِ الْبَاقِرِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِالْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ وَ لَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ - رَوَايَاتُ ١ - ٢ - رَوَايَاتُ ٤١ - ١٤٦

باب في النهي عن خطبة النساء المعتدات بالتصريح وجوازها بالتعريض

إشاره

اعلم أن المرأة إذا كانت في عدة زوجها يجب عليها الامتناع من التزويج بغيره فإذا انقضت عدتها حلت للخطاب قال تعالى فإذا بلغن أجلهن أي إذا بلغن آخر العدة بانقضائها فلا جناح عليكم قبيل إنه خطاب للأولياء وقيل لجميع المسلمين لأنه يلزمهم منعها عن

التزويج في العدة وقيل معناه لاجتراح عليكم و على النساء فيما فعلن في أنفسهن من النكاح واستعمال الزينة التي لا ينكر مثلها. و هذا معنى قوله بِالْمَعْرُوفِ وقيل معنى قوله بِالْمَعْرُوفِ ما يكون جائزا وقيل معناه النكاح الحلال عن مجاهد ويحقن معنى قوله تعالى فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْأُثْمَةُ في ما فعلن في أنفسهن من التعرض للخطاب بالمعروف أى بالوجه الذى لا ينكره الشرع والمعنى أنهم لو فعلن ما هو منكر كان على جماعة المسلمين أن يكفوهن و إن فرطوا كان عليهم الجناح عن بعض المفسرين . -قرآن- ١٢٠-١٤٤-قرآن- ١٧٨-١٩٧-قرآن- ٤١٤-٤٢٥-قرآن- ٤٤٤-٤٥٥-قرآن- ٥٣٤-٥٥٨] [صفحہ ١٣٦] و لما تقدم ذكر عدة النساء وجواز الرجعة فيها للأزواج عقبه بيان حال غير الأزواج فقال وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أى لا حرج و لاضيق عليكم يامعشر الرجال فيما عرضتم به من خطبة النساء المعتدات و لاتصرحوا به و ذلك بأن تذكروا ما يدل على رغبتكم فيها. و قوله تعالى فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ فَيُفْهَمُ كَلَامِ يَوْمِ أَنَّهُ يَرِيدُ نِكَاحَهَا فَكَأَنَّهُ إِحَالَةُ الْكَلَامِ إِلَى عَرْضِ يَدُلُّ عَلَى الْغُرْضِ فَالتعريض أن يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتك لأسلم عليك وأنظر إلى وجهك الكريم والكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ويسمى التلويح لأنه يلوح فيه ما يريد. والمستدرك بقوله وَ لَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا مَضْمُرٌ تَقْدِيرُهُ عِلْمُ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُوهُنَّ فَادْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا وَالسَّرُّ وَعَقْدُ الْكِنَايَةِ عَنِ النِّكَاحِ وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ يَتَعَلَّقُ بِـلَا- تُوعِدُوهُنَّ أى لا تواعدوهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة غير منكورة أى لا تواعدوهن إلا بالتعريض أو لا تواعدوهن إلا بأن تغفوا و لا يجوز أن يكون استثناء منقطعاً من سِرِّ الْأَدَائِهِ إِلَى قَوْلِكَ لَا تُوعِدُوهُنَّ إِلَّا بالتعريض وقيل لا تواعدوهن فى السر فالمواعدة فى السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن . وذكر العزم مبالغة فى النهى عن عقد النكاح فى العدة لأن العزم على الفعل يتقدمه فإذا نهى عنه كان عن الفعل أنهى ومعناه و لاتعزموا عقد عقدة النكاح من عزم الأمر وعزم عليه و الله يعلم ما فى أنفسكم من العزم على ما يجوز فاحذروه و لاتعزموا عليه . فإن عزم إنسان على خطبة امرأة معتدة قبل انقضاء العدة و واعدتها بالتصريح فقد فعل مكرها و لا يحرم العقد عليها بعد العدة فرخص له التعريض بذلك و لا كراهة فيه . -قرآن- ٨٩-١٠٩-قرآن- ٢٦٦-٢٨٤-قرآن- ٥٩٧-٦٢٦-قرآن- ٧٥٠-٧٦٥-قرآن- ٩١٣-٩١٧] [صفحہ ١٣٧]

فصل

واختلف فى معناه فقيل التعريض و هو أن يقول الرجل للمعتدة إنى أريد النكاح فإنى أريد امرأة من صفتها كذا وكذا فيذكر بعض الصفات التى هى عليها عن ابن عباس وقيل هو أن يقول إنك لنافقة وإنك لموافقة لى وإنك لمعجبة جميلة و إن قضى الله شيئا كان عن القاسم بن محمد و عن الشعبي وقيل هو كل ما كان من الكلام دون عقد النكاح عن ابن زيد. أو أكنتم فى أنفسكم أى أسررتم وأضمرتم فى أنفسكم من نكاحهن بعدمضى عدتهن وقيل هو إسرار العزم دون إظهاره والتعريض إظهاره عن مجاهد و ابن زيد. عِلْمُ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَيَتَذَكَّرُونَ نَهْبَرُ غَبْتِكُمْ فَيُهِنُ خَوْفًا مِنْكُمْ أَنْ يَسْبِقَكُمْ إِلَيْهِنَّ غَيْرَكُمْ فَأَبَاحَ لَكُمْ ذَلِكَ وَ لَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا فِيهِ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهُ لَا تُوعِدُوهُنَّ فِي السَّرِّ لِأَنَّهَا أَجْنِبِيَّةٌ وَالْمَوَاعِدَةُ فِي السَّرِّ تَدْعُو إِلَى مَا لَا يَحِلُّ . وثانيها أن معناه الزنا عن الحسن و ابراهيم وقتادة فقالوا كان الرجل يدخل على المرأة من أجل الزينة و هو معرض بالنكاح فنهوا عن ذلك . وثالثها أنه العهد على الامتناع من تزويج غيرك عن ابن عباس و ابن جبير. و رابعها هو أن يقول لها إنى ناكحك فلاتفتوينى بنفسك عن مجاهد. وخامسها أن السر هو الجماع ومعناه لاتصفوا أنفسكم بكثرة الجماع و لاتذكروه عن جماعة. و سادسها أنه إسرار عقد النكاح فى السر عن عبد الرحمن بن زيد. -قرآن- ٣٥٢-٣٧٩-قرآن- ٥٠٩-٥٤٦-قرآن- ٦١٤-٦٤٣] [صفحہ ١٣٨] و يجمع هذه الأقوال ما روى عن الصادق ع لاتصرحوا لهن النكاح والتزويج قال و من السر أن يقول لها موعدك بيت فلان -

روایت-۱-۲-روایت-۲۴-۱۰۳ إِمَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا يَعْنِي التَّعْرِيزُ الَّذِي أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِيَابَعْنَى لَكِنْ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ هُوَ الْمُنْهَى عَنْهُ وَ مَا بَعْدَهُ هُوَ الْمَأْذُونُ فِيهِ وَ تَقْدِيرُهُ وَلَكِنْ قَوْلُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا. وَ لَا تَعَزُّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ أَى لَا تَتَبَيَّنُوا النِّكَاحَ وَ لَا تَعْقُدُوا عَقْدَ النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ وَ لَمْ يَرِدْ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ أَبَاحَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ أَكُنْتُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ أَى حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ. -قرآن-۱-۳۶-قرآن-۱۸۱-۲۱۲-قرآن-۳۳۶-۳۴۸-قرآن-۳۴۹-۳۷۹

فصل

و قوله تعالى أَلَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ الْأَبُ وَ الْجَدُّ مَعَ وَجُودِ الْأَبِ إِذَا كَانَتِ الْبِنْتُ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ أَوْ بَلَغَتْ وَ كَانَتْ بَكْرًا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَعْقِدَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَ لَا تَكُونُ لِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ خِيَارًا وَ كَذَلِكَ إِنْ أَبَتْ التَّرْوِيجَ الْبَكْرَ وَأُظْهِرَتْ كِرَاهِيَةُ بِمَا عَقَدَ عَلَيْهَا أَبُوهَا أَوْ جَدُّهَا مَعَ وَجُودِ الْأَبِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى كِرَاهِيَتِهَا. فَأَمَّا الثَّيْبُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَوْلَى عَلَيْهَا لِفَسَادِ عَقْلِهَا مَعَ وَجُودِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ أَوْ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ فَلَا أَحَدٌ بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ فَإِذَا جَعَلَتِ الثَّيْبَ أَمْرًا إِلَى أَبِيهَا أَوْ جَدُّهَا أَوْ أَخِيهَا كَمَا هُوَ الْأَصْلُ لَهَا أَوْ وَكَلَّتْ إِنْسَانًا فِي أَمْرِهَا فَهُوَ مِنْ بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ . وَ كَذَا حَالُ الْبَالِغَةِ الْبَكْرِ الَّتِي لِوَالِدِ لَهَا وَ الثَّيْبُ إِذَا كَانَتْ مَوْلَى عَلَيْهَا كَانَ الْأَمْرُ إِلَى وَلِيِّهَا فِي تَوَلَّى الْعَقْدَ عَلَيْهَا. -قرآن-۱۶-۴۷ [صفحہ ۱۳۹] وَ لَا يَجُوزُ لَهَا الْعَقْدُ عَلَى نَفْسِهَا وَ كَذَا الْبَكْرُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَعْقِدَ عَلَى نَفْسِهَا إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهَا فَإِنْ عَقَدَتْ كَانَ الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاءِ الْأَبِ فَإِنْ عَضَلَهَا أَبُوهَا وَ هُوَ أَنْ لَا يَزُوجَ بِنْتَهُ الْبَكْرَ بِالْأَكْفَاءِ إِذَا خَاطَبُوهَا كَانَ لَهَا الْعَقْدُ عَلَى نَفْسِهَا وَ إِنْ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ الْأَبُ . وَ قَالَ الْمُرْتَضَى يَجُوزُ عَقْدُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَمْلِكُ أَمْرًا عَلَى نَفْسِهَا بِغَيْرِ ولى قَالَ وَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَأُضَافَ عَقْدُ النِّكَاحِ إِلَيْهَا وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَوَلَّاهُ وَ أَيْضًا قَوْلُهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا فَأُضَافَ تَعَالَى التَّرَاجُعَ وَ هُوَ عَقْدٌ مُسْتَقِلٌّ إِلَيْهِمَا وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا يَتَوَلَّيَانِهِ وَ أَيْضًا قَوْلُهُ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَأُبَاحَ فَعَلَهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ قَالَ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ اشْتِرَاطَ الْمَعْرُوفِ عَلَى تَرْوِيجِ الْوَلِيِّ لَهَا وَ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا رَفَعَ الْجُنَاحَ عَنْهَا فِي فَعَلَهَا بِنَفْسِهَا بِالْمَعْرُوفِ وَ عَقْدُ الْوَلِيِّ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ فَعَلًا مِنْهَا فِي نَفْسِهَا وَ أَيْضًا فَقَوْلُهُ فَلَا تَعْضُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَأُضَافَ الْعَقْدُ إِلَيْهِنَّ وَ نَهَى الْأَوْلِيَاءَ عَنْ مَعَارَضَتِهِنَّ قَالَ وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُنَّ يَتَوَلَّيْنَهُنَّ فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ فِيمَكُنْهُ أَنْ يَخْصُصَ هَذِهِ الْآيَاتُ كُلَّهَا وَ يَحْمِلُهَا عَلَى بَعْضِ مَا قَدَّمَنا وَ يَكُونُ مَعَهُ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ وَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُمْ ع -قرآن-۳۴۵-۳۹۹-قرآن-۴۵۷-۵۰۷-قرآن-۵۸۷-۶۷۵-قرآن-۹۰۴-۹۸۱

باب ما يستحب فعله

إشارة

يَسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَرَادَ عَقْدَةَ النِّكَاحِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ [صفحہ ۱۴۰] وَ سَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ . وَ أَنْ يَتَابَعَ الْمَرَامِسَ الشَّرْعِيَّةَ فِي ذَلِكَ وَ قَدْ قَالَ تَعَالَى نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَ قَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ -قرآن-۱-۲۹-قرآن-۸۶-۱۶۱ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعْنَى قَوْلِهِ حَرْثٌ لَكُمْ مَزْدَرَعٌ أَوْ لَدِكُمْ كَأَنَّهُ قِيلَ مَحْتَرْتُمْ لَكُمْ وَ إِنَّمَا الْحَرْثُ الزَّرْعُ فِي الْأَصْلِ -روایت-۱-۲-روایت-۱۸-۱۰۹ وَ قَالَ الزَّجَاجُ أَى نِسَاؤُكُمْ ذَاتُ حَرْثٍ لَكُمْ فَاتُوا الْمَوْضِعَ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقِيلَ الْحَرْثُ كُنَايَةُ عَنِ النِّكَاحِ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ . وَ مَعْنَى أَنَّى شِئْتُمْ مِنْ أَيْنَ شِئْتُمْ فِي قَوْلِ قَتَادَةَ وَ الرَّبِيعِ وَ قَالَ مَجَاهِدٌ مَعْنَاهُ كَيْفَ شِئْتُمْ وَ قَالَ الضَّحَّاكُ مَعْنَاهُ مَتَى شِئْتُمْ

فخطأه جميع أهل التفسير و أهل اللغة بأن قالوا أنى لا يكون إلا بمعنى من أين كما قال تعالى أنى لك هذا قالت هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وقال بعضهم معناه من أى وجه واستشهد بيت الكميث -قرآن- ١٢٨-١٣٩-قرآن- ٣٣٥-٣٧٦ أنى و من أين أبك طرب || من حيث لاصبوه و لاريب . و هذا لاشاهد فيه لأنه يجوز أن يكون أتى به لاختلاف اللفظين كما يقولون متى كان هذا و أى وقت كان ويجوز أن يكون بمعنى كيف . وتأول مالك و قال أنى شئتُمفيد جواز إتيان النساء فى الدبر ورواه عن نافع عن ابن عمر و به قال بعض أصحابنا وخالف فى ذلك جميع الفقهاء والمفسرين وقالوا هذا لا يجوز من وجوه أحدها أن الدبر ليس بحرث لأنه لا يكون منه الولد و هذا ليس بشىء لأنه لا يمتنع أن تسمى النساء حرثا لأنه يكون منهن الولد ثم يبيح الوطء -قرآن- ١٥٣-١٦٤ [صفحة ١٤١] فيما لا يكون منه الولد و هذا ليس بدليل لأنه لاختلاف أنه يجوز الوطء بين الفخذين و إن لم يكن هناك ولد. وثانيها قالوا قال الله فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ وَ هُوَ الْفَرْجُ وَ هَذَا يُضَاهِي لَدَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَبَاحَ اللَّهُ لَكُمْ أَوْ مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ لَكُمْ عَلَى مَا حَكَمْنَا عَنْ الزَّجَاجِ وَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعَانِ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ لَيْسَتْ بِنَاسِخَةٍ لِلْأُولَى . وَثَالِثُهَا قَالُوا إِنْ مَعْنَاهُ مِنْ أَيْنِ شِئْتُمْ أَى اتَّوَا الْفَرْجَ مِنْ أَيْنِ شِئْتُمْ وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِبَاحَةٌ لِعَلِّ الْفَرْجِ وَ هَذَا يُضَاهِي ضَعِيفٌ لِأَنَّ مِنْ ذَهَبَ إِلَى كِرَاهِيَتِهِ دُونَ حِظْرِهِ لَا يَسْلَمُ أَنَّ مَعْنَاهُ اتَّوَا الْفَرْجَ بَلْ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ اتَّوَا النَّسَاءَ وَ اتَّوَا الْحَرْثَ مِنْ أَيْنِ شِئْتُمْ وَ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعٌ ذَلِكَ . وَرَابِعُهَا قَالُوا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرَّلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ فَإِذَا حَرَّمَ لِلأَذَى بِالذَّمِّ بِالنَّجْوَى أَعْظَمَ مِنْهُ وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ هَذَا حَمَلَ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ قُلْ هُوَ أَذَى غَيْرَ النَّجَاسَةِ بَلْ الْمَرَادُ أَنَّ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الأَذَى بِمَعْنَى النَّجَاسَةِ حَاصِلٌ فِي الْبَوْلِ وَ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ وَ مَعَ هَذَا فَلَيْسَ بِمَنْهَى عَنِ الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . -قرآن- ١٣٤-١٧١-قرآن- ٢١٦-٢٤٢-قرآن- ٧٢٥-٧٧٤-قرآن- ٩٢٣-٩٣٦

فصل

ويقال إن هذه الآية نزلت ردا على اليهود فإنهم يقولون إذا أتى الرجل المرأة من خلف فى قبلها خرج الولد أحول فأكذبهم الله تعالى فى ذلك ذكره ابن عباس وجابر ورواه أصحابنا أيضا وقال الحسن أنكرت اليهود [صفحة ١٤٢] إتيان المرأة قائمة وباركة فأنزل الله إباحته بعد أن يكون فى الفرج . و مع هذا السبب الذى روى لا يمتنع أن يكون ذلك أيضا مباحا لأن غاية ما فى السبب أن يطابقه الآية فأما أن لا يفيد غيره فلا يجب عند أكثر المحصلين . و قوله تعالى وَ قَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ أَى سَمُوا اللَّهَ فِي أَنْفُسِكُمْ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَ سَلَوْهُ أَنْ يَرْزُقَكُمُ وَلِدَا ذَكَرَا سِوَا اللَّهِ لَيْسَ فِي خَلْقِهِ زِيَادَةٌ وَ لَانْقِصَانٌ وَقِيلَ اتَّوَا النَّسَاءَ فِي مَوْضِعِ الْوِلَادَةِ لَا-فِي أَحْشَاشِهِنَّ وَقِيلَ هَذَا عَلَى الْعَمُومِ أَى قَدَّمُوا الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ وَ رَغِبَهُمْ فِيهَا لِتَكُونَ ذَخْرًا عِنْدَ اللَّهِ . فَإِذَا وَجَّهَ اتِّصَالَ قَوْلِهِ وَ قَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ قَبْلَهُ أَنَّهُ لِمَا قَدَّمَ الْأَمْرَ بَعْدَهُ أَشْيَاءَ قَالَ قَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ بِالطَّاعَةِ فِيمَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَ اتَّقُوا مَجَاوِزَهُ الْوَلَدِ فِيمَا بَيْنَ لَكُمْ وَ فِي ذَلِكَ الْحَثُّ عَلَى الْعَمَلِ بِالْوَجِبِ الَّذِي عَرَفُوهُ وَ التَّحْذِيرُ مِنْ مَخَالَفَتِهِ مَا أَلْزَمُوهُ . -قرآن- ٢٣٧-٢٦٠-قرآن- ٥٤٣-٥٦٦

فصل

وقد خاطب الله نبيه ع بقوله تعالى تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَ تَوُؤِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ -قرآن- ٣٨-٩٣ قال ابن عباس خيره الله بين طلاقهن وإمساكهن -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٥٢ و قال مجاهد معناه تعزل من شئت من نساءك فلا تأتيها وتأتى من شئت من

نسائك . و ليس هذامسقطا للقسم بينهن لأنه إذا كان عند الرجل أربع نسوة يجب عليه أن يبيت عند كل واحدة ليلة ويسوى بينهن فى القسمة و لا يلزمه إذابات عند كل واحدة أن يجامعها بل هو مخير فى ذلك و على هذا قوله تعالى وَ لَنْ -قرآن- ٢٩٥- ٣٠٠ و قال مجاهد معناه تعزل من شئت من نسائك فلا تأتيها و تأتي من شئت من نسائك . و ليس هذامسقطا للقسم بينهن لأنه إذا كان عند الرجل أربع نسوة يجب عليه أن يبيت عند كل واحدة ليلة ويسوى بينهن فى القسمة و لا يلزمه إذابات عند كل واحدة أن يجامعها بل هو مخير فى ذلك و على هذا قوله تعالى وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ فَإِنْ هَذَا فى المودة والمحبة و قوله تعالى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ فى القسمة . و قوله تعالى وَ مَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ قَالَ قِتَادَةٌ كان نبي الله ص يقسم بين أزواجه فأحل الله له ترك ذلك وقيل و من طلبت إصابته ممن كنت عزلت عن ذلك من نسائك . و قوله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْآيَةِ وَ طء المتمتع بها لأنها زوجة عندنا و إن خالف حكمها حكم المزوجة على الدوام فى أحكام كثيرة كما أن حكم الزوجات على الدوام أيضا مختلف . و ذكره تعالى هذه الأوصاف من قوله تعالى قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ و مدحه عليها يكفى ويغنى عن الأمر بها فيها من الترغيب كما قال الله تعالى إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ مع تحريم وطئها على وجوه لتحريم وطء الزوجة والأمة فى حال الحيض ووطئ زيد جاريتها إذا كان قدزوجها من عمرو أو كانت فى عدة من زوج و تحريم وطء المظاهرة غير المشروطة بالوطء قبل الكفارة لأن المراد بذلك على ما يصح مما بينه الله ورسوله فى غير هذا الموضع و حذف لأنه معلوم وهى من الأمور العارضة فى هذه الوجوه . وأيضا فإن من وطئ الزوجة أو الأمانة فى حال الحيض والنفاس فلا- قرآن- ١- ٤٢- قرآن- ٨٥- ١٢٣- قرآن- ١٥٠- ١٨٠- قرآن- ٣٢٧- ٣٨٦- قرآن- ٥٨٥- ٦٠٨- قرآن- ٦٨٧- ٧٦٠ [صفحہ ١٤٤] يلزمه اللوم من حيث كانت زوجة أو ملكك يمين وإنما يستحق اللوم على وجه آخر. و وراء بمعنى غير أى من طلب سوى الزوجة والأمة فهو عاد والعادون الذين يتعدون الحلال إلى الحرام . والاستمناء باليد محرم إجماعا لقوله تعالى إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ و هذا وراء ذلك و عنه ع ملعون سبعة و ذكر فيها الناكح كفه -قرآن- ٢٢٦- ٣٥٢

باب الزيادات

سئل الصادق ع عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك قال قال الله يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَلَإِيْدِرَىٰ مَا يَطْرُقُهُ مِنَ الْبَلِيَّةِ إِذَا فَرَّغَ فليغتسل -رواية- ١- ٢-رواية- ٣- ١٨٨ و قال من نظر إلى امرأة فرفع بصره إلى السماء أو غمض بصره لم يرتد إليه بصره حتى يزوجه الله من الحور العين -رواية- ١- ٢-رواية- ١٠- ١١٦ وقيل له ع هل يمتع رسول الله ص قال نعم وقرأ هذه الآية وَ إِذْ أَسْرَى النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَأْجَرِ الْفُتُورِ الْأَمِينُ قال قال لها شعيب هذا قورى قد عرفته برفع يكره أن يسلم على الشابة من النساء و قال أتخوف -رواية- ١- ٢-رواية- ٣-ادامه دارد [صفحہ ١٤٥] أن يعجبني صوتها فيدخل على من الإثم أكثر مما أطلب من الأجر -رواية- از قبل ٦٦- و قال النبي ص من سعادة الرجل أن لا تحيض ابنته فى بيته و فى رواية أن تحيض ابنته فى بيت زوجها -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٠- ١٠٦ و روى صفوان بن يحيى عن أبى الحسن ع فى قوله تعالى حكاية عن ابنه شعيب يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القورى الأمين قال لها شعيب هذا قورى قد عرفته برفع الصخرة الأمين من أين عرفته قالت يا أبت إنى مشيت قدامه فقال امشى من خلفى فإن ضللت فأرشدنى إلى الطريق فإنما قوم لا ننظر فى أدبار النساء -رواية- ١- ٢-رواية- ٤٤- ٣٣٨ . واعلم أن بنت الريب و هو ابن الزوجة لا يصح لزوج أمه أن ينكح ابنته و ليس هذا حملا على الريب بل الدلالة عليه من الكتاب هو أن الله تعالى ذكر فى جملة المحرمات وَ رَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَأَجْمَعْتِ الْأُمَّةُ عَلَىٰ أَنْ قَوْلُهُ وَ رَبَائِكُمْ إِنَّمَا

أراد به بنات نساءكم وهذا يقتضى تحريم كل من يتناول هذا الاسم من بناتهن وإن سفلن وبعدن وقد علمنا أن بنت ابن الزوجة ولدها فإن بنات الصلب وبنات البنين والبنات أولاد فتقتضى هذه الجملة تحريم من يقع عليه اسم بنت لزوجة الرجل -قرآن- ١٧٢-٣٠٩-قرآن-٣٣٩-٣٥٣ [صفحة ١٤٦]

كتاب الطلاق

إشارة

كل آية من القرآن فيها ذكر الطلاق وهي كثيرة يعلم منها جواز الطلاق . ومعنى الطلاق حل عقدة النكاح لأن المرأة تكون في حظر من النكاح فإذا طلقت تطلقت . وللطلاق أقسام وشرائط لا بد من معرفتها ليتم الغرض ونحن نذكر جميع ذلك على سبيل الجملة أولاً ثم نتبع الأدلة من الكتاب والسنة على التفصيل إن شاء الله تعالى ثم نذكر ما يلحق بالطلاق وما يؤثر في بعض أنواع الطلاق وما يكون كالسبب للطلاق ونبين جميع ذلك في أبواب بعون الله تعالى [صفحة ١٤٧]

باب أقسام الطلاق وشرائطه

إشارة

وجوه الطلاق عشرة وهي على ضربين ثلاثة منها لا تحتاج إلى العدة وهي طلاق التي لم يدخل بها والتي دخل بها ولم تبلغ المحيض ولا في سنها من تحيض والآيسة من المحيض ولا يكون في سنها من تحيض . والسبعة الباقية لا بد من اعتبار العدة بعدها وهي الطلاق التي لم تبلغ المحيض وفي سنها من تحيض وطلاق الآيسة من المحيض وفي سنها من تحيض والمستقيمة الحيض والحاملة المستبين حملها والمستحاضة وطلاق الغائب عن زوجته وطلاق الغلام والعبد . وأما شرائطه فعلى ضربين عام في سائر أنواعه وخاص في بعضه فالعام خمسة أن يكون الرجل غير زائل العقل ويكون مريداً للطلاق غير مكره عليه ولا مجبر ويكون طلاقه بمحضر من شاهدين مسلمين ويتلفظ بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه عند العجز . والخاص يراعى في المدخول بها غير غائب عنها مدة مخصوصة وهوانان أن لا تكون المرأة حائضاً أو في طهر لم يقربها فيه إذا لم يكن بها حبل . ونحن نتكلم على هذه الأصول فصلاً فصلاً إن شاء الله تعالى

فصل في طلاق التي لم يدخل بها

قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قرآن-١٩-٩٦ قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدوة تعبدونها فمتعهن . خاطب الله تعالى بهذه الآية المؤمنين بأنه إذا نكح واحد منهم مؤمنة نكاحاً صحيحاً ثم طلقها قبل أن يمسه أي قبل أن يدخل بها فإنه لا عدة عليها منه ويجوز لها أن تتزوج بغيره في الحال وأمرهم أن يمتعوها ويسرحوها سراخاً جميلاً إلى بيت أهلها وأن يخليها تخلياً حسناً إن كانت في بيت أهلها . وهذه المتعة واجبة إن كان لم يسم لها مهراً وإن كان سمي مهراً لزمه نصف المهر وإن لم يبين لها صداقاً متعها على قدر عسره ويسره وهو السراح الجميل وهذا مثل قولنا سواء . وروى أصحابنا أنه يمتعها إن كان موسراً فبدابة أو مملوك وإن كان متوسطاً فثوب وما أشبهه . وإن كان فقيراً فبخاتم وما أشبهه . وقال سعيد بن المسيب إن هذه الآية نسخت بإيجاب

نصف المهر المذكور في البقرة والصحيح الأول أنه لاناسخ ولامنسخ في ذلك ولكل آية من هذه الآية حكم ثابت لأننا اتفقنا على أن بضع حرة لاتحل بغير مهر أو عوض والنكاح من دون ذكر المهر ينعقد ويصح فإن طلقها قبل أن يجامعها فإنه لا يخلو من أن يكون سمي لها مهرا أو لم يسم فإن لم يسم لها مهرا وجب عليه أن يمتعها على ما ذكرناه بالآية التي قدمناها بقوله تعالى وَ لِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. ويمكن أن يقال إن الإشارة بهذه الآية إلى المتعة الواجبة التي قدمناها أو بما قبل هذه الآية من قوله حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ إلى المتعة المستحبة على ما ذكرنا. -قرآن- ١-٨١-قرآن- ١٠٩٩-١١٥٨-قرآن- ١٢٦٣-١٢٨٦ [صفحة ١٤٩] والمراد بالقراءتين تماسوهن أو تمسوهن بالجماع بلا خلاف وإنما قال تَعْتَدُونَها فخطب الرجال لأن العدة حق للزوج ربما استبرأ من أن يلحق به من ليس من صلبه أو يلحق بغيره من هو من صلبه قال الجرجاني أصله أنهم كانوا يقولون فيما توفر عددا عدده فاعتد أي وفرته عليه فاسترفاه كما يقال كالتة فاكتال وزنته فاتزن . ومما يوضح ما ذكرناه قوله تعالى لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّساءَ ما لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ المفروض من صداقها داخل في دلالة الآية وإن لم يذكر لأن التقدير ما لم تمسوهن ممن قد فرضتم لهن أو لم تفرضوا لهن فريضة لأن أوتئبى عنه إذ لو كان على الجمع لكان بالواو. والفريضة المذكورة في الآية الصداق بلا خلاف لأنه يجب بالعقد للمرأة فهو فرض بوجوبه بالعقد ومتعة التي لم يدخل بها وقد روى أيضا أنها لكل مطلقة وذلك على وجه الاستحباب . ومتاعا حال من قوله قَدَرُهُ والعامل فيه الظرف ويجوز أن يكون مصدرا والعامل وَ مَتَّعُوهُنَّ. ويحتمل نصب حَقًّا أيضا على وجهين أحدهما أن يكون حالا- من قوله بِالْمَعْرُوفِ والعامل فيه معنى عرف حقا الثاني على التأكيد لجمله الخبر كأنه قيل أخبركم به حقا. وإنما خص التي لم يدخل بها بالذكر في رفع الجناح دون المدخول بها في الذكر وإن كان حكمها واحدا لأمرين أحدهما لإزالة الشك في الحرج على هذا المطلق والثاني لأن له أن يطلق أي وقت شاء وليس كذلك حكم المدخول - قرآن- ٣٣-٤٣-قرآن- ٧٢-٨٣-قرآن- ٣٦٣-٥٦٧-قرآن- ٩٢٣-٩٢٩-قرآن- ٩٤٤-٩٥١-قرآن- ١٠٠٢-١٠١٥-قرآن- ١٠٣٠-١٠٣٤- قرآن- ١٠٨١-١٠٩٢ [صفحة ١٥٠] بهالأنه يجب أن يطلقها للعدة على ما ذكره . وفي الآية دلالة على أن هذا العقد بغير مهر صحيح لأنه لو لم يصح لما جاز فيه الطلاق ولا وجبت فيه المتعة. ثم قال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وقد قدمنا أن الآية الأولى متضمنة حكم من لم يدخل بها ولم يسم لها مهرا إذ اطلقها وهذه تضمنت حكم التي فرض لها صداق إذ اطلقت قبل الدخول وأحد الحكمين غير الآخر. وقال جميع أهل التأويل إنه إذ اطلق الرجل من سمي لها مهرا معلوما قبل أن يدخل بها فإنه يستقر لها نصف المهر فإن كانت ما قبضت شيئا وجب على الزوج تسليم نصف المهر فإن كانت تسلمت جميع المهر وجب عليها رد نصفه ويستقر لها النصف الآخر. إلا أن يعفو نمنعناه من يصح عفوها من الحرائر البالغات غير المولى عليها لفساد عقلها فيتكرد ما يجب لها من نصف الصداق . وقوله تعالى أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكاحِ قال مجاهد وحسن وعلقمة إنه الولي وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله غير أنه لا ولاية لأحد عندنا إلا للأب أو الجد مع وجود الأب على البكر وغير البالغة وأما من عداهما فلا ولاية إلا بتولية من المرأة وروى عن علي ع أنه الزوج والأول هو المذهب وهو أظهر فمن جعل العقد للزوج قال تقديره الذي بيده عقدة نكاحه ومن جعله للولي قال تقديره الذي بيده عقدة نكاحها ومن جعل العفو للزوج قال له أن يعفو عن جميع نصفه ومن جعله للولي قال -قرآن- ٦١٧-٦٣٤-قرآن- ٧٥٥-٧٩٩ [صفحة ١٥١] أصحابنا له أن يعفو عن بعضه وليس له أن يعفو عن جميعه فإن امتنعت المرأة لم يكن لها ذلك إذا اقتضت المصلحة ذلك عن أبي عبد الله ع واختار الجبائي أن يكون المراد به الزوج قال لأنه ليس للولي أن يهب مال المرأة. وقوله تعالى وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى خِطاب للزوج والمرأة جميعا في قول ابن عباس وقيل للزوج وحده وإنما جمع لأنه لكل زوج وقول ابن عباس أقوى لأنه العموم . وإنما كان العفو أقرب للتقوى من وجهين أحدهما لاتقاء ظلم كل واحد صاحبه ما يجب من حقه الثاني أنه ادعى إلى اتقاء معاصي الله للرجبة فيما رغب فيه بالعفو

فصل فى طلاق التى دخل بها و لم تبلغ المحيض و لاتكون فى سنها من تحيض

قال الله تعالى وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ بعد قوله وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ لِلصَّغَارِ وَ تَقْدِيرُهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ لِأَعْدَةِ عَلَيْهِنَّ وَ حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَ هَذَا التَّقْدِيرُ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ تَقْدِيرُهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي الْأَوْلَى يُخْرِجُ مِنَ الْفَائِدَةِ. فَعَلَى هَذَا إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَةً قَدْ دَخَلَ بِهَا وَ لَمْ تَكُنْ قَدْ بَلَغَتْ - قرآن- ١٩- ٤٢- قرآن- ٥٣- ١٧٠- قرآن- ٣٣٢- ٣٤٤ [صفحة ١٥٢] مَبْلَغُ النِّسَاءِ وَ لِامْتِثَالِهَا فِي السِّنِّ قَدْ بَلَغَ ذَلِكَ وَ حُدِّدَ ذَلِكَ دُونَ تِسْعِ سِنِينَ فَلِيُطَلِّقَهَا أَى وَقْتُ شَاءَ إِذَا طَلَّقَهَا فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ فِي الْحَالِ وَ لِأَعْدَةِ عَلَيْهَا وَ حَكْمِ الْآيَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَ مِثْلِهَا لِاتِحِيضِ حَكْمِ التَّى لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ فِي أَنَّهُ مَتَى طَلَّقَهَا لِأَعْدَةِ عَلَيْهَا وَ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ فِي الْحَالِ وَ يُطَلِّقَهَا أَى وَقْتُ شَاءَ وَ حُدِّدَ ذَلِكَ لِلْهَاشِمِيَّةِ سِتُونَ سَنَةً وَ لِلْأَجْنَبِيَّةِ خَمْسُونَ سَنَةً فَصَاعِدًا. وَ قَالَ الْمُرْتَضَى عَلَى الْآيَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ الْعِدَّةَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةِ الشَّرْطِ الَّذِي حَكِيئَهُ عَنْ أَصْحَابِنَا قَالَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْآيَاتِ مِنَ الْمَحِيضِ وَ اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ عِدَّتَهُنَّ الْأَشْهُرَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ عَلَيْهِنَّ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ قَالَ وَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ عِدَّةُ الْمَرْتَابِ بِهَا فَغَيْرِ الْمَرْتَابِ بِهَا أَوْلَى بِذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَدْعُونَ أَنْ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي إِجْبَابَ الْعِدَّةِ عَلَى مَنْ ذَكَرْتُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ فِي الْآيَةِ شَرْطٌ وَ هُوَ قَوْلُهُ إِنْ ارْتَبْتُمْ الْجَوَابُ أَوْلَ مَا نَقُولُهُ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ لَا يَنْفَعُ مَنْ خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِمَا يَشْرُطُونَهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَافِعًا لَهُمُ الشَّرْطُ لَوْ قَالَ تَعَالَى إِنْ مِثْلُهُنَّ لِاتِحِيضِ فِي الْآيَاتِ وَ فِي اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْمَحِيضَ إِذَا كَانَ مِثْلُهُنَّ تَحِيضٌ وَ إِذَا لَمْ يَقُلْ تَعَالَى ذَلِكَ وَ قَالَ إِنْ ارْتَبْتُمْ وَ هُوَ غَيْرُ الشَّرْطِ الَّذِي يَشْرُطُهُ أَصْحَابِنَا فَلَا مَنَفْعَةَ لَهُمْ فِيهِ . وَ لَيْسَ يَخْلُو قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ ارْتَبْتُمْ مِنْ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مَقَالَهُ جَمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ وَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِهِ إِنْ كَتَمْتُمْ مَرْتَابَيْنِ فِي عِدَّةِ هَوْلَاءِ النِّسَاءِ وَ غَيْرِ عَالَمِينَ بِمَبْلَغِهَا فَقَدْ رَوَوْا مَا يَقْوَى ذَلِكَ مِنْ أَنْ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ - قرآن- ٥٠٢- ٦١٩- قرآن- ٧١١- ٧٣٤- قرآن- ٩٤٥- ٩٥٧- قرآن- ١٢١٩- ١٢٣١- قرآن- ١٣١٠- ١٣٢٢ [صفحة ١٥٣] مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ فَقْدِ الْعِلْمِ فَرَوَى مَطْرَفٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَالِمٍ قَالَ قَالَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَدَدًا مِنْ عَدَدِ النِّسَاءِ لَمْ يَذْكَرْ فِي الْكِتَابِ الصَّغَارِ وَ الْكِبَارِ وَ أَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ أَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ . وَ كَانَ سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْارْتِيَابُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْارْتِيَابُ بِأَنَّهَا آيِسَةٌ أَوْ غَيْرِ آيِسَةٍ لِأَنَّ تَعَالَى قَدْ قَطَعَ فِي الْآيَةِ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْمَحِيضِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ اللَّائِي يَسْنَ وَ الْمَشْكُوكِ فِي حَالِهَا وَ الْمَرْتَابِ فِي أَنَّهَا تَحِيضٌ أَوْ لَا- تَحِيضٌ لِاتِكُونِ آيِسَةٍ وَ الْمَرْجِعُ فِي وَقْعِ الْحِيضِ مِنْهَا أَوْ ارْتِفَاعِهِ إِلَيْهَا وَ هِيَ الْمَصْدَقَةُ عَلَى مَا تَخْبِرُ بِهِ فَإِذَا أَخْبَرْتَ بِأَنَّ حِيضَهَا قَدَارْتَفَعُ قَطَعَ عَلَيْهِ وَ لِامْعْنَى لِلْارْتِيَابِ مَعَ ذَلِكَ . وَ إِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ فِي الْحِيضِ إِلَى النِّسَاءِ وَ مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ بِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى إِخْبَارِ النِّسَاءِ وَ كَانَتْ الرِّيبَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ مَنْصَرَفَةً إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْمَحِيضِ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ تَعَالَى إِنْ ارْتَبْتُمْ أَوْ ارْتَبْتُمْ لِأَنَّ حَكْمَ يَرْجِعُ إِلَى النِّسَاءِ وَ يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ فَهِنَّ الْمُخَاطَبَاتُ بِهِ فَلَمَّا قَالَ تَعَالَى إِنْ ارْتَبْتُمْ فَخَاطَبَ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْارْتِيَابُ فِي الْعِدَّةِ وَ مَبْلَغِهَا. ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قِيلَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْارْتِيَابُ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَحِيضٍ أَوْ لَا تَحِيضٍ مِمَّنْ هُوَ فِي سِنِّهَا عَلَى مَا يَشْرُطُهُ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ قُلْنَا هَذَا يَبْطُلُ بِأَنَّهُ لَارِيبٌ فِي سِنِّ مَنْ تَحِيضٌ مِثْلَهَا مِنَ النِّسَاءِ أَوْ لَا- تَحِيضٌ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ. ثُمَّ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُشْرُوطًا فَالْأَوْلَى أَنْ يَلْتَمِسَ الشَّرْطَ بِمَا لِاخْتِلَافِ فِيهِ دُونَ مَا فِيهِ - قرآن- ١٨٥- ٢١٩- قرآن- ٢٣٨- ٢٩٠- قرآن- ٤٥٨- ٤٧٧- قرآن- ٩٦١- ٩٧٣]

صفحة ١٥٤] الخلاف و قد علمنا أن من شرط وجوب الإعلام بالشيء والاطلاع عليه فقد العلم ووقوع الريب فمن يعلم بذلك ويطلع عليه فلا بد إذا من أن يكون معلقنا نحن الشرط به وجعلنا الريبة واقعة فيه مرادا. و إذ اثبت ذلك لم يجز أن يعلق الشرط بشيء آخر مما ذكره أو غيره لأن الكلام مستقل بتعلق الشرط بما ذكرناه أنه لا خلاف فيه ولا حاجة به بعد الاستقلال إلى أمر آخر ألا ترى أنه لو استقل بنفسه لما جاز اشتراطه وكذلك إذا استقل مشروطا بشيء لا خلاف فيه ولا يجب تجاوزه ولا تخطيه إلى غيره. و قد سلم الشيخ أبو جعفر الطوسي رض أن الآية لا تدل على صحة هذا الباب بظواهرها وإنما تبين الأخبار الواردة عن آل محمد ع ذلك منها ما روى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال أبو عبد الله ع ثلاث يتزوجن على كل حال التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت و ما حدها قال إذا أتى لها أقل من تسع سنين والتي لم يدخل بها والتي قد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض قال قلت و ما حدها قال إذا كان لها خمسون سنة -رواية ١-٢-رواية ٥٨-٢٧٧. و قد تقدم أن قوله وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْآيَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَ فِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ وَ فِي الَّتِي لَمْ تَحْضِ وَ فِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ فِيهِ ذَلِكَ وَ قَيْدَهُ بِالرِّبْيَةِ. و لما كان الخطاب بقوله مِنْ نِسَائِكُمْ مع الرجال قال أيضا إِنْ ارْتَبْتُمُ اللَّائِيْنَ النِّسَاءِ يَرْجَعْنَ فِي تَعْرِفِ أَحْوَالِهِنَّ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَ قَدْ ذَكَرْنَا تَقْدِيرَ قَوْلِهِ وَ اللَّائِيْ لَمْ يَحْضَنْ مِنْ قَبْلِ . -قرآن ٢٢-١١٤-قرآن ٢٧٢-٢٨٤-قرآن ٣٠٥-٣١٧-قرآن ٣٨٨-٤١١ [صفحة ١٥٥] و إذا كانت الآية مجمله فتفصيل ذلك يعلم من أهل التنزيل والتأويل وهم الأئمة المعصومون بعد رسول الله ع و قال تعالى خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ -قرآن ١٢٥-١٥٨

فصل في طلاق الآيسة من المحيض و في سنها من تحيض

بين الله كيفية العدد باختلاف أحوال النساء فقال وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ يَعْنِي أَنَّ الْآيَةَ مِنَ الْمَحِيضِ إِذَا كَانَتْ تَرْتَابَ بِنَفْسِهَا وَ لَا تَدْرِي أَنْ تَقْطَعَ حَيْضُهَا لِكَبْرِ أَوْ عَارِضٍ وَ لَا تَدْرُونَ أَنْتُمْ أَيْضًا مِقْدَارَ سَنِهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ هِيَ الَّتِي قُلْنَا إِنْ مِثْلُهَا تَحِيضٌ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي سَنٍ مِنْ لَا تَحِيضُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى لِلرِّتَابِ فِي سَنِهَا إِذَا أَرَادَ زَوْجُهَا طَلَاقَهَا فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَطْلُقُهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ. وَ حَكَمَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ فِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ وَ هِيَ الَّتِي كَانَتْ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ فَصَاعِدًا وَ لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ حَكَمَ الْآيَةَ وَ فِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ قَالَ قَتَادَةُ اللَّائِي يَسْنَ الْكِبَارُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ الصَّغَارُ. وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ قَوْلَهُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ تَقْدِيرُهُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ. وَ قَالَ بَعْضُ الْمَفْسَّرِينَ إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا بَيَّنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْأَرْبَعُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ص وَ رَوَاهَا أَهْلُ بَيْتِهِ الْمَعْصُومُونَ ع وَ كَانَتْ قَدْ أُشِيرَ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَى مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ هِيَ الْأُولَى وَ إِلَى مَسْأَلَةٍ مِنَ الْفَصْلِ -قرآن ٥٢-١٤٤-قرآن ٦١٥-٦٣١-قرآن ٦٣٨-٦٤١-قرآن ٦٨٩-٧١٢ [صفحة ١٥٦] الْأُولَى وَ هِيَ الثَّانِيَةُ كَانَتْ مِنْ أَعْجَابِ الْحُكْمِ الْإِلَهِيِّ وَ مِنْ لَطِيفِ الْفَصَاحَةِ وَ غَرِيبِ الْبِرَاعَةِ فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ قَوْلُهُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ مَشْرُوطًا مَقِيدًا بِجَمِيعِ مَا قِيدَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى بِهِ بَلْ يَقْدَرُ خَبْرُ الْمَبْتَدِإِ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ -قرآن ١٠٩-١٣٢

فصل في طلاق المستقيمة الحيض

قال الله تعالى وَ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَمْرٌ سَبَّحَانَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَ هُوَ غَيْرُ غَائِبٍ عَنْهَا وَ هِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ حَيْضًا مُسْتَقِيمًا فَلْيَطْلُقْهَا وَ هِيَ طَاهِرٌ طَهْرًا لَمْ يَقْرَبْهَا فِيهِ بِجَمَاعٍ وَ شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً وَ لَتَعْتَدُ هِيَ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ وَ هِيَ الْأَطْهَارُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةَ فَقَدْ مَلَكَتْ نَفْسَهَا وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ. فَالْقَرَاءُ

الطهر عندنا و به قال أكثر الصحابة والتابعين والفقهاء والمفسرين وأصل القرء فى اللغة يحتمل وجهين أحدهما الاجتماع و منه قرأت القرآن لاجتماع حروفه فعلى هذا يقال أقرأت المرأة إذا حضرت فى قول الأصمعى والكسائى فتأويل ذلك اجتماع -قرآن- ١٩-٧٦ [صفحة ١٥٧] الدم فى الرحم و يجرى على هذا الأصل أن يكون القرء الطهر لاجتماع الدم فى جملة البدن هذا قول الزجاج . والوجه الثانى أن يكون أصل القرء وقت الفعل الذى يجرى على عادة فى قول أبى عمرو بن العلاء و قال هو يصلح للحيض و الطهر يقال هذا قارئ الرياح أى وقت هبوبها فعلى هذا يكون القرء الحيض لأنه وقت اجتماع الدم فى الرحم على العادة المعروفة فيه و يكون الطهر لأنه وقت ارتفاعه على عادة جارية فيه . واستشهد أهل العراق بأشياء على أن المراد الحيض منها قوله ع فى مستحاضة سألته دعى الصلاة أيام أقرائك -رواية ١-٢-رواية ١٢-٥٧ واستشهد أهل المدينة بقوله تعالى فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ أى طهر لم تجامع فيه كما يقال جئت لغرة الشهر وتأوله غيرهم لاستقبال عدتهن و هو الحيض وتدل الآية على ذلك لأن معناه فى طهر لم يجامعهن فيه و هو اختيار ابن جرير . و قال أبو مسلم لما أوجب الله على من أراد تطليق امرأته أن يطلقها طاهرة غير مجامعة و أوجب عليها التبرص إلى أن ترى ثلاثة قروء نظرنا فكان المراد ثلاثة أطهار لأنه لا خلاف أن السنة فى الطلاق أن يكون عند الطهر . فإن قيل الظرف إما مكان أو زمان و القرء ليس واحدا منهما . قلنا الظرف هنا زمان و التقدير مدة انقضاء ثلاثة قروء و القروء جمع القرء . فإن قيل كيف أضاف الثلاثة إلى قروء و هى جمع الكثرة و لم يصفها إلى أقراء و هى جمع القلة . فالجواب عنه أن المعنى فى قوله تعالى وَ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أى ليتبرص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء فلما أسند ثلاثة إلى جماعتهم و الواجب على كل واحدة منهن ثلاثة أتى بلفظة قروء ليدل على الكثرة المرادة . -قرآن- ٣٥-٦٠ -قرآن- ٧٠٧-٧٦٤ [صفحة ١٥٨] فإن قيل لو كان المراد بالأقراء فى الآية الأطهار لوجب استيفاء ثلاثة الأطهار بكمالها كما أن من كانت عدتها بالأشهر و جب عليها ثلاثة أشهر على الكمال و قد أجمعنا على أنه لو طلقها فى آخر الطهر الذى ما قربها فيه أنه لا يلزمها أكثر من طهرين آخرين و ذلك دليل على فساد ما قلتموه . قلنا يسمى القرآن الكاملين و بعض الثالث ثلاثة أقراء كما يسمى الشهران و بعض الثالث ثلاثة أشهر فى قوله تعالى الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ و إنما هو شوال و ذو القعدة و بعض ذى الحجة . و قال بعض الفقهاء إن لفظ الخبر فى قوله يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ فى تقدير الأمر لأن المعنى فرض عليهن أن يتبرصن و الأولى أن يحمل على معنى الخبر لأنه مما لا بد منه و ما حل هذا المحل فالخبر به أولى من الأمر لأن المأمور قد يفعل و قد لا يفعل و المخبر عنه لا بد من كونه و هذا التبرص لا بد منه . و هذا لا يحتاج فيه إلى نية و عزم فالمطلقة ربما انقضت عدتها و لم تعد و ذلك أن تطلق و لا يبلغها الطلاق إلا و قدمضت أيام الأقراء لأن ابتداء عدتها وقت طلاقها من غير صنع منها ولهذا قال قوم ابتداء عدتها وقت سماعها و هذا ليس بصحيح فى الطلاق و إنما هو العدة بعد الوفاة إذا سمعت بها لأنها و إن لم تسمع فهى مطلقة و أوجب الله عليها العدة بسبب الطلاق . و كل مطلقة يلزمها هذا التبرص إلا من لم يدخل بها ماعدا الأيسة من المحيض و لا يكون فى سنه من تحيض و ماعدا التى لم تبلغ المحيض و لا يكون فى سنه من تحيض -قرآن- ٣٩٤-٤١٨ -قرآن- ٥٠٣-٥٢٧ [صفحة ١٥٩]

فصل فى طلاق الحامل المستبين حملها

قال الله تعالى وَ أَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ . اعلم أن الرجل إذا أراد أن يطلق امرأته و هى حبلى مستبين حملها فليطلقها أى وقت شاء و عدتها أن تضع حملها و إن كان بعد الطلاق بلا- فصل و حلت للأزواج سواء كان ما وضعت سقطا أو غير سقط تاما أو غير تام فقد بين الله تعالى بقوله أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ أن عدة الحامل من الطلاق وضع الحمل الذى معها فإن وضعت عقيب الطلاق فقد ملكت نفسها و يجوز لها أن تعقد غيره على نفسها غير أنه لا يجوز له و طؤها لأن نفاسها كالحيض

سواء فيأذاطهت من نفاسها حل له ذلك . و إن كانت حاملا باثنين ووضعت واحدا لم تحل للأزواج حتى تضع جميع الحمل لقوله تعالى أن يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ. فأما انقطاع الرجعة فقد روى أصحابنا أنها إذا وضعت واحدا انقطع عصمتها من الأول و لا يجوز لها العقد لغيره حتى تضع الآخر. فأما المطلق فإنه إن كان طلقها أول مرة و وضعت واحدا وهي حامل بآخر فليس له أن يراجعها وإنما كانت الرجعة له من غير رضاها قبل الوضع فأما إن أراد أن يعقدا بمهر جديد قبل وضع الثاني فإنه يجوز ذلك وكذلك بعد التطلقين إذا كانت المرأة حرة. و قال ابن عباس هذه الآية في المطلقة خاصة لما قلناه -قرآن- ١٩-٧١-قرآن- ٣٠٥-٣٢٥-قرآن- ٦٢٤-٦٤٤ [صفحة ١٦٠]

فصل في طلاق المستحاضة و طلاق الغائب عن زوجته و طلاق الغلام و العبد

قال الله تعالى يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ هَذِهِ الْآيَةُ بعمومها يتناولها كما يتناول غيرها مما نذكره . و أما المستحاضة إذا كانت مطلقه و تعرف أيام حيضها فلتعتد بالأقراء فإن لم تعرف أيام حيضها اعتبرت صفة الدم و اعتدت أيضا بالأقراء فإن اشتبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة و لم يكن لها سبيل إلى الفرق بينهما اعتبرت عادة نساءها في الحيض فتعتد على عاداتهن في الأقراء فإن لم يكن لها نساء أو كن مختلفات العادة اعتدت بثلاثة أشهر و قد بان من . و أما طلاق الغائب عن زوجته فإن خرج إلى السفر وهي في طهر لم يقربها فيه بجماع طلقها أى وقت شاء و متى كانت طاهرا طهرا قد قربها فيه فلا يطلقها حتى يمضى ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر ثم يطلقها و يكون عدتها ثلاثة أشهر. و الغلام إذا طلق و كان ممن يحسن الطلاق و قد أتى عليه عشر سنين فصاعدا جاز طلاقه فإن لم يحسن الطلاق فإنه لا يجوز طلاقه و لا يجوز لوليه أن يطلق عنه إلا أن يكون قد بلغ و كان فاسد العقل فإنه والحال على ما ذكرناه جاز طلاق الولي عنه . و العبد إذا تزوج فلا يخلو إما أن يكون مولاه زوجه جاريتة فالفراق بينهما بيده و ليس للزوج طلاق على حال و متى عقد الرجل لعبدته على أمه غيره بإذنه -قرآن- ١٩-١٠٨ [صفحة ١٦١] كان الطلاق بيد العبد وكذلك إن عقد على حرة. و هذا كله مما بينه رسول الله ص لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ -قرآن- ٩٤-١٤٠

باب بيان شرائط الطلاق

إشارة

فأول ما نقول في ذلك أن تعليق الطلاق بجزء من أجزاء المرأة أى جزء كان لا يقع به طلاق و دليلنا بعد الإجماع قوله تعالى يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَجَعَلَ الطَّلَاقَ واقعا بما يتناوله اسم النساء واليد و الرجل لا يتناولهما هذا الاسم بغير شبهة. و لا يطعن على ما ذكرنا بقوله تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وبقوله فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ و إن عبر بها عن جميع البدن لأن ذلك مجاز و كلامنا على الحقائق لقول الله مخاطبا لنبيه ع والمراد به أمته ومعناه إذا أردتم طلاق النساء كما قال إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ و النبي ع داخل تحت هذا الخطاب و هذه مسألة فيها خلاف . و قال قوم تقديره يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأُمَّتِكَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فعلى هذا يجوز أن يكون النبي ع خارجا من الحكم و يجوز أن يكون حكمه حكمهم كخطاب الرئيس الذى يدخل فيه الأتباع و أجمعت الأمة أن حكم النبي ع حكم -قرآن- ١٢٣-١٦٥-قرآن- ٢٨٨-٣١٠-قرآن- ٣١٩-٣٤٢-قرآن- ٤٩٢-٥١٧ [صفحة ١٦٢] أمته في الطلاق . و الطلاق في الشرع قد ذكرنا أنه عبارة عن تخليء المرأة على عقده من عقد النكاح بأن يقول أنت طالق يخاطبها أو يقول هذه طالق ويشير إليها

أو يقول فلانة بنت فلان طالق . وعندنا لا يقع الطلاق إلا بهذا اللفظ المخصوص ولا يقع الطلاق بشيء من كنايات الطلاق أراد به الطلاق أو لم يرد وفيه خلاف . و من شرط وقوع الطلاق عندنا أن يكون الرجل ثابت العقل مريدا للطلاق غير مكره عليه ويتلفظ بما قدمناه وفحوى قوله تعالى إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ يَدُلُّ عَلَىٰ جَمِيلٍ ذَلِكَ وَ يَكُونُ بِمَحْضَرٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ لِقَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَمَلٍ مِّنْكُمْ عَلَىٰ مَا نَذَرَهُ . و إن كانت مدخولا بها غير حامل و يكون الزوج حاضرا غير غائب فلا بد من أن تكون طاهرا طهرا لم يقربها فيه بجماع لقوله فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ومعناه أن يطلقها وهي طاهر في طهر لاجتماع فيه معها ويستوفى باقى الشروط أى طلقوهن مستقبلا لعدتهن كقولك أتيته لليلة بقيت من المحرم أى مستقبلا لها. -قرآن- ٤٤٠-٤٤٢-قرآن- ٥١٧-٥٤٨-قرآن-

٧٠٧-٤٨٢

فصل

و فى قراءة رسول الله ص فى قبل عدتهن و إذطلقت المرأة فى الطهر الذى ذكرناه طلقت مستقبلة لعدتها والمراد أن يطلقن فى طهر لم يجامعهن فيه ثم يخلين حتى تنقضى عدتهن قاله ابن عباس ومجاهد والحسن و ابن سيرين وقتادة والضحاك والسدى. فمتى طلقها وقصد به إيقاع الطلاق على ما ذكرناه وقع تطليقه واحدة و هو أملك برجعتها ما لم تخرج من العدة فإن خرجت قبل أن يراجعها كان كواحد من الخطاب . [صفحہ ١٦٣] ومتى تلفظ بثلاث تطليقات مع الشروط كلها وقعت واحدة وخالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا يقع الثلاث و فى أصحابنا من يقول متى تلفظ بالثلاث لا يقع شيء و ذلك محمول على أنه إذا لم يحصل جميع شرائط الطلاق والعمل على ما قدمناه . ومتى طلقها فى الحيض والحال ما ذكرناه فلا يقع طلاقها لأنه خلاف المأمور به و هو منهى عنه والنهى يدل على فساد المنهى عنه و عند الفقهاء أنه يقع الطلاق و إن كان بدعة. و لم يبين المفسرون معنى اللام فى قوله لِعَدَّتِهِنَّ وكيف صار هذا اللفظ عبارة عما فسروه به من أن المراد طاهر من غير جماع والقول فى ذلك أن اللام لام العلة والسبب . فإن قيل علة الفعل ما يولد عنه يعنى الفعل يتولد من العلة و لم يتولد الطلاق من العدة وإنما تولد من إثارة الزوج مفارقة المرأة. والجواب أن ذلك يحتاج إلى بيان لأن فى الكلام حذف وإيجازا كأنه قال تعهدوا بطلاقهن هذه الحالة لأجل عدتهن أى ليعتدن فى الوقت لأن ابتداء عدتها الطهر الذى طلق فيه ثم أحصوا عدتها أى احتفظوا أقرائها و إن مضت الثلاثة منها و لم تراجعوهن فلا سبيل إلى المراجعة من بعد. ومثل هذا اللام قوله أقيم الصلاة للذوكر الشمس -قرآن- ٤٥٧-٤٦٨-قرآن- ١٠١٥-١٠٤٧ و لقول النبى ص صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٥٠ . وقال أبو على المرزوقى اللام فى قوله لِعَدَّتِهِنَّ ظرف للطلاق بمنزلة -قرآن- ٤٤-٥٥ [صفحہ ١٦٤] وقت له والدليل عليه قوله تعالى لِأُولِى الْحَشْرِ فَجَعَلْ لَهُ أُولًا- وقيل العدة هنا الحيض والمعنى فطلقوهن قبل الحيض . وإحصاء العدة حفظ وقت الطلاق ثم أيام الطهر والحيض إلى أن يقع البيوننة. -قرآن- ٣٨-٥٣

فصل

ثم قال تعالى وَ اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا- تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لا يَخْرُجَنَّ اللَّهُ أَمْرَ الْمُطَلِّقِينَ بِالْوَعِيدِ أَى لا تخرجهن زمان العدة لأنه لا يجوز إخراجها من بيتها وأمر المطلقات ألا يخرجن باختيار أنفسهن قبل انقضاء عدتهن . وعندنا و عند جميع الفقهاء يجب عليه السكنى والنفقة والكسوة إذا كانت المطلقة رجعية و إن كانت بائنة فلانفقة لها و لاسكنى و قال عطا والضحاك وقتادة لا يجوز أن تخرج من بيتها حتى تنقضى عدتها إلا عند الفاحشة و قال الحسن وعامر والشعبي ومجاهد و ابن زيد الفاحشة هاهنا

الزنا تخرج لإقامته الحد و قال ابن عباس الفاحشة البذاء على أهله و هو المروى عن أبي جعفر و أبي عبد الله ع . و قال قتادة الفاحشة هو النشوز و قال ابن عمر هو خروجها قبل انقضاء العدة و فى روايته عن ابن عباس أن كل معصية لله ظاهرة فهى فاحشة . و قوله تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُعَذِّبُ اللَّهُ بِهَا مَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَالْحُدُودُ نَهَايَاتُ تَمْنَعُ أَنْ يَدْخَلَ فِي الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَوْ يُخْرَجَ عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْحُدُودَ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ أَى مِنْ يَتَجَاوَزُ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ وَيَحْرَمُ مَعَهُ الثَّوَابَ . -قرآن- ١٧-٨٨-قرآن- ٧٥٧-٧٧٦-قرآن- ٩٨١-١٠١٠] [صفحة ١٦٥] ثم قال لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا أَى يَغْيِرُ رَأْيَ الزَّوْجِ فِي مَحَبَّةِ الطَّلَاقِ فَيَكُونُ تَطْلِيْقُهُ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِيمَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ وَ مَا بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلَعًا عَلَى الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَ قَدْ ذَكَرْنَاهَا . و قال الضحاك أَى لعل الله يحدث بعد ذلك أمر الرجعة فى العدة و قيل معناه لعل الله يحدث بعد ذلك شهوة المراجعة . فَاِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ قِيلَ أَى إِذَا بَلَغْنَ إِلَى الْقَرَأِ الثَّلَاثِ وَ ذَلِكَ قَرَبَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ وَمَعْنَاهُ إِذَا قَرَبْنَ أَجَلَهُنَّ الَّذِى هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ إِذَا انْقَضَى أَجَلُهُنَّ لِأَنَّهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ أَجَلِهِنَّ لَا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا وَ قَدْ مَلَكَتْ نَفْسَهَا وَ قَدْ بَانَ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَ مِنْ شَاءَتْ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى إِذَا قَرَبْنَ الْخُرُوجَ مِنْ عِدَّتِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِأَنْ تَرَاجِعُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ بِمَا يَجِبُ لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ وَالْمَسْكَنِ وَحَسَنِ الصَّحْبَةِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ بِأَنْ تَتْرَكُوهُنَّ حَتَّى يَخْرُجْنَ مِنَ الْعِدَّةِ وَالْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْفِرَاقِ الصِّدَاقَ أَوْ الْمَتْعَةَ وَحَسَنَ الثَّانِءِ . -قرآن- ١٠-٦٠-قرآن- ٣٧٣-٤٥٠

فصل

ثم قال تعالى وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ بِالْإِشْهَادِ عِنْدَنَا شَرْطٌ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ يَقْتَضِيهِ وَالْأَمْرُ شَرْعًا عَلَى الْإِيجَابِ إِلَّا- إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ نَدْبًا فَمَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ وَ لَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَيْنِ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ الْإِسْلَامُ كَانَ طَلَاْقُهُ غَيْرَ وَاوَاقِعٍ وَ إِنْ أَشْهَدَ رَجُلًا بَعْدَ آخَرَ وَ لَمْ يَشْهَدْهُمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لَمْ يَقَعْ أَيْضًا طَلَاْقٌ فَإِنْ طَلَّقَ بِمَحْضَرِ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ وَ لَمْ يَقُلْ لِهَٰمَا أَشْهَدَا وَقَعَ طَلَاْقُهُ -قرآن- ١٧-٤٨] [صفحة ١٦٦] وَ جَازَ لِهَٰمَا أَنْ يَشْهَدَا بِذَلِكَ . وَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَقْبَلُ فِي الطَّلَاْقِ وَ مَتَى فَقَدَا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاْقُ . فَإِنْ قِيلَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمْ . قُلْنَا الْحُجَّةُ لَنَا بَعْدَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ فَأَمَرَ تَعَالَى فِيهِ بِالْإِشْهَادِ وَ ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ كَمَا قَدَّمْنَا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا ذَلِكَ هَاهُنَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لِفَقْدِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ . وَ لَا يَخْلُو قَوْلُهُ وَ أَشْهَدُوا مِنْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الطَّلَاْقِ كَأَنَّهُ قَالَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَشْهَدُوا أَوْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الْفِرْقَةِ أَوْ إِلَى الرَّجْعَةِ الَّتِي عَبَّرَ تَعَالَى عَنْهَا بِالْإِمْسَاكِ . وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ ذَلِكَ إِلَى الْفِرْقَةِ الَّتِي لَيْسَتْ هَاهُنَا شَيْئًا يَوْقَعُ وَيَفْعَلُ وَإِنَّمَا هُوَ الْعُدُولُ عَنِ الرَّجْعَةِ وَإِنَّمَا يَكُونُ مَفَارِقًا لَهَا بِأَنْ لَا يَرَاجِعَهَا فَتَبَيَّنَ بِالطَّلَاْقِ السَّابِقِ عَلَى أَنْ أَحَدًا لَا يَوْجِبُ فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ الشَّهَادَةَ وَ ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي الشَّرْعِ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ . وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الْأَمْرُ بِالشَّهَادَةِ إِلَى الرَّجْعَةِ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَوْجِبُ فِيهَا الْإِشْهَادَ وَإِنَّمَا هُوَ يَسْتَحِبُّ فِيهَا فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ رَاجِعٌ إِلَى الطَّلَاْقِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَرْجَعُ إِلَى الطَّلَاْقِ مَعَ بَعْدِ مَا بَيْنَهُمَا . قُلْنَا إِذَا لَمْ يَلْقَ إِلَّا بِالطَّلَاْقِ وَ جَبَّ عَوْدُهُ إِلَيْهِ مَعَ قَرَبٍ وَ بَعْدَ . فَإِنْ قِيلَ أَى فَرَقَ بَيْنَكُمْ فِي حَمْلِكُمْ هَذَا الشَّرْطَ عَلَى الطَّلَاْقِ وَ هُوَ بَعِيدٌ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ وَ هُوَ مَجَازٌ وَ عُدُولٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَ بَيْنَنَا إِذَا حَمَلْنَا الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ هَاهُنَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لِيَعُودَ إِلَى الرَّجْعَةِ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ فِي تَرْتِيبِ الْكَلَامِ . قُلْنَا حَمَلْنَا ظَاهِرَهُ الْوَجُوبَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ خُرُوجًا عَنِ عَرَفِ الشَّرْعِ -قرآن- ١٦٣-٢٣٢-قرآن- ٢٤٤-٢٧٥-قرآن- ٤٣٢-٤٤٣] [صفحة ١٦٧] بَلَا دَلِيلٌ وَرَدَّ الشَّرْطَ إِلَى مَا بَعْدَ عَنهُ إِذَا لَمْ يَلْقَ بِمَا قَرَبَ لَيْسَ بَعْدُولٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَ لَا اسْتِعْمَالٌ التَّوَسُّعِ وَ التَّجَوُّزِ فِي الْقُرْآنِ وَ الْخَطَابِ كُلِّهِ مَمْلُوءٌ مِنْ ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّا

غير وعندنا أنه يجوز لها أن تبيت في الدار التي مات فيها زوجها حيث شاءت وعليها الحداد إذا كانت حرة و إن كانت أمه فليس عليها حداد والحداد هو ترك الزينة وأكل ما فيه الرائحة الطيبة وشمه . فإن احتج مخالفنا في هذا بظاهر قوله تعالى وَ أُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ -قرآن- ١٩-١٢٤-قرآن- ١٠٠٢-١٠٣٦ قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا. أمر تعالى أن يكون عدة كل متوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها حرة كانت أو أمه لأن الله لم يخص . فإن كانت حبلية فعدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو مضى أربعة الأشهر والعشرة أيام وهو المروي عن أمير المؤمنين ع ووافقنا في الأمة الأصم وخالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا عدة الأمة نصف عدة الحرة شهران وخمسة أيام وإليه ذهب قوم من أصحابنا. وقالوا في عدة الحامل إنها بوضع الحمل وعندنا أن وضع الحمل يختص عدة المطلقة. و الذي يجب على المعتدة في عدة الوفاة اجتنابها الزينة والكحل والإثمد وترك النقلة عن المنزل في قول ابن عباس و قال الحسن إن الواجب عليها الامتناع من الزوج لا غير وعندنا أنه يجوز لها أن تبيت في الدار التي مات فيها زوجها حيث شاءت وعليها الحداد إذا كانت حرة و إن كانت أمه فليس عليها حداد والحداد هو ترك الزينة وأكل ما فيه الرائحة الطيبة وشمه . فإن احتج مخالفنا في هذا بظاهر قوله تعالى وَ أُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَ عَنْ حَمْلِهِنَّ وَ أَنَّهُ عَامٌ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَ فِي غَيْرِهَا عَارِضَتْنَاهُمْ بِقَوْلِهِ وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ كَمَالًا يَوْمَ وَ أَنَّهُ عَامٌ فِي الْحَامِلِ وَ غَيْرِهَا ثُمَّ لَوْ كَانَتْ آيَاتُهُمْ الَّتِي ذَكَرُوهَا عَامَةً الظاهر جاز أن نخصها بدليل وهو إجماعنا الإمامية وفيه الحجة. -قرآن- ١-١٨-قرآن- ٨١-١١٠

فصل

وقوله الَّذِينَ يَتَرَفَعُونَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَيُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ صِلَةُ الَّذِينَ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا عطف عليه وخبر الذين قيل فيه أربعة أقوال أحدها أن كون الجملة على تقدير والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن . الثاني يتربصن بعدهم أي يتربصن أزواجهم بعدهم الثالث أن يكون الضمير في يتربصن لمعاد إلى مضاف في المعنى كان بمنزلة على تقدير يتربصن أزواجهم هذا قول الزجاج والأول قول أبي العباس والثاني قول الأَخْفَشِ ونظيره قول الزجاج أن يقول إدامات وخلف ابنتين ترثان الثلثين بالفرض المعنى ترث ابنتاه الثلثين . الرابع أن يعدل عن الإخبار عن الزوج لأن المعنى عليه والفائدة فيه ذهب إليه الكسائي والفراء وأنكره أبو العباس والزجاج لأنه لا يكون مبتدأ لاخبر له ولا خبر إلا عن مخبر عنه وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا أَي يتركونها. فإن قيل كيف قال وَ عَشْرًا وإنما العدة بالأيام والليالي ولذلك لم يجر أن يقول عشرا من الرجال والنساء. قيل لتغليب الليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ وغيره لأن ابتداء -قرآن- ٩-١٦-قرآن- ٣٣-٥٠-قرآن- ٦٣-٨٠-قرآن- ٧١٥-٧٣٢-قرآن- ٧٦٥-٧٧٣ [صفحہ ١٧١] شهور الأهلة الليالي عند طلوع الهلال فلما كانت أوائل غلبت لأن الأوائل أقوى من الثواني ولا يقدح هذا في قولهم إذا اختلط الذكر والأنثى كان الغلبة للذكر. قال ابن المسيب و أبو العالية إنما زاد الله تعالى هذه العشرة على أربعة أشهر لأن فيها ينفخ الروح على الولد. ومعنى التربص أن تحبس نفسها عن الأزواج وتترك الزينة والطيب .

فصل

وهذه الآية التي قدمناها ناسخه لقوله تعالى وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَ صِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ و إن كانت هذه مقدمة عليها في التلاوة. ولا خلاف في نسخ العدة سنة كاملة إلا أن أباحذيفة قال العدة أربعة أشهر وعشرا و ما زاد على الحول يثبت بالوصية والنفقة فإن امتنع الورثة من ذلك كان لها أن تتصرف في نفسها. و أما حكم الوصية عندنا فباق

قوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ لَا يَقَعُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ الْخَبْرُ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَهُ لَكَانَ كَذِبًا وَإِنَّمَا أَرَادَ الْأَمْرَ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ طَلَّقُوهُنَّ مَرَّتَيْنِ وَيَجْرَى مَجْرَى قَوْلِهِ وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَالْمُرَادُ يَجِبُ أَنْ تُؤْمِنُوهُ وَالْمَرَّتَانِ لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ وَ مِنْ جَمْعِ الطَّلَاقِينَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَكُونُ مُطْلَقًا مَرَّتَيْنِ كَمَا أَنَّ مِنْ أَعْطَى دَرَهْمِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَعْطِهَا مَرَّتَيْنِ . فَإِنَّ قِيلَ الْعَدَدُ إِذَا ذَكَرَ عَقِيبَ الْأَسْمِ لَمْ يَقْتَضِ التَّفْرِيقَ مِثَالَهُ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ دَرَهْمٍ مَرَّتَانِ وَ إِذَا ذَكَرَ الْعَدَدُ عَقِيبَ فِعْلٍ اقْتَضَى التَّفْرِيقَ مِثَالَهُ إِذَا دَخَلَ الدَّارَ مَرَّتَيْنِ فَاضْرَبَهُ ضَرْبَتَيْنِ وَالْعَدَدُ فِي الْآيَةِ عَقِيبَ اسْمٍ لِأَفْعَلٍ . -قرآن- ١٤-٣٠-قرآن- ٢٠٩-٢٣٥ [صفحہ ١٧٥] قَلْنَا قَدِيبِنَا أَنَّ قَوْلَهُ الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ مَعْنَاهُ طَلَّقُوا مَرَّتَيْنِ وَالْعَدَدُ عَقِيبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ صَرِيحٍ . فَإِنَّ قِيلَ إِذَا كَانَ الثَّلَاثُ لَا تَقَعُ فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّكَ إِذَا خَالَفْتَ السَّنَةَ فِي الطَّلَاقِ وَجَمَعْتَ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَتَعَدَيْتَ مَا حُدِّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ تَأْمَنْ أَنْ تَتَوَقَّعَ نَفْسُكَ إِلَى الْمَرَاجَعَةِ فَلَا تَتَمَكَّنُ مِنْهَا. قَلْنَا قَوْلَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا مَجْمَلٌ غَيْرُ مَبِينٍ فَمَنْ أَيْنَ أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُمْ وَالظَّاهِرُ غَيْرُ دَالٍ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي يَحْدِثُهُ اللَّهُ وَالْأَشْبَهُ بِالظَّاهِرِ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ الْأَمْرَ الَّذِي يَحْدِثُهُ اللَّهُ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَيُشْبِهُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ لِأَنَّ تَدْرِي مَا يَحْدِثُهُ اللَّهُ مِنْ عِقَابٍ يَعْجَلُهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَنْ تَعَدَّى حُدُودَهُ وَ هَذَا أَشْبَهُ بِمَا ذَكَرُوهُ وَأَقْلَ الْأَحْوَالِ أَنَّ يَكُونُ الْكَلَامُ يَحْتَمِلُهُ فَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمْ . وَقِيلَ يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا بِالنَّهْيِ عَنْ إِخْرَاجِهِنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ لَعَلَّ يَبْدُو لَهُ فِي الْمَرَاجَعَةِ وَ هَذَا أَيْضًا يَحْتَمِلُ فَمَنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَهُ . -قرآن- ٢٢-٣٨-قرآن- ١٤٧-١٩٧-قرآن- ٣٥٣-٤٠٣-قرآن- ٥٦٢-٥٩١-قرآن- ٦٠٢-٧٢٥-قرآن- ٩١٩-٩٥٨

فصل

وَأَبَانَ سَبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ عَدَدُ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ عَدَدٍ قَالَ قَتَادَةُ كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مَا شَاءَ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى عَشْرٍ وَيَرَا جَعَهَا فِي الْعِدَّةِ فَتَزَلُّ قَوْلُهُ تَعَالَى الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ عَنِّي طَلَّقْتَيْنِ . فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ فَيَبِينُ أَنَّ عَدَدَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةٌ فَقَوْلُهُ مَرَّتَيْنِ إِخْبَارٌ عَنِ طَلَّقْتَيْنِ بِلَا خِلَافٍ وَ اخْتَلَفُوا فِي الثَّلَاثِ -قرآن- ٢٣-٣٩-قرآن- ١٩٨-٢١٤-قرآن- ٢٢٩-٢٧١-قرآن- ٣٠٥-٣١٢ فقال ابن عباس -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-ادامه دارد [صفحہ ١٧٦] أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَةُ -رواية- از قبل- ٣٩ و قال غيره فَإِنَّ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهَا تَطْلِيقُهُ الثَّلَاثَةُ وَ هُوَ الْأَقْوَى . وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مَقَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ مَجَاهِدٌ أَنَّ مَعْنَاهُ الْبَيَانُ عَنِ تَفْصِيلِ الطَّلَاقِ فِي السَّنَةِ وَ هُوَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ طَلَّقَهَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَقْرَبْهَا فِيهِ بِجَمَاعٍ تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةً ثُمَّ يَتْرَكُهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ . وَالثَّانِي مَقَالَهُ عُرْوَةُ وَ قَتَادَةُ أَنَّ مَعْنَاهُ الْبَيَانُ عَنِ عَدَدِ الطَّلَاقِ الَّذِي يَوْجِبُ الْبَيْنُونَةَ مِمَّا لَا يَوْجِبُهَا . وَ فِي الْآيَةِ بَيَانٌ أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ التَطْلِيقَيْنِ إِلَّا الْفَرْقَةُ الْبَائِنَةُ وَ قَالَ الزَّجَّاجُ فِي الْآيَةِ حَذَفَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عَدَدُ الطَّلَاقِ الَّذِي يَمْلِكُ فِيهَا الرَّجْعَةُ مَرَّتَانِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ وَ الْمَرَّتَانِ هُمَا دَفْعَتَانِ . وَ مَعْنَى قَوْلِهِ فَإِمْسَاكُ أَيُّ فَالْوَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكُ وَ الْإِمْسَاكُ خِلَافُ الْإِطْلَاقِ قَالَ الزَّجَّاجُ ظَاهِرُهُ خَبْرٌ وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ كَأَنَّهُ قَالَ فَلْيَمْسِكْهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ أَيُّ بِمَا يَعْرِفُ بِهِ إِقَامَةَ الْحَقِّ فِي إِمْسَاكِ الْمَرْأَةِ أَوْ تَخْلِيَةَ سَبِيلِهَا بِوَجْهِ حَسَنٍ . وَ قَوْلُهُ بِمَعْرُوفٍ أَيُّ عَلَى وَجْهِ جَمِيلٍ سَائِعٌ فِي الشَّرِيعَةِ لَا- عَلَى وَجْهِ الْإِضْرَارِ بَعْدَهُ . وَ قَوْلُهُ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا الطَّلَاقُ الثَّلَاثَةُ -قرآن- ١٣-٨٢-قرآن- ١٢٨-١٤٤-قرآن- ٥٩٢-٦٣٤-قرآن- ٦٧١-٦٧٩-قرآن- ٨٧٩-٨٨٨-قرآن- ٩٥٩-٩٨٠ وَ رَوَى أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَأَيْنَ الثَّلَاثَةُ فَأَجَابَهُ عَ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٩٥ . وَ قَالَ السُّدِّيُّ وَ الضَّحَّاكُ هُوَ تَرَكَّ الْمَعْتَدَةَ حَتَّى تَبِينَ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَ هُوَ الْمُرُودُ [صفحہ ١٧٧] عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ . وَ التَّسْرِيحُ

مأخوذ من السرح وهو الانطلاق . وقد ذكرنا أن أصحابنا استدلوا بهذه الآية على أن الطلاق الثلاث لا تقع بمرّة لأنه تعالى قال الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ثم ذكر الثالثة على الخلاف في أنه قوله أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ أو قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ . و من طلق بلفظ واحد فلا يكون أتى بالمرتين و لا بالثالثة كما أنه لما أوجب في اللعان أربع شهادات فلو أتى بلفظ واحد لما وقع موقعه و كما لورمى بسبع حصيات في الجمار دفعه واحدة لم يكن مجزيا له فكذا الطلاق ومتى ادعوا في ذلك خيرا فعليهم أن يذكره لتكلم عليه . -قرآن- ١٧٢-١٨٨-قرآن- ٢٣١-٢٥٢-قرآن- ٢٦٢-٣٠٢

فصل

أما قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فإلما معنى فيه التطبيقه الثالثه على ما روى عن أبى جعفر و به قال الضحاك والسدى والجبائى والنظام وغيرهم . و قال مجاهد هو تفسير لقوله أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ فإنه التطبيقه الثالثه و هو اختيار الطبرى . و قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا يعنى الزوج إن بانث منه بأن يختار أن يراجعها فى الثالث فلا تَحِلُّ لَهُ أى فلا يجوز نكاحها و لاجتماع حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ أى حتى تتزوج زوجا آخر فيطؤها ذلك الزوج لأن المراد بالنكاح التزويج هاهنا الجماع لا التزويج و إن كان الأصل فى النكاح التزوج لأنهم أجمعوا على أنه -قرآن- ١١-٨٠-قرآن- ٢٢٠-٢٤١-قرآن- ٢٩٢-٣٠٥-قرآن- ٣٦٤-٣٧٩-قرآن- ٤١٠-٤٣٧ [صفحه ١٧٨] إن تزوجت و لم تجامع لم تحل لنكاح الزوج الأول . و أهل المدينة اختلفوا فى النكاح أصله الجماع أم التزويج و عند أكثر الكوفيين أن أصله الجماع و تسميه التزويج به كما يسمى الشىء باسم ما هو من سببه . وصفه الزوج الذى تحل المرأة للزوج الأول أن يكون بالغا و يعقد عليها عقدا صحيحا دائما و يدوق عسيلتها بأن يطأها و تذوق عسيلته بلا خلاف بين أهل العلم . و لا يجوز لأحد أن يتزوجها فى العده فأما العقود الفاسده أو عقود الشبهه فإنها لا تحل للزوج الأول و متى وطئها بعقد صحيح فى زمان يحرم فيه وطؤها مثل أن تكون حائضا أو محرمة أو معتكفه فإنها تحل للأول لأن الوطء يدخل فى نكاح صحيح وإنما حرم الوطء لأمر طارئ عليه . هذا عند أكثر أهل العلم و قال مالك الوطء فى الحيض لا يحل للأول و إن وجب به المهر كله والعده . ثم قال تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ بين سبحانه أن الزوج الثانى إن طلقها فلا حرج على الزوج الأول إذا خرجت هى من عده الزوج الثانى و رأيا أماره الخير بينهما و ظنا الصلاح لأنفسهما بعد ذلك فى التزويج أن يتراجعا بعقد مستأنف . -قرآن- ٧٤٢-٨٢٩ [صفحه ١٧٩] و موضع أن يتراجعا خفض عند الخليل و تقديره فى أن يتراجعا و قال الزجاج موضعه نصب و موضع إن الثانية نصب بلا خلاف يظن وإنما جاز حذف فى من أن يتراجعا طولها بالصله و لو كان مصدرا لم يجوز . و قوله تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا يدل على أن الوطء فى عقد الشبهه لا يحل للزوج الأول لأن الطلاق لا يلحق نكاح الشبهه وإنما جعل الظن شرطا لأنه فى المستقبل فلا يحصل العلم به و معناه إن عرفا من أخلاقهما و طرائقهما ما يقوى فى ظنونهما أنهما يقومان بحدود الله تعالى . -قرآن- ٨-٢١-قرآن- ١٥٠-١٦٣-قرآن- ٢١٥-٢٦٥

فصل

و قوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ يدل على صحه المراجعة بعد التطبيقه الأولى و قبل انقضاء العده و كذلك يدل على صحه المراجعة بعد التطبيقه الثانية قبل انقضاء العده من غير اعتبار رضا المرأة إذا لم يكن خلعا لأنه تعالى قال فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ و هو المراجعة و لم يعتبر رضاها . و التراجع الذى ذكره الله تعالى فى قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا هو أن يتعاقدا

بعد العدة من موت الزوج الثاني أو طلاقه بمهر جديد وعقد مستأنف ورضاها لا بد منه هاهنا لأنه الآن خاطب من الخطاب وهي أجنبية وقد أشار إليه بقوله أن يتراجعا واعتبر هاهنا في التراجع فعليهما و ما اعتبر في التراجع هناك بقوله فإمساكُ لإفعله . ثم قال تعالى وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا والمعنى إذا بلغن قرب انقضاء - قرآن- ١٦- ٥٣- قرآن- ٢٤١- ٢٦٠- قرآن- ٣٣٦- ٣٨٦- قرآن- ٥٤٩- ٥٦٢- قرآن- ٦٣١- ٦٣٩- قرآن- ٦٦٦- ٨٠٤ [صفحہ ١٨٠] عدتهن لأن بعد انقضاء العدة ليس له إمساك والإمساك أيضا هاهنا هو المراجعة قبل انقضاء العدة و به قال ابن عباس و الحسن و مجاهد و قتادة و على هذا يقال لمن دنا من البلد فلان بلغ البلد. والمراد بالمعروف هاهنا الحق الذي يدعو إليه العقل أو الشرع للمعرفة بصحته بخلاف المنكر الذي يزجر عنه العقل أو السمع لاستحالة المعرفة بصحته فما يجوز المعرفة بصحته معروف و ما لا يجوز المعرفة بصحته منكر والمراد به هاهنا أن يمسكها على الوجه الذي أباحه له من القيام بما يجب لها من النفقة وحسن العشرة و غير ذلك و لا يقصد الإضرار بها.

فصل

و قوله تعالى وَ لَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا معناه لا تراجعوهنن لالرغبة فيهن بل لطلب الإضرار بهن إما في تطويل العدة أو طلب المعادة أو غير ذلك فإنه غير جائز. ويجوز أن يكون المراد بالمضارة التضييق عليها في العدة في النفقة والمسكن كما قال أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِمَّنْ وَجَدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ مِمَّنْ يَعْمَلُ ذَلِكَ أَي المراجعة للضرر فقد ظلم نفسهُ بالإشارة إلى الإمساك ضرارا. وَ لَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوا يَعْنِي مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ المراجعة و ما لهم على النساء من التربص حتى يفيتوا أو يوقعوه مما ليس لهم و غير ذلك أي لا يتركوا العمل بحدود الله فيكونوا مقصرين كما يقول للرجل الذي لا يقوم بما يكلفه ويتوانى فيه إنما أنت لاعب . - قرآن- ١٦- ٥٣- قرآن- ٢٥٥- ٣٣٩- قرآن- ٣٤٠- ٣٥٨- قرآن- ٣٧٧- ٣٩٦- قرآن- ٤٢٥- ٤٦١ [صفحہ ١٨١] وروى عن أبي الدرداء و أبي موسى كان الرجل يطلق أو يعتق ثم يقول إنما كنت لاعبا فأعلم الله أن فرائضه لا يجوز اللعب فيها ولذلك قال النبي ص من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز عليه - رواية- ١- ٢- رواية- ٢٥- ٦٨ لأن الحاكم يجب عليه الحكم على ظاهر الشرع إذا شهد البيئه. والأولى أن يكون المراد لاتستخفوا بآيات الله وفروضه و لاتتخذوا آيات الله هزوا أي ذات استهزاء بها و هذا تؤكد كأنه قال اعملوا عليها و لاتستهينوا بها.

فصل

ثم قال تعالى وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ. قال قتادة و الحسن إن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار حين عضل أخته أن ترجع إلى الزوج الأول فإنه كان طلقها وخرجت من العدة ثم أراد أن يجتمعا بعقد آخر على نكاح آخر فمنعه من ذلك فنزلت الآية فيه و قال السدي نزلت في جابر بن عبد الله عضل بنت عم له . والوجهان لا يصحان على مذهبا لأن عندنا أنه لا ولاية للأخ و لا لابن العم عليها وإنما هي وليه نفسها فلا تأثير لعضلها والوجه في ذلك أن تحمل الآية على المطلقين لأنه خطاب لهم بقوله تعالى وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا تَعْضُلُوهُنَّ بِأَنْ تَرَاجِعُوهُنَّ عِنْدَ قُرْبِ انقضاء عدتهن و لارغبة لكم فيهن وإنما تريدون الإضرار بهن فإن ذلك مما لا يسوغ في الدين والشرع كما قال في الأولى - قرآن- ١٧- ١٤٢- قرآن- ٦٠٧- ٦٣٢ [صفحہ ١٨٢] وَ لَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا. و لا يطعن على ذلك بقوله أن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ لأن المعنى فيه من يصير أزواجهن كما أنهم لا بد لهم من ذلك إذا حملوا على الزوج الأول لأن بعد انقضاء العدة لا يكون

زوجا و يكون المراد من كان أزواجهن فما لهم إلا مثل ما عليهم . ويجوز أن يحمل العضل فى الآية على الجبر والحيلولة بينهن و بين التزويج دون ما يتعلق بالولاية لأن العضل هو الحبس والمنع والضيق وهذا الوجه حسن وتقدير أن ينكح من أن ينكح فمحل أن جر عند الخليل ونصب عند سيويه . وإنما قال ذلك و لم يقل ذلكم كما تقدم من قوله طَلَّقْتُمَا لَنْ تَقْدِيرُهُ ذَلِكَ يَا مُحَمَّدُ و يَا أَيُّهَا الْقَبِيلُ . يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ وَإِنَّمَا خَصَّ الْمُؤْمِنَ بِالْوَعِظِ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ فَنَسَبَ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ وَلِأَنَّهُ أُولَى بِالْإِنْعَازِ . -قرآن- ١-٣٨-قرآن- ٦٦-٨٩-قرآن- ٥٤٤-٥٥٢-قرآن- ٥٩٧-٦٣٢-قرآن- ٦٩٥-٧١٢

فصل

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُوا لَوْهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ. اختلفوا فى معنى ذلك -قرآن- ١٩-١٤٦ [صفحة ١٨٣] فقال الزهري والجبائى وغيرهما هو أن يجبس الرجل المرأة عنده لاجهه له إليها وينتظر موتها حتى يرثها فهى الله عن ذلك و هو المروى عن أبى جعفر ع . و قال الحسن ومجاهد معناه ما كان يعمله أهل الجاهلية من أن الرجل إذا مات وترك امرأته قال ابنه من غيرها أو وليه ورث امرأته كما ورثت ماله فألقى عليها رداءه أنها امرأته على العقد الذى كان مع أبيها ولا يعطيه شيئاً وإن شاء زوجها وأخذ صداقها روى ذلك أبو الجارود عن الباقر قال أبو مجلث ثم كان هو بالميراث أولى بها من ولى نفسها. أما قوله تعالى وَلَا تَعْضُوا لَوْهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ قِيلَ فِيمَنْ عَنِ بِهَذَا النَّهْيِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ الزَّوْجُ أَمْرَهُ اللَّهُ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيهِ حَاجَةٌ وَلَا يَمْسُكُهَا إِضْرَارًا بِهَا حَتَّى تَفْتَدِيَ بِبَعْضِ مَالِهَا. الثَّانِي قَالَ الْحَسَنُ هُوَ الْوَارِثُ نَهَى عَنِ مَنَعِ الْمَرْأَةِ مِنَ التَّزْوِيجِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَى مَا بَيَّنَّا. الثَّلَاثُ قَالَ مُجَاهِدٌ الْمُرَادُ الْوَلِيُّ الرَّابِعُ قَالَ ابْنُ يَزِيدَ الْمَطْلُوقُ يَمْنَعُهَا مِنَ التَّزْوِيجِ كَمَا كَانَتْ قَرِيشٌ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَنْكَحُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ الْمَرْأَةَ الشَّرِيفَةَ إِذَا لَمْ تَوَافِقْهُ فَارْقُهَا أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَشْهَدُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَيَكْتُبُ كِتَابًا إِذَا خَطَبَهَا خَاطِبًا فَإِنْ أَعْطَتْهُ وَأَرْضَتْهُ أَذِنَ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَعْطِ عَضْلُهَا فَهِيَ اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ وَالْعَضْلُ هُوَ التَّضْيِيقُ بِالْمَنَعِ مِنَ التَّزْوِيجِ . -قرآن- ٥١٨-٥٧٢ [صفحة ١٨٤] و قوله تعالى إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مَا قَالَ الْحَسَنُ أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ الزَّوَاجَ وَقَالَ إِنَّهُ إِذَا طَلَعَ مِنْهَا عَلَى رَيْبٍ فَلَهُ أَخَذَ الْفَدْيَةَ الثَّانِي قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ النَّشُوزُ وَالْأُولَى حَمَلُ الْآيَةِ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِأَنَّ الْعَمُومَ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَهُوَ الْمُرُورِيُّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع . وَقَوْلُهُ لَا تَعْضُوا لَوْهُنَّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا بِالْعَطْفِ عَلَى أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَيَقْرَأُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَعْضُوا لَوْهُنَّ بِإِثْبَاتِ أَنْ . وَقِيلَ فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ -قرآن- ١٦-٥٥-قرآن- ٢٩٢-٣٠٦-قرآن- ٣٧٠-٣٩٧ إن أباقيس بن الأسلت لمات عن زوجته كبشه بنت معن بن عاصم أراد ابنه أن يتزوجها فجاءت إلى النبي ص فقالت يا نبي الله لا أنورث زوجي ولا أنا تركت فأنكح فترلت هذه الآية ذكره أبو جعفر وغيره -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢١٢

فصل

ثم أمر الله سبحانه المؤمنين بأداء حقوقهن التى أوجبها عليهم من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فقال وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ أَيْ خَالَطُوهُنَّ وَخَالَقُوهُنَّ مِنَ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ الْمَصَاحِبَةُ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا يَعْنِي فِي إِمْسَاكِهِنَّ عَلَى كَرِهٍ مِنْكُمْ خَيْرٌ كَثِيرًا مِنْ وَلَدٍ يَرْزُقُكُمْ أَوْ عَطْفِكُمْ عَلَيْهِنَّ بَعْدَ الْكِرَاهِيَةِ وَالْهَاءُ فِيهِ يَحْتَمَلُ أَنْ -قرآن- ١٠٥-١٣١-قرآن- ١٨٣-٢٧٠ [صفحة ١٨٥] يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِ شَيْئًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الَّذِي تَكْرَهُونَهُ . وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ الْمَعْنَى إِنْ أَرَدْتُمْ تَخْلِيَةَ الْمَرْأَةَ سِوَا اسْتِبْدَالِ مَكَانِهَا أَوْ لَمْ تَسْتَبْدِلْ وَإِنَّمَا خَصَّ اللَّهَ اسْتِبْدَالَ النَّهْيِ لِأَنَّ

مع الاستبدال قديتهم جواز الاسترجاع لما أعطى من حيث إن الثانية تقوم مقام الأولى فيكون لها ما أعطته الأولى فيبين الله إن ذلك لا يجوز. ومعنى قوله تعالى وَ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا لَيْسَ مَا أُعْطِيْتُمُوهُنَّ مَوْقُوفًا عَلَى التَّمَسُّكِ بِهِنَّ دُونَ تَخْلِيْتُهُنَّ فَيَكُونُ إِذَا رُدْتُمْ إِلَى التَّمَسُّكِ جَازًا لَكُمْ أَخْذُهُ بَلْ هُوَ تَمْلِيْكٌ صَحِيْحٌ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ مَا أُعْطِيَ الْمَرْأَةُ مَهْرًا لَهَا وَ يَكُونُ دَخَلَ بِهَا فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ طَلَّقَهَا جَازٌ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ نِصْفَ مَا أُعْطَاهَا فَأَمَّا مَا أُعْطَاهَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ فَظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ لَكِنْ عَلِمْنَا بِالسَّنَةِ أَنَّ ذَلِكَ سَائِغٌ لَهُ وَ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا. وَالْقِنطَارُ الْمَالُ الْكَثِيرُ قِيلَ هُوَ دِيَّةُ الْإِنْسَانِ وَقِيلَ هُوَ مِلَّةٌ جَلْدٌ ثَوْرٌ ذَهَابًا. وَ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَ قَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالَ السُّدِّيُّ وَ ابْنُ زَيْدٍ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ الْآيَةُ وَالصَّحِيْحُ أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ لَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ إِذْ لَا يَتَنَافَى حُكْمَا الْآيَتَيْنِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْفَدْيَةَ مِنَ الْمُخْتَلَعَةِ لِأَنَّ النَّشُوزَ فِيهَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَكْرِهِ وَ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى الزَّوْجُ مُخْتَارٌ لِلتَّمَسُّكِ فَالْحَاجَةُ إِلَى نَسْخِ إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرَى. وَ الْإِفْضَاءُ فِي الْآيَةِ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ مُجَاهِدٌ وَ السُّدِّيُّ وَقِيلَ إِنَّهُ الْخُلُوعُ وَ إِنْ لَمْ يَجْمَعْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ نِصْفَ الْمَهْرِ مَعَ الْجَمَاعِ وَ مَعَ الدَّخُولِ فِي الثَّيْبِ وَ أَمَّا الْبُكَرُ فَإِنَّ خَلَا بِهَا وَ وَجَدَتْ بِخَاتَمِ رَبِّهَا مِنْ بَعْدِهَا نِصْفَ الْمَهْرِ وَ كَلَّتَا الرَّوَابِيتَيْنِ رَوَاهُمَا أَصْحَابُنَا وَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَ الْأَوَّلُ أَقْوَى - قرآن- ١٧-٢٢- قرآن- ٥٩-١٠٣- قرآن- ٣٧٣-٤٠١- قرآن- ٨٥٨-٩١١- قرآن- ٩٥٧-١٠٠١ [صفحة ١٨٦] لِأَنَّ الْإِفْضَاءَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ أَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا قِيلَ هَذَا الْمِيثَاقُ قَوْلُهُ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ كَلِمَةُ النِّكَاحِ الَّتِي يَسْتَحِلُّ بِهَا الْفَرْجَ وَ هَذَا الْكَلَامُ وَ إِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ اسْتِفْهَامٌ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ وَ التَّوْبِيْحُ - قرآن- ٤٦-٨٠- قرآن- ١٠٣-١٤٥

باب ما يجب على المرأة في عدتها

إشارة

نستدل أولاً على أن عدة الحامل وضعها ثم ندرج في ذكره. إن قيل ما حجتكم على أن عدة المطلقة إذا كانت حاملاً هي وضعها الحمل دون الأقران فإن احتججتم بقوله و أولات الأحمال أجلهن أن يرضعن حملهن عورضتم بعموم قوله و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء. الجواب عنه أنه لا خلاف بين العلماء في أن آية وضع الحمل عامة في المطلقة وغيرها وأنها ناسخة لما تقدمها ومما يكشف عن ذلك أن قوله و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إنما هو في عدة غير الحامل فإن من استبان حملها لا يقال فيها لا يحل لها أن تكتن ما خلق الله في رحمها وإذا كانت هذه خاصة في غير الحوامل لم يعارض أنه الوضع وهي عامة في كل حامل من مطلقة وغيرها. - قرآن- ١٥٩-٢١١- قرآن- ٢٣٢-٢٨٩- قرآن- ٤٢٦-٥٤٩ [صفحة ١٨٧] وقيل في معنى قوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ثلاثة أقوال أحدها قال إبراهيم الحنبل وثانيها قال قتادة الحنبل وثالثها قال ابن عمر هو الحبل والحيض و به قال الحسن وهو الأقوى لأنه أعم وإنما لم يحل لهن الكتمان لظلم الزوج بمنعه المراجعة في قول ابن عباس و قال قتادة لنسبة الولد إلى غير والده كفعل الجاهلية. ثم شرط بقوله إن كن يؤمن بالله و اليوم الآخر أي من كانت مؤمنة فهذه صفتها لا- أنه يلزم المؤمنة دون غيرها وخرج ذلك مخرج التهديد. ثم قال و بعولتهن أحق بردهن يعني أزواجهن أحق برجعتهن و ذلك يختص الرجعات و إن كان أول الآية عاماً في جميع المطلقات الرجعية والبائنة ويسمى الزوج بعلاً- لأنه عال على المرأة بملكه لزوجيتها. وقوله تعالى و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف قال الضحاك لهن من حسن العشرة المعروف على أزواجهن مثل ما عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لهم و قال ابن عباس لهن على أزواجهن من التصنيع والبر بهن مثل ما لأزواجهن عليهن و قال الطبري على أزواجهن ترك مضارتهن كما أن

ذلك عليهن لأزواجهن . ثم قال وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ أَي فضيلةٌ منها الطاعةُ ومنها أنه يملك التخليّةُ ومنها زيادةُ الميراثِ على قسمِ المرأةِ والجهدِ هذا قولُ مجاهدٍ وقتادةٍ وقال ابنُ عباسٍ منزلةُ في الأخذِ عليها بالعضلِ في المعاملةِ حتى قال ما أحبُّ أن أستوفى منها جميعَ حتى ليكونَ لى عليها الفضيلةُ والدرجةُ والمنزلةُ. وقيل إن في الآيةِ نسخاً لأن التي لم يدخل بها لاعدةٌ عليها بلا خلافٍ إذ اطلقت قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا لَكُمْ -قرآن- ٢٩-٩٣-قرآن- ٣٨٠-٤٢٣-قرآن- ٥٢١-٥٥٤-قرآن- ٧٤٠-٧٨٤-قرآن- ١٠٤٩-١٠٧٩-قرآن- ١٤٣٢-١٤٨٥-قرآن- ١٤٩٧-١٥٠٦ وقيل في معنى قوله تعالى وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ أَحدها قال ابراهيمُ الحِيضُ وثانيها قال قتادةُ الحبلُ وثالثها قال ابنُ عمرٍ هو الحبلُ والحِيضُ و به قال الحسنُ وهو الأقوى لأنه أعمُ وإنما لم يحلْ لهن الكتمانُ لظلمِ الزوجِ بمنعه المراجعةُ في قول ابنِ عباسٍ وقال قتادةٌ لنسبةِ الولدِ إلى غيرِ والده كفعلِ الجاهليةِ. ثم شرط بقوله إن كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ أَي من كانت مؤمنةً فهذه صفتها لا- أنه يلزمُ المؤمنةُ دون غيرها وخرج ذلك مخرج التهديد. ثم قال وَ بُعِوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ عَنِ أَزْوَاجِهِنَّ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهِنَّ وَ ذَلِكَ يَخْتَصُّ الرَّجَعِيَّاتِ وَ إِن كَانَ أَوَّلُ الْآيَةِ عَامًا فِي جَمِيعِ الْمَطْلُوقَاتِ الرَّجَعِيَّةِ وَ الْبَائِنَةِ وَيُسَمَّى الزَّوْجُ بَعْلًا لِأَنَّهُ عَالٍ عَلَى الْمَرْأَةِ بِمَلِكِهِ لَزُوجِيَّتِهَا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ قَالَ الضَّحَّاكُ لهن من حسن العشرةِ المعروفِ على أزواجهن مثل ما عليهن من الطاعةِ فيما أوجبه عليهن لهم وقال ابنُ عباسٍ لهن على أزواجهن من التصنيعِ والبرِ بهن مثل ما لأزواجهن عليهن وقال الطبري على أزواجهن ترك مضارتهن كما أن ذلك عليهن لأزواجهن . ثم قال وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ أَي فضيلةٌ منها الطاعةُ ومنها أنه يملك التخليّةُ ومنها زيادةُ الميراثِ على قسمِ المرأةِ والجهدِ هذا قولُ مجاهدٍ وقتادةٍ وقال ابنُ عباسٍ منزلةُ في الأخذِ عليها بالعضلِ في المعاملةِ حتى قال ما أحبُّ أن أستوفى منها جميعَ حتى ليكونَ لى عليها الفضيلةُ والدرجةُ والمنزلةُ. وقيل إن في الآيةِ نسخاً لأن التي لم يدخل بها لاعدةٌ عليها بلا خلافٍ إذ اطلقت قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا وَ لِأَنَّ الْحَامِلَ عِدَّتُهَا وَضَعُ مَا فِي بَطْنِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ أَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. -قرآن- ١-٣٤-قرآن- ٨٦-١٣٨

فصل

وجاء في التفسير أن أُلدى حرم على المرأة كتمانها مما خلق الله في رحمها هو الولد و هو أن تكون حبلِي فتكتم الحبل لتطلق فتزوج زوجها تؤثره ونهيت عن ذلك لأمرين أحدهما أنها تلحق الولد بغير والده كما ذكرناه . والثاني أنها تمنع الزوج فسخه في المراجعة لأن عدة الحوامل وضع الحمل فهي أبعد مدى من مدة القراء ويقويه قوله هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ وَأَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ قَوْلَهُ إِنَّهُ الْمَحِيضُ وَقَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْحَبْلُ لِأَنَّ الدَّمَّ لَا يَكُونُ حَيْضًا حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الرَّحْمِ وَإِذَا خَرَجَ فَلَيْسَ فِي الرَّحْمِ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الْمَرَادُ الْحَبْلُ وَالْحَيْضُ هَاهُنَا وَ لَا مَعْنَى لَصَرْفِ الْمَعْنَى إِلَى أَحَدِهِمَا كَأَنَّ الْغَرَضَ نَهْيَهُنَّ عَمَّا يَكُونُ سَبَبًا لِمَنْعِ حَقِّ الزَّوْجِ مِنْ مَرَاجَعَتِهَا فِي الْعِدَّةِ إِنْ أَرَادَ وَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخِرِ لِأَنَّ بَوْضِعَ الْحَمْلِ تَنْقِضِي الْعِدَّةَ كَمَا تَنْقِضِي بَانْقِضَاءِ الْقَرَاءِ.الثالث قال علي بن عيسى أن كتمت الحبل محبة لفراقه ثم علم به ردها صاغرةً عقوبةً لما كتتمته . وقال عبد الجبار الآية تدل على بقاء الزوجية بعد الطلاق الرجعي مادامت -قرآن- ٣٣١-٣٨٠ [صفحة ١٨٩] في العدة فلهذا سماهم بعولا ولأن للطلاق تأثيرا يزال بالرد ما بقيت العدة. وإن الرجعة تصح من دون الإشهاد وإنما أمر الله فيها بالإشهاد احتياطاً وسنةً لأن الرجل كان قد أشهد على طلاقها فإذا راجع قبل انقضاء العدة و لم يشهد فإن أنكرت المرأة المراجعة بعد انقضاء العدة و لم يكن للرجل بينة على المراجعة و كان لها بينة على الطلاق فرق الحاكم بينهما على

ظاهر الشرع فالاحتياط هو الإشهاد في المراجعة ويصح من دونه لأنه تعالى جعلها حقا للبعول . و له أن يراجع بغير رضء منها لأن الله جعله أحق بذلك ويدل الظاهر على أن له الرجعة في كل مطلقه يلزمها العدة و لا يكون تطليقا ثانيا . و قال تعالى في موضع آخر يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَ أَحْضُوا الْعِدَّةَ فَلَمَّا أُمِرَ بِالتَّطْلِيقِ وَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَحْصِي بَيْنِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْعِدَّةَ مَا هِيَ فَقَالَ ثَلَاثَةٌ قُرْوٍ و قال في آيات آخر بيان العدد كلها على ما ذكرناه . و قد ذكرنا من قبل أنه تعالى إنما قال ثَلَاثَةٌ قُرْوٍ و لم يقل ثلاثة أقراء على جمع القليل لأنه لما كانت كل مطلقه مستقيمة الحيض على ما ذكرناه يلزمها هذا دخله معنى الكثرة فأتى ببناء الكثرة للإشعار بذلك فالقروء كثيرة إلا أنها ثلاثة ثلاثة في القسمة - قرآن - ٦١٠ - ٦٩٩ - قرآن - ٧٨٥ - ٨٠٠ - قرآن - ٨٩٣ - ٩٠٨

باب ما يكون كالسبب للطلاق

أشاره

و هو على ضربين النشوز والشقاق ولكل واحد منهما حكم دون حكم الآخر. أما النشوز فقد قال الله تعالى وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا - قرآن - ١٠٤ - ١٥٩ و هو على ضربين النشوز والشقاق ولكل واحد منهما حكم دون حكم الآخر. أما النشوز فقد قال الله تعالى وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ و هو أن يكره الرجل المرأة وتريد المرأة المقام معه وتكره مفارقتة ويريد الرجل طلاقها فتقول له لا تفعل إنى أكره أن يشمت بى فكل ما يلزمك من نفقة وغيرها لى فهو لك وأعطيك أيضا من مالى شيئا معلوما ودعنى على حالتى فلاجناح عليهما أن يصالحا بينهما على هذا الصلح . ومعنى الآية إن امرأة علمت من زوجها كراهة بنفسه عنها إلى غيرها وارتفاعا بها عنها إما لبغضه وإما لكراهية منه شيئا منها إما دمايتها وإما سنها وكبرها أو غير ذلك . أو إعراضا يعنى انصرافا بوجهه أن يبغض منافعه التى كانت لها منه فلا جناح ولا حرج عليهما أن يصطلحا بينهما صلحا بأن تترك المرأة له يوما أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة أو كسوة أو غير ذلك تستعطفه بذلك وتستديم المقام فى حباله والتمسك بالعقد الذى بينه وبينها من النكاح . ثم قال تعالى وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ومعناه الصلح بترك بعض الحق استدامة للخدمة وتمسكا بعقد النكاح خير من طلب الفرقة و قال بعض المفسرين الصلح خير من النشوز والإعراض والأول أشبه . هذا إذا كان بطيبه من نفسه فإن لم يكن كذلك فلا يجوز له إلا ما يسوغ فى الشرع من القيام بالكسوة والنفقة والقسمة و إلا - يطلق ونحو هذه الجملة روى مخالفوننا عن على ع و عن عمر و ابن عباس وعائشة و ابن جبير وجماعة . - قرآن - ١ - ٦٨ - قرآن - ٥٠٣ - ٥١٤ - قرآن - ٥٧٣ - ٥٨٣ - قرآن - ٨٠٦ - ٨٢١] صفحة ١٩١ [و قال ابن عباس خشيت سودة بنت زمعة أن يطلقها رسول الله ص قالت لا - تطلقنى وأجلسنى مع نساءك و لا - تقسم لى فنزلت وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٢٠ - ١٧٦ قال أبو جعفر ع هى بنت محمد بن مسلمة فتزوج عليها شابة فآثر الشابة عليها فأبت الأولى أن تفر على ذلك فطلقها تطليقه حتى إذ بقى من أجلها يسيرا قال إن شئت راجعتك وصبرت على الأثرة و إن شئت تركتك حتى يخلو أجلك ثم طلقها الثانية وفعل بهامثل ما فعله أولا فقالت راجعنى وأصبر على الأثرة فراجعها فذلك الصلح الذى بلغنا أنزل الله فيه وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٢٠ - ٣٩٠ و أَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَّ أَى أَحْضَرَتْ أَنْفُسُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الشَّحُّ بِحَقِّهِ قَبْلَ صَاحِبِهِ فَشَحَّ الْمَرْأَةُ بِتَرَكَ حَقِّهَا مِنَ النَّفْقَةِ وَالْكَسْوَةِ وَالْقِسْمَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ شَحَّ الرَّجُلُ إِتْفَاقَهُ عَلَى التَّى لَا يَرِيدُهَا . و إن قيل و إن امرأة ليس فيه أن الرجل نشز على امرأة والخوف ليس معه يقين . قلنا عنه جوابان أحدهما أن الخوف فى الآية بمعنى العلم تقديره و إن امرأة علمت . والثانى أنها لاتخاف النشوز من الرجل إلا و قد بدا

منه ما يدل على النشوز والإعراض من أمارات ذلك . ثم نفى الله أن يقدر أحد على التسوية بين النساء في حينه لأن ذلك تابع لما فيه من الشهوة وميل الطبع و ذلك من فعل الله و ليس بذلك نفى القدرة على التسوية والنفقة والكسوة. -قرآن- ١-٢٩ [صفحہ ١٩٢] ثم قال وَ إِنْ يَتَّفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كَلَّمَا مِنْ سَيِّئَاتِهِمَا الْمَعْنَى أَنَّ الزَّوْجَيْنِ اللَّذِينَ تَقْدِمُ ذَكَرَهُمَا مَتَى أَبِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَصَالِحُهُ الْآخَرُ بِأَنَّ تَطَالُبَ الْمَرْأَةِ نَصِيحَتَهَا مِنَ النِّفْقَةِ وَالْقِسْمَةِ وَحَسَنَ الْعِشْرَةِ وَيَمْتَنِعُ الزَّوْجُ مِنْ إِجَابَتِهَا إِلَى ذَلِكَ لِمِيلِهِ إِلَى الْآخَرِ وَيَتَّفَرَّقَا حِينَئِذٍ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْنِي كُلَّ وَاحِدٍ بِفَضْلِهِ . -قرآن- ١٠-٥٨

فصل

ثم قال تعالى الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَيِ إِنَّهُمْ يَقُومُونَ بِأَمْرِهِمْ وَبِتَأْدِيبِهِمْ فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَدْبِرَ أَمْرَ الْمَرْأَةِ وَ أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهَا لِأَنَّ فَضْلَهُ وَإِنْفَاقَهُ مَعًا عِلْمٌ لِكُونِهِ قَائِمًا عَلَيْهَا مُسْتَحَقًّا لَطَاعَتِهَا فَالْمَصَالِحَاتُ مَطِيعَاتُ اللَّهِ وَلِأَنَّ زَوْجَاهُنَّ حَافِظَاتُ لِمَا غَابَ عَنْهُنَّ مِنْ مَالِهِمْ وَ مَا يَجِبُ مِنْ رِعَايَتِهِ وَحَالِهِ وَ مَا يَلِزَمُ مِنْ صِيَانَتِهَا نَفْسَهَا لِلَّهِ . وَ اللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ لِنَشُوزِ هَاهُنَا مَعْصِيَةُ الزَّوْجِ وَأَصْلُهُ الرِّفْعُ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ قَوْلِهِمْ هُوَ عَلَى نَشْزٍ مِنَ الْأَرْضِ أَيِ ارْتِفَاعٍ وَ النُّشُوزُ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا خَاصَّةً وَ الشِّقَاقُ بَيْنَهُمَا . فَعُظُومُهُنَّ فَإِنَّ رَجْعَهُنَّ وَ إِفْهَاجَهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ -قرآن- ١٧-٨٩ -قرآن- ٣٩٥-٤٢٨ -قرآن- ٥٨٣-٥٩٣ وَ عَنِ الْبَاقِرِ هَجَرَ الْمَضَاجِعَ هُوَ أَنَّ يَحُولَ ظَهْرُهُ إِلَيْهَا -روایت- ١-٢ -روایت- ١٨-٥٥ وَ قَالَ ابْنُ جَبْرِ هُوَ هَجَرَ الْجَمَاعَ وَ قَالَ بَعْضُهُمْ أَهْجَرُوهُنَّ أَرْبَطُوهُنَّ بِالْهَجَارِ أَيِ الْحَبْلِ وَ هَذَا تَعْسُفٌ فِي التَّأْوِيلِ وَ يَضَعُفُهُ قَوْلُهُ فِي الْمَضَاجِعِ وَ لَا يَكُونُ الرِّبَاطُ فِي الْمَضَاجِعِ . فَأَمَّا الضَّرْبُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَبْرَحٍ بِلَا خِلَافٍ -قرآن- ١١٧-١٣٠ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ هُوَ -روایت- ١-٢ -روایت- ٢٠-٢٠ -ادامه دارد [صفحہ ١٩٣] بِالسَّوَاكِ -روایت- از قبل- ١١ فَإِنَّ أَطْعَمَكُمْ فَلَا تَطْلُبُوا الْعِلْلَ فِي ضَرْبِهِمْ وَسُوءَ مَعَاشِرَتِهِمْ . ثُمَّ قَالَ وَ إِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا وَ يَجْعَلُ الْأَمْرَ إِلَيْهِمَا عَلَى مَا يَرِيَانُ مِنَ الصَّلَاحِ فَإِنَّ رَأْيَا مِنَ الصَّلَاحِ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا جَمْعًا وَ لَمْ يَسْتَأْذِنَا وَ لَمْ يَكُنْ لِهَاتَيْنِ مَخَالَفَتُهُمَا وَ إِنْ رَأَى مِنَ الصَّلَاحِ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَفْرَقَا حَتَّى يَسْتَأْذِنَا فَإِنَّ اسْتَأْذِنَاهُمَا وَ رَضِيََا بِالطَّلَاقِ فَرَقَا بَيْنَهُمَا وَ إِنْ رَأَى أَحَدُ الْحَكَمِيِّينَ التَّفْرِيقَ وَ الْآخَرَ الْجَمْعَ لَمْ يَكُنْ لَذَاكَ حُكْمٌ حَتَّى يَصْطَلِحَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ إِمَّا جَمْعًا وَ إِمَّا تَفْرِيقًا وَ مَعْنَى الْآيَةِ أَيِ إِنْ عَلِمْتُمْ الْأَوْلَى وَ الْأَصْحَحَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى خِلَافِ الْأَمْنِ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الشِّقَاقُ يَقِينًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْحَكَمِيِّينَ فَإِنَّ أَرِيدَ بِهِ الظَّنُّ كَانَ قَرِيبًا مِمَّا قَلْنَا . وَ الشِّقَاقُ الْخِلَافُ وَ الْعِدَاوَةُ وَ الْحُكْمُ السُّلْطَانُ الَّذِي يَتَرَفَعَانُ إِلَيْهِ قَالَهُ جَمَاعَةٌ وَ قَالَ قَوْمٌ هُنَا وَ كِيلَانُ وَ عِنْدَنَا أَنَّ هَاتَيْنِ حُكْمَانِ وَ الضَّمِيرُ فِي بَيْنَهُمَا عَائِدٌ إِلَى الْحَكَمِيِّينَ أَيِ إِذَا أَرَادَا إِصْلَاحًا فِي أَمْرِ الزَّوْجَيْنِ يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ ابْنُ جَبْرِ -قرآن- ١-١٦ -قرآن- ٦٩-١٥٢

باب ما يؤثر في أنواع الطلاق

و هو أيضا على ضربين الخلع والمباراة وهما يؤثران في كيفية الطلاق فإن كل واحد منهما متى حصل مع الطلاق كانت التلقية بائنة. أما الخلع فإنه يكون من جهة المرأة خاصة ويجب إذا قالت المرأة لزوجها [صفحہ ١٩٤] إن لم تطلقني لأوطئ فراشك من تكرهه فمتى سمع منها هذا القول أو علم هذا من حالها و إن لم تنطق به وجب عليه خلعها و قد سمي الله تعالى في كتابه الخلع افتداء فقال فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ وَ الْفِدْيَةُ الْعَوْضُ الَّذِي تَبْذُلُهُ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا تَفْتَدِي نَفْسَهَا مِنْهُ بِهِ وَ هَذَا هُوَ الْخُلْعُ فِي الشَّرْعِ وَ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ هَذَا فِي الزَّوْجَيْنِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِبَاسُ لِسَابِهَا . وَ الْأَصْلُ فِي الْخُلْعِ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ قَالَ تَعَالَى وَ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ الْآيَةُ . فَإِذَا أَرَادَ خُلْعَهَا اقْتَرَحَ عَلَيْهَا شَيْئًا مَعْلُومًا تَعْطِيهِ سِوَاءَ مَا كَانَ

ذلك مثل المهر الذى أعطاها أو أكثر منه أو أنقص حسبما يختاره أى ذلك فعل جاز وحل له ما يأخذ منها فإذا تقرر بينهما على شىء معلوم طلقها بعد ذلك وتكون تطليقه بائنه لا يملك رجعتها إلا أن ترجع المرأة فيما بذلته من مالها قبل العدة فإن رجعت فى شىء من ذلك فى العدة كان له الرجوع أيضا فى بعضها ما لم تخرج من العدة فإذا خرجت من العدة لم يلتفت إليها إذا رجعت فيما بذلته و لم يكن عليها أيضا رجعة فإن أراد كان بعقد جديد. أما قوله تعالى وَ لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَى إِلَّا أَنْ يظنا و من ضم الياء من يخافا فتقديره أن لا يخافا على أن لا يقيما حدود الله و قال أبو على الفارسي خاف يتعدى إلى مفعول واحد و ذلك المفعول يكون تارة أن وصلتها وتارة غيرها و لا يلزم همزة سؤال من قال ينبغى -قرآن- ١٧٣-٢١٣-قرآن-٤١١-٥١٥-قرآن-١٠٢١-١٠٩٦ [صفحة ١٩٥] أن يكون فإن خيفا وكذا لا يلزم من خالفه لم لم يقل فإن خافا لأمرين أحدهما أن يكون الصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال الحمد لله ثم قال إِيَّاكَ نَعْبُدُ و قال ما آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجَهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ والآخري يكون الخطاب فى قوله فَإِنْ خِفْتُمْ صُرُوفًا إِلَى الْوَلَاءِ وَالْفُقَهَاءَ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِأُمُورِ الْكِفَاةِ. فإن قيل كيف قال فلا جناح عليهما وإنما الإباحة لأخذ الفدية. قيل لأنه لو خص بالذكر لأوهم أنها عاصية فإن كانت الفدية له جائزة فبين الإذن لهما لثلا. يوهم أنه كالربا المحرم على الأخذ والمعطى. وذكر الفراء أنه كقوله تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ وإنما هو من الملح دون العذب مجاز للاتساع و هذا هو الذى يليق بمذهبنا لأن الذى يبيح الخلع عندنا هو مالولاء لكانت المرأة به عاصية فهما اشتركا فى أن لا يكون عليهما جناح إذا كانت تعطى ما قديفى عن الزوج فيه الإثم فاشتركت فيه لأنها إذا أعطت ما يطرح الإثم احتاجت هى إلى مثل ذلك أى إنها نفت عن نفسها الإثم بأن افدت لأنها لو أقامت على النشوز والإضرار لأثمت و كان عليها فى النشوز جناح فخرجت عنه بالافتداء. و أما المبارءة فهى أن تكون الكراهية من جهة الرجل والمرأة معا من كل واحد منهما لصاحبه و لم يختص ذلك واحد منهما فمتى عرفا ذلك من حالهما أوقالت المرأة لزوجها أنا أكره المقام معك و أنت تكره المقام معى أيضا فبارينى أو يقول الرجل مثل ذلك على أن تعطينى كيت وكيت و يكون ذلك دون المهر -قرآن- ١٢٦-١٣٩-قرآن-١٤٩-١٦٣-قرآن-١٧١-٢٤٤-قرآن-٢٧٥-٢٨٦-قرآن-٣٦١-٣٨١-قرآن-٥٧٤-٦١٢] [صفحة ١٩٦] فإذا بذلته ذلك من نفسها طلقها حينئذ تطليقه وتكون بائنه على ما ذكرناه لأن المبارءة ضرب من الخلع والفرق بينهما ما ذكرناه والآية تدل عليهما. والخلع بالفدية على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون المرأة عجوزا ودميمة فيضارها لتفتدى به نفسها فهذا لا يحل له الفداء لقوله وَ إِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجِ الْآيَةِ. الثانى أن يرى الرجل امرأته على فاحشه فيضارها لتفتدى فى خلعه فهذا يجوز و هو معنى قوله وَ لَا تَعْضُوهُنَّ لِيُدْهَبْنَ لِبَعْضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ. الوجه الثالث أن يخافا ألا يقيما حدود الله لسوء خلق أو قلته نفقة من غير ظلم أو نحو ذلك فتجوز الفدية خلعا كان أو مبارءة على ما فصلناه -قرآن- ٢٦٩-

٣١٣-قرآن-٤١١-٥٠٦

باب ما يلحق بالطلاق

إشارة

و هو أيضا على ضربين يوجب التحريم و إن لم تقع الفرقة وضرب يوجب البيوننة مثل الطلاق فالقسم الأول الظهار والإيلاء والقسم الثانى اللعان والارتداد ونحن نفرده لكل واحد منهما فصلا مفردا إن شاء الله تعالى

فصل فى الظهار

قال الله تعالى الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ -قرآن- ١٩-٩٥ قال الله تعالى الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي خَوْلَةٍ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ وَزَوْجَهَا أَوْسَ أَخُو عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي قَوْلِ قَتَادَةَ وَكَانَ مَجَادِلْتُهَا إِيَّاهُ مَرَّجَعْتُهَا فِي أَمْرِ زَوْجِهَا وَكَانَ ظَاهِرًا مِنْهَا وَهِيَ تَقُولُ كَبُرَتْ سَنِي وَدَقَّ عَظْمِي وَ إِنْ أَوْسًا تَزَوَّجَنِي وَ أَنَا شَابَةٌ غَنِيَةٌ فَلَمَّا عَلَتْ سَنِي ظَاهَرَ مِنِّي وَ رَسُولُ اللَّهِ صَ سَاكَتْ لَا يَجِيبُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَزَلَ عَلَيْهِ وَحْيٌ فِي ذَلِكَ وَ لِأَحْكَمٍ ثَمَّ قَالَتْ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو حَالِي فَلْيُصِيبْهُ إِنْ ضَمَمْتَهُمْ إِلَى جَاعُوا وَ إِنْ ضَمَمَهُمْ إِلَيْهِ ضَاعُوا فَعَاوَدَتِ النَّبِيَّ عَ فَسَأَلَتْهُ رِخْصَةً. إِنْ قِيلَ لَمْ يَلَمْ يَسْمَعْ تَحَاوَرُ كَمَا بَعْدَ قَوْلِهِ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِي تُجَادِلُكَ. فَلَمَّا لَيْسَ ذَلِكَ تَكْرِيرًا لِأَنَّ أَحَدَ الْمَسْمُوعِينَ غَيْرَ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ مَا حَكَتَهُ عَنْ زَوْجِهَا مِنَ الظَّهَارِ وَالثَّانِي مَا كَانَ يَجْرِي بَيْنَهُمَا وَ بَيْنَ النَّبِيِّ عَ مِنَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ ظَاهَرَ فِي الْإِسْلَامِ فَكَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي حَرَمْتَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ فِي الْإِسْلَامِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي قِصَّةِ الظَّهَارِ الْآيَاتِ وَ لِاخْتِلَافِ أَنْ الْحُكْمُ عَامٌ فِي جَمِيعِ مَنْ يَظَاهِرُ وَ إِنْ نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي سَبَبٍ. وَ قَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ إِنْ بَعْضُ الْمَفْسَّرِينَ قَالَ لَيْسَ قَوْلُهُمْ أَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي مَأْخُودًا مِنَ الظَّهْرِ الَّذِي هُوَ الْعَضْوُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ الْبَطْنُ أَوْلَى بِهِ مِنَ الظَّهْرِ بَلْ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ ظَهَرَ عَلَى كَذَا إِذْ أَمْلَكَهُ وَ كَمَا -قرآن- ١-٢٧-قرآن- ٤٧٠-٤٩٩-قرآن- ٥١٠-٥٥١] صفحہ ١٩٨ [يَقُولُونَ نَزَلَ عَنْهَا إِذَا طَلَّقَهَا يَقُولُونَ ظَهَرَ عَلَيْهَا إِذَا مَلَكَهَا وَعَلَاهَا بِالزَّوْجِيَّةِ وَمَلَكَ النِّكَاحَ فَكَأَنَّهُ قَالَ مَلَكَ إِيَّاكَ حَرَامٌ عَلَى كَمَا أَنَّ مَلَكَهَا عَلَى حَرَامٍ. وَ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي بَانَتَ مِنْهُ وَ طَلَّقْتَ وَ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ لَا تَبِينُ الْمَرْأَةُ إِلَّا -أنه لا يجوز له وطؤها بل يحرم. و هو ينقسم إلى قسمين قسم يجب فيه الكفارة قبل المواقعة و هو أنه إذا تلفظ بالظهار و لا يعلقه بشرط أو علقه بشرط غير الوطى ثم حصل ذلك الشرط. والقسم الثاني أن يقول أنت على كظهر أُمِّي إِنْ وَاقَعْتِكَ فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ الْكَفَارَةُ هُنَا عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَوَاقَعَةِ. وَ الظَّهَارُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا وَ شَرْطُهُ كَشَرْطِ الطَّلَاقِ سِوَاهُ مِنْ كَوْنِ الْمَرْأَةِ فِي طَهْرِ لَمْ يَقْرَبْهَا فِيهِ بِجَمَاعٍ وَ يَكُونُ بِمَحْضَرِ شَاهِدَيْنِ وَ يَقْصِدُ التَّحْرِيمَ وَ لَا يَكُونُ عَلَى الْغَضَبِ وَ لَا عَلَى الْإِجْبَارِ فَإِنْ اخْتَلَتْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ بِهِ ظَاهَرٌ. وَ مَعْنَى قَوْلِهِ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ أَيْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لِنِسَائِهِمْ أَنْتَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي وَ مَعْنَاهُ إِنْ ظَهَرَ كُنْ عَلَى حَرَامِ كَظْهَرِ أُمِّي فَقَالَ اللَّهُ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ أَيْ لَيْسَتْ أَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَ لَيْسَ أُمَّهَاتُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ مِنَ الْأُمِّ وَ جَدَاتِهِ وَ إِلَّا اللَّائِي أَرْضَعْنَهُمْ. -قرآن- ٧٨٠-٨٢٠-قرآن- ٩١٨-٩٣٦] صفحہ ١٩٩ [ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الْقَائِلَ لِهَذَا يَقُولُ مِنْكَرًا قَبِيحًا وَ كَذِبًا. ثُمَّ قَالَ وَ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي حَكِينَاهُ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ااخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْعُودِ فَقَالَ طَاوُسُ الَّذِينَ كَانُوا يَظَاهِرُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ عَادُوا فِي الْإِسْلَامِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فَظَاهَرُوا وَ قَالَ قَتَادَةُ الْعُودُ هُوَ الْعِزْمُ عَلَى عُودِهَا وَ قَالَ قَوْمٌ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَ تَأْخِيرٌ وَ تَقْدِيرُهُ وَ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَتَحْرِيرُ رِقْبَتِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ سَأْسَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا وَ قَالَ آخَرُونَ مَعْنَاهُ ثُمَّ يَعُودُونَ لِنَقْضِ مَا قَالُوا. وَ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُنَا أَنَّ الْعُودَ الْمُرَادُ بِهِ الْوَطْءُ أَوْ بَعْضُ الْقَوْلِ فَالَّذِي قَالَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْوَطْءُ إِلَّا بَعْدَ الْكَفَارَةِ إِذَا كَانَ الظَّهَارُ مَطْلُوقًا. وَ جَعَلَ الْأَخْفَشُ لِمَا قَالُوا مِنْ صَلَهِ فَتَحْرِيرِ رِقْبَتِهِ فَالْمَعْنَى الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ فَتَحْرِيرُ رِقْبَتِهِمْ عَلَى أَيِّهِمْ تَحْرِيرُ رِقْبَتِهِ لِمَا قَالُوا يَعْنِي لِأَجْلِ مَا قَالُوا وَ هَذَا أَيْضًا حَسَنٌ. وَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى مَعْنَاهُ الَّذِينَ يَعُودُونَ لِتَحْلِيلِ مَا حَرَمَهُ فَقَدَ عَادُوا فِيهِ وَ هُوَ فِي مَوْضِعِهِ لِأَحْجَاجِهِ إِلَى تَقْدِيمِ وَ تَأْخِيرِ. وَ الْأَقْوَابِلُ كُلُّهَا مُتَقَابِرَةٌ لِأَنَّ مِنْ عِزْمٍ عَلَى غَشْيَانِهَا فَقَدْ عَادَ. ثُمَّ بَيَّنَّ تَعَالَى كَيْفِيَّةَ الْكَفَارَةِ فَقَالَ فَتَحْرِيرِ رِقْبَتِهِ فَإِنْ أَوْلَى مَا يَلْزِمُهُ مِنَ الْكَفَارَةِ عَتَقَ رِقْبَتَهُ وَ التَّحْرِيرُ هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الرِّقْبَةَ الْمَمْلُوكَةَ حُرَّةً بِالْعَتَقِ بَأَنَّ يَقُولُ الْمَالِكُ إِنَّهُ حُرٌّ. وَ الرِّقْبَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً أَوْ فِي حُكْمِ الْمُؤْمِنِ سِوَاهُ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً إِذَا كَانَتْ صَاحِبَةً الْأَعْضَاءِ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ وَاقِعٌ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ الْإِجْرَاءُ بِهَا. -قرآن- ٥٨-٩٤-قرآن- ١٣٨-١٦٤-قرآن- ٦٧٧-٦٨٧-قرآن- ٦٩٥-٧١٣-قرآن- ١٠٤٧-١٠٦٥] صفحہ ٢٠٠ [وَ تَحْرِيرُ الرِّقْبَةِ وَاجِبٌ فِي الظَّهَارِ الْمَطْلُوقِ قَبْلَ الْمَجَامَعَةِ أَوْ فِي الْمَشْرُوطِ بِغَيْرِ الْوَطْئِ كَأَنَّ يَقُولُ

إن فعلت كذا فأنت على كظهر أمي فإذا فعله وجب عليه الكفارة أيضا قبل الوطى لقوله فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا أَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجَامِعَهَا فِيمَاسَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ لِلْمُظَاهِرِ أَنْ يَقْبَلَ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا بِجَمَاعٍ وَلا بِمَمَاسَةٍ شَهْوَةٍ. فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الرِّقَبَةَ وَعَجَزَ عَنْهَا فَصَبَّ يَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ وَالتَّابِعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُوَالِيَ بَيْنَ أَيَّامِ الشَّهْرَيْنِ الْهَلَالِيِّينَ أَوْ يَصُومَ سِتِينَ يَوْمًا إِنْ بَدَأَ مِنْ نِصْفِ شَهْرٍ وَنَحْوَهُ لَا يَفْطُرُ بَيْنَهُمَا إِنْ أَفْطَرَ بَعْدَ أَنْ صَامَ شَهْرًا وَمِنَ الثَّانِي بَعْضُهُ وَلَوْ يَوْمًا فَقَدْ أَخْطَأَ إِلَّا أَنَّهُ يَبْنِي إِنْ أَفْطَرَ قَبْلَهُ لَعَذَرَ بَنِي أَيْضًا وَإِنْ أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ عَذَرَ اسْتَأْنَفَ. فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّوْمِ فَاطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا يُعْطَى عِنْدَنَا لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَعْطَاهُ مَدًا. وَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ التَّحْرِيرُ وَاجِبٌ قَبْلَ الْمَجَامِعَةِ لِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي الظَّاهِرِ الْمَطْلُوقِ وَلَمْ يَذَكَرِ اللَّهُ فِي الطَّعَامِ وَلَكِنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ قَبْلُ التَّمَاسِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ إِنْ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ لِأَنَّ الثَّانِي هَاهُنَا بَدَلَ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ مِنَ الثَّانِي. وَمَتَى نَوَى بَلْفِظِ الظَّاهِرِ الطَّلَاقِ لَمْ يَقَعْ بِهِ طَّلَاقٌ. وَالْإِطْعَامُ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْمَسْكِينِ -قرآن- ١٧٥-٢١٨-قرآن- ٣٦٣-٣٧٧-قرآن- ٣٩٤-٤٢٤-قرآن- ٧٠٥-٧٣١

فصل في الإيلاء

قال الله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ -قرآن- ١٩-١٠٢ قال الله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. اعلم أن الإيلاء لا يقع إلا بعد الدخول بها ومتى آلى بغير اسم الله أو حلف بالطلاق أو ما أشبهه أن لا يطأها فليطأها وليس عليه كفارة. ولا خلاف بين أهل التأويل أن معنى يؤلون يحلفون والإيلاء في الآية الحلف على اعتزال النساء وترك جماعهن على وجه الإضرار بهن وكأنه قيل للذين يؤلون أن يعتزلوا النساء تربص أربعة أشهر. فإذا حلف الرجل أن لا يجامع زوجته كانت المرأة بالخيار إن شاءت صبرت عليه أبداً وإن شاءت خاصمته إلى الحاكم فإن استعدت عليه أنظره الحاكم بعد دفعها إليه أربعة أشهر ليرتئى في أمرها فإن كفر وراجع و إلاخيره الحاكم بعد ذلك بين أن يكفر ويعود أو يطلق فإن أقام على الإضرار بها حبسه الحاكم وضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يفىء إلى أمر الله فيكفر ويرجع أو يطلق. واليمين التي يكون بها الرجل مولياً هي اليمين بالله أو بشيء من صفاته التي لا يشركه فيها غيره على وجه لا يقع موقع اللغو الذي لا فائدة فيه وهو المروى عن علي ع وقال جماعة هو في الجماع وغيره من الإضرار نحو الحلف أن لا يكلمها. وقوله حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ أَى حَتَّى يَرْجِعَ مِنَ الْخَطِإِ إِلَى الصَّوَابِ. فَإِنْ قِيلَ مَا أَلَّذِي يَكُونُ بِهِ الْمَوْلَى فَائِئاً. قِيلَ عِنْدَنَا يَكُونُ فَائِئاً بَأَنَّ يَجَامِعُ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَالَ الْحَسَنُ يَكُونُ فَائِئاً بِالْعَزْمِ فِي حَالِ الْقُدْرَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِيهِ وَهَذَا عِنْدَنَا يَكُونُ لِلْمُضْطَرِّ أَلَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ. وَيَجِبُ عِنْدَنَا عَلَى الْفَائِي كَفَارَةٌ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ وَلا عَقُوبَةَ -قرآن- ١-٧١-قرآن- ١٠٢٣-١٠٥٤ [صفحة ٢٠٢] عليه وهو المروى عنهما ع وقال الحسن لا كفارة عليه لقوله تعالى فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِكَفَارَةٍ. وَمَتَى حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَجَامِعُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَا يَكُونُ مَوْلِياً لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلا يَجُوزُ لَهُ وَطْؤُهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِيْلَاءِ الْآخَرَ. وَمَتَى حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا وَهِيَ مَرْضَعَةٌ خَوْفاً مِنْ أَنْ تَحْبَلَ فَيُضْرُ ذَلِكَ بَوْلِئِهَا لَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ آتِفاً. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ نِسَائِهِمْ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ أَجْلِ نِسَائِهِمْ. وَالْفُقَهَاءُ جَعَلُوا مِنْ مَتَعَلِّقَةِ الْإِيْلَاءِ حَتَّى إِذَا اسْتَعْمَلُوهَا مَعَهُ قَالُوا آلى مِنْ امْرَأَتِهِ إِذَا حَلَفَ الْحَلْفَ الْمَوْصُوفِ وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ هِيَ مَتَعَلِّقَةٌ بِاللَّامِ فِي لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ كَمَا يَقُولُونَ لَكَ مِنْ النِّصْرَةِ وَالْمَعُونَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِيْلَاءَ يَسْتَعْنِي عَنْ مَنْ وَالْمَعْرُوفُ آلى عَنْ امْرَأَتِهِ وَالْأَحْسَنُ مَنْ هَذَا كَلَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَاهُنَا لِلتَّبْعِيضِ أَى مِنْ آلى مِنْ جَمَلَةِ نِسَائِهِ عَلَى وَاحِدَةٍ أَوْ عَلَى بَعْضِهِنَّ أَوْ عَلَى

جميعهم و قال النحويون اللام يفيد الاستحقاق كما يقول اللعن للكفار. و قوله من نسايتهميتعلق بالظرف كما يقول لك منى نصره و لك منى معونه أى للمولين من نسايتهم تربص أربعة أشهر و ليس من يتعلق يؤلون لأن اللغة يحكم أن يقال آلى على امرأته وقول القائل آلى فلان من امرأته وهم إنما توهمه من هذه الآية لمامع الله تعالى يقول لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ أَنْ مِن قُرْآن-٦٩-١٠٨-قرآن-٧١٢-٧٢٩-قرآن-١٠١٣-١٠٢٥-قرآن-١٢٨٠-١٣١١ [صفحه ٢٠٣] يتعلق بيؤلون فكرروا فى كتاب الإيلاء آلى من امرأته والصواب ما ذكرته

فصل فى اللعان

قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. إذا قذف الرجل امرأته بالفجور وادعى أنه رأى معها رجلا يفجر بهامشاهدة و لم يقم به أربعة من الشهود كان عليه ملاعتها وكذلك إذا انتفى من ولد زوجته له فى حباله أو بعد فراقها مدة الحمل ومعنى الآية أن من رمى زوجته بالزناء تلعنا إذا لم تكن صماء أو خرساء إذا لم يكن له شهود أربعة. والملاعنة أن يبدأ الرجل فيحلف بالله أنه صادق فيما رماها به ويحتاج أن يقول أشهد بالله إنى لصادق لأن شهادته أربع مرات تقوم مقام أربعة شهود فى دفع الحد عنه ثم يشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به و إذا جحدت المرأة ذلك شهدت أربع شهادات إنه لمن الكاذبين فيما رماها به وتشهد الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . ثم يفرق بينهما و لا يجتمعان أبدا كما فرق رسول الله ص بين هلال بن أمية وزوجته وقضى أن الولد لها و لا يدعى لأب و لا ترمى هى و لا يرمى ولدها. و عند أصحابنا أنه لالعان بينهما ما لم يدخل بها واللعان عندنا يحصل بتمام اللعان من غير حكم الحاكم و تمام اللعان إنما يكون إذا تلعن الرجل والمرأة جميعا على ما ذكرنا قرآن-١٩-١٦٨ [صفحه ٢٠٤]

فصل فى الارتداد

قال الله تعالى وَ مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ وَ قَالَ سُبْحَانَهُ وَ لَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَيْتَى يُؤْمِنَ. استدل بعض المفسرين بمجموع الآيتين على أن المرتد عن الإسلام تبين عنه امرأته لعموم الآيتين . وعندنا أن المرتد على ضربين فإن كان مسلما ولد على فطرة الإسلام فقد بانت منه امرأته فى الحال وقسم ماله بين ورثته ووجب عليه القتل من غير أن يستتاب وتعد زوجته عدة المتوفى عنها زوجها. و إن كان المرتد ممن كان أسلم عن كفر ثم ارتد استتيب فإن عاد كان عقد زوجته ثابتا و إن لم يرجع كان عليه القتل و إن هرب إلى دار الحرب تعدت زوجته ثلاثة أشهر. والأولى أن نقول إن هذا الحكم يعلم بالسنة قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَ قَالَ تعالى ما آتاكم الرسول فخذوه و هفتدل الآيتان عليه جملة أو من فحوى كل واحدة من الآيتين قرآن-١٩-٧٥-قرآن-٩٠-١٣٠-قرآن-٦٥٥-٧٢٠-قرآن-٧٣٥-٧٦٤

باب الزيادات

إشارة

إنما خص الله المؤمنات فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم قرآن-٤١-٨٢ إنما خص الله المؤمنات فى قوله تعالى يا

أَيُّهَا الْعَلِيِّينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ لَوْلَا يَنْكَحُ الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا كُلُّ مُؤْمِنَةٍ عَفِيفَةٌ - قرآن - ١-١٢ كما قال ع تخيروا لنطفكم - رواية -
 ١-٢-رواية-١٥-٣٠ فيجب أن يتنزه عن مزاجه الفواسق والفواجر والكوافر. وفائدة ثم في قوله ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ فِي التَّوَهُمِ عَمَّنْ
 عَسَى تَفَاوُتِ الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ قَرِيبَةٌ الْعَهْدِ مِنَ النِّكَاحِ وَبَيْنَ أَنْ يُعِيدَ عَهْدَهَا مِنَ النِّكَاحِ وَيَتَرَخِي بِهَا الْمُدَّةَ فِي حِبَالَةِ
 الزَّوْجِ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا. وَقَرِئَ تَعْتَدُونَهَا مَخْفَفًا أَيْ تَعْتَدُونَ فِيهَا وَالْمُرَادُ بِالْإِعْتِدَاءِ مَا فِي قَوْلِهِ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا. وَالْعَامِلُ فِي
 الظَّرْفِ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا نَكَحْتُمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَكُمْ وَالتَّقْدِيرُ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لَمْ يَثْبُتْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ
 عُدَّةٌ. وَالسَّرَاحُ الْجَمِيلُ هُوَ دَفْعُ الْمَتْعَةِ بِحَسَبِ الْمَيْسَرَةِ وَالْعَشْرَةُ بغير جَفْوَةٍ وَلَا أَذْيَةٍ. - قرآن - ٧٥-٩٣-قرآن-٣١٨-٣٥٥-قرآن-٣٨٦-
 ٣٩٩-قرآن-٤٤٦-٤٩٠ و عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت قاعدا عند علي بن الحسين ع فجاء رجل فقال إني قلت يوم أتزوج
 فلانة فهي طالق فقال اذهب وتزوجها فإن الله تعالى بدأ بالنكاح قبل الطلاق وقرأ هذه الآية -رواية-١-٢-رواية-٣٣-١٩٧

مسألة

إن قيل قد أمر الله بطلاق العدة في قوله تعالى فَطَلَّقُوهُنَّ لِئَلاَّ يَهْتَفِكُنَّ إِذْ يَبْعَثُ رَبُّهُنَّ نِكَاحًا فَلَوْ لا أَفْرَأْتُمْ كَيْفَ تَقْدِمُونَ أُنْتُمْ طَلَّاقُ السَّنَةِ عَلَى طَلَّاقِ الْعُدَّةِ. قلنا إن طلاق
 السنة أيضا طلاق العدة الذي ذكره الله إلا أن أصحابنا قد اختلفوا على أن يسموا الطلاق الذي لا يزداد عليه بعد المراجعة طلاق -
 قرآن - ٥٠-٧٥ [صفحة ٢٠٦] السنة والطلاق الذي يزداد عليه شرط المراجعة طلاق العدة ومما يعضده ماروي بكير بن أعين عن
 أبي جعفر ع أنه قال الطلاق أن يطلق الرجل المرأة على طهر من غير جماع ويشهد رجلين عدلين على تطليقه ثم هو أحق برجعته
 ما لم تمض ثلاثة قروء فهذا الطلاق الذي أمر الله به في القرآن وأمر به رسول الله في سنته و كل الطلاق لغير العدة فليس بطلاق
 -رواية-١-٢-رواية-٥١-٢٨٥ و عن حريز سألت أبا عبد الله ع عن طلاق السنة فقال على طهر من غير جماع بشاهدي عدل و
 لا يجوز الطلاق إلا بشاهدين والعدة و هو قوله فَطَلَّقُوهُنَّ لِئَلاَّ يَهْتَفِكُنَّ -رواية-١-٢-رواية-١٣-١٦٩

مسألة

عن زرارة عن أبي جعفر قال سألته عن رجل قال لامرأته أنت على حرام قال لو كان لي عليه سلطان لأوجعت رأسه و قلت الله
 أحلها لك فمن حرمها عليك إنه لم يزد على أن كذب فزعم أن ما أحل الله له حرام ولا يدخل عليه طلاق ولا كفارة فقلت يقول
 الله يا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ فَمَجَلَّ عَلَيْهَا
 فِيهِ الْكُفْرَةُ فَقَالَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ جَارِيَتَهُ مَارِيَةَ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا وَإِنَّمَا جَعَلَ عَلَيْهِ الْكُفْرَةَ فِي الْحَلْفِ وَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي التَّحْرِيمِ
 -رواية-١-٢-رواية-٣٤-٥٥٧. و هذا إشارة إلى الإيلاء. [صفحة ٢٠٧]

مسألة

فإن قيل إن أخلعت الزوجة في مرضها بأكثر من مهر مثلها هل يصح ذلك أم لا و إن صح فهل يكون ذلك من صلب مالها أم
 لا. قلنا الخلع على هذا صحيح لأن المرض لا يبطل المخالعة بمهر المثل أو أكثر منه و يكون ذلك من صلب مالها لقوله تعالى فلا
 جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ وَ لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ حَالِ الْمَرْضِ وَغَيْرِهِ فَوْجِبَ حَمْلُهُ عَلَى عَمُومِهِ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ . - قرآن - ٢٤١-٢٨١

مسألة

فإن قيل كيف عدى قوله لِلَّذِينَ يُؤَلِّبُونَ هُمُومَهُمْ وَعَمَلُهُمْ بَعِيدٌ. قلنا قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد فكأنه قيل يبعدون من نسائهم مؤلبن أو مقسمين ويجوز أن يراد لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر كقولك لى منك كذا. والإيلاء من المرأة أن يقول والله لا أقربك أربعة أشهر فصاعداً أو لا أقربك على الإطلاق ولا يكون فيما دون أربعة أشهر. فإن قيل كيف وقع الفاء في قوله تعالى فَإِنْ فَاؤُ. قيل موقع صحيح لأن قوله فَإِنْ فَاؤُ وَإِنْ عَزَمُوا تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ لِلَّذِينَ يُؤَلِّبُونَ وَالتفصيل يعقب المفصل كما تقول أنا نزيلكم هذا الشهر فإن أحمدتكم عندكم إلى آخره وإلا لم أقم إلا ريثما أتحوّل. -قرآن- ٢٦-٤٣-قرآن- ٣٩٠-٣٩٩-قرآن- ٤٢٨-٤٣٧-قرآن- ٤٣٨-٤٥٢-قرآن- ٤٦٦-٤٨٣

مسألة

وقوله تعالى وَ الْمُطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ إرَادَ الْمَدْخُولِ -قرآن- ١٦-٧٣ [صفحة ٢٠٨] بهن التي تحيض واللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكله وبعضه فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك. وفي ذكر الأنفس هاهنا تهيج لهن على التربص وزيادة بعث وذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن أن يقمن أنفسهن ويغلبن على الطموح ويجبرنها على التربص. وفي قوله تعالى تَرَبَّصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَأَنْهِنَّ يَسْتَنْكِفْنَ هُنَاكَ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ أَنْفُسِهِنَّ. -قرآن- ٢٩٦-٣٢١

مسألة

فإن قيل هل يصح الإيلاء من الذمي قلنا يصح منه ذلك لقوله تعالى لِلَّذِينَ يُؤَلِّبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَ هَذَا عَامٌ فِي الذَّمِّ وَالْمُسْلِمِ - قرآن- ٧٠-١٠١ [صفحة ٢٠٩]

كتاب العتق وأنواعه

إشارة

قال الله تعالى وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. هذه الآية نزلت في زيد بن حارثة و كان النبي ص أعتقه. وإنعام الله عليه ألقى ذكره الله في الآية هو الإسلام وقد وفقه له وإنعام النبي ع عتقه. خاطب الله محمدا فقال اذكر حين تقول للذي أنعم الله عليه بالهداية إلى الإيمان وأنعمت عليه بالعتق أمسك عليك زوجك أي احبسها ولا تطلقها لأن زيدا جاء إلى النبي ع مخلصا زوجته زينب بنت جحش على أن يطلقها فوعظه النبي و قال له لا تطلقها واتق الله في مفارقتها. وَ تَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهَا لِمَنْ أَحْفَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ طَلَّقَهَا زَيْدٌ تَزَوَّجَهَا وَخَشِيَ مِنْ إظهار هذا للناس و كان الله أمره بتزوجها إذا طلقها زيد. فلما قضى زيد منها وطرا أي لما طلق زيد امرأته أذن الله لنبيه في -قرآن- ١٩-٨٤-قرآن- ٣٤٠-٣٦١-قرآن- ٥١٥-٥٥٦-قرآن- ٦٦٨- ٦٩٩ [صفحة ٢١٠] تزويجها وأراد بذلك نسخ ما كان عليه الجاهلية من تحريم زوجة الدعوى وهو قوله تعالى لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ. فهذه الآية تدل على أن في العتق فضلا كثيرا وثوابا جزيلًا ألا ترى أنه تعالى كنى عنه بقوله أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. ويستحب عتق المؤمن المستبصر فإن الإنعام عليه أحسن. ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله. والعتق لا يصح ولا يقع بغير نية. وكل آية تنطق بتحرير الرقبة في الكفارات فإنها تدل على جواز العتق بل على فضله وأنه من أكرم الإحسان وأفضل الإنعام ولا خلاف في جوازه والفضل فيه بين الأمة. والعتق على ضررين واجب وندب ويدخل كلا وجهيه تحت قوله

تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ لِأَمْرِ بِالْعَدْلِ وَاجِبٌ عَلَى وَجْهِ الْإِحْسَانِ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ . فَإِنْ قَالَ كُلُّ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ لَا يَقَعُ بِهِ عِتْقٌ وَإِنْ مَلَكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ نَذْرًا عَلَى نَفْسِهِ . وَإِذَا قَالَ كُلُّ عَبْدٍ لِي قَدِيمٌ فَهُوَ حُرٌّ فَمَنْ كَانَ أَتَى لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ مَمَالِكِهِ صَارَ حُرًّا قَضَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنْزِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ وَ قَدِّثْتَ أَنَّ الْعُرْجُونَ إِنَّمَا يَنْتَهِي إِلَى الشَّبهِ بِالْهَلَالِ فِي تَقْوِيهِ وَضَوْؤِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ أَخْذِ الثَّمَرَةِ مِنْهُ -قرآن- ٨٧-١٥٤-قرآن- ٢٥١-٢٦٦-قرآن- ٦٢٧-٦٦٨-قرآن- ٩٥٧-١٠٢٠ [صفحة ٢١١]

باب من إذا ملك العتق في الحال

قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ كَمَا لَآئِيَهُ يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ وَالسَّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَتَى مَلَكَ الْإِنْسَانُ أَحَدَ وَالِدَيْهِ أَوْ وَلَدَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِ فِي النِّكَاحِ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ انْعَتَقُوا فِي الْحَالِ وَلَمْ يَثْبِتْ لَهُمْ مَعَهُ اسْتِرْقَاقٌ عَلَى حَالٍ . وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرَانِهِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ فَإِنْ اسْتِرْقَقَهُمْ لَا يَثْبِتُ فِيهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ لَا يَثْبِتُ اسْتِرْقَاقَهُمْ أَيْضًا لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عَامٌ -قرآن- ١٩-٨٨ لقوله ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٤٧ على أنه لا يصح ملكهن من جهة الرضاع . وقوله وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ يَدُلُّ فَحْوَى هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَنَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا إِلَى قَوْلِهِ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِذَا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْبِنُوَّةَ وَالْعِبُودِيَّةَ لَا تَجْتَمِعَانِ وَأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ ابْنَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ . -قرآن- ٤٩-١١٦-قرآن- ٢٥٩-٢٩٢-قرآن- ٣٠٤-٤١٦ [صفحة ٢١٢] وَيَسْتَحِبُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا مَلَكَ مِنْ سِوَاهُمْ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ أَنْ يَعْتَقَهُ فَإِنْ مَلَكَ أَخَاهُ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ وَابْنَ أُخْتِهِ أَوْ عَمَّهُ أَوْ خَالَه وَغَيْرَهُمْ مِنَ الرِّجَالِ فَلْيَأْسُ وَالْأُولَى عَتَقَهُ

باب من يصح ملكه و من لا يصح

قال الله تعالى وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا يَدُلُّ بِعَمُومِهِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا مُسْلِمًا فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْلَمَ مَمْلُوكٌ لَدِمَى لَا يَقْرَعُهُ بَلْ يَبَاعُ مِنْ مُسْلِمٍ وَيُعْطَى ثَمَنَهُ الذَّمَّى . وَ لِأَبَاسٍ أَنْ يَشْتَرِيَ الْإِنْسَانَ مَا يَسِيْبُهُ الظَّالِمُونَ إِذَا كَانُوا مُسْتَحْقِقِينَ لِلْسَبِّ وَ لِأَبَاسٍ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْلَادَهُمْ وَيَجُوزُ وَطْءٌ مِنْ هَذِهِ صِفَتِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْخُمْسُ لِمُسْتَحْقِقِيهِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا شَيْعَتَهُمْ مِنْ ذَلِكَ فِي حُلِّ وَسَعَةِ . وَ كُلٌّ مِنْ قَامَتِ الْبَيْنَةُ عَلَى عِبُودِيَّتِهِ سِوَاءَ كَانَ بِالْغَا أَوْ لَمْ يَكُنْ جَازٍ تَمْلِكُهُ وَكَذَا مَنْ أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعِبُودِيَّةِ وَ كَانَ بِالْغَا وَالِدَلِيلِ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّ آيَةٍ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِقْرَارِ وَالْبَيْنَةِ . وَاللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ وَجْهِ حِكْمَتِهِ فِي إِبَاحَةِ الْاسْتِرْقَاقِ بِقَوْلِهِ انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بَأَنَّ جَعَلْنَا بَعْضَهُمْ أَغْنِيَاءَ وَبَعْضَهُمْ فُقَرَاءَ وَبَعْضَهُمْ مَوَالِي وَبَعْضَهُمْ عِبِيدًا وَإِمَاءَ وَبَعْضَهُمْ مَرْضَى وَبَعْضَهُمْ أَصْحَاءَ بِحَسَبِ مَا عَلَّمْنَا مِنْ مَصَالِحِهِمْ . -قرآن- ١٩-٨٠-قرآن- ٦٨٨-٧٢٦ [صفحة ٢١٣] وَ لِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ فَذَلِكَ أَوْلَى أَنْ يَرِغَبَ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ كَثِيرًا مِنَ الْمَمَالِكِ خَيْرًا مِنْ سَادَاتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا جَمِيعًا مُسْلِمِينَ وَكَذَا الْفَقِيرَ وَالغَنَى جَمِيعَهُ نَوْعٌ مِنَ التَّكْلِيفِ -قرآن- ١-٣٠

باب بيع أمهات الأولاد

أم الولد هي التي تلد من مولها سواء كان ما وضعته تاما أو غير تام وإن أسقطت نطفة ويجوز بيعها بعد وفاة أولادها والدليل عليه

قول الله تعالى وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الزَّيْبَ وَ هَذَا عَامٌ فِي أَمْهَاتِ الْأَوْلَادِ وَ غَيْرِهِنَّ . فَإِنْ قِيلَ قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنْ قَوْلَهُ وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ مَشْرُوطٌ بِالْمَلِكِ فَإِنَّ بَيْعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ لَا يَجُوزُ . قُلْنَا الْمَلِكُ بَاقٍ فِي أُمِّ الْوَلَدِ بِلَا خِلَافٍ لِأَنَّ وَطْأَهَا مَبَاحٌ لَهُ وَ لَا وَجْهَ لِإِبَاحَتِهِ إِلَّا بِمَلِكِ الْيَمِينِ . وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ عَتَقِهَا بَعْدَ الْوَلَدِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَلِكُ لِمَا جَازَ الْعَتَقَ وَ كَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ قَاتِلَهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا إِذَا كَانَتْ دُونَ دِيَةِ الْحَرَّةِ أَوْ مِثْلِهَا وَ كَذَلِكَ يَجُوزُ مَكَاتِبَتُهَا وَ أَنْ يَأْخُذَ سَيِّدُهَا مَا كَاتَبَهَا عَلَيْهِ عَوْضًا عَنْ رَقِبَتِهَا وَ هَذَا كَلَهُ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الْمَلِكِ . وَ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الرَّهْنِ وَ أَنْ يَمْلِكَ الشَّيْءَ الْمَرْهُونَ هُوَ بَاقٍ لِلرَّاهِنِ وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ فَذَلِكَ قِيَاسٌ وَ نَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ . عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا سَلِمُوا بَقَاءَ الْمَلِكِ فِي أَمْهَاتِ الْأَوْلَادِ فَبِقَاؤِهِ يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ أَحْكَامِهِ وَ إِذَا دَعُوا فِيهِ النِّقْصَانَ طَوَّلُوا بِالْإِدْلَالِ وَ لَمْ يَجِدُوهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمْنَا - قُرْآن - ١٤٦ - ١٨٦ - قُرْآن - ٢٥٧ - ٢٨٠] [صفحہ ٢١٤] نَقْصَانُ الْمَلِكِ تَبْرَعًا لِحَاجِزٍ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا مَعَ وَلَدِهَا وَ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ النِّقْصَانِ . وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى وَ الْعٰذِيْنَ هُمْ لِفُرُوْجِهِمْ حٰفِظُوْنَ اِلٰمًا عَلٰى اٰزْوَاجِهِمْ اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ وَ قَدْ عَلَّمْنَا أَنَّ لِلْمَوْلَى أَنْ يَطَّأَ أُمَّ وَ لَدَهُ وَ إِنَّمَا يَطَّأُهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ لَا عَقْدَ هَاهُنَا وَ إِذَا جَازَ أَنْ يَطَّأَهَا بِالْمَلِكِ جَازَ أَنْ يَبِيعَهَا بَعْدَ وِفَاةِ وَلَدِهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ جَوَارِيهِ - قُرْآن - ١٢٤ - ٢٠٩

باب الولاء

قال الله تعالى فَأَخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَ مَوَالِيكُمْ وَ الْمَرَادُ بِمَوَالِيكُمْ مَمَالِيكُمْ الَّذِينَ أَنْتُمْ بِهِمْ أَوْلَى وَ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِمْ عَلَى الْعَمُومِ فَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِلْمَعْتَقِ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِأَنْ أَعْتَقَهُ تَبْرَعًا لَا فِي وَاجِبٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ زَيْدٍ . وَ لِهَذَا نَقُولُ الْوَلَاءُ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِي الْعَتَقِ الَّذِي لَيْسَ بِوَاجِبٍ بَلْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّبْرَعِ وَ أَمَا إِنْ كَانَ الْعَتَقُ فِي أَمْرٍ وَاجِبٍ كَكْفَارَةِ ظَهَارِهِ أَوْ كَفَارَةِ قَتْلِ أَوْ إِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرِ أَوْ يَمِينٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جِهَاتِ الْوَاجِبِ فَإِنَّ الْوَلَاءَ يَرْتَفِعُ مِنْهُ وَالْمَعْتَقُ سَائِبَةٌ لِأَوْلَاءِ الْمَعْتَقِ عَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْآيَةِ لِأَنَّ الْعَتَقَ عَلَى سَبِيلِ التَّبْرَعِ هُوَ الْإِنْعَامُ وَالْإِحْسَانُ عَلَيْهِ وَ إِلَيْهِ وَ إِلَى ذَلِكَ أَشَارَ سَبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ . وَ لَوْ لَالنِّصُوصِ مِنْ أُمَّةِ الْهَدْيِ عَ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمَا كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْقُرْآنِ . - قُرْآن - ١٩ - ٥٦ - قُرْآن - ٦٢٦ - ٦٤٤] [صفحہ ٢١٥] وَ وِلَاءُ الْمَعْتَقِ فِي وَاجِبٍ لِمَنْ تَضْمَنَ جَرِيرَتَهُ خَاصَّةً وَ مِيرَاثَهُ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو رَحْمٍ مُسْلِمٍ حُرِّ سِوَاهُ كَانَ الْمَتَضَمَّنُ لِحَدِيثِهِ مَعْتَقَهُ أَوْ سِوَاهُ فَقَوْلُهُ وَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصَبَ بَيْنَهُمْ مَنَسُوحٍ فَيَمْنُ لِأَقْرَابِهِ لَهُ دُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ . وَ إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ جَرِيرَتَهُ أَحَدٌ فَوَلَاؤُهُ لِلْإِمَامِ وَ حَدِيثُهُ الْخَطَأُ الْمَحْضُ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ . وَ لَيْسَ لِلْوَلَاءِ قِسْمٌ آخَرَ سِوَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ تَوْفِي هَذَا الْمَعْتَقِ وَ لَهُ زَوْجُهُ فَلِهَا الرَّبْعُ وَ الْبَاقِي لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ تَطَوُّعًا أَوْ يَرُدُّ إِلَى ضَامِنِ جَرِيرَتِهِ أَوْ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا أَعْتَقَ فِي وَاجِبٍ وَ لَمْ يَضْمَنَّ جَرِيرَتَهُ أَحَدٌ - قُرْآن - ١٤٠ - ١٩٠

باب أن المملوك لا يملك شيئاً

قال الله تعالى ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنَ الْأَمْوَالِ مَا دَامَ رَقًا لِأَنَّ قَوْلَهُ مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ لَيْسَ الْمَرَادُ بِهِ نَفْيُ الْقُدْرَةِ لِأَنَّهُ قَادِرٌ وَإِنَّمَا الْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي الْأَمْوَالِ وَ ذَلِكَ عَامٌ فِي جَمِيعِ مَا يَمْلِكُ وَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ . فَإِنَّ مَلِكَهُ مَوْلَاهُ شَيْئًا مَلِكُ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِجَمِيعِ مَا أَبَاحَ لَهُ سَيِّدُهُ وَ أَرَادَهُ فَإِنْ أَصِيبَ الْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ بِمَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْأَرْضَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَ حَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَ لَيْسَ لَهُ رَقْبَةُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ - قُرْآن - ١٩ - ٧٨ - قُرْآن -

قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ قَرَأْن-١٩-٩١ قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَمَعْنَاهُ أَنْ لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ أُمَةٌ أَوْ عَبْدٌ يَطْلُبُ الْمَكَاتِبَةَ وَهِيَ أَنْ يَقُومَ عَلَى نَفْسِهِ وَيَنْجُمَ عَلَيْهِ لِيُؤَدِيَ قِيمَةَ نَفْسِهِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُجِيبَهُ إِلَى ذَلِكَ وَيُسَاعِدَهُ عَلَيْهِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَ هَذَا أَمْرٌ تَرْغِيبٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَ أَمَّا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَ عَمْرُ بْنُ دِينَارٍ وَ عَطَاءٌ هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَ . وَ الْمَكَاتِبَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُشْرُوطٌ وَ مُطْلَقٌ . فَصُورَةُ الْكِتَابَةِ الْمَطْلُوقَةُ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ لِعَبْدِهِ أَوْ أُمَّتِهِ قَدْ كَاتَبْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا وَ كَذَا دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا فِي نَجْمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْكَ إِذَا أُدِيَتْ ذَلِكَ فَأَنْتَ حَرٌّ فَيَرْضَى الْعَبْدُ وَيَكَاتِبُهُ عَلَيْهِ وَيَشْهَدُ بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ فَمَتَى أُدِيَ مَالُ الْكِتَابَةِ فِي النَجْمِ الَّتِي سَمَّاها صَارَ حُرًّا فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ ذَلِكَ يَنْعَقُ بِحَسَابِ مَا أُدِيَ وَيَبْقَى مَمْلُوكًا بِحَسَابِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ . وَ إِنْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ مُشْرُوطَةً وَهِيَ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ فِي حَالِ الْمَكَاتِبَةِ مَتَى عَجَزْتَ عَنْ أَدَاءِ قِيمَتِكَ فَأَنْتَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ وَ لِي جَمِيعٌ مَا أَخَذْتَ مِنْكَ فَمَتَى عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَحَدَّ الْعَجْزُ هُوَ أَنْ يُؤَخَّرَ نَجْمًا إِلَى نَجْمٍ أَوْ يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ ثَمَنِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ رِقًّا وَجَازَ لِمَوْلَاهُ رَدَّهُ إِلَى الرِّقِّ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا الْخَيْرُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْهُ هُوَ الْقُوَّةُ عَلَى التَّكْسِبِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ بِهِ مَالُ الْكِتَابَةِ وَ قَالَ الْحَسَنُ مَعْنَاهُ إِنْ عَلِمْتُمْ مِنْهُمْ صَدَقًا وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ عَطَاءٌ إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ مَالًا وَ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ قُدْرَةً عَلَى التَّكْسِبِ قَالَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ أَطْعَمَنِي أَوْ سَاخَ أَيْدِي النَّاسِ -قَرَأْن-١-٢٣-قَرَأْن-٢٠٧-٢٤٥-قَرَأْن-٩٩٠-١٠١٥ [صَفْحَةٌ ٢١٧]

فصل

وَ لَا يَجُوزُ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَكَاتِبَ عَبْدَهُ حَتَّى يَكُونَ عَاقِلًا فَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا لَمْ يَجْزِ مَكَاتِبَتُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَ الْخَيْرُ الْكَسْبُ وَ الْأَمَانَةُ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ وَ الْمَجْنُونُونَ لَا ابْتِغَاءَ لَهُ . وَ الْمَكَاتِبَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُتْبِ وَ هُوَ الضَّمُّ وَ الْجَمْعُ لِأَنَّهُ ضَمُّ أَجَلٍ إِلَى أَجَلٍ فِي عَقْدِ الْمَعَاوِضَةِ عَلَى ذَلِكَ . وَ دَلِيلُ جَوَازِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ فَمَأْمُرٌ بِالْكِتَابَةِ . فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَمَتَى دَعَا الْعَبْدَ سَيِّدُهُ إِلَى مَكَاتِبَتِهِ وَ الْحَالُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْآيَةِ فَالْمَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُجِيبَهُ إِلَى ذَلِكَ وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَاهُ دَعَاهِ إِلَى ذَلِكَ بِقِيمَتِهِ مِثْلَهُ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ . وَ اخْتَلَفُوا فِي الْأَمْرِ بِالْكِتَابَةِ مَعَ طَلَبِ الْمَمْلُوكِ لِذَلِكَ وَ عِلْمُ مَوْلَاهُ أَنْ فِيهِ خَيْرًا فَقَالَ عَطَاءٌ هُوَ فَرَضٌ وَ قَالَ مَالِكٌ وَ الثَّوْرِيُّ وَ ابْنُ زَيْدٍ هُوَ عَلَى النَّدْبِ وَ هُوَ مَذْهَبُنَا . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ آتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ مِنْ اللَّهِ أَنْ يُعْطِيَ السَّيِّدَ مَكَاتِبَتَهُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِأَنْ يَحِطَّ عَنْهُ شَيْئًا مِنْهُ -قَرَأْن-٩٤-١٣٢-قَرَأْن-١٧٤-٢٠٤-قَرَأْن-٣٥١-٤١٩-قَرَأْن-٧٦٦-٨٠٥ وَ رَوَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَنَّهُ قَالَ يَحِطُّ عَنْهُ رِبْعُ مَالِ الْكِتَابَةِ -رَوَايَةٌ-١-٢-رَوَايَةٌ-٦٤-٩٠ . [صَفْحَةٌ ٢١٨] وَ قَالَ سَفْيَانٌ أَحَبُّ أَنْ يُعْطِيَهِ الرَّبْعُ أَوْ أَقْلٌ وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمْرُهُ بِأَنْ يُضَعَ عَنْهُ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ شَيْئًا وَ قَالَ الْحَسَنُ حَتَّى اللَّهُ عَلَى مَعُونَتِهِ وَ قَالَ قَوْمٌ الْمَعْنَى آتُوهُمْ سَهْمَهُمْ يَا رَبَّابِ الْأَمْوَالِ مِنَ الصَّدَقَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي قَوْلِهِ وَ فِي الرِّقَابِ وَ يَكُونُ السَّيِّدُ دَاخِلًا تَحْتَ عَمُومِ الْخُطَابِ أَيْضًا وَ هُوَ مَذْهَبُنَا . -قَرَأْن-٢٣٤-٢٤٨

فصل

وَ الْمُسْلِمُ إِذَا كَانَ لَهُ عَبْدٌ كَافِرٌ فَكَاتِبُهُ لَا تَصِحُّ الْكِتَابَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَ هَذَا لِاخْتِلافِهِ فِيهِ وَ لِقَوْلِهِ وَ آتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ

الَّذِي آتَاكُمْ وَ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَ لَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِهَا. وَ رَوَى أَنَّهُ كَانَ لِحَوِيطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى مَمْلُوكٌ يُقَالُ لَهُ الصَّبِيحُ سَأَلَ مَوْلَاهُ أَنْ يَكْتُبَهُ فَأَبَى فَنَزَلَتِ الْآيَةُ. وَ لَا تَتَعَقَّدُ عِنْدَنَا إِلَّا بِأَجَلٍ وَ مَتَى كَانَتْ بِغَيْرِ أَجَلٍ مَعْلُومٍ كَانَتْ بَاطِلَةً وَ كَذَلِكَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مَعْلُومًا فَإِنْ لَمْ يَعْينَ كَانَتْ بَاطِلَةً. وَأَقْلَ مَا يَجْزَى فِيهِ أَجَلٌ وَاحِدٌ عِنْدَنَا وَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَجْلَانٌ. فَإِنْ قِيلَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْكِتَابَةُ جَائِزَةً بِمَالٍ مَعْجَلٍ وَ مُؤَجَّلٍ كَمَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِمَالٍ مَعْجَلٍ وَ مُؤَجَّلٍ إِذْ لَمْ يَذْكَرِ اللَّهُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَجْلًا. قُلْنَا لَفِظُ الْكِتَابَةِ يُدَلُّ عَلَى التَّأْجِيلِ فِي ذَلِكَ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَعْجَلَةً لَمْ تَكْتُبْ ففَارَقَتْ الْبَيْعَ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ فِي الْآيَةِ مَجْمَلَةٌ لِأَنَّهَا مِنْ بَيَانٍ وَ قَدِيبِنِهَا رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى مَا ذَكَرْنَا لِقَوْلِهِ وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ -قرآن- ١٥٨-٨٠٩-٨٧٤ [صفحة ٢١٩]

باب التدبير

وَ الْقُرْآنُ يُدَلُّ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ مِنْ آيَةِ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ جِنْسٌ مِنْ أَجْنَاسِ الْعِتْقِ مَعَ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْوَصِيَّةِ. وَ التَّدْبِيرُ هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمَمْلُوكِهِ عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ أَنْتَ رَقٌّ فِي حَيَاتِي وَ حُرٌّ بَعْدَ وَفَاتِي فَإِذَا نَوَى وَ قَالَ ذَلِكَ ثَبَتَ لَهُ التَّدْبِيرُ وَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ يَجُوزُ لِلْمَدْبُرِ نَقْضُهُ مَا دَامَ فِيهِ الرُّوحُ فَمَتَى لَمْ يَنْقُضْهُ وَ مَاتَ كَانَ الْمَدْبُرُ مِنَ الثَّلَاثِ. وَ التَّدْبِيرُ لَيْسَ بِعِتْقٍ مُشْرُوطٍ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِالْشَّرْطِ لَا يَصِحُّ عَلَى مَا قَدِمْنَا وَإِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ بِالْعِتْقِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ مُطْلَقٌ أَنْ يَعْلقَهُ بِمَوْتٍ مُطْلَقٍ فَيَقُولُ إِذَا مَاتَ فَأَنْتَ حُرٌّ وَ الْمَقِيدُ أَنْ يَقِيدَ الْمَوْتَ بِشَيْءٍ يُخْرِجُ بِهِ عَنِ الْإِطْلَاقِ فَيَقُولُ إِنْ مِتَّ مِنْ مَرَضِي هَذَا أَوْ فِي سَفَرِي هَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ. وَ أَى تَدْبِيرٍ كَانَ فَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ نَظَرْتَ فَإِذَا احْتَمَلَهُ الثَّلَاثُ عِتْقَ كُلِّهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهُ عِتْقِ ثَلَاثِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ دَبْرَهُ فَرَارًا مِنَ الدَّيْنِ فَإِنْ دَبْرَهُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَرَارًا مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ تَدْبِيرُهُ فَإِنْ دَبْرَهُ ثُمَّ اسْتَدَانَ بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ التَّدْبِيرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَ صَرِيحُ التَّدْبِيرِ أَنْ يَقُولَ إِذَا مَاتَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُحَرَّرٌ أَوْ عِتْقِي أَوْ مَعْتَقِي غَيْرَ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ لَوْ جَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى وَ سَمِيَ مَدْبُرًا عَنِ الْعِتْقِ عَنِ دَبْرِ حَيَاةِ سَيِّدِهِ يُقَالُ دَبَرَ عَبْدَهُ تَدْبِيرًا إِذَا عَاقَلَ عِتْقَهُ لَوْ فَاتَهُ [صفحة ٢٢٠]

باب الزيادات

إشارة

أَمَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غِنَاهُ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ تَتَوَفَّيكَ لَعَتِقَهُ وَ مَحَبَّتَهُ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمَا وَ فَتَكُ اللَّهُ فِيهِ فَهُوَ مُنْقَلَبٌ فِي نِعْمَةِ اللَّهِ وَ نِعْمَةِ رَسُولِهِ وَ هُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ. وَ فِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَعْتَقَ الْإِنْسَانَ إِلَّا - مِنْ أَغْنَى نَفْسِهِ وَ يَقْدِرُ عَلَى اكْتِسَابِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَ مِنْ أَعْتَقَ صَبِيًّا فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا يَعِينُهُ بِهِ عَلَى مَعِيشَتِهِ وَ يَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّ النِّعْمَةَ إِذَا أُتِمَّتْ فَهِيَ نِعْمَةٌ. وَ مِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً غَيْرَ مَعِينَةٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ مَوْلُودًا بَيْنَ مُؤْمِنِينَ أَوْ بِحُكْمِهِ. -قرآن- ٢٢-٦٧-قرآن- ١٤٩-١٦٧

مسألة

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ الْعَدِيدِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ الَّذِينَ مَبْتَدَأُوا فَيَكُونُ مَحَلَّهُ رَفْعًا أَوْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ فَكَأَنَّهُمْ كَقَوْلِكَ زَيْدًا فَاضْرِبْهُ وَ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي ذَلِكَ لِتَضْمِنَهُ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَ الْكِتَابُ وَ الْمَكَاتِبُ كَالْعِتَابِ وَ الْمَعَاتِبَةِ وَ هُوَ أَنْ

يقول الإنسان لمملوكه كاتبتك على ألف درهم فإذا أداها عتق على ما ذكرناه ومعناه كتبت لك على نفسى أن تعتق منى إذا وفيت بالمال ووفيته فى أجله وكتبت على نفسك أن تفى لى بذلك أو كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت على العتق . -قرآن- ١٦-٧١-قرآن-١٣٥-١٤٦ [صفحہ ٢٢١] ويجوز عقد الكتابة على خدمته فى مدة معلومة و على عمل معلوم موقت مثل حفر بئر فى مكان بعينه معلومة الطول والعرض كما يجوز على مال لعموم قوله تعالى فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ إِذْ لَمْ يَخَصَّصْ سَبْحَانَهُ مَقْدَارَ الَّذِي يَكْتَابُ عَلَيْهِ وَ لِاجْتِنَاءِ -قرآن-١٥٦-١٨٠ [صفحہ ٢٢٢]

كتاب الأيمان والنذور والكفارات

إشارة

اليمين المنعقدة هى أن يحلف الإنسان بالله تعالى أو بشىء من أسمائه أى اسم كان . ولا ينعقد إلا بالنية فمتى تجرد عن النية كان لغوا قال الله تعالى لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ. والنية إنما يراعى فيها نية المستحلف إذا كان محققا بالظاهر فإذا كان مبطلا على الحقيقة فيما يقول كانت النية نية الحالف . أخبر تعالى أنه لا يؤاخذ بلغو اليمين ولغو اليمين أن يسبق لسانه بغير عقيدة بقلبه كأنه أراد أن يقول لا والله فقال بلى والله . واختلفوا فى لغو اليمين فى هذه الآية فقال ابن عباس هو ما يجرى على اللسان عادة لا والله وبلى والله من غير عقد على يمين يقطع بها قال أو -قرآن-١٥٣-٢٤٤ [صفحہ ٢٢٣] يظلم بها أحد وهو المروى عنهما ع وقال الحسن هى يمين الظان وهوى أنه كما حلف فلا إثم عليه ولا كفارة و عن طاوس أنها يمين الغضب لا يؤاخذ منها بالحنث وقال زيد بن أسلم هو قول الرجل أعمى الله بصرى أو أهلك الله مالى فيدعو على نفسه قال تعالى وَ لَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ. وأصل اللغو الكلام الذى لا فائدة فيه و كل يمين جرت مجرى ما لا فائدة فيه حتى صارت بمنزلة ما لم يقع فهى لغو ولا شىء فيها يقال لغا يلغو إذا تكلم بما لا فائدة فيه واللغو فى اللغة ما لم يعتد به . والصحيح أن لغو اليمين هو الحلف على وجه الغلط من غير قصد مثل قول القائل لا والله وبلى والله على سبق اللسان . ولا كفارة فى لغو اليمين عند أكثر المفسرين والفقهاء . وقوله تعالى عَقَدْتُمْ وَعَقَدْتُمْ بالتخفيف والتشديد المراد بهاتأكيد الأيمان حتى يكون بمنزلة العقد المؤكد أو يكون المراد أنكم عقدتموها على شىء خلافا لليمين اللغو التى ليست معقودة على شىء لأن الفقهاء يسمون اليمين على المستقبل يمينا معقودة وهى التى يتأتى فيها البر والحنث ويجب فيها الكفارة . واليمين على الماضى عندهم ضربان لغو وغموس فاللغو كقول القائل والله ما فعلت كذا فى شىء يظن أنه لم يفعله أو والله لقد فعلت كذا فى شىء يظن أنه فعله فهذه اليمين لا مؤاخذة فيها و أما الغموس فهى اليمين على -قرآن-٢٥٨-٣٤٧-قرآن-٧٣٧-٧٤٥ [صفحہ ٢٢٤] الماضى إذا وقعت كذبا كقول القائل والله ما فعلت وهوى يعلم أنه قد فعله فهذه اليمين كفارتها الاستغفار بشرطه لا غير

باب فى أقسام الأيمان وأحكامها

إشارة

لما بين سبحانه أنه لا يؤاخذ على لغو اليمين بين بعده بقوله وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ أنه يؤاخذ بما عقد عليه قلبه ونوى . وقرئ عاقدتم وعقدتم بلا ألف مع تخفيف القاف وتشديدها . ومنع الطبرى من القراءة بالتشديد قال لأنه لا يكون إلا مع تكرير اليمين والمؤاخذة تلزم من غير تكرير بلا خلاف وهذا غير صحيح لأن تعقيد اليمين أن يعقدها بقلبه ولفظه ولو عقد عليها

في أحدهما دون الآخر لم يكن تعقيدا و هو كالتعظيم الذي يكون تارة بالمضاعفة وتارة بعظم المنزلة. قال أبو علي الفارسي من شدد احتمال أمرين أحدهما أن يكون لتكثير الفعل فقوله وَ لَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ مَخَاطِبَ لِلكَثْرَةِ فَهُوَ مِثْلُ وَ غَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ عَقْدٌ مِثْلُ ضَعْفٍ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّكْثِيرَ كَمَا أَنَّ ضَاعَفَ قَدْ لَا يَرَادُ بِهِ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ . و قال الحسن بن علي المغربي في التشديد فائدة وهي أنه إذا كرر اليمين على محلوف واحد فإذاحث لم يلزمه إلا كفارة واحدة و في ذلك بين الفقهاء خلاف و الذي ذكره قوی و من قرأ بالتخفيف جاز أن يريد به الكثير من الفعل والقليل . وعقدتم يراد به عقدتم كما يقال عافاه الله ويحتمل أن يكون يقتضى فاعلين كأنه قال يؤاخذكم بما عقدتم عليه اليمين و لما كان عاقده في المعنى - قرآن-٦٣-١٠٦-قرآن-٥٦٣-٥٨١-قرآن-٦٠٤-٦٢٤ [صفحة ٢٢٥] قريبا من عاهد عداه بعلى كما يعدى بها عاهد قال تعالى وَ مَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ وَالتَّقْدِيرُ يُؤَاخِذُكُمْ بِالَّذِي عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ ثُمَّ حَذَفَ الرَّاجِعَ فَقَالَ عَاقَدْتُمْ الْإِيمَانَ . ويجوز أن تكون مامصدرية فيمن قرأ عقدتم بالتخفيف والتشديد فلا يقتضى راجعا كما لا يقتضيه في قوله تعالى بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ والقراءات الثلاث يجب العمل بها على الوجوه الثلاثة لأن القراءتين فصاعدا إذا صحت فالعمل بها واجب لأنها بمنزلة الآيتين والآيات على ما ذكرنا في قوله تعالى يَطْهَرْنَ وَيَطْهَرْنَ . -قرآن-٥٦-٩٤-قرآن-٢٨٠-٣٠١-قرآن-٤٦٦-٤٧٣

فصل

واليمين على ثلاثة أقسام أحدها عقدها طاعة وحلها معصية فهذا يتعلق بحثها كفارة بلا خلاف كقوله و الله لأشرب خمرا و لأقتل نفسا ظلما. والثاني عقدها معصية وحلها طاعة كقوله و الله لأصلي و لأصوم فإذا حث بالصلاة والصوم فلا كفارة عندنا عليه . والثالث أن يكون عقدها مباحا وحلها مباحا كقوله و الله لألبس هذا الثوب فمتى حث تعلق به الكفارة إذا لم يكن لبسه أولى وكذا إذا حلف أنه لا يشرب من لبن عنز له و لا يأكل من لحمها و ليس به حاجة إلى ذلك لم يجز له شرب لبنها و لالبن أولادها و لأأكل لحومهن فإن أكل أو شرب مع ارتفاع الحاجة كانت عليه الكفارة و إن أكل أو شرب لحاجة فليس عليه شيء. فعلى هذا تكون الأيمان على ضربين أحدهما ما لا كفارة عليه والثاني [صفحة ٢٢٦] يجب فيها الكفارة فما لا كفارة فيه هو اليمين على الماضي إذا كان كاذبا فيه و إن كان آثما مثل أن يحلف أنه مفاعل و كان فعل أو حلف أنه فعل و ما كان فعل فهاتان لا كفارة فيهما عندنا و عند أكثر الفقهاء. وكذلك إذا حلف على مال لتقطيعه فليس له أن يقتطع و لا كفارة عليه ويلزمه الخروج مما حلف عليه والتوبة وهي اليمين الغموس . ومنها أن يحلف على أمر فعل أو ترك و كان خلاف ما حلف عليه أولى من المقام عليه فليخالف و لا كفارة عليه عندنا و ما فيه كفارة فهو أن يحلف على أن يفعل أو يترك و كان الوفاء به واجبا أو ندبا أو كان فعله وتركه سواء فمتى حالف كان عليه الكفارة.

فصل

وقوله فَكَفَّارَتُهُمَا عَلَيْهِ يَحْتَمَلُ رَجُوعَهَا إِلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا إِلَى مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ بِمَا عَقَدْتُمْ الْإِيمَانَ الثَّانِي إِلَى اللَّغْوِ الثَّلَاثِ إِلَى حَنْثِ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . ثُمَّ قَالَ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ وَإِنَّمَا ذَكَرَ بَلْفِظِ التَّذْكَيرِ تَغْلِيْبًا لِلتَّذْكَيرِ فِي كَلَامِهِمْ لِأَنَّهُ لَخِلَافٌ أَنَّهُ لَوْ أُطْعِمَ الْإِنَاثَ لِأَجْزَائِهِ . وَ قَدْ حُدِّدَ أَصْحَابُنَا بِأَنْ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مَدِينٍ أَوْ مَدَا مِنْفَرْدًا أَوْ يَجْمَعُهُمْ عَلَى مَا هَذَا قَدْرُهُ لِيَأْكُلُوا وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى خَمْسَةٌ مَا يَكْفِي عَشْرَةَ وَ هَلْ يَجُوزُ إِعْطَاءُ الْقِيَمَةِ فِيهِ خِلَافٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُزَى وَالرُّوَايَاتُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ . وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْكُفَّارَةَ فِي الْآيَةِ لِأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَعْلَمُ وَجُوبَهَا عَلَى الْجَمْلَةِ وَ لَيْسَ تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى كُلِّ ذَنْبٍ لِأَنَّ

المعنى فكفارته الشرعيه كذا وحكم التوبه معلوم من الشرع فلذلك لم يذكر. -قرآن- ٩-٢١-قرآن- ٨٧-١١٠-قرآن- ١٩٨-٢٢٣] صفحہ ٢٢٧] وقوله من أوسيط ما تطعمون أهليكم فيه قولان أحدهما الخبز واللحم دون الأدم لأن أفضله الخبز واللحم والتمر وأوسطه الخبز والزيت أو السمن وأدونه الخبز والملح. الثاني أوسطه في المقدورات فكنت تشيع أهلك أو لاتشيعهم بحسب اليسر والعسر فتقدير ذلك هذا قول ابن عباس وعندنا يلزمه أن يعطى كل مسكين مدين وقال قوم يكفيه مد وروى ذلك في أخبارنا فالأول للمعنى الواجد والثاني لمن دونه في الغنى. وقوله أو كسوتهم فالذي رواه أصحابنا أنه ثوبان لكل واحد مئزر وقيص و عند الضرورة قميص وقال الحسن ثوب. وقوله أو تحرير رقبة فالرقبة التي تجزى في هذه الكفارة كل رقبة كانت سليمة من العاهة صغيرة كانت أو كبيرة مؤمنة كانت أو كافرة والمؤمنة أفضل لأن الآية مبهمه مطلقه وفيه خلاف و ماقلناه قول أكثر المفسرين من الحسن وغيره ومعنى تحرير رقبة جعلها حرة وهذه الثلاثة الأشياء بلا خلاف وعندنا أيضا واجبه على التخيير وقال قوم الواجب منها واحد لا يعينه. والكفارة قبل الحنث لاتجزى وفيه خلاف. فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام أو كفارته صيام ثلاثة أيام وحده من ليس بواجد هو من ليس عنده ما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته كما ذكرناه في باب الصوم. وصوم هذه الأيام الثلاثة متتابع ويقويه قراءة ابن مسعود وأبي صيام ثلاثة أيام متتابعات. -قرآن- ٩-٤٣-قرآن- ٤٢٧-٤٤٠-قرآن- ٥٤٠-٥٦٠-قرآن- ٩٣٦-٩٧٦] صفحہ ٢٢٨] وعن علي بن أبي حمزة سألت أبا عبد الله ع عن قال والله ثم لم يف به قال كفارته إطعام عشرة مساكين مدا مدا دقيق أو حنطة أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيام متواليه إذا لم يجد شيئا قلت ما حد من لم يجد فإن الرجل يسأل في كفه وهو يجد قال إذا لم يكن عنده فضل من قوت عياله فهو لا يجد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٩٩ و عن ابن عباس كل صيام في القرآن متتابع لإقضاء رمضان -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٦٣. ثم قال ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم أي حنثتم و احفظوا أيمانكم أي احفظوها من أن تحلفوا بها ومعناه لاتحلفوا وقيل معناه احفظوها من الحنث وهو الأقوى لأن الحلف مباح إلا في معصية بلا خلاف وقيل مكروه في حال الصدق وإنما الواجب ترك الحنث وذلك يدل على أن اليمين في المعصية غير منعقدة لأنها لو انعقدت للزم حفظها وإذا لم تنعقد لم تلزمه كفارة على ما بيناه -قرآن- ١١-٥٠-قرآن- ٦١-٨٢

باب حفظ اليمين

إشارة

اعلم أن من حلف بالله أنه يفعل قبيحا أو يترك واجبا لم تنعقد يمينه و لم تلزمه كفارة إذا فعل ما حلف أنه لا يفعله أو لم يفعل ما حلف أنه يفعله والدليل عليه أن انعقاد اليمين حكم شرعي بغير شبهة وقد علمنا بالإجماع انعقاد اليمين إذا كانت على طاعة أو مباح فإذا تعلقت بمعصية فلا إجماع و لا دليل يوجب العلم على انعقادها فوجب نفي انعقادها لانتفاء دليل شرعي عليه. [صفحہ ٢٢٩] و الذي يكشف عن صحه ما ذكرناه أن الله تعالى أمرنا بقوله و احفظوا أيمانكم بأن نحفظ أيماننا ونقيم عليها كقوله أو فوا بالعقود فاليمين المنعقدة هي التي يجب حفظها والوفاء بها و لاخلاف أن اليمين على المعصية بخلافه فيجب أن تكون غير منعقدة و إذا لم تنعقد فلا كفارة فيها. -قرآن- ٦٠-٨١-قرآن- ١١٩-١٣٧ و قال أبو عبد الله الصادق ع لاتحلفوا بالله صادقين و لا كاذبين فإن الله عز و جل قد نهى عن ذلك فقال و لاتجعلوا الله عرضة لأيمانكم ثم قال من حلف بالله فليصدق و من لم يصدق فليس من الله و من حلف له بالله فليرض و من لم يرض فليس من الله -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-٢٧٦. و لو حلف الرجل أن لا يحك أنفه لا يبتلى به. فقوله تعالى و لا- تجعلوا الله عرضة لأيمانكم يدل على أن الحلف صادقا مكروه و في حال الكذب محذور لأن اللفظ الواحد يجوز أن يراد به معنيان مختلفان. -قرآن- ٦١-١٠٣

و قوله تعالى وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا أَى لَا تَجْعَلُوا اليمين بالله مبتدلة في كل حق وباطل لأن تبروا في الحلف فيها وتبقوا الإثم - قرآن- ١٦-٧١ [صفحة ٢٣٠] فيها وهو المروى عن عائشة لأنها قالت لا تحلفوا به و إن بررتم و به قال الجبائي و هو المروى عن أنمتناع . وأصله على هذا معترض بالبذل لا تبذل يمينك في كل حق وباطل وقيل في معناه قولان آخران أحدهما أن العرضة علة كأنه قيل لا تجعلوا اليمين بالله علة مانعة من البر والتقوى من حيث تعمدوا لتعتلوا بها وتقولوا قد حلفنا بالله و لم تحلفوا به هذا قول الحسن وأصله في هذا الوجه الاعتراض به بينكم و بين البر والتقوى للامتناع منهما لأنه قد يكون المعترض بين شيئين مانعا من وصول أحدهما إلى الآخر فالعلة مانعة لهذا المعترض وقيل العرضة المعترض قال الشاعر فلا تجعليني عرضة للوائم . الثاني عرضة حجة كأنه قيل لا تجعلوا اليمين بالله حجة في المنع أن تبروا وتتقوا بأن تكونوا قد سلف منكم يمين ثم يظهر أن غيرها خير منها فافعلوا الذي هو خير و لا تحتجوا بما سلف من اليمين . والأصل في هذين القولين واحد لأنه منع من جهة الاعتراض بعلة أو حجة . وقيل إن أصل عرضة قوة فكأنه قيل و لا تجعلوا الحلف بالله قوة لأيمانكم في ألا تبروا و على هذا يكون الأصل العرض لأن بالقوة يتصرف في العرض والطول فالقوة عرضة لذلك فتقدير أول هذين القولين لا تجعل الله مانعا من [صفحة ٢٣١] البر والتقوى باعتراضك به حالفا وتقدير ثانيهما لا تجعل الله بما تحلف به دائما باعتراضك بالحلف من كل حق وباطل لتكون من البررة والأتقياء . وقيل في معنى قوله أن تبروا ثلاثه أقوال أحدها لأن تبروا على معنى الإثبات الثاني أن يكون على معنى لدفع أن تبروا أولترك أن تبروا الثالث على تقدير ألا- تبروا وحذفت لأنه في معنى القسم كقول إمرئ القيس - قرآن- ١٦٥-١٧٦ فقلت يمين الله أبرح قاعدا || و لو قطعوا رأسى لديك وأوصالى . أى لأبرح هذا قول أبى عبيد وأنكر هذا أبو العباس لأنه لما كان معه أن بطل أن يكون جواب القسم . و فى موضع أن تبروا ثلاثه أقوال أحدها أن موضعه الخفض فحذف اللام عن الخليل والكسائي . الثاني موضعه النصب قال سيبويه لما حذف الخافض وصل الفعل و هو القياس . الثالث قال قوم موضعه الرفع على أن يكون التقدير أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس أولى وحذف أولى لأنه معلوم المعنى أجازة الزجاج . و قال بعض المفسرين فعلى هذا إذا حلف أن لا يعطى زيدا من معروفه ثم رأى أن بره خير أعطاه ونقض يمينه . وعندنا لا كفارة عليه وجوبا و إن كفر كان ندبا وإنما جاز ذلك لأنه لا يخلو من أن يكون حلف يميناً جائزة أو غير جائزة فإن كانت جائزة فهي مقيدة بأن لا يرى ما هو خير فليس فى هذا مناقضة للجائز و إن كانت غير جائزة فنقضها غير مكروه . ثم قال لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَ لَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبْتُمْ - قرآن- ١١٣-١٢٤- قرآن- ٧٥٤-٨٣٣ . أى لأبرح هذا قول أبى عبيد وأنكر هذا أبو العباس لأنه لما كان معه أن بطل أن يكون جواب القسم . و فى موضع أن تبروا ثلاثه أقوال أحدها أن موضعه الخفض فحذف اللام عن الخليل والكسائي . الثاني موضعه النصب قال سيبويه لما حذف الخافض وصل الفعل و هو القياس . الثالث قال قوم موضعه الرفع على أن يكون التقدير أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس أولى وحذف أولى لأنه معلوم المعنى أجازة الزجاج . و قال بعض المفسرين فعلى هذا إذا حلف أن لا يعطى زيدا من معروفه ثم رأى أن بره خير أعطاه ونقض يمينه . وعندنا لا كفارة عليه وجوبا و إن كفر كان ندبا وإنما جاز ذلك لأنه لا يخلو من أن يكون حلف يميناً جائزة أو غير جائزة فإن كانت جائزة فهي مقيدة بأن لا يرى ما هو خير فليس فى هذا مناقضة للجائز و إن كانت غير جائزة فنقضها غير مكروه . ثم قال لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَ لَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ أَى لا يلزمكم كفارة فى الدنيا و لآعقوبه فى الآخرة على اليمين التى تقع منكم لغوا على ما ذكرناه . - قرآن- ١-١١

و من حلف أن يؤدب غلامه بالضرب جاز له تركه ولا يلزمه الكفارة قال الله تعالى وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى عَلَى أَنْ يُمْسِكُوا بِرِشْوَةِ بَعْضِهِمْ غَدَابَةً تَأْخُذُ بَعِضُهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ أَغْرَابًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَالَّذِينَ خَطَبُوا دُونَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ يَخِيفُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ [سورة المائدة: ١٠٥-١١٥]. و من حلف أن لا يكلم زيدا حيناً وقع على ستة أشهر والدليل عليه بعد إجماع الطائفة قوله تعالى تَوْتِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَ هَذَا مَرُورَى عَنْ أُمَّتِنَا . وَقِيلَ إِنَّ الْأَسْتِدْلَالَ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْ يَقَالَ إِنَّ اسْمَ الْحَيِّنِ يَقَعُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلَفَةٍ يَقَعُ عَلَى الزَّمَانِ كُلِّهِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ وَإِنَّمَا أَرَادَ زَمَانَ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ كُلَّهُ وَمِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَيِّنِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ مَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ الْمُرَادُ بِهِ وَقْتُ مَبْهَمٍ - قُرْآن - ٨٥ - ١١٥ - قُرْآن - ٢٠١ - ٢٤٨ - قُرْآن - ٣٤٦ - ٣٨٧ - قُرْآن - ٥٨٦ - ٦٣٦ - قُرْآن - ٧٢٤ - ٧٤٧ [صفحة ٢٣٣] وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى تَوْتِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ هُوَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ - رَوَايَاتُ - ١ - ٢ - رَوَايَاتُ - ٢٩ - ٨٥ وَمِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَيِّنِ أَيْضًا أَرْبَعُونَ سَنَةً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ فَنَذَرَ مَذْمُورًا لِّذِكْرِ الْمُنْذَرِ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَ مَعَ اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ لِأَبَدٍ مِنْ دَلَالَةٍ فِي حَمَلِهِ عَلَى الْبَعْضِ لِمَارُوتِ الْإِمَامِيَّةِ عَنْ أُمَّتِنَا أَنَّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ حِجَّةً فِي حَمَلِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ - قُرْآن - ٦٣ - ١٠٥

باب أقسام النذور والعهود وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى وَ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفْسَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ أَلَيْسَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّذْرَ يَلْزِمُ الشَّيْءَ كَمَا يَلْزِمُ بِالزَّامِ اللَّهُ لِأَنَّهُ قَرَنَهُ بِالْإِنْفَاقِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فَقَالَ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَقَالَ الزَّجَاجُ يَرِيدُ مَا تَصَدَّقْتُمْ مِنْ فَرْضٍ لِأَنَّهُ فِي ذِكْرِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَهُ وَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ . قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الظَّالِمُ هُنَا مِنْ أَنْفَقَ مَالَهُ رِيَاءً وَ سَمِعَهُ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالظَّالِمِ هَاهُنَا مَنْ أَنْفَقَ مَالَهُ لَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِوَضْعِ الصَّدَقَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضْعَ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَ الْمَعْتَدَى فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَاهَا وَ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ وَاجِبٌ إِذَا كَانَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ . قُرْآن - ١٩ - ٦٩ - قُرْآن - ١٨٥ - ٢١٨ - قُرْآن - ٣١٠ - ٣٤٠ [صفحة ٢٣٤] وَ النَّذْرُ عَقْدٌ فَعَلَ شَيْءٌ مِنَ الْبِرِّ عَلَى النَّفْسِ بِشَرَطِ كَأَن يَقُولَ إِنْ عَافَى اللَّهُ مَرِيضِي تَصَدَّقْتُ بِكَذَا اللَّهُ وَ هُوَ مِنَ الْخَوْفِ لِأَنَّهُ يَعْقِدُ عَلَى نَفْسِهِ مَخَافَةَ التَّقْصِيرِ فِيهِ وَقَالَ تَعَالَى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ . قَالَ الزَّجَاجُ الْعُقُودُ أَبْلَغُ مِنَ الْعُهُودِ لِأَنَّ الْعَهْدَ يَكُونُ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ وَ الْوَفَاءُ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ الْعُقُودُ الَّتِي أَحْكَمَ عَقْدَهَا أَوْفُوا بِهَا . قُرْآن - ١٦٣ - ١٨١ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ عَلَى طَاعَةِ وَجِبِ الْوَفَاءِ وَ إِنْ كَانَ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَمْ يَجْزِ الْوَفَاءُ بِهَا وَ إِذَا كَانَ عَلَى مَبَاحٍ جَازِ الْوَفَاءِ - رَوَايَاتُ - ١ - ٢ - رَوَايَاتُ - ٢٠ - ١٢٧ . وَ لَمْ يَجِبْ عِنْدُنَا أَنْ يَكُونَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْيَمِينِ عَلَى الطَّاعَةِ وَ الْمَبَاحِ وَ الْمَعْصِيَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَ يَخَافُونَ وَ قَالَ وَ الْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَ قَالَ وَ مِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ وَ قَالَ وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلَوْنَ الْأَدْبَارَ وَ كَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا . وَ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ فِي الْمَبْسُوطِ النَّذْرُ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا نَذْرٌ لِحَاجٍ وَ غَضَبٍ وَ صُورَتُهُ صُورَةُ الْيَمِينِ إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ بِفِعْلٍ أَوْ يَجِبَ عَلَيْهِ فِعْلٌ شَيْءٍ فَالْمَنْعُ أَنْ يَقُولَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَمَالِي صَدَقَةٌ وَ الْإِجَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ أَدْخُلِ الدَّارَ فَمَالِي صَدَقَةٌ فَإِذَا وَجَدَ شَرَطَ نَذْرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِهِ وَ بَيْنَ كِفَارَةِ الْيَمِينِ . قُرْآن - ١٠٠ - ١٣٠ - قُرْآن - ١٣٨ - ١٧٥ - قُرْآن - ١٧٨ - ٢١٣ - قُرْآن - ٢٢١ - ٢٤٧ - قُرْآن - ٢٥٥ - ٣٤٨ [صفحة ٢٣٥] وَ الضَّرْبُ الثَّانِي نَذْرُ التَّبَرُّرِ وَ الطَّاعَةِ وَ هُوَ عَلَى

ضربين إما أن يعلقه بجزء أو يطلق فالجزء إما إسداء نعمته كقولك إن رزقني الله ولدا فله على أن أتصدق بمالي وإما دفع نعمة مثل أن تقول إن نجاني الله من البحر فله على أن أصوم كذا فإذا وجد شرط نذره لزمه الوفاء. والمطلق أن يقول لله على أن أتصدق بمالي أو أحج أو أصوم ونحو هذا نذر طاعة ابتداء بغير جزء فعندنا أنه يلزمه وقيل لا يتعلق به حكم لأن ثعلبا قال النذر عند العرب وعد بشرط والأول أصح عندنا.

فصل

واعلم أن النذر هو أن تقول إن كان كذا فله على كذا من صوم وغيره أو تعتقد أنه متى كان شيئا فله على كذا وجب عليك الوفاء به عند حصول ذلك الشيء ومتى لم تقل لله و لم تعتقده لله كنت مخيرا في الوفاء به وتركه . والمعاهدة أن تقول عاهدت الله أو تعتقد ذلك أنه متى كان كذا فعلى كذا فمتى حصل شرطه وجب عليك الوفاء به وكذا إن لم تقل لله و لم تعتقده كان مستحبا الوفاء به . وإنما يكون للنذر والعهد تأثير إذا صدرا عن نية. و عن محمد بن مسلم أنه سأل الباقر أو الصادق ع عن امرأة جعلت مالها هديا و كل مملوك لها حرا إن كلمت أختها أبدا قال تكلمها و ليس هذا بشيء إن هذا وشبهه من خطوات الشيطان قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان و من يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء و المنكر -رواية- ١-٢- روايت-٢٣-٣٢٨ . [صفحہ ٢٣٦] و قال المرتضى لا ينعقد النذر حتى يكون معقودا بشرط متعلق به كأن يقول لله على أن أصوم أو أتصدق إن قدم فلان و لو قال لله على أن أصوم من غير شرط يتعلق به لم ينعقد نذره قال والدليل عليه أن معنى النذر في القرآن يكون متعلقا بشرط ومتى لم يتعلق بشرط لم يستحق هذا الاسم و إذا لم يكن ناذرا إذا لم يشترط لم يلزمه الوفاء لأن الوفاء إنما يلزم متى ثبت الاسم والمعنى . قال فأما استدلالهم بقوله أوفوا بالعقود وبقوله أوفوا بعهد الله إذا عاهدتم فليس بصحيح لأننا لانسلم أنه مع التعرى من الشرط يكون عقدا وعهدا وإنما تناولت الآيتان ما يستحق اسم العقد والعهد فعليهم أن يدلوا عليه . والاحتياط فيما قدمناه من أنه يجب الوفاء و إن كان مطلقا. والقائل إذا نذر فقال لله على أن أصوم كل خميس فإنه يجب عليه صومه أبدا لأنه أيضا في معنى المشروط كأنه قال إن عشت . -قرآن- ٤١٠-٤٢٨-قرآن-٤٣٧-٤٧٢

فصل

و أما قوله تعالى و ما أنفقتم من نفاقه أو نذرتهم من نذر فإن الله يعلمهما بمعنى الذي و ما بعدها صلتها والعائد إليها الهاء في قوله يعلمه. والنذر عقد الشيء على النفس في فعل شيء من البر بشرط أو غيره بأن يقول لله على كذا إن كان كذا والله على كذا. فإن الله يعلمه أى يجازى عليه فدل بذكر العلم على تحقيق الخبر إيجازا للكلام . -قرآن- ٢٠-٩٤-قرآن-١٥٧-١٦٥-قرآن-٢٧٩-٣٠١ [صفحہ ٢٣٧] و قوله أوفوا بالعقود أمرهم بالإتمام بالوفاء لما لزمهم والعقود هى التى يتعاقدها الناس بينهم أو يعقدها المرء على نفسه كعقد الأيمان وعقد النكاح وعقد الشركة وعقد البيع وعقد العهد وعقد الحلف . و قال بعض المفسرين أراد الوفاء بالنذور فيما يجوز الوفاء به أى أوفوا بالعقود الصحيحة لأنه لا يلزم أحدا أن يفى بعقد فاسد كالنذر فى قتل مؤمن ظلما وغضب ماله . وقيل فى قوله تعالى و لا تتبعوا خطوات الشيطانهى النذور فى المعاصى . و قوله يُوفونَ بالنذر الوفاء بالنذر هو أن يفعل ما نذر عليه و قد ذكرنا أن النذر عقد على فعل على وجه البر بوقوع أمر يخاف أن لا يقع . و كفارة النذر مثل كفارة الظهار فإن لم يقدر كان عليه كفارة اليمين والمعنى به أنه إذا فات الوقت الذى نذر فيه صار بمنزلة الحنث و الله أعلم بالصواب -قرآن- ٩-٢٧-قرآن-٣٨٨-٤٢٢-قرآن-٤٥٤-٤٧١

قال الله تعالى وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمَْاعْلَمُ أَنْ مِنْ عَاهِدِ اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا أَوْ مَا يَكُونُ بِهِ مَطِيعًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَكَذَلِكَ إِنْ عَاهِدَ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ قَبِيحًا أَوْ لَا يَتْرَكَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا ثُمَّ فَعَلَ الْقَبِيحَ أَوْ تَرَكَ الطَّاعَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا الْكُفَّارَةُ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِأَنْ يَفُوا بِعَهْدِهِ إِذَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَ أَوْفُوا -قُرْآن- ١٩-٥٧-قُرْآن- ٣٦١- ٣٧٠ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمَْاعْلَمُ أَنْ مِنْ عَاهِدِ اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا أَوْ مَا يَكُونُ بِهِ مَطِيعًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَكَذَلِكَ إِنْ عَاهِدَ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ قَبِيحًا أَوْ لَا يَتْرَكَ وَاجِبًا أَوْ نَدْبًا ثُمَّ فَعَلَ الْقَبِيحَ أَوْ تَرَكَ الطَّاعَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا الْكُفَّارَةُ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِأَنْ يَفُوا بِعَهْدِهِ إِذَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنْ الْعَهْدُ كَانَ مَسْئُولًا أَيْ مَسْئُولًا عَنْهُ لِلْجَزَاءِ عَلَيْهِ فَحُذِفَ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ . وَالآيَةُ أَمَرَ مِنْهُ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ الَّتِي تَحْسَنُ وَمَتَى عَقِدَ عَاقِدٌ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ نَقْضَ ذَلِكَ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ . وَ قَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ لِلنَّذْرِ وَالْعَهْدِ وَالْوَعْدِ بِهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ الْعَقْدِ وَالْعَهْدِ الَّذِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ هُوَ كُلُّ فَعْلٍ حَسَنٍ إِذَا عَقِدَ عَلَيْهِ وَعَاهَدَ اللَّهُ لِيَفْعَلَهُ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ خِلَافُهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَأَمَّا إِذَا رَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ فَلِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ وَ هَذَا يَجُوزُ فِيمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَشْرَطَ فَأَمَّا إِذَا أَطْلَقَهُ وَ هُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ خَيْرًا فَقَدْ أَسَاءَ بِإِطْلَاقِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ وَ لَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَ هَذَا نَهَى مِنْهُ تَعَالَى عَنِ حَنْثِ الْأَيْمَانِ بَعْدَ عَقْدِهَا وَ تَوْكِيدِهَا وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ غَيْرِ مَنْعُودَةٍ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَنْعُودَةً لَمَاجَازَ نَقْضُهَا وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ نَقْضُهَا وَ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ . وَ قَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ وَ الَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَتِهِمْ وَ عَهْدِهِمْ رَاعُونَ أَيَّ مُحَافِظُونَ مَا يَعْهَدُونَ عَلَيْهِ وَ الْمُرَاعَاةَ قِيَامَ الدَّاعِي بِإِصْلَاحِ مَا يَتَوَلَّاهُ وَ قَالَ تَعَالَى وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ وَ قَالَ وَ مِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ . -قُرْآن- ١-٣٧-قُرْآن- ٥٧٧-٦١٨-قُرْآن- ٨٤٥-٨٩٣-قُرْآن- ٩٧٩-١٠١٩-قُرْآن- ١٠٢٧-١٠٩٠- [صَفْحَةُ ٢٣٩] وَإِنَّمَا صَحَّ أَنْ يَعْهَدَ اللَّهُ مِنْ لَا يَعْرِفُهُ لِأَنَّهُ إِذَا وَصَفَهُ بِأَخْصِ صِفَاتِهِ جَازَ أَنْ يَعْرِفَ عَهْدَهُ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ عَارِفٍ وَ قَالَ تَعَالَى وَ بَعْدَ اللَّهِ أَوْفُوا -قُرْآن- ١٣٥-١٥٩

باب الكفارات

إشارة

أما كفارة اليمين فقد قال الله تعالى فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيْ الثَّلَاثَةَ الَّتِي هِيَ عَتَقَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَتَهُمْ فَعَلَّ فَقَدْ أَجْزَأَ مَخِيرَ فِيهَا وَمَتَى عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا كَانَ عَلَيْهِ صِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابَعَاتٍ . -قُرْآن- ٤٠-١٩٤ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ قَالَ ثَوْبٌ وَ عَنْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ إِطْعَامِ سِتِينَ مَسْكِينًا الْجَمْعَ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ يُعْطَاهُ قَالَ لَا- وَلَكِنْ يُعْطَى إِنْسَانًا إِنْسَانًا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَلْتُ يُعْطِيهَا الرَّجُلَ مَرَاتَهُ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ قَالَ نَعَمْ -رَوَايَاتُ- ١-٢-رَوَايَاتُ- ٢٣- ٢٩٨ وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ هُوَ كَمَا يَكُونُ [إِنَّهُ يَكُونُ] فِي الْبَيْتِ مِنْ يَأْكُلُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَدِّ وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْكُلُ أَقْلَ مِنَ الْمَدِّ فَبَيْنَ ذَلِكَ وَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ لَهُمْ إِدَامًا وَ الْإِدَامَ أَذْنَاهُ الْمَلْحُ وَ أَوْسَطُهُ الْخَلُّ وَ الزَّيْتُ وَ أَرْفَعَهُ اللَّحْمَ -رَوَايَاتُ- ١-٢-رَوَايَاتُ- ٣-٢٦٤ . وَ الْكُفَّارَةُ فَعَالَةٌ مِنَ الْكُفْرِ وَ هِيَ السُّتْرُ وَ التَّغْطِيَةُ أَيُّ الَّذِي يَسْتُرُ هَذَا الذَّنْبَ [صَفْحَةُ ٢٤٠] وَ هِيَ الْحَنْثُ فِي الْيَمِينِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ الْعِقَابُ . وَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ فَكَفَّارَتُهُ يُعِيدُ إِلَى الذَّنْبِ بِالْحَنْثِ بِأَنَّهُ مَدْلُولٌ عَنْهُ وَ

قال أبو علي الفارسي أي كفارة ما عقدتم عليه لأن الكفارة أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التي لم يعقد عليها والمعقود عليه دون ما كان موقوفا على الحنث والبر دون ما لم يكن كذلك . وقال الزجاج أي فكفارة المؤاخذه فيه إذا حنث أن يطعم عشرة مساكين ذكورا كانوا أو إناثا أو مختلطين . والمراد بالرقبة واحد من المماليك والأصل في ذلك العنق و ما حولها وأريد هاهنا جملة البدن لأنه شبه المملوك بالأسير الذي يشد رقبته فإذا أطلق فك عن رقبته فكذا المملوك إذا أعتق وقال الحسن كل مملوك كالآخر في الجواز فيجوز الكافر أيضا لأن الآية مبهمه . وخير الله الحالف بين هذه الثلاثة وفيه تفاوت لأن إشباع عشرة لا يفي بثمان الرقبة والله العالم بوجه الحكمة في تسوية هذا بذاك وكذلك الكسوة ثمنها دون الرقبة بكثير وقال الزجاج أكثرها نفعا أفضلها عند الله فإن كان الناس في جذب لا يقدر على المأكل فالإطعام أفضل لأن به قوام الحياة و إلا فالإعتاق أو الكسوة أفضل . -قرآن- ٧٨-٩٠

فصل

وكفارة قتل الخطأ واجبه سواء أخذ أولياء المقتول الدية من العاقله أو من القاتل أو تصدقوا قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَقْتُولُ مُؤْمِنًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مُؤْمِنًا وَقَوْمَهُ كَافِرُونَ وَالْقَاتِلُ لَا يَعْرِفُ إِيْمَانَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبَاحُ الدَّمِ أَوْ مُؤْمِنًا وَقَوْمَهُ مُعَاهِدُونَ . -قرآن- ١٠٨-١٦٦ [صفحة ٢٤١] وقيل إن الكفارة أيضا واجبه إذا كان المقتول كافرا بين قوم معاهدين لعموم قوله وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . واختلفوا في وجوب الكفارة على القاتل عمدا إذا قبل منه الدية أو عفى عنه فقال قوم عليه الدية ولا كفارة ومنهم من قال عليه كفارة واجبه كوجوبها في قتل الخطأ لأنها وجبت في الخطأ بالقتل وهو حاصل في العمد . وعندنا كفارة قتل العمد عتق رقبة وإطعام ستين مسكينا وصيام شهرين متتابعين بعد رضاء أولياء المقتول بالدية أو العفو عنه . -قرآن- ٨٣-١٩٦

فصل

فإن قيل ماتقولون في الكفارة أهي عقوبة قلنا الصحيح أن يقال الكفارة للظهار والوطء في نهار شهر رمضان في الحضر وغير ذلك أنها تقع موقع العقوبة لما ثبت وجوبها إلا فيما يعظم فيه المأثم فأما إن كان عقوبة فيما سواه فكلا وهذا بين لأن تحريم الأكل في نهار شهر رمضان في حال الحضر تكليف فإذا أكل وكفر بعده فإنه على التكفير يستحق المثوبة وما هذا حاله معدود في النعم فكيف يكون عقوبة والله أعلم بالصواب

باب الزيادات

إشارة

قوله تعالى بما عقدتم الإيمان أي بتعقيدكم الإيمان وهو توثيقها بالقصد والنية والمعنى ولكن يؤخذكم بما عقدتم إذا حنثتم فحذف وقت المؤاخذه لأنه كان معلوما عندهم أو ينكت ما عقدتم فحذف المضاف . -قرآن- ١٤-٣٧ [صفحة ٢٤٢] فكفارتة أي فكفارة حنثه ونكته والكفارة فعلة من شأنها أن تكفر الخطيئة أي تسترها . -قرآن- ١-١٣

مسألة

وقوله تعالى أو كَسَوْتُهُمْ عطف على محل من أوسط ووجهه أن من أوسط بدل من الإطعام والبدل هو المقصود ولذلك كان المبدل منه في حكم المنحى. والكسوة ثوب يغطي العورة ومعنى أوالتخير وإيجاب أحد الكفارات الثلاث على الإطلاق فإنها كلها واجبة على سبيل التخيير بأيتها أخذ المكفر فقد أصاب . وقوله ذلك أى المذكور كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ و لو قيل تلك كفارة أيمانكم لكان صحيحا على معنى تلك الأشياء أولتأنيث الكفارة. وَ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ أى لا-تحنثوا أراد الأيمان لله الحنث فيها معصية وقيل احفظوها كيف حلفتكم بها ولا تنسوها تهاوننا بها كذلك أى مثل ذلك البيان يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ أى أعلام شريعته . -قرآن- ١٦-٢٩-قرآن- ٣٠٤-٣٠٨-قرآن- ٣٢٠-٣٣٩-قرآن- ٤٢٣-٤٤٤-قرآن- ٥٤٦-٥٥٢-قرآن- ٥٧٣-٦٠١

مسألة

وقوله تعالى وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً الْعَرْضَةِ فعله بمعنى مفعول كالغرفة والعرضه أيضا المعرض للأمر ومعنى الآية على الأول أن الرجل كان يحلف على بعض الخيرات من صلة رحم أو إصلاح ذات بين أو إحسان إلى أحد ثم يقول أخاف الله أن أحنث فى يمينى فيترك البر فى يمينه فليل لهم فلا تجعلوا الله حازرا لما حلفتكم عليه . -قرآن- ١٤-٤٣ [صفحه ٢٤٣] وسمى المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين كما قال رسول الله ص لعبد الرحمن بن سمره إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذى هو خير -روايت- ١-٢-روايت- ٣-١٠٧ أى على شىء مما يحلف عليه . وقوله أَنْ تَبَرَّوْا وَ تَتَّقُوا وَ تُصَلِّحُوا عطف بيان لأيمانكم أى للأمر المحلوف عليها التى هى البر والتقوى والإصلاح بين الناس . -قرآن- ٣٨-٧٤

مسألة

فإن قيل بم تعلقت اللام فى قوله لأيمانكم. قلت بالفعل أى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم حجازا ويجوز أن يكون اللام للتعليل ويتعلق أَنْ تَبَرَّوْا بالفعل أو بالعرضة أى لا تجعلوا الله لأجل أيمانكم عرضة لأيمانكم فتبتذلوه بكثرة الحلف به ولذلك ذم من أنزل فيه وَ لَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينًا شنع المدام وجعل كونه حلافا مقدمتها وأن تبروا علة للنهى أى إرادة أن تبروا وتتقوا وتصلحوا لأن الحلاف مجترئ على الله غير معظم له فلا يكون متقيا ولا يثق به الناس فلا يدخلونه فى وسائطهم وإصلاح ذات بينهم . لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فى أَيْمَانِكُمْ أى لا يلزمكم الكفارة بلغو اليمين الذى لا قصد معه ولكن يعاقبكم بما اقترفته قلوبكم من إثم القصد إلى الكذب فى اليمين وهو أن يحلف على ما يعلم أنه خلاف ما يقوله -قرآن- ٣٨-٤٩-قرآن- ١٤٣-١٥٤-قرآن- ٢٧٢-٣٠٣-قرآن- ٥٢٣-٥٦٩ [صفحه ٢٤٤]

كتاب الصيد والذباحة

اشاره

قال الله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسِّيَّارَةِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا أَباح سبحانه صيد البحر مطلقا لكل أحد وأباح صيد البر إلا فى حال الإحرام وفى الحرم . وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فى الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا. و قال إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا أى إذا حللتكم من إحرامكم فاصطادوا الصيد الذى نهيتكم عنه أن تحلوه وأنتم حرم بمعنى لا حرج عليكم

فى اصطياده إن شئتم حينئذ لأن السبب المحرم قد زال لأن معناه الإباحة و إن كانت هذه الصورة مشتركة بينها و بين الأمر و الله أعلم -قرآن- ١٩-١٣٦-قرآن- ٢٣٩-٢٩٧-قرآن- ٣٠٦-٣٢٩

باب أحكام الصيد

إشارة

أما الذى أحله بقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ فهو على ما قاله المفسرون -قرآن- ٣٠-٥٥ [صفحہ ٢٤٥] الطرى منه و أما العتيق فلا خلاف فى كونه حلالا- و إذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار لأن العرب تسمى النهر بحرا و منه قوله تعالى ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ وَ الْأَغْلَبَ عَلَى الْبَحْرِ هو الذى يكون مائه ملحاً لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا- خلاف . و قوله وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ يعنى طعام البحر و فى معناه قولان أحدهما ما قذف به ميتا والثانى أنه المملوح واختار الرمانى الأول و قال إنه بمنزلة ما صيد منه و ما لم يصد منه فعلى هذا تصح الفائدة فى الكلام و الذى يقتضيه مذهبنا ويليق به القول الثانى و يكون قوله صَيْدُ الْبَحْرِ المراد به ما أخذ طريا. و قوله وَ طَعَامُهُ ما كان منه مملوحاً لأن ما يقذف البحر ميتا لا يجوز عندنا أكله لغير المحرم و لا للمحرم إلا إذا قذف به البحر حيا و تحضره أنت فيجوز لك أكله و إن لم تكن صدته و قال الزجاج معنى قوله وَ طَعَامُهُ ما ينبت بمائه من الزرع و النبات . و قوله مَتَاعاً لَكُمْ مصدر بدل قوله أُحِلَّ لَكُمْ على أنه قدمتكم متاعاً أى منفعة للمقيم و المسافر. وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرْمًا يقتضى ظاهره تحريم الصيد فى حال الإحرام و أكل ما صاده غيره و هو مذهبنا. و صيد السمك إخراجاً من الماء حيا على أى وجه كان و ما يصيده غير المسلم لا يؤكل إلا ما شوهد و لا يوثق بقوله إنه صاده حيا. -قرآن- ١٣٥-١٧١-قرآن- ٢٦٦-٢٩٠-قرآن- ٥٣٣-٥٤٥-قرآن- ٥٧٦-٥٨٦-قرآن- ٧٧٢-٧٨٢-قرآن- ٨٢٦-٨٣٨-قرآن- ٨٥٤-٨٦٥-قرآن- ٩١٨-٩٦٦

فصل

و قوله تعالى يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ -قرآن- ١٦-٩٠ و قوله تعالى يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ. هذه أبين آية فى كتاب الله فى الاصطياد و أكل الصيد لأنها أفادت جواز تعليم الجوارح للاصطياد و أكل ما يصيد الكلب و يقتل إذا كان معلماً لأنه لو لم يقتله لما جاز أكله حتى يذكى معلماً كان أو غير معلم فمعنى الآية يسألك يا محمد أصحابك أى شىء أحل لهم أكله من المطاعم فقل لهم أحل لكم الطيبات أى ما يستلذ منها و هو حلال و أحل لكم أيضاً مع ذلك صيد ما علمتم من الجوارح و هى الكواكب من سباع الطير و البهائم . و لا يجوز أن يستباح عندنا أكل شىء مما اصطاده الجوارح و السباع سوى الكلب إلا ما أدرك ذكاته . و قوله وَ مَا عَلَّمْتُمْ قَدِيرَهُ وَ صَيْدَ مَا عَلَّمْتُمْ فَحذف لدلالة الكلام عليه لأن القوم كانوا سألوا النبى ص حين أمرهم بقتل الكلاب مما يحل لهم اتخاذه منها و صيده فأنزل الله فيما سأله عنه هذه الآية فاستثنى ع كلاب الصيد و كلاب الماشية و كلاب الحرث مما أمر بقتله و أذن فى اتخاذه ذلك . -قرآن- ١-١٣٣-قرآن- ٦٥٧-٦٧٠

فصل

واختلفوا فى الجوارح التى ذكرت فى الآية فقال ابن عباس الجوارح التى فى قوله وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ هو كل ما علم

الصيد فيتعلمه بهيمته كان أوطائرا والفهد والبازي من الجوارح وروى ذلك عن علي بن الحسين و أبي جعفر أيضا -رواية-
 ١-٢-رواية-١٩-٢١٣. [صفحہ ٢٤٧] وقال قوم عنى بذلك الكلاب خاصة دون غيرها من السباع و هو مارواه أصحابنا عنهما
 ع فأما ما عدا الكلب مما أدرك ذكاته فهو مباح و إلا فلا يحل له أكله و بهذا يجمع بين الروايتين و يقوى قولنا قوله سبحانه مُكَلِّبِينَ
 و ذلك مشتق من الكلب أى فى هذه الحال يقال رجل مكلب و كلاب إذا كان صاحب صيد بالكلاب و فى ذلك دليل على أن
 صيد الكلب الذى لم يعلم حرام إذا لم يدرك ذكاته . و قوله تَعَلَّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ مَعْنَاهُ تَوَدَّبُونَ الجوارح فتعلمونهن طلب
 الصيد لكم مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ من التأديب الذى أدبكم به . و قيل صفة المعلم أن يجيبه إذا دعاه و يطلب الصيد إذا أرسله عليه و لا يفر
 منه و لا يأكل ما يصيده على العادة بل يمسكه إلى أن يلحقه صاحبه فيطعمه منه ما يريد فإن أكل منه على العادة فغير معلم و صيده
 حرام إلا أن يذكى فإنه إنما أمسكه على نفسه و هو الذى يدل عليه أخبارنا غير أننا نعتبر أن يكون أكل الكلب للصيد دائما فأما
 إذا كان نادرا فلا بأس بأكل ما أكل منه . و قال قوم لاحد لتعلم الكلاب فإذا فعل ما قلنا فهو معلم و قد دل على ذلك رواية أصحابنا
 لأنهم رووا أنه إذا أخذ كلب مجوسى فعلمه فى الحال فاصطاد به جاز أكل ما يقتله . و قد بينا أن صيد غير الكلب لا يحل أكله إلا
 ما أدرك ذكاته فلا يحتاج أن يراعى كيف يعلمه و لا أكله منه و من أجاز ذلك أجاز أكل ما أكل منه البازي و الصقر ذهب إليه
 ابن عباس و قال يعلم البازي و هو أن يرجع إلى صاحبه . و قال قوم تعليم كل جارحة من البهائم و الطير واحد و هو أن يشلى
 على -قرآن- ٢٠٨-٢١٨-قرآن-٣٩٥-٤٣٣-قرآن-٤٨٤-٥٠٦ [صفحہ ٢٤٨] الصيد فيستشلى و يأخذ الصيد و يدعوه صاحبه فيجيبه
 فإذا كان كذلك كان معلما و إن أكل ثلثه . و قوله فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ مِنْهُ الْكَلْبُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ
 لأنه أمسك على نفسه . و من شرط استباحة ما يقتله الكلب أن يكون صاحبه سمى عند إرساله فإن لم يسم عمدا لم يحل أكله إلا
 إذا أدرك ذكاته وحده أن يجده تتحرك عينه أو أذنه أو ذنبه فيذكيه حينئذ بفرى الحلقوم والأوداج . فصل واختلفوا فى من التى
 فى قوله تعالى مِمَّا أَمْسَكْتُمْ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ
 ذلك مجرى قوله يُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْلِمُونَ و أنكر قوم ذلك وقالوا من للتبويض كما يقال أكلت من الطعام تريد أكلت شيئا من
 الطعام . والأقوى أن تكون من للتبويض فى الآية لأن ما يمسكه الكلب من الصيد لا يجوز أكل جميعه لأن فى جملته ما هو حرام
 من الدم و الفرث و الغدد و الطحال و المرارة و المشيمة و الفرج و القضيب و الأنتيين و النخاع و العلباء و ذات الأشجاع و الحندق و الخرزة
 تكون فى الدماغ فإذا قال فكلوا مما أمسكن عليكم أفاد ذلك بعض ما أمسكن و هو الذى أباح الله أكله من اللحم وغيره . -
 قرآن- ١٠٠-١٣١-قرآن-٤٤٩-٤٧١-قرآن-٥٧٧-٦٠٧ [صفحہ ٢٤٩] و قوله وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ صَرِيحٌ فى وجوب التسمية
 عند الإرسال و هو قول ابن عباس . و قوله أَمْسَكْتُمْ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ لَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسِكُكُمْ مِنْهُ
 أكله لأنه يجوز أن يكون مات من غير قتل الكلب له و متى أخذ الكلب الصيد و مات فى يده من غير أن يجرحه لم يجز أكله
 و فحوى الآية يدل على هذا أيضا . و عموم الآية يدل على أن من لا يؤكل ذبيحته من أجناس الكفار لا يؤكل صيده فأما الاصطياد
 بكلابه المعلمة إذا صاد المسلم بها فجاز -قرآن- ٩-٣٩-قرآن-١٠٢-١١٨

باب ما يحرم من الصيد

إشارة

يحرم أكل الأرنب والضب و من صيد البحر الجرى و المارماهى و كل ما لافلس له من السمك و الدليل عليه الإجماع المتردد.
 فإن استدلت المخالف بقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَ قَالَ

ظاهر الآية يقتضى أن جميع صيد البحر حلال وكذا صيد البر إلا على المحرم خاصة. الجواب أن قوله أحل لكم صيد البحر لا يتناول ظاهره الخلاف فى هذه المسألة لأن الصيد مصدر صدت وهو يجرى مجرى الاصطياد الذى هو فعل الصائد وإنما يسمى الوحش وما جرى مجراه صيدا مجازا أو على وجه الخلاف لأنه محل للاصطياد سمي باسمه وإذا كان كلامنا فى تحريم لحم الصيد فلادلالة فى إباحة الصيد لأن الصيد غير المصيد. -قرآن- ١٥٦-٢٧٣-قرآن- ٣٧٦-٤٠١ [صفحة ٢٥٠] فإن قيل قوله و طعامه متاعا لكم و للسبيارة يقتضى أنه أراد المصيد دون الصيد لأن لفظة الطعام لا تليق إلا بما ذكرناه دون المصدر. قلنا أ و لا روى عن الحسن البصرى فى قوله و طعامه أنه أراد به البر والشعير والحبوب التى تسقى بذلك فعلى هذا سقط السؤال ثم لو سلمنا أن لفظة الطعام ترجع إلى لحوم ما يخرج من حيوان البحر لكان لنا أن نقول قوله و طعامه يقتضى أن يكون ذلك اللحم مستحقا فى الشريعة لا سم الطعام لأن ما هو محرم فى الشريعة لا يسمى بالإطلاق فيه طعاما كالخنزير والميتة فمن ادعى فى شىء مما عددنا تحريمه أنه طعام فى عرف الشريعة فليدل على ذلك و أنه يتعذر عليه . -قرآن- ١٦-٥٦-قرآن- ١٨٧-١٩٧-قرآن- ٣٦٤-٣٧٤

فصل

وصيد أهل الكتاب محرم لا يحل أكله وكذلك ذبائحهم قال الله تعالى و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه و إنه لفسق و هذا نص فى موضع الخلاف لأن من ذكرناه من الكفار لا يرون التسمية على الذبائح فرضا و لاسنه فهم لا يسمون الله عند إرسال الكلب إلى الصيد و قد أوجب الله بقوله و اذكروا اسم الله عليه و كذلك لا يسمون على ذبائحهم و لو سموا لكانوا مسلمين لغير الله لأنهم لا يعرفون الله بكفرهم و هذه الجملة تقتضى تحريم ذبائحهم وصيدهم . فإن قيل هذا يقتضى أن لا يحل ذبائح الصبي لأنه غير عارف بالله . قلنا ظاهر الآية يقتضى ذلك وإنما أدخلناه فىمن يجوز ذبائحته بدليل ولأن الصبي و إن لم يكن عارفا فليس بكافر و لا معتقد أن الله غير مستحق للعبادة على -قرآن- ٧١-١٤١-قرآن- ٣٠٦-٣٣٦ [صفحة ٢٥١] الحقيقة وإنما هو خال من المعرفة فجاز أن يجرى مجرى العارف متى ذبح وتلفظ بالتسمية و هذا كله موجود فى الكفار. فإن اعترض علينا بقوله اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم و ادعى أن الطعام يدخل فيه ذبائح أهل الكتاب وصيدهم . فالجواب عن ذلك أن أصحابنا يحملون قوله و طعام الذين أوتوا الكتاب على ما يؤكل من حبوب وغيرها و هذا تخصيص لا محالة لأن ما صنعه طعاما من ذبائحهم يدخل تحت اللفظة و لا يجوز إخراجه إلا بدليل . فإذا قلنا نخصه بقوله و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لينا ليس أنتم بأن تخصوا آياتنا بعموم آيتكم بأولى منا إذا خصصنا الآية التى تعلقتم بها العموم ظاهر الآية التى استدللنا بها. و الذى يجب أن نبينه فى الفرق بين الأمرين أنه قد ثبت وجوب التسمية عند إرسال الكلب و عند الذبيحة و أن من تركها عامدا لا- يكون مذكيا و لا يجوز أكل صيده و ذبيحته على وجه من الوجوه و كل من ذهب إلى هذا المذهب من الأمة يذهب إلى تخصيص قوله و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و إن ذبائحهم لا تدخل تحته والتفرقة بين الأمرين خلاف الإجماع . و لا يلزم على ما ذكرنا أن أصحاب أبى حنيفة يوافقونا على وجوب التسمية لأننا نرى وجوب التسمية مع الذكر على كل حال و عند أصحاب أبى حنيفة أنه جائز أن يترك التسمية من أداه اجتهاده إلى ذلك إذا استفتى هذه حاله والإمامية يذهبون إلى أن التسمية مع الذكر لا تسقط بحال من الأحوال . فإن قيل على هذه الطريقة التى تعتمدونها من الجمع بين المسألتين ما -قرآن- ١٣٦-٢٣٨-قرآن- ٣٣٧-٣٧١-قرآن- ٥٢٢-٥٧٤-قرآن- ٩٥٣-٩٩٨ [صفحة ٢٥٢] أنكرتم من مخالفكم أن يعكس هذه الطريقة عليكم و يقول قد ثبت أن التسمية غير واجبة أو يشير إلى مسألة قد دل الدليل على صحتها عنده ثم يقول و كل من ذهب إلى هذا الحكم يذهب إلى عموم قوله تعالى و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والتفرقة بين الأمرين خلاف الإجماع. قلنا الفرق

بيننا ظاهر لأننا إذابنا على مسألة ضمنا عهده صحتها ونفى الشبهة عنها ومخالفنا إذابني على مسألة مثل أن التسمية غير واجبة أو غير ذلك من المسائل لا يمكنه أن يصحح ما بنى عليه ولا أن يورد حجة قاطعة واضحة بيننا وبين من يتعاطى ذلك ونحن إذابنا على مسألة دللنا على صحتها بما لا يمكن دفعه بهذا على التفصيل يخرج الاعتبار -قرآن- ١٩٨-٢٤٣

باب الذبح

الذكاة حكم شرعى والمذكى إذا استقبل القبلة بتوجيه الذبيحة إليها أيضا وسمى الله تعالى يكون مذكيا بيقين فقد صرحوا بأن من ذبح يجب أن يكون مستقبلا ولا يناقضه قولهم ينبغي أن يوجه الذبيحة إلى القبلة فمن لم يستقبل بها القبلة متعمدا لم يجز أكل ذبيحته وإن فعله ناسيا لم يكن به بأس لأن هذا أيضا مما يجب أن يفعل على ما يمكن . وقوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ لم يذكر الله في هذه الآية ذبحا ولكن الأمة أجمعت على أن المراد أنه مباح لكم أكل لحوم ما ذكر اسم الله على تذكيته . ويجب استقبال القبلة عند الذبح مع إمكان ذلك على ما ذكرناه لأن من ذبح غير مستقبل القبلة عامدا قد أتلف الروح وحل الموت في الذبيحة وحلول -قرآن- ٣٥٤-٤٢٦ [صفحة ٢٥٣] الموت يوجب أن يكون ميتة ويدخل تحت قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ إِذْ لَمْ تَقُمْ دَلَالَةٌ عَلَى حُصُولِ الذَّكَاةِ الْمَشْرُوعَةِ فَيَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ . ولا يجوز أن يتولى الذبائح غير المسلمين لما ذكرناه من الأدلة -قرآن- ٥٣-٧٩ وقال ابن عباس لا ينفع الاسم في الشرك ولا يضر النسيان في الملة -رواية- ٢-١-رواية- ٧٢-٢٠ وهذا إشارة إلى أن ذبائح المشركين ومن ضارهم وإن ذكروا اسم الله عليها لا يجوز أكلها وأن تذكية أهل الحق العارفين بالله المعترفين بتوحيده وعدله لا بأس بها وإن ترك ذكر اسم الله عليها نسيانا . ومعنى قوله تعالى إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ لا تأكلوا إلا ما ذكر اسم الله عليه إن كنتم مؤمنين على ما ذكرناه وليس المراد إن كنتم مؤمنين فكلوا مما ذكر اسم الله البتة لأن المؤمن لا يخرج من أن يكون مؤمنا وإن لم يأكل اللحم قط . فبان أن المراد النهى عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه والأمر باعتبار تحليل أكل ما ذكر اسم الله عليه حقيقة يدل على ذلك قوله وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ هَذَا كَأَنَّهُ إِنْكَارٌ عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُ مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقِيلَ مَا أَلْذَى يَمْنَعُكُمْ مِنْ أَكْلِهِ وَ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَنْكُرُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مَا قَتَلُوهُ وَيَمْتَنَعُوا مِنْ أَكْلِ مَا قَتَلَهُ اللَّهُ فَأَعْلَمَ تَعَالَى أَنَّهُ أَحَلَّ مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ حَرَّمَ غَيْرَهُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَ ذَبِيحَةِ الْمُشْرِكِ وَ مِنْ بَحْكَمِهِ وَ قَدْ فَصَّلَ الْمُحْرَمَاتِ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ فِي قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ . وإذ ذبحت الذبيحة فلم يخرج الدم ولم يتحرك شئ منها لم يجز أكلها لأنها ميتة ماتت خوفا على ما روى -قرآن- ٢٢٤-٢٥٤ -قرآن- ٥٨١-٦٤٠ -قرآن- ٩٦٦-٩٩٢ [صفحة ٢٥٤]

باب ما يحل أو يكره لحمه

إشاره

قال الله تعالى أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ قَالَ قَوْمٌ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ الْوَحْشِيَّةِ مِنَ الضَّبَاءِ وَالْبَقْرِ وَالْحَمْرِ غَيْرِ الْمُسْتَحْلِينَ اصْطِيَادَهَا وَأَنْتُمْ حُرْمًا لِمَا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ مِنْ قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخَيْزِرِ وَالْأَقْوَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى عَمُومِهِ فِي جَمِيعِ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ . وقال قَوْمٌ أَرَادَ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ أَجْنَةَ الْأَنْعَامِ الَّتِي تَوْجَدُ فِي بَطُونِ أَمْهَاتِهَا إِذَا ذُكِرَتْ الْأَمْهَاتُ وَ هِيَ مَيْتَةٌ وَعِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا ذَبِحَ شَاءَ أَوْ غَيْرَهَا وَ وَجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينَ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَ أَوْ أَوْبَرَ وَ لَمْ يَلْجِهُ الرُّوحُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ عَلَى حَالٍ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ رُوحٌ وَجِبَتْ تَذْكِيَتُهُ لِيَحْلَلَ أَكْلُهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَبْرُ إِذْ رَوَى بِالنَّصْبِ ذَكَاءُ أُمِّهِ . وَالْأَنْعَامُ

على الإطلاق مقصورة على الإبل والبقر والغنم لأن الله فصل في سورة الأنعام ثمانية أزواج و لم يذكر إلا هذه الثلاثة. و قال عبد الجبار ما يصاد ليس من الأنعام لأنه تعالى قال فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ فدل هذا على أن المقتول الذي جعل جزاؤه مثله من النعم ليس -قرآن- ١٩-٥١-قرآن- ١٤٢-١٥٧-قرآن- ١٥٨-١٨٠-قرآن- ١٩١-٢٤٧-قرآن- ٨٤٢-٨٧٩ [صفحة ٢٥٥] من النعم ثم عارض نفسه بقوله غَيْرَ مُحْلِيٍّ الصَّيْدِ وَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ وَالْمُرَادُ بِهِ سِوَى الصَّيْدِ الْمَحْرَمِ عَلَى الْمَحْرَمِ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنْ الْمَحْلِلِ وَالْمَحْرَمِ فِيهِ غَيْرُ الْأَمْرِ بِالْإِحْرَامِ وَهُوَ الصَّيْدُ وَهُوَ بَيَانُ أَمْرٍ ثَالِثٍ سِوَى مَا يَحِلُّ مِنَ الْأَنْعَامِ وَيَحْرَمُ . و قال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَإِنَّمَا جُمِعَ الْوَصْفَيْنِ لِاخْتِلَافِ الْفَائِدَتَيْنِ إِذْ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ حَلَالٌ يَفِيدُ أَنَّهُ طَلِقٌ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ طَيِّبٌ يَفِيدُ أَنَّهُ مُسْتَلَذٌ إِذَا فِي الْعَاجِلِ أَوْ الْآجِلِ . وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ أَيَّ آثَارِهِ وَأَعْمَالِهِ نَزَلَ لِمَا حَرَّمَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ فَنَهَى اللَّهُ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِخِلَافِهِ . وَالْإِذْنُ فِي الْحَلَالِ يَدُلُّ عَلَى حُظْرِ الْحَرَامِ عَلَى اخْتِلَافِ ضَرْبِهِ وَأَنْوَاعِهِ فَحَمَلَهَا عَلَى الْعَمُومِ أُولَى . وَالْمَأْكَلُ وَالْمَنَافِعُ فِي الْأَصْلِ لِلنَّاسِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ فَقَالَ قَوْمٌ هِيَ عَلَى الْحُظْرِ وَقَالَ آخَرُونَ هِيَ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَعْضُهَا عَلَى الْحُظْرِ وَبَعْضُهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَأْكَلِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى حُظْرِهِ . وَقَالَ تَعَالَى وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ أَيَّ خَلَقَهَا لِمَنَافِعِكُمْ . -قرآن- ٣٣-٥٤-قرآن- ٢٦٦-٣٢٤-قرآن- ٤٥٨-٤٩٢-قرآن- ٩٤٨-١٠١٩

فصل

واعلم أن لحوم الخيل والبغال والحمير مكروهة غير محرمة وبعضها أشد [صفحة ٢٥٦] كراهية من بعض ويستدل على ذلك بقوله قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهَا آيَةً . وحرّم سائر الفقهاء لحوم الحمر الأهلية واحتجوا عليه بقوله تعالى وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَأَنَّ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهَا لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ لِللَّأْكُلِ وَالْجَوَابِ لَهُمْ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ فَلَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ ذَلِكَ أَيْضًا لِأَنَّ تَعَالَى قَوْلَ الْقَائِلِ أُعْطَيْتَكَ هَذَا الثَّوْبَ لِتَلْبَسَهُ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهِ أَوْ هَبْتَهُ وَالانْتِفَاعَ بِهِ مِنْ وَجْهِ شَتَى وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ الرُّكُوبَ وَالزَّيْنَةَ وَلَيْسَ أَكْلُ لِحُومِهَا مَقْصُودًا مِنْهَا ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْحَمِيرِ وَالْخَيْلِ وَإِنْ لَمْ يَذَكَرِ الْحَمْلُ وَإِنَّمَا خَصَّ الرُّكُوبَ وَالزَّيْنَةَ بِالذِّكْرِ . وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يُجِيزُونَ أَكْلَ لِحُومِ الْخَيْلِ وَلَا يَعْمَلُونَ بِمُضْمُونِ الْآيَةِ ذِكْرَ الرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ خَاصَّةً -قرآن- ٤٠-١٠٨-قرآن- ١٨١-٢٣٩ و قدروا عن ابن عباس إنما نهى عن لحوم الحمير كيلا يقل الظهر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-٦٨ و ذلك النهى محمول على الكراهة للقرينة

باب ما حلل من الميتة وما حرم من المذكي

اعلم أن العلم بتحليل ذلك أو تحريمه هو السمع وليس للعقل فيه مجال فإن وردت العبارة الشرعية بتحريم ما له صفة المباح في العقل امتنع منه وإن أباحت الشريعة ما كان محظورا قيل به وقد نطق الكتاب بتحريم الميتة قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَأُطْلِقَتِ الْأُمَّةُ الْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ثُمَّ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ قَوْلُهَا بِالتَّحْرِيمِ وَ مَا وَرَدَ بِهِ نَصَ الْكِتَابِ مَخْصُوصٌ غَيْرَ مَحْمُولٍ عَلَى عَمُومِهِ وَشُمُولِهِ وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي مَا هُوَ مَبَاحٌ مِنْهَا . -قرآن- ٢٣٨-٢٦٤ [صفحة ٢٥٧] والميتة هي كل حيوان صامت مات أو على وجه الذكاة والذكاة مع الإمكان على ثلاثة أضرب الإبل إذ انحرت من غير تعمد ترك التسمية والسمك والجراد إذا اصطيدا لقوله ع و قد سئل عن ذكاتها فقال صيده ذكاته -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٥١ و ما سوى ذلك مما يعمل فيه الذكاة إذا ذبح و لم يتعمد ترك التسمية على ما ذكرناه في نحر الإبل . فإن قيل ما معنى قولكم مع التمكن من أي شئ تحرزتم به . قلنا نتحرز بذلك

من الجمل والبقر و ماجرى مجراهما إذاصال شىء منها أوتردى فى بئر و لم يتمكن من تذكيته فإن الأمر ورد بأن ينفخ بالرمح أو يرمى بالسهم أو يضرب بالسيوف حتى يموت فتلك ذكاته و إن وقع فى غير منحره أو مذبحه و تحرزنا أيضا عما نذكره فأما إذا رمينا صيدا و قد سمي فأصاب السهم فقتله فإنه لا خلاف بين الأمة فى ذكاته و إن لم يقع فى مذبحه و كذا ما يقتله الكلب المعلم . و قد قال أبو عبد الله ع أحل من الميتة عشرة أشياء الصوف والشعر والوبر والبيض والناب والقرن والظلف والإنفحة واللبن والعظم -رواية- ١-٢-رواية- ٣٠-١٣٤. فالمباح من الميتة عندنا هذه العشرة والدليل على ذلك إجماع الإمامية على القول بصحته والفتوى به ويدل عليه قوله تعالى قل لا أجد فى ما أوحي قرآن-١٢٧-١٥٥. فالمباح من الميتة عندنا هذه العشرة والدليل على ذلك إجماع الإمامية على القول بصحته والفتوى به ويدل عليه قوله تعالى قل لا أجد فى ما أوحي إلى مؤخرم على طعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير الآيه و لا يجوز الحكم بتحريم شىء سوى ما ذكر فى الآيه إلا بدليل لا دليل مقطوع به على تحريم شىء مما عددناه . و أما المحظور من المذكى فالمجمع عليه عشر أشياء أيضا الدم والخصيتين والقضيب والرحم والمثانة والغدد والطحال والمرارة والنخاع وذات الأشاجع وهى موضع الذبح ومجمع العروق والدليل على ذلك إجماع الطائفة والأخبار المتواترة عن أئمة الهدى ع فى ذلك . فأما قرآن-١-١٠٥ ماروى عن أبى الحسن ع أنه قال حرم من الشاة سبعة أشياء الدم والخصيتان والقضيب والمثانة والغدد والطحال والمرارة -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-١٢٤ فإنه لا يبطل التجاوز إلى العشرة و لو كان لازما للزم من يقل بدليل الخطاب لأن عندهم أن الحكم إذا علق بصفة دل انتفاء الصفة عن غيره على انتفاء الحكم . فهذا مذهب فاسد لأنه غير ممتنع أن يتناول دليل التحريم سبعة أشياء ويأتى دليل آخر على زيادة عليها كما قلناه فى مواضع من العبادات الموجب منها والمحظور قال الله تعالى أقيموا الصلوة و آتوا الزكاة فأوجب بهذا اللفظ علينا فعلهما و لم يمنع من إيجاب عبادات أخر بأدلة غير هذا. وكذا قال تعالى قل لا أجد فى ما أوحي إلى مؤخرم على طعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير ثم حرم أشياء أخر بالكتاب وغيره فلم يمتنع قوله قل لا أجد من القول بتحريم أشياء أخر و قد ورد خبر بتحريم أربعين شيئا من المذكى ونحن نحملها على الكراهية لقرينة تدل عليه ونعدل عن تحريمها للإجماع على تحريم تلك العشرة التى ذكرناها فقط -قرآن- ٣٣١-٣٦٦-قرآن- ٤٦٢-٥٩٥-قرآن- ٦٤٨-٦٦٠ [صفحة ٢٥٩]

باب الزيادات

إشارة

قد ذكرنا أنه لا يحل أكل ما قتله غير الكلب المعلم عندنا من ذوات الأربع والطيور قال الله تعالى و ما علمتم من الجوارح مكلياً لأنه لو لم نقل مكليين لدخل فى الكلام كل جارح من ذى ناب وظفر و لما أتى بلفظة مكليين وهى تخص الكلاب بلا خلاف بين أهل اللغة علمنا أنه لم يرد بالجوارح جميع ما يستحق هذا الاسم وإنما أراد الجوارح من الكلاب خاصة ويجرى ذلك مجرى قولهم ركب القوم نهارهم مبقرين محمرين فإنه لا يحمل و إن كان اللفظ الأول عام الظاهر إلا على ركوب البقر والحمير . و ليس لأحد أن يقول المكلب فى الآيه المراد به المفرى للجراح الممرن له والمغرى فيدخل فيه الكلب وغيره لأنه لا يعرف عن أحد من أهل اللغة العربية أن المكلب هو المغرى والمفرى بل نصوا فى كتبهم على أن المكلب صاحب الكلاب على أنا لو سلمنا أنها قد استعملت فى التعليم والتمرين فذلك مجاز وحمل القرآن على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ما أمكن . على أن قوله تعالى و ما علمتم من الجوارح جيعنى أن يكرر و يقول مكليين لأن من حمل لفظه مكليين على التعليم لا بد من أن يلزمه التكرار و إذا جعلنا ذلك مختصا بالكلاب أفاد فائدة أخرى لأنه يبان أن هذا الحكم يتعلق بالكلاب دون غيرها. -قرآن- ١٠١-١٤٢-قرآن-

مسألة

روى أن أمير المؤمنين ع مر بسوق القصابين فنهاهم عن بيع أشياء -رواية- ١-٢-رواية- ٧-إداهه دارد [صفحة ٢٦٠] منها الطحال فقيل ما الكبد والطحال إلا سواء فقال ع له كذبت ايتنى بتورين من ماء أنبئك بخلاف ماتقول فأتى بطحال وكبد وتورين من ماء فقال شق الكبد من وسطه والطحال من وسطه واجعلهما فى الماء جميعا ففعل فلم ينقص من الكبد شيئا وصار الطحال كله دما وهى جلد وعروق فقال هذا لحم و هذا دم -رواية- از قبل -٣٠٠. وقال تعالى فيه تبيان لكل شىء و قال و ما يعقلها إلا العالمون فالقرآن يدل على جميع ذلك جملة والسنة تفصيلا. -قرآن- ٤٣-٧٥

مسألة

قوله و ما علمتم من الجوارح عطف على الطيبات إذا كانت ماموصولة ويجوز أن يكون و ما علمتم كلاما مستأنفا وجعل ماشرطية وجعل جوابها فكلموا. والمكلب مؤدب الكلاب واشتق من لفظه فإن استعمل فى غيره من السباع فهو كالمجاز فالأولى حمله على الحقيقة -قرآن- ٧-٣٦-قرآن- ٨٨-١٠١-قرآن- ١٤٢-١٤٩ [صفحة ٢٦١]

كتاب الأطعمة والأشربة**إشارة**

الحلال هو الجائز من الأفعال مأخوذ من أنه طلق لم يعقد بحظر والمباح مثله . و ليس كل حسن حلالا لأن أفعاله تعالى حسنة و لا يقال إنها حلال إذ الحلال إطلاق فى الأفعال لمن يجوز عليه المنع . وقد دللنا على إباحة المآكل إلا ما دل الدليل على حظره و قد استدلل بقوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا عَلَىٰ أَنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَصِحُّ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا و لم تجر مجرى المحظورات من العقل خلقت فى الأصل مباحة قد أطلق لكل أحد أن يتناولها ويستنتفع بها كالماء من البحر والحطب ونحوه من البر فليست على هذا الوجه على العموم بل هو مخصوص . وقيل معناه خلقها لأجلكم ولانتفاعكم به فى دنياكم ودينكم بالنظر إليها -قرآن- ٢٧٧-٣٢٤ [صفحة ٢٦٢]

باب ما أباحه الله من الأطعمة**إشارة**

قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ الطيب فى الأصل خلاف الخبيث و هو على ثلاثة أقسام الطيب المستلذ والطيب الجائز والطيب الطاهر والأصل واحد و هو المستلذ إلا أنه وصف به الطاهر والجائز تشبيها إذ ما يزر عنه العقل أو الشرع كالذى يتكد هذه النفس فى الصرف عنه و ما يدعو إليه بخلاف ذلك فالطيب الحلال والطيب النظيف . واختلفوا فى معنى الطيبات فى الآية فقال البلخى هو ما يستطاب ويستلذ و قال الطبرى وغيره هو الحلال الذى أذن لكم ربكم فى أكله من

الذبائح والأول أولى لأن الثاني يؤول تقديرا إلى ما لافائدة فيه و هويسألونك ما ألقى هو حلال لهم فقيل ألقى هو حلال لكم هو الحلال وهذا لا معنى له . و إذا كان المراد بالذى أحل المستلذ حسن أن يقال إن الأشياء التي حرمت غير مستلذة لأنه لا يميل كل أحد إلى الميتة والدم أيضا ليس من طيبات الرزق فقل لهم الطيبات من المأكولات محللة لكم . والضمير في يسألونكالمؤمنين الذين حرم عليهم ما فصل في الآية الأولى من قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ الْآيَةُ أَي يسألونك تفصيل المحللات فقل أحل لكم الطيبات قال أبو علي كل ما لم يجر ذكره في آيات التحريم كله حلال . وقال تعالى يَا أَيُّهَا الْعٰذِیْنَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَیِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ونحوه قوله يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِی الْأَرْضِ حَلٰلًا طَیِّبًا إِلَّا أَنْ تَلْكَ الْآیَةُ خَطَابَ للمؤمنين - قرآن- ١٩-٧٨-قرآن- ٨٦٤-٨٧٥-قرآن- ٩٣٨-٩٩٤-قرآن- ١١٣١-١١٩١-قرآن- ١٢٠٥-١٢٦٣ [صفحة ٢٦٣] وهذه خطاب لجميع الناس یعنی أن من آمن بالله لا یحل ولا یحرم إلا بأمره و من امتنع من أكل ما أحل الله فقد خالف أمره و الله أحل المستلذ.فقوله كلوا یحتمل أن يكون إباحة وتخيرا وأمر على الإيجاب أو الندب فالأمر في وقت الحاجة إليه إذ لا یجوز لأحد أن یترك ذلك حتى يموت مختارا مع إمكان تناوله . والإذن على أن أكل المستلذ مما ملكتم و هو الحلال مباح لكم و في الآية دلالة على النهی عن أكل الخبيث في قول بعض المفسرين كأنه قيل كلوا من الطيب دون الخبيث كما لو قال كلوا من الحلال لكان ذلك دالا على حظر الحرام و هذا صحيح فيما له ضد قبيح مفهوم فأما غير ذلك فلا یدل على قبح ضده لأن قول القائل كل من مال زيد لا یدل على أن المراد تحريم ماعده لأنه قد يكون الغرض البیان لهذا خاصة وذكر الشرط هاهنا إنما هو على وجه المظاهرة في الحجاج . قال سبحانه يَا أَيُّهَا الْعٰذِیْنَ آمَنُوا لَا تُخْرَمُوا طَیِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ والتحريم هو العقد على ما لا یجوز فعله للعبد والتحليل حل ذلك العقد و ذلك كتحریم السبب بالعقد على أهله فلا یجوز لهم العمل فيه وتحليله تحليل ذلك العقد و ذلك یجوز لهم الآن العمل فيه . وَلَا تَعْتَدُوا إِلَى مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ و اعتداء الحد مجاوزة الحكمة إلى ما نهى عنه الحكيم وزجر عنه إما بالعقل أو بالسمع . ثم قال تعالى وَ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلٰلًا طَیِّبًا وَ الرزق هو مال الحی الانتفاع به و ليس لغيره معه منه . فإن قيل إذا كان الرزق لا- يكون إلا حلالا- فلم قال الله تعالى حلالا طيبا قلنا ذكر ذلك على وجه التأكيد كقوله وَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى قِيلًا - قرآن- ١٥٣-١٥٨-قرآن- ٧٨٣-٨٥٥-قرآن- ١٠٤٩-١٠٦٣-قرآن- ١١٨٢-١٢٣٠-قرآن- ١٣٥٣-١٣٦٧-قرآن- ١٤٠٥-١٤٣٦ [صفحة ٢٦٤] والطيب قد يكون مستلذا وقد أطلق في موضع آخر فقال وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. ثم اعلم أن الطيب يقع على الحلال كقوله يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَيَقَعُ عَلَى الطَّاهِرِ كقوله تعالى فَتَتَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا وَيَقَعُ عَلَى مَا لَا أَدَى فِيهِ كَمَا يُقَالُ زَمَانَ طَيِّبًا وَمَكَانَ طَيِّبًا لِذِي لَاحِرٍ فِيهِ وَ لَابَرْدٍ وَيَقَعُ عَلَى مَا يَسْتَطَابُ مِنَ الْمَأْكُولِ يُقَالُ هَذَا طَعَامٌ طَيِّبٌ لِمَا تَسْتَطِيبُهُ النَّفْسُ وَ لَا تَنْفَرُ مِنْهُ . - قرآن- ٥٣-٨٢-قرآن- ١٢٧-١٦٨-قرآن- ٢٠٠-٢٢٨

فصل

ثم قال تعالى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ أَي ماتستطيبونه و لاتستخبثونه فردهم إلى عاداتهم و لا يمنع أن يقال المراد به ما لا أذى فيه من المباح الذي ليس بمحرم فكأنهم لما سألوهم عن الحلال فقال هو ما لا يستحق المدح والذم بتناوله و ذلك عام في جميع المباحات سواء علمت كذلك عقلا أو شرعا. و من اعتبر العرف والعادة اعتبر عرف أهل الترف والغنى والمكنة الذين كانوا في القرى والأمصار على عهد النبي ص حال الإخبار دون من كان من أهل البوادي من جفأ العرب . فإذا قيل عاداتهم مختلفة قلنا اعتبرنا العام الشائع دون الشاذ النادر. و قوله تعالى وَ طَعَامُ الْعٰذِیْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ مبتدأ وخبر و ذلك يخص عند أكثر أصحابنا بالحبوب لأنها المباحة من أطعمته أهل الكتاب فأما ذبائحهم و كل مائع يباشرونه بأيديهم فإنه ينجس و لا یحل استعماله .

وتذكيتهم لاتصح لأن من شرط صحتها التسمية لقوله تعالى وَ لَا تَأْكُلُوا -قرآن- ١٧-٤٨-قرآن- ٥٦٥-٦١٠-قرآن- ٨٢٥-٨٣٩ ثم قال تعالى اليَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ أَي مَاتَسْتِطْبِئُونَهُ وَ لَا تَسْتَخْبِثُونَهُ فَرُدُّهُمُ إِلَى عَادَتِهِمْ وَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ الْمَرَادُ بِهِ مَا لَا أَدَى فِيهِ مِنَ الْمَبَاحِ الَّذِي لَيْسَ بِمَحْرَمٍ فَكَأَنَّهُمْ لِمَسْأَلُوهُ عَنِ الْحَلَالِ فَقَالَ هُوَ مَا لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ بِتَنَاوُلِهِ وَ ذَلِكَ عَامٌ فِي جَمِيعِ الْمَبَاحَاتِ سِوَاءِ عَلِمْتَ كَذَلِكَ عَقْلًا- أَوْ شَرعًا. وَ مِنْ أَعْتَبَرَ الْعَرَفَ وَالْعَادَةَ أَعْتَبَرَ عَرَفَ أَهْلِ التَّرَفِ وَالغِنَى وَالْمَكْنَةَ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْقَرْيِ وَالْأَمْصَارِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ص حَالِ الْإِخْبَارِ دُونَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُؤَادَى مِنْ جَفَاءِ الْعَرَبِ . فَإِذَا قِيلَ عَادَتُهُمْ مُخْتَلَفَةٌ قُلْنَا أَعْتَبَرْنَا الْعَامَ الشَّائِعَ دُونَ الشَّاذِّ النَّادِرِ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ طَعَامُ الْعَدِيْنِ أَوْ تَوَاتُرُ الْكِتَابِ حِلٌّ لَكُمْ مُبْتَدَأٌ وَ خَبْرٌ وَ ذَلِكَ يَخْصُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا بِالْحُبُوبِ لِأَنَّهَا الْمَبَاحَةُ مِنْ أَطْعَمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَمَّا ذَبَائِحُهُمْ وَ كُلُّ مَائِعٍ يَبَاشِرُونَهُ بِأَيْدِيهِمْ فَإِنَّهُ يَنْجَسُ وَ لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ . وَ تَذَكِيَّتُهُمْ لَاتَصِحُّ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ صِحَّتِهَا التَّسْمِيَةَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ هُوَ لِأَيِّ ذِكْرٍ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ هُوَ لِأَيِّ ذِكْرٍ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ إِذَا ذَكَرُوا قَصَدُوا بِذَلِكَ اسْمَ مَنْ أَبَدَ شَرعَ مُوسَى أَوْ عِيسَى عَ أَوْ اتَّخَذَ عِيسَى أَوْ عَزِيرَا ابْنَا وَ كَذَبَ مُحَمَّدًا عَ وَ ذَلِكَ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ قَدَّحَرَمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ وَ مَا أَهْلًا بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ. وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ أَي إِنَّهُ حَلَالٌ لَهُمْ سِوَاءِ قَبْلُوهُ أَوْ لَمْ يَقْبَلُوهُ وَقِيلَ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِ بِذَلِكَ لَهُمْ وَ لَوْ كَانَ مُحْرَمًا لِمَاجَازِ الْمُسْلِمِ بِذَلِكَ إِيَّاهُمْ . وَ قَوْلُهُ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا لِذِكْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ وَ قِيلَ كُلُّ اسْمٍ يَخْتَصُّ اللَّهُ بِهِ أَوْ صِفَةٌ تَخْتَصُّهُ كَقَوْلِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الْأَبَدِيِّ أَوْ بِاسْمِ الْقَادِرِ لِنَفْسِهِ أَوْ بِاسْمِ الْعَالَمِ لِنَفْسِهِ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ مَجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ وَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي جَوَازَ غَيْرِهِ وَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَ هَذَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ الْمُشْرِكِينَ فِي أَكْلِهِمْ مَا لَمْ يَذَكَرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَذَكَرْ عَلَيْهِ اسْمَ اللَّهِ سَهْوًا أَوْ نِسْيَانًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَالْاسْمُ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَسْمُومٍ مُخْصِصًا بِالْقَصْدِ وَ ذَلِكَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَاعْتِقَادِهِ وَ الْكُفَّارِ عَلَى مَذْهَبِنَا لِأَنَّ اللَّهَ فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُمْ تَسْمِيَتُهُ تَعَالَى فَلَا يَجُوزُ أَكْلُ ذَبَائِحِ الْكُفَّارِ لِهَذَا. ثُمَّ قَالَ وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَي لَمْ لَا تَأْكُلُوا وَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لِأَنَّ لَمْ لَا تَفْعَلُ أَعْمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ لِحَالٍ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ -قرآن- ١-٣٨-قرآن- ٢١٩-٢٥٠-قرآن- ٢٥٢-٢٧٤-قرآن- ٤٠٣-٤٤٣-قرآن- ٤٩٢-٦٩٢-قرآن- ٧٧٢-قرآن- ١١٠٩-١١٦٨] [صفحة ٢٦٦] و أما ما لك لاتفعل فحال يرجع إليه والمعنى أى شىء لكم فى أن لاتأكلوا وقيل مامنعكم أن تأكلوا لأن ما لك أن تفعل و ما لك لاتفعل بمعنى واختار الزجاج الأول . وَ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ الْآيَةُ وَغَيْرُهَا. إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِمْعَنَاهُ إِلَّا إِذَا خِفْتُمْ عَلَى نَفْسِكُمُ الْهَلَاقَ مِنَ الْجُوعِ وَ تَرَكَ التَّنَاطُلَ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَكُمْ تَنَاوُلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ. وَ اخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ مَا يَسُوغُ تَنَاوُلَهُ حِينَئِذٍ لَهُ فَعِنْدُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا مَا يَمْسُكُ الرَّمَقَ وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَجِدَ مَا يَأْكُلُ . قَالَ وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا يَكْرَهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ يَجُوزُ أَكْلُهُ لِأَنَّ الْمَكْرَهُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِثْلَ الْمَضْطَرِّ. -قرآن- ١٧١-٢٠٨-قرآن- ٢٤٢-٢٦٨-قرآن- ٢٨٢-٣٠٩-قرآن- ٤٢٢-٤٧٨

فصل

وَ قَالَ تَعَالَى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا- عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَ أَنْ يَقُولَ لَهُؤَلَاءِ الْكُفَّارِ إِنَّهُ لَا يَجِدُ فِيهَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ شَيْئًا مُحْرَمًا إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَقِيلَ إِنَّهُ خَصَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الثَّلَاثَةَ بِذِكْرِ التَّحْرِيمِ مَعَ أَنَّ غَيْرَهَا مُحْرَمٌ مِمَّا ذَكَرَهُ تَعَالَى فِي الْمَائِدَةِ كَالْمَنْخَقَةِ وَ الْمَوْقُودَةِ -قرآن- ١٥-٢٦٧] [صفحة ٢٦٧] لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَيْتَةِ وَ فِي حَكْمِهَا فَبَيْنَ هُنَاكَ

بالتفصيل وهنا على الجملة. وأجود من ذلك أن يقال خص الله هذه الثلاثة تعظيماً لتحريمها و بين ماعداها في موضع آخر. وقيل إنه تعالى خص هذه الأشياء بنص القرآن و ماعداه بوحى غير القرآن . وقيل إن ماعداه حرم فيما بعد بالمدينة والسورة مكية. والدم المسفوح هو المصبوب وإنما خص المسفوح بالذكر لأن ما يختلط منه باللحم مما لا يمكن تخليصه منه لقلته معفو مباح و قال قوم إنما قال مسفوحاً لأن الكبد يشبه الدم الجامد و إن لم يكن دماً فليس بحرام فذكر المسفوح لبيان الحلال من الحرام فأما الطحال فإنه إذا ثقب وطرح في الماء فيسيل كله لأنه دم و هو حرام . و قوله أو لحم خنزير فإنه و إن خص لحمه بالذكر هنا فإن جميع ما يكون منه من الشحم والجلد والشعر محرم . فإنه رجس يعني ما تقدم ذكره ولذلك كنى عنه بكناية الذكر والرجس كل مستقدر منفور عنه . و قوله أو فسقاً عطف على قوله أو لحم خنزير والمراد بالفسق ما أهل لغير الله به و كان ابن عباس وعائشة يتعلقان بظاهر هذه الآية في إباحة لحوم الحمير . و ثم قال فمن اضطر غير باغ ولا عاد قيل فيه قولان أحدهما غير طالب بأكله التلذذ والثاني غير قاصد لتحليل ما حرمه الله و روى أصحابنا أن المراد به الخارج على الإمام العادل وقطاع الطريق فإنهم لا يرضون ذلك على كل حال . -قرآن- ٦٣٨-٦٥٥-قرآن- ٧٤٢-٧٥٥-قرآن- ٨٤٢-٨٥١-قرآن- ٨٦٧-٨٨٤-قرآن- ١٠٠٦-١٠٤٠ [صفحہ ٢٦٨] و لا عادٍ أى لا يعتدى بتجاوز ذلك إلى ما حرمه الله والضرورة التى تبيح أكل الميتة هى خوف التلف على النفس من الجوع . و قد استدل قوم بهذه الآية على إباحة ماعدا هذه الأشياء المذكورة و هذا ليس بشيء لأن هنا محرمات كثيرة غيرها كالسباع و كل ذى ناب و كل ذى مخلب و غير ذلك من البهائم والمسوخ مثل الفيلة والقردة. ويمكن أن يستدل بهذه الآية على تحريم الانتفاع بجلد الميتة فإنه داخل تحت التعدى. -قرآن- ١-١٠

فصل

و قوله تعالى و على الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر و من البقر و الغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهروهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظماً أخبر تعالى أنه حرم على اليهود فى أيام موسى ع كل ذى ظفر -قرآن- ١٦-١٩٠ قال ابن عباس إنه كل ما ليس بمنفرج الأصابع كالإبل والنعام والبط والإوز -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٨١ وأخبر تعالى أيضاً أنه كان حرم عليهم شحوم البقر والغنم مما فى أجوافهما واستثنى من ذلك بقوله إلا ما حملت ظهروهما فإنه لم يحرمه واستثنى أيضاً ما على الحوايا من الشحم فإنه لم يحرمه واستثنى أيضاً من جملة ما حرم ما اختلط بعظم و هو شحم الجنب والألية لأنه على العصص . و هذه الأشياء و إن كانت محرمة فى شرع موسى ع فقد نسخ الله تحريمها وأباحها على لسان محمد ص . ثم قال تعالى ذلك جزيناهم ببغيهم معناه أنأحرمنا ذلك عليهم عقوبة لهم على بغيهم . -قرآن- ٩٩-١٢٦-قرآن- ٣٩٥-٤٢١ [صفحہ ٢٦٩] فإن قيل كيف يكون التكليف عقاباً و هو تابع للمصلحة و مع ذلك فهو تعريض للثواب . قلنا إنما سماه عقوبة لأن عظيم ما أتوه من المعاصى اقتضى تحريم ذلك فيه عقوبة و تعيين المصلحة و حصول اللطف و لو لا جرمهم لما اقتضت المصلحة ذلك . و إنما لصادقون يعنى فيما أخبر به من أن ذلك عقوبة لأوائلهم و مصلحة لمن بعدهم إلى وقت النسخ والصحيح أن تحريم ذلك لما كان مصلحة عند هذا الإقدام منهم جاز أن نقول حرم عليهم بظلمهم لما روى أن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه -قرآن- ٢٣٢-٢٥١

باب الأطعمة المحظورة

إشارة

قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِالْآيَةِ بَيْنَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا اسْتِثْنَاهُ فِي قَوْلِهِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَهَذَا مِمَّا تَلَاهُ عَلَيْنَا فَقَالَ سَبَّحَانَهُ مَخَاطِبًا لِلْمُكَلَّفِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَهِيَ كُلُّ مَا فَارَقَتْهُ الْحَيَاةُ مِنْ دَوَابِّ السَّبْرِ وَطَيْرِهِ بِغَيْرِ تَذْكِيَةٍ - قرآن- ١٩- ١٠٨- قرآن- ١٦١- ٢١٧- قرآن- ٢٦٨- ٢٩٤ واستثنى النبي ص منها السمك والجراد فقال ميتتان مباحتان -رواية- ١- ٢-رواية- ٣- ٦٤. ثم قال تعالى وَالدَّمُ أَى حَرَمَ عَلَيْكُمُ الدَّمُ فَقِيلَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الدَّمُ فِي الْمَبَاعِرِ وَيَشْوُونَهَا وَيَأْكُلُونَهَا فَأَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ أَى -قرآن- ١٨- ٢٦ [صفحة ٢٧٠] الْمَصْبُوبُ حَرَامٌ فَأَمَّا اللَّحْمُ الْمَتَلَطَّخُ بِالدَّمِ وَ مَا يَرَى أَنَّهُ مِنْهُ مِثْلُ الْكَبِدِ فَهُوَ مَبَاحٌ وَ أَمَّا الطَّحَالُ فَهُوَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنَّمَا شَرَطْنَا فِي الدَّمِ الْحَرَامِ مَا كَانَ مَسْفُوحًا لِأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى فَقَالَ تَعَالَى أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا. ثُمَّ قَالَ وَ لَحْمُ الْخِنزِيرِ أَى حَرَمَ عَلَيْكُمُ لَحْمَ الْخِنزِيرِ أَهْلِيهِ وَبَرِيهِ فَالْمَيْتَةُ وَالدَّمُ مَخْرَجُهُمَا فِي الظَّاهِرِ مَخْرَجُ الْعُمُومِ وَالمَرَادُ بِهِمَا الْخِصُوصُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ مَخْصُوصٌ ظَاهِرُهُ مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنَ الْخِنزِيرِ حَرَامٌ كُلُّهُ مِنَ الشَّحْمِ وَالجِلْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَالمَرَادُ بِهِ الْعُمُومُ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ مَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ أَى وَحَرَمَ عَلَيْكُمْ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ أَى مَا ذَبِحَ لِلْأَصْنَامِ وَالأَوْثَانِ مِمَّا يَقْرَبُ بِهِ مِنَ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ رَفَعَ الصَّوْتُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ حَرَامٌ. وَ كُلُّ مَا حَرَّمَ أَكَلَهُ مِمَّا عَدَدْنَاهُ يَحْرَمُ بِيَعَهُ وَمَلِكُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ. وَالْخِنزِيرُ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالمُؤنثِ. وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ ذَبَائِحَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ حَرَامٌ سِوَاءَ كَانَ كَافِرًا أَوْ مِنْ دَانَ بِالتَّجْسِمِ وَالصُّورَةِ أَوْ قَالَ بِالجَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ أَوْ خَالَفَ الْحَقَّ فَعَدَدْنَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ. وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَاجِبَةٌ فَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ. -قرآن- ٢٢٥-

٢٤٣-قرآن- ٢٥٤- ٢٧٢-قرآن- ٥١٧- ٥٤٨

فصل

ثم قال تعالى وَ الْمُنْخَنِقَةُ قَالَ السُّدِّيُّ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ رَأْسُهَا بَيْنَ شَعْبَتَيْنِ -قرآن- ١٧- ٣٢ [صفحة ٢٧١] مِنْ شَجَرَةٍ فَتَخْتَنِقُ وَتَمُوتُ وَ قَالَ الضَّحَّاكُ هِيَ الَّتِي تَخْتَنِقُ وَتَمُوتُ وَ قَالَ قَتَادَةُ هِيَ الَّتِي تَمُوتُ فِي خَنَاقِهَا وَ قَالَ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْنَقُونَهَا ثُمَّ يَأْكُلُونَهَا. وَالأَوْلَى حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى عُمُومِهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ سِوَاءَ كَانَ بِشَيْءٍ مِنْ قَبْلِهَا أَوْ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَهَا بِالْمُنْخَنِقَةِ وَ لَوْ كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ قَتَادَةُ فَقَطْ لَقَالَ وَالمَخْنُوقَةُ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ الْمَوْقُودَةُ يَعْنِي الَّتِي تُضْرَبُ حَتَّى تَمُوتَ. وَ الْمُتَرَدِّدَةُ الَّتِي تَقَعُ مِنْ جَبَلٍ أَوْ تَقَعُ فِي بئرٍ فَتَمُوتُ فَإِنْ وَقَعَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَيَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَمُتْ بَعْدَ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَوْضِعِ ذَكَاتِهِ جَازَ أَنْ تَطْعَنَ وَ تُضْرَبَ بِالسُّكَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَذْبُوحِ حَتَّى تَبْرُدَ ثُمَّ تَأْكُلَ. وَ النَّطِيحَةُ وَهِيَ الَّتِي تَنْطَحُ أَوْ يَنْطَحُ. فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَنْطُوحَةِ وَ قَدْ ثَبَتَ فِيهَا الْهَاءُ وَفَعِيلٌ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لَا يَثْبُتُ فِيهِ الْهَاءُ مِثْلَ عَيْنِ كَحِيلٍ وَكَفِ خَضِيبٍ. قَلْنَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ أَثْبَتَ فِي النَّطِيحَةِ الْهَاءَ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ كَالِاسْمِ مِثْلَ الطَّوِيلَةِ فَوَجَّهَ التَّأْوِيلَ النَّطِيحَةَ أَى مَعْنَى النَّاطِحَةِ وَ يَكُونُ الْمَعْنَى حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ النَّاطِحَةَ الَّتِي تَمُوتُ مِنْ نَطَاحِهَا وَ قَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِنَّمَا يَحْذَفُ هَاءُ الْفَعِيلِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ مَعَ الْمَوْصُوفِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا فَلَا بَدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الْهَاءِ فَيُقَالُ رَأَيْتُ قَتِيلَهُ. وَ الْقَوْلُ بِأَنَّ النَّطِيحَةَ بِمَعْنَى الْمَنْطُوحَةِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ النَّاطِحَةِ وَالمَنْطُوحَةِ إِذَا مَاتَتْ. وَ قَوْلُهُ وَ مَا أَكَلَ السَّبَّيْجُ أَى وَحَرَمَ عَلَيْكُمْ مَا أَكَلَ السَّبَّيْجُ بِمَعْنَى مَا قَتَلَهُ السَّبَّيْجُ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ هُوَ فَرِيْسَةُ السَّبَّيْجِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ إِلَّا مَا أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ فَذَكَّيْتُمُوهَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي وَصَفَهَا وَ مَوْضِعُ مَا نَصَبَ بِالِاسْتِثْنَاءِ. -قرآن- ٣٣٠- ٣٤٤-قرآن- ٣٧٣- ٣٨٩-قرآن- ٥٧٠- ٥٨٣-قرآن- ١١٩٣- ١٢١٣-قرآن- ١٣٠٠- ١٣١٦ [صفحة ٢٧٢] وَ اخْتَلَفَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِلَى مَاذَا يَرْجِعُ فَقَالَ قَوْمٌ يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنزِيرِ وَ مَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمَوْقُودَةُ وَ الْمُتَرَدِّدَةُ وَ النَّطِيحَةُ وَ مَا أَكَلَ السَّبَّيْجُ إِلَّا مَا لَا يَقْبَلُ الذَّكَاءَ مِنْ لَحْمِ الْخِنزِيرِ

والدم وهو الأقوى وهو المروى عن علي ع و ابن عباس قال وهو أن تدركه يتحرك رجله أو ذنبه أو تطرف عينه وهو المروى عنهما ع . وقال آخرون هو استثناء من التحريم لأنه من المحرمات لأن الميتة لا ذكاة لها ولا الخنزير قالوا والمعنى حرمت عليكم الميتة والدم وسائر ما ذكر إلا ما ذكيتم مما أحله الله تعالى له بالتذكية فإنه حلال لكم . وسئل مالك عن الشاة يخرق جوفها السبع حتى يخرج أمعاؤها فقال لا أرى أن تذكي ولا تؤكل أى شىء يذكى منها . وقال كثير من الفقهاء إنه يراعى إن يلحق وفيه حياة مستقره فيذكى فيجوز أن يؤكل فأما ما يعلم أنه لا حياة فيه مستقره فلا يجوز بحال . -قرآن- ٢٦٥-٨٨-٢٦٥

فصل

فإن قيل فما وجه تكرير قوله تعالى وَ مَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْحَنَقَةُ وَ الْمَوْقُودَةُ وَ جميع ما عُدَّ تحريمه فى هذه الآية يعمه قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ إن اختلف أسباب موته من خنق أو ترد أو نطح أو إهلال لغير الله أو أكيل سبع وإنما يكون كذلك يعنى قول من يقول إنها و إن كانت فيها حياة إذا كانت غير مستقرة فلا يجوز أكلها. قلنا الفائدة فى ذلك أن الذين خوطبوا بذلك لم يكونوا يعدون الميت إلا مامات حتف أنفه من دون شىء من هذه الأسباب فأعلمهم الله تعالى أن حكم الجميع واحد و أن وجه الاستباحة هى التذكية الشرعية. -قرآن- ٣٨-١٠٢-قرآن- ١٥٧-١٨٣ [صفحہ ٢٧٣] و قال السدى إن ناسا من العرب كان يأكلون جميع ذلك و لا يعدونه ميتا إنما يعدون الميتة التى تموت من الوجع . فإن قيل قد جاء فى البقرة وَ مَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ وَ فى المائدة و فى الأنعام و فى النحل وَ مَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فمَا وجه ذلك . قلنا الأصل ما جاء فى سورة البقرة لأن الباء التى يتعدى بها الفعل بمنزلة جزء منه تقول ذهبت بزيد وأذهبته و ما يتعدى إليه الفعل باللام لا-يتنزل منه اللام منزلة الجزء منه فالباء أحق بالتقديم لأن معنى أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ ذَبْحٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ لغير الله أى سُمى عليه بعض الآلهة إن لم يكن الذابح ممن يعرف الله فيسميه . فالأصل ما هو فى البقرة ثم لما كان الإهلال بالمذبوح لا يستنكر إلا إذا كان ماعدا الأصل فتقديم المستنكر أولى ألاترى أنهم يقدمون المفعول إذا كانوا يبيانه أعنى فيقولون ضرب عمرا زيد فهذا بدئ فى البقرة ثم قدم فى المواضع الثلاثة الاسم و هو ذكر المستنكر فى غير الله . والتذكية هى فرى الأوداج والحلقوم إذا كانت فيه حياة و لا- يكون بحكم الميت والذكاة فى اللغة تمام الشىء فالمعنى على هذا فى قوله تعالى إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ أى ما أدركتم ذبحه على التمام . -قرآن- ١٣٩-١٧٠-قرآن- ٢١٠-٢٤١-قرآن- ٤٦٣-٤٨٨-قرآن- ٩٩٥-١٠١١

فصل

ثم قال تعالى وَ مَا ذُبِحَ عَلَى النَّصِيفِ بِالنَّصِبِ الْحِجَارَةُ التى كانوا يعبدونها وهى الأوثان واحدها نصاب ويجوز أن يكون واحدا والجمع أنصاب . -قرآن- ١٧-٤٣ [صفحہ ٢٧٤] والفرق بين هذا و بين ما أهل به لغير الله أن المراد ما يصدق به تقربا إلى الأنصاب والمراد بالأول ما ذبحه الكافر أو من سُمى غير الله عند ذبحه على ما ذكرناه لأى شىء ذبحه من بيع أو إضافة أو تصدق . و قال ابن جريح النصب ليست أصناما وإنما كانت حجارة تنصب إذا ذبحوا لآلهتهم جعلوا اللحم على الحجارة ونضجوا الدم على ما قبل من البيت فقال المسلمون عظمت الجاهلية البيت بالدم فنحن أحق أن نعظمه فأنزل الله تعالى لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَ لَا دِمَائُهَا الْآيَةَ . و قوله وَ أَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقْ أى و حرم عليكم الاستقسام بالأزلام وهى سهام كانت الجاهلية يطلبون قسم الأرزاق بها ويتفألون بها فى أسفارهم وابتداءات أمورهم و به قال ابن عباس . و قال مجاهد هى سهام العرب وكعاب فارس والروم . والأنصاب الأصنام وإنما قيل لها ذلك لأنها كانت تنصب للعبادة لها قال تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ

الأزلام. والميسر القمار و عن أبي جعفر ع يدخل فيه الشطرنج والنرد -قرآن- ٤٢٧-٤٦٨-قرآن- ٤٨٣-٥٢٦-قرآن- ٨١٥-٨٦٨]
 صفحہ ٢٧٥] حتى اللعب بالجوز. وروى عن أمير المؤمنين ع أنه قال الشطرنج ميسر العجم -روایت- ١-٢-روایت- ٤١-٦٢ .
 والأزلام القداح وهى سهام كانوا يجلبونها للقمار. قال الأصمعى كان الجزور يقسمونه على ثمانية وعشرين جزءا وذكرت
 أسماؤها مفصلة وهى عشرة منها ذوات الحظوظ سبعة. ثم قال رجس من عمل الشيطان فوصفها بذلك يدل على تحريمها. -
 قرآن- ١٧٥-٢٠٠

فصل

أما قوله تعالى كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ فَقَدْ كَانَ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ
 الْآيَةِ أَنَّ الْيَهُودَ أَنْكَرُوا تَحْلِيلَ النَّبِيِّ صَ لَحُومِ الْإِبِلِ فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّهَا كَانَتْ مَحَلَّةً لِإِبْرَاهِيمَ وَوَلَدِهِ إِلَى أَنْ حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَ
 هُوَ يَعْقُوبُ نَذَرَ أَنْ بَرَأَ مِنَ النَّسَاءِ أَنْ يَحْرَمَ أَحَبَّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَيْهِ وَهِيَ لَحُومُ الْإِبِلِ وَأَلْبَانُهَا فَلَمَّا بَرَأَ وَفِي بَنَدَرِهِ فَحَاجَّهُمُ النَّبِيُّ
 صَ بِالتَّوْرَةِ فَلَمْ يَجْسُرُوا أَنْ يَحْضُرُوا لِعَلْمِهِمْ بِصَدَقِ مُحَمَّدٍ صَ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْرَمَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا لَهُ
 فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ مِمَّا لَهُ فِيهِ الْمَفْسَدَةُ. قُلْنَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا أذنَ اللَّهُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَعَلِمَهُ وَكَانَ اللَّهُ أذنَ لِإِسْرَائِيلَ فِي هَذَا النَّذْرِ
 وَلِذَلِكَ نَذَرَ فَأَمَّا غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ -قرآن- ١٨-١٣٤] صفحہ ٢٧٦

باب الأشربة المباحة والمحظورة

إشارة

قال الله تعالى يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ قَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ الْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ النَّبِيُّ إِذَا اشْتَدَّ وَقَالَ جَمُهور
 أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ مَا سُكِرَ بِهِ فَهُوَ خَمْرٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي رِوَايَاتِنَا. وَاشْتِقَاقُهُ فِي اللُّغَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ خَمَرْتُ الشَّيْءَ أَي سَتَرْتَهُ لِأَنَّهَا
 تَغْطِي عَلَى الْعَقْلِ . وَكُلُّ مَا سُكِرَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى إِذْ يَجْرِي عَلَيْهِمَا أَجْمَعُ جَمِيعُ
 أَحْكَامِ الْخَمْرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ فَا الْمَنَافِعُ الَّتِي فِي الْخَمْرِ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ فِي أَثْمَانِهَا وَرَبِحَ تِجَارَتِهَا وَ
 مَا فِيهَا مِنَ اللَّذَّةِ بَتَنَاوُلِهَا أَي فَلَا يَغْتَرُوا بِالْمَنَافِعِ الَّتِي فِيهَا فَضَّرُّهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا. قَالَ الْحَسَنُ وَ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ
 لِأَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ أَنَّ فِيهَا إِثْمًا وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْإِثْمَ فِي قَوْلِهِ قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى
 قَدْ وَصَفَهَا بِأَنَّ فِيهَا إِثْمًا كَبِيرًا وَالْإِثْمَ الْكَبِيرَ مُحْرَمٌ بِلَا خِلافٍ . وَقَالَ قَوْمُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِثْمَ بِشَرْبِ هَذِهِ وَالْقَمَارِ بِهَذَا أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ
 لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سُكِرُوا وَثَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَاتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. قَالَ قَتَادَةُ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ مِنْ
 قَوْلِهِ إِنَّما -قرآن- ١٩-٨٢-قرآن- ٤١٧-٤٦٢-قرآن- ٧١٦-٧٩١-قرآن- ١٠٦٣-١٠٦٩ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ
 قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ قَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ الْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ النَّبِيُّ إِذَا اشْتَدَّ وَقَالَ جَمُهور أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّ مَا سُكِرَ بِهِ فَهُوَ خَمْرٌ وَ
 هُوَ الظَّاهِرُ فِي رِوَايَاتِنَا. وَاشْتِقَاقُهُ فِي اللُّغَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ خَمَرْتُ الشَّيْءَ أَي سَتَرْتَهُ لِأَنَّهَا تَغْطِي عَلَى الْعَقْلِ . وَكُلُّ مَا سُكِرَ عَلَى اخْتِلَافِ
 أَنْوَاعِهِ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى إِذْ يَجْرِي عَلَيْهِمَا أَجْمَعُ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْخَمْرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ
 مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ فَا الْمَنَافِعُ الَّتِي فِي الْخَمْرِ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ فِي أَثْمَانِهَا وَرَبِحَ تِجَارَتِهَا وَ مَا فِيهَا مِنَ اللَّذَّةِ بَتَنَاوُلِهَا أَي فَلَا يَغْتَرُوا بِالْمَنَافِعِ الَّتِي
 فِيهَا فَضَّرُّهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا. قَالَ الْحَسَنُ وَ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ أَنَّ فِيهَا إِثْمًا وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْإِثْمَ فِي قَوْلِهِ

قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ عَلَىٰ أَنَّهُ تَعَالَىٰ قَدُوصُفَهَا بِأَنَّ فِيهَا إِثْمًا كَبِيرًا وَالْإِثْمَ الْكَبِيرَ مُحْرَمًا بِإِلَّا خِلَافٍ . وَ قَالَ قَوْمُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِثْمَ بِشَرْبِ هَذِهِ وَالْقَمَارَ بِهَذَا أَكْبَرَ وَأَعْظَمَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَكَرُوا وَثَبَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَقَاتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . قَالَ قَتَادَةُ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَىٰ تَحْرِيمِهَا الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ مِنْ قَوْلِهِ إِنََّّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ثُمَّ أَمَرْنَا بِاجْتِنَابِهَا بِأَنَّ قَالَ فَاجْتَنِبُوا أَيُّ كُونُوا عَلَىٰ جَانِبِهَا أَيُّ فِي نَاحِيَةٍ . فَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَعَلَىٰ تَحْرِيمِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا رِجْسٌ وَالرِّجْسُ وَالنَّجْسُ بِإِلَّا خِلَافٍ مُحْرَمًا . الثَّانِي نَسَبُهَا إِلَىٰ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْرَمًا . الثَّلَاثُ أَنَّهُ تَعَالَىٰ أَمَرْنَا بِاجْتِنَابِهَا وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْإِجَابَ شَرْعًا . الرَّابِعُ أَنَّهُ جَعَلَ الْفُوزَ وَالْفَلَاحَ فِي اجْتِنَابِهَا . وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ فَاجْتَنِبُوا رَاجِعَةٌ إِلَىٰ عَمَلِ الشَّيْطَانِ . - قرآن- ١-٨٨-قرآن- ١٧٣-١٨٥-قرآن- ٥٣٨-٥٥٠

فصل

ثُمَّ قَالَ تَعَالَىٰ إِنََّّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّيِّلَةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ قِيلَ هَلْ هَاهُنَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ أَيُّ انْتَهَوْا . وَسَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ لَاقَىٰ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَ قَدِ كَانَا شَرَبَا الْخَمْرَ فَضْرِبَهُ بِلِحْيِ جَمَلٍ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَمَازَلَتْ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّيِّلَةَ وَأَنْتُمْ سِيَّكَارَىٰ قَالَ رَجُلٌ أَلَلَّهُمْ بَيْنَ لَنَا فِي هَذِهِ الْخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا فَتَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . - قرآن- ١٧-١٨٢-قرآن- ٣٧٠-٤٣٥ [صَفْحَةُ ٢٧٨] مَعْنَاهُ الشَّيْطَانُ إِنَّمَا يُرِيدُ إِيقَاعَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمْ بِالْإِغْرَاءِ الْمَزِينِ لَهُمْ ذَلِكَ حَتَّىٰ إِذَا سَكَرُوا زَالَ عَقُولُهُمْ وَأَقْدَمُوا مِنَ الْمَكَارِهِ وَالْقَبَائِحِ مَا كَانَتْ تَمْنَعُهُمْ مِنْهُ عَقُولُهُمْ . وَ قَالَ قَتَادَةُ كَانَ الرَّجُلُ يَقَامِرُ فِي مَالِهِ وَأَهْلُهُ يَقْمَرُ وَيَبْقَىٰ سَلِيبًا حَزِينًا فَيَكْسِبُهُ ذَلِكَ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ . وَقَوْلُهُ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَيُّ يَمْنَعُكُمْ مِنَ الذِّكْرِ اللَّهُ بِالْتَعْظِيمِ وَالشُّكْرِ عَلَىٰ آيَاتِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَىٰ الصَّلَاحِ وَاسْتِقَامَةِ الْحَالِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا . وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ نَصِيغَتُهُ الِاسْتِفْهَامُ وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ قَبْحُ الْفِعْلِ لِلْمَخَاطَبِ صَارَ فِي مَنْزِلَةٍ مِنْ نَهْيٍ عَنْهُ فَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَفْعَلُهُ بَعْدَ مَا قَدْ ظَهَرَ مِنْ أَمْرِهِ صَارَ فِي مَحَلٍّ مِنْ عَقْدٍ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ . فَإِنَّ قِيلَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ انْتَهَوْا عَنْ شَرْبِ الْخَمْرِ وَ بَيْنَ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ . قُلْنَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ انْتَهَوْا دَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّهُ مَرِيدٌ لِأَمْرِ يَنْفَىٰ شَرْبَ الْخَمْرِ وَصِيغَةُ النَّهْيِ تَدُلُّ عَلَىٰ كِرَاهَةِ الشَّرْبِ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْصَرِفُ عَنِ الشَّرْبِ إِلَىٰ أَحَدِ الْأَشْيَاءِ مَبَاحَةً وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ إِلَّا إِلَىٰ مُحْظُورٍ وَ الْمَنْهَىٰ عَنْهُ قَدْ يَنْصَرِفُ عَنْهُ إِلَىٰ غَيْرِ مَفْرُوضٍ . ثُمَّ قَالَ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ احْذَرُوا فَإِنَّ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا عِلْمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ لِمَا أَمَرَ سُبْحَانَهُ بِاجْتِنَابِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ أَمْرٌ بِطَاعَتِهِ فِي ذَلِكَ وَ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَوْامِرِهِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْحَذَرِ وَ هُوَ امْتِنَاعُ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْءِ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرْرِ وَ الْخَوْفِ وَ هُوَ تَوَقُّعُ الضَّرْرِ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ كَوْنَهُ . فَإِنَّ تَوَلَّيْتُمُ الْعِدَّةَ فَمَا عِلْمُوا أَنَّكُمْ قَدْ اسْتَحَقَقْتُمُ الْعَذَابَ لِتَوَلِّيْتُمْ عَمَّا أَدَّىٰ رَسُولُنَا مِنَ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ . - قرآن- ٢٧٨-٣٠٦-قرآن- ٤٤٥-٤٦٧-قرآن- ٩٩١-١١١٤-قرآن- ١٣٢٢-١٣٣٧-قرآن- ١٣٤٤-١٣٥٣ [صَفْحَةُ ٢٧٩] وَالْخَمْرُ مُحْرَمَةٌ عَلَىٰ لِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ وَ فِي كُلِّ كِتَابٍ نَزَلَ وَ أَنْ تَحْرِيمُهَا لَمْ يَكُنْ مُتَّجِدًا فَإِذَا انْقَلَبَتِ الْخَمْرُ خِلَافًا لِنَفْسِهَا أَوْ بِنَفْعِ آدَمِيٍّ إِذَا طَرَحَ فِيهَا مَا يَنْقَلِبُ إِلَىٰ الْخَلِّ حَلَّتْ . ثُمَّ قَالَ لَيْسَ عَلَىٰ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَ آمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَ أَحْسَبُوا - قرآن- ١٧٠-٣٤٥ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ لَمَازَلَتْ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالَ الصَّحَابَةُ كَيْفَ بَمَنْ مَاتَ مِنْ إِخْوَانِنَا وَ هُوَ يَشْرِبُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ وَ بَيْنَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَكُونُوا عَالَمِينَ بِتَحْرِيمِهَا وَ قَدْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ عَامِلِينَ لِلصَّالِحَاتِ ثُمَّ يَقْتُونُ الْمَعَاصِيَ وَ جَمِيعَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - روايت- ١-٢-روايت- ١٨-٢٦٧ .

والصحيح أن معناه ليس على المؤمنين إثم ولا حرج في أكل طيبات الدنيا إذا أكلوها من الحلال ودل على هذا المعنى بقوله إذا ميا اتقوا و آمنوا وتكرار الاتقاء إنما حسن لأن الأول المراد به اتقاء المعاصي الثاني الاستمرار على الاتقاء الثالث اتقاء مظالم العباد. -قرآن- ١٢٥-١٥١

فصل

أما قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ إِلَيْهِ قَوْلَهُ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سِكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا قَالَ قَوْمٌ مِمَّنْ لَا يُؤْبَهُ بِهِمْ اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ آيَةَ عَلَى تَحْلِيلِ النَّبِيذِ بِأَنَّ قَالُوا امْتَنَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَدَدَ مِنْ جَمَلَةِ نِعْمَةِ عَلَيْنَا أَنَّ خَلَقَ اللَّهُ لَنَا الثَّمَارَ الَّتِي تَتَّخِذُ مِنْهَا السُّكْرَ وَالرِّزْقَ الْحَسَنَ وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَمْتَنُ بِمَا هُوَ مُحْرَمٌ . وَهَذَا لِادِّلَالَةِ لَهُمْ فِيهِ لِأُمُورٍ -قرآن- ١٨-٦٤- قرآن- ٧٦-١٥٧ [صفحة ٢٨٠] أحدها أن المفسرين على خلاف هذا ولم يقل أحد منهم هو ما حرم من العثرات وإنما ذكروا في معناه تتخذون منه ما حل طعمه من شراب أو غيره. الثاني أنه لو أراد بذلك تحليل السكر لما كان لقوله وَرِزْقًا حَسَنًا مَعْنَى لِأَنَّ مَا أَحْلَهُ وَأَبَاحَهُ فَهُوَ أَيْضًا رِزْقٌ حَسَنٌ . فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ فَرَّقَ بَيْنَ الرِّزْقِ الْحَسَنِ وَبَيْنَهُ وَالْكَوْءِ شَيْءٍ وَاحِدٍ. قُلْنَا الْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الثَّمَارَ لِتَنْتَفِعُوا بِهَا فَاتَّخِذْتُمْ مِنْهَا مَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ وَتَرَكْتُمْ مَا هُوَ رِزْقٌ حَسَنٌ . وَ أَمَا وَجْهُ الْمَنِّ فَبِالْأَمْرَيْنِ مَعًا ثَابِتُهُ لِأَنَّ مَا أَبَاحَهُ وَأَحْلَهُ فَالْمَنُّ بِهِ ظَاهِرَةٌ لِيعجل الانتفاع به و ما حرمه فوجه النعمة فيه أنه إذا حرم علينا وأوجب الامتناع ضمن في مقابلته الثواب الذي هو أعظم النعمة فهو نعمة على كل حال . ويؤكد ذلك قوله وَهَيْدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ وَقَوْلُهُ فَالْهَمَّاهُ فُجُورَهَا وَتَقَوَاهَا وَنَحْوَهُ قَوْلُنَا إِنْ خَلَقَ نَارَ جَهَنَّمَ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ. الثالث أن السكر إذا كان مشتركاً بين السكر والطعم و جب أن يتوقف فيه و لا يحمل على أحدهما إلا بدليل و ما ذكرناه مجمع على أنه مراد و ما ذكر ليس عليه دليل . والسكر في اللغة على أربعة أقسام أحدها ما أسكر والثاني ما طعم من -قرآن- ١٩٤-٢١٠-قرآن- ٦٧٩-٧٠١-قرآن- ٧١٠-٧٤١ [صفحة ٢٨١] الطعام كما قال الشاعر جعلت عين الأكرمين سكرًا . أى طعما الثالث المصدر من قولك سكر سكرًا وأصله انسداد المجارى بما يلقي فيها و منه السكر و هو القسم الرابع . على أنه كان يقتضى أن يكون كل ما أسكر منه يكون حلالاً- و ذلك خلاف الإجماع لأنهم يقولون القدر الذى لايسكر هو المباح و كان يلزم على ذلك أن يكون الخمر مباحا و ذلك لايقوله أحد من المسلمين و يلزم أن يكون النقيع حلالا و ذلك خلاف الإجماع

باب بيان تحريم الخمر

إشارة

حدث على بن يقطين قال سألت المهدي الخليفة أبا الحسن موسى بن جعفر عن الخمر أهي محرمة في كتاب الله تعالى فإن الناس إنما يعرفون النهى عنها ولا يعرفون التحريم لها فقال له أبو الحسن هي محرمة في كتاب الله تعالى فقال في أى موضع هي محرمة في كتاب الله تعالى يا أبا الحسن فقال قول الله تعالى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٨٢-ادامه دارد [صفحة ٢٨٢] فأما قوله ما ظهَرَ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَعْنِي بِذَلِكَ الزَّانِءَ الْمَعْلَنَ وَنَصَبَ الرِّايَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَرْفَعُهَا الْفَوَاجِرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ أَمَا قَوْلُهُ وَمَا بَطَّنَ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِهِ مَا نَكَحَ مِنَ الْآبَاءِ فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ صَ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ زَوْجَةٌ وَمَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا تَزَوَّجَهَا ابْنُهُ مِنْ بَعْدِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ فَحَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ وَ أَمَا قَوْلُهُ وَ الْإِثْمَ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِهِ الْخَمْرَ بَعَيْنِهَا

وقد قال الله تعالى في مواضع أخرى سئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا إِنَّمَا عَنَى بِالْإِثْمِ حَرَامًا عَظِيمًا وَقَدَسَمَاهَا اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَثَ الْأَسْمَاءَ رَجَسًا ثُمَّ قَالَ عَ إِذَا أَوَّلَ مَا نَزَلَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ سئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَحْسَسَ الْقَوْمَ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَعَلِمُوا أَنَّ الْإِثْمَ مِمَّا يَجِبُ اجْتِنَابُهُ ثُمَّ نَزَلَتْ آيَةٌ أُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى وَأَعْلَظُ فِي التَّحْرِيمِ ثُمَّ ثَلَاثُ آيَةٍ أُخْرَى وَكَانَتْ أَعْلَظُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ وَأَشَدُّ وَهِيَ قَوْلُهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُضِدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ فَمَّا رَجَعْنَا بِهَا وَفَسَّرَ عِلْمُهَا لَهَا وَمِنْ أَجْلِهَا حَرَمَهَا ثُمَّ بَيَّنَّ تَعَالَى تَحْرِيمَهَا وَكَشَفَهُ فِي الْآيَةِ الرَّابِعَةِ مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ -رَوَايَاتُ- از قبل -1-روایت -2-ادامه دارد [صفحه 283] المتقدمة بقوله قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَقَالَ فِي الْآيَةِ سئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ فَخَبَّرَ أَنَّ الْإِثْمَ فِي الْخَمْرِ وَغَيْرِهَا وَأَنَّهُ حَرَامٌ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْرُضَ فَرِيضَةً أَنْزَلَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى يُوَطِّنَ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهَا وَيَسْكُنُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ فِيهَا وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَجْهَ التَّيْدِيرِ وَالصَّوَابِ لَهُمْ لِيَكُونُوا أَقْرَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِهَا وَأَقْلَ لِنَفْسِهِمْ مِنْهَا فَقَالَ الْمَهْدِيُّ هَذِهِ وَاللَّهُ فَتَوَى هَاشِمِيَّةٌ -رَوَايَاتُ- از قبل -490-

فصل

وروى أنه شرب قدامه بن مضعون الخمر في أيام عمر فأراد أن يحده فقال له قدامه إنه لا يجب على الحد لأن الله تعالى يقول لَيْسَ عَلَى الْمَدِينِ آمْنٌ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسِنُوا فَرَأَى عَنْهُ الْحَدَّ فَلَبَّغَ ذَلِكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَأَتَى الْمَسْجِدَ وَفِيهِ عَمْرٌ فَقَالَ لَهُ لِمَ تَرَكْتَ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى قَدَامِهِ فِي شَرْبِهِ الْخَمْرِ فَقَالَ تَلَا عَلَى آيَةٍ وَتَلَاهَا عَمْرٌ فَقَالَ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ لَيْسَ قَدَامَهُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَلَا مِنْ سَبِيلِهِ فِي ارْتِكَابِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْتَحِلُّونَ حَرَامًا فَارَدَّ قَدَامَهُ وَاسْتَبْتَهُ مِمَّا قَالَ فَإِنْ تَابَ فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَاقْتُلْهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَلَةِ فَعَرَفَ قَدَامَهُ الْخَبْرَ فَأَظْهَرَ التَّوْبَةَ -رَوَايَاتُ- 1-2-روایت -9-712 . وَالْآيَةُ إِنَّمَا أَنْزَلَتْ فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ حَرَمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمُ اللَّحْمَ وَسَلَكُوا طَرِيقَ التَّرَهَبِ كَعَثْمَانَ بْنِ مِظْعُونَ وَغَيْرِهِ فَبَيَّنَ اللَّهُ لَهُمْ أَنَّهُ لَا جُنَاحَ فِي تَنَاوُلِ الْمَبَاحِ مَعَ اجْتِنَابِ الْمَحْرَمَاتِ أَى لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِثْمٌ وَخُرُوجِ فِيمَا طَعِمُوا مِنَ الْحَلَالِ [صفحه 284] وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ صَالِحَةٌ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ . وَقَوْلُهُ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا أَى اتَّقَوْا شَرْبَهَا بَعْدَ التَّحْرِيمِ ثُمَّ اتَّقَوْا أَى دَانُوا عَلَى الْإِتْقَانِ فَالْإِتْقَانُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْبِ وَالْإِتْقَانُ الثَّانِي هُوَ الدَّوَامُ عَلَيْهِ وَالْإِتْقَانُ الثَّلَاثُ اتِّقَانُ جَمِيعِ الْمَعَاصِي وَضَمَّ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَادْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَّكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا -قُرْآن- 44-66-قُرْآن- 94-105-قُرْآن- 265-364 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمِشَاقُ هُوَ مَا بَيْنَ لَهُمْ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ تَحْرِيمِ كُلِّ مَسَاءٍ وَكَيْفِيَّةِ الْوَضُوءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَنَصَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ إِمَامًا لِلخَلْقِ كَافَةً -رَوَايَاتُ- 1-2-روایت -20-161 . وَتَحْرِيمِ الْفَقَاعِ لِأَيْلَعَلَّ بِالسُّكْرِ وَإِنَّمَا تَحْرِيمُهُ مِثْلَ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَالْدَمِ .

فصل

وقد أباح الله تعالى الماء الذي هو أذل موجود وأعز مفقود وقد قال تعالى وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ وَقَالَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ خَبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَعْنِي غَيْثًا وَمَطَرًا لِمَنَافِعِ خَلْقِهِ فَبَيَّنَتْ بِذَلِكَ الْمَاءَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ

التي عددها. وقال تعالى وَ أَوْحَى رَبِّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا إِلَى أَنْ قَالَ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ مِنْ أَصْفَرٍ وَأَبْيَضٍ وَأَحْمَرٍ مَعَ -قرآن- ٧٦-١١٤-قرآن- ١٢٢-١٧٨-قرآن- ٣٠٩-٣٧٥-قرآن- ٣٩٠-٤٣٧ [صفحة ٢٨٥] أنها تأكل الحامض والمر فيجعله الله تعالى عسلا حلوا لذيذا فيه شفاء للناس . وأكثر المفسرين على أن الهاء راجعة إلى العسل و هو الشراب الذي ذكر أن فيه شفاء من كثير من الأمراض وإنما قال من بُطُونِهَا و هو خارج من فيها لأن العسل يخلقه الله في بطن النحل ثم يخرج إلى فيه ثم يخرج من فيه و لو قال من فيها لظن أنها تلقيه من فيها و ليس بخارج من البطن . و قال الرضى فى كتاب مجاز القرآن أن العسل عند المحققين من العلماء غير خارج من بطون النحل وإنما تنقله بأفواهها من مساقطه ومواقعه من أوراق الأشجار وأصناف النبات لأنه يسقط كسقوط الندى فى أماكن مخصوصة و على أوصاف معلومة والنحل ملهمه بتتبع تلك المساقط وتعهد تلك المواقع فتقل العسل بأفواهها إلى المواضع المعدة لها قال تعالى يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا والمراد من جهة بطونها ووجه بطونها أفواهها وهذا من غوامض البيان وشرائف الكلام . -قرآن- ١٩٠-٢٠٢-قرآن- ٧١٢-٧٣٢ و قال أمير المؤمنين ع اشربوا ماء السماء فإنه يطهر البدن ويدفع الأسقام قال تعالى وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَ يُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-١٨٤ وجاء رجل فشكا إليه وجع البطن فقال ع أ لك زوجة قال نعم قال استوهب منها درهما من صداقتها بطيبة نفسها من مالها واشتر به عسلا واسكب عليه من ماء السماء ثم اشربه ففعل الرجل فبرأ فسئل ع عن ذلك فقال سمعت الله تعالى يقول فى كتابه فَإِنِ طِبِنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-ادامه دارد [صفحة ٢٨٦] فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا و قال يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ و قال وَ نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأِذَا جُمِعَتِ الْبَرَكَةُ وَالشِّفَاءُ وَالْهَنَى وَالْمَرِيءُ رَجوت فيه لك الشفاء -رواية- از قبل- ٢١٨

باب الزيادات

إشارة

قال الشافعى إنفحة الميتة نجسة لا يحل الانتفاع بها وعندنا و عند أبى حنيفة هى طاهرة وبذلك نصوص عن أئمة الهدى ع يؤيد ذلك قوله تعالى كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا و هذا عام إلا- ما أخرجه الدليل و لادليل على تحريم الإنفحة من الميتة و لانجاستها من كتاب و سنه و لإجماع . و يؤكد ذلك -قرآن- ١٣٩-١٧٨ ما ذكره أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينى فى كتابه المشهور عن أبى حمزة الثمالى قال كنت فى مسجد النبى ع إذ دخل رجل و قال لى من أنت فقلت رجل من أهل الكوفة قال تعرف محمدا الباقر قلت نعم فما حاجتك إليه قال هيات أربعين مسألة أسأله عنها فما كان من حق أخذته و ما كان من باطل تركته قال أبو حمزة فقلت له هل تعرف ما بين الحق والباطل قال نعم قلت ما حاجتك إليه إن كنت تعرف الفرق ما بين الحق والباطل -رواية- ١-٢-رواية- ٨٩-ادامه دارد [صفحة ٢٨٧] قال أنتم قوم لاتطاقون فما انقطع كلامه حتى أقبل أبو جعفر ع و حوله أهل خراسان وغيرهم يسألونه عن مناسك الحج فقال للرجل من أنت فقال أنا قتادة بن دعامة البصرى قال أنت فقيه البصرة قال نعم أخبرنى عن الجبن فتبسم أبو جعفر ع و قال رجعت مسألك إلى هذا فقال ضلت عنى فقال ع لا بأس به فقال ربما جعلت فيه إنفحة الميتة قال ليس بها بأس إن الإنفحة ليس لها عروق و ليس فيها دم و ليس لها عظم إنما تخرج من بين فرث و دم وإنما الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة فهل تؤكل تلك البيضة قال لا و لا أمر بأكلها فقال ع و لم فقال لأنها من الميتة قال له فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أأكلها قال نعم قال فما حرم عليك البيضة وأحل لك الدجاجة كذلك الإنفحة مثل البيضة فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين و لاتسأل عنه -رواية- از قبل- ٧٧٢

قوله تعالى كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّ أَى كُلِّ المَطعومات أو كل أنواع الطعام والحل مصدر حل الشيء كما يقال عز الرجل عزا وذلت الدابة ذلا ولذا استوى فى الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع قال تعالى لا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ. والمعنى كل الطعام لم يزل حلالا لهم من قبل إنزال التوراة وتحريم ما حرم - قرآن- ١٤-٣٧- قرآن- ٢٠٨-٢٥٢ [صفحة ٢٨٨] عليهم منها لظلمهم وبغيهم لم يحرم منها شىء قبل ذلك غير المطعوم الواحد الذى حرمه أبوهم إسرائيل على نفسه فتبعوه على تحريمه . و هورد على اليهود وتكذيب لهم حيث أرادوا براءة ساحتهم مما نزل فيهم من قوله فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمُ الْآيَةَ وَ فى قوله وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ فَقَالُوا لَسْنَا بِأول من حرمت عليه و ما هو إلا تحريم قديم وكانت محرمة على نوح و على ابراهيم و من بعده وهلم جرا إلى أن انتهى التحريم إلينا وغرضهم تكذيب شهادة الله تعالى عليهم بالبعى والظلم وأكل الربا فقال تعالى قُلْ فَأَتُوا بِالتَّورَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ - قرآن- ٢١٥-٢٨٤- قرآن- ٣٠٢-٣٥٠- قرآن- ٥٧٧-٦٣٠ [صفحة ٢٨٩]

كتاب الوقوف والصدقات

إشاره

قال الله تعالى لَنْ تَسْأَلُوا البرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ. لما نزلت هذه الآية عمد كثير من الصحابة إلى نفائس أموالهم فتصدقوا بهازيادة على الزكوات الواجبة - قرآن- ١٩-٦٩ كما روى عن أبى طلحة أنه قال يا رسول الله إن لى حائطا و قد جعلته صدقة فقال اجعله صدقة على فقراء أهلك فجعله بين حسان بن ثابت و أبى بن كعب -روایت- ١-٢-روایت- ١١-١٥٣. و قدورد فى القرآن آى كثيرة تحت على الوقوف والصدقات بظواهرها قال الله تعالى وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ وَ هُوَ أَمْرٌ بِالطَّاعَاتِ وَالقُرْبَاتِ . فإن قيل ما أنكرتم من فساد الاستدلال بذلك من جهة أن الخير لانهاية له ومحال أن يوجب الله تعالى علينا ما لا يصح أن نفعله و إذا لم يصح إيجاب الجميع فليس البعض بذلك أولى من البعض وبطل الاستدلال بالآية. - قرآن- ٨٥-١٠٣ [صفحة ٢٩٠] قلنا لاشبهه فى أن إيجاب ما لا يتناهى لا يصح غير أنانفرض المسألة فنقول قد ثبت أن من وقف و تصدق على بعض فقراء المؤمنين يكون فاعلا للخير وفعل المرة صحيح غير محال فيجب تناول الآية له وهكذا يفرض فى كل مسألة وموضع استدلالنا بعموم هذه الآية وأمثالها على استحباب شىء من العبادات أو وجوب شىء من القربات هو أن نعين على ما يصح تناول الإيجاب والاستحباب له ثم ندخله فى عموم الآية

باب كيفية الوقف وأحكامه

إشاره

قال الله تعالى وَ أقرضوا الله قَرْضًا حَسَنًا نَّزَلَتْ حين وقف بعض الأنصار نخيلا وسمى تعالى ذلك قرضا تطلقا فى القول لأن الله تعالى من حيث إنه يجازيهم على ذلك بالثواب فكأنه استقرض منهم لرد عوضه . وإنما قال حسنا أى على وجه لا يكون فيه وجه من وجوه القبح . وما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ أَى ماتعطوا الفقراء والمساكين تجدوا ثوابه وجزاءه . ثم اعلم أن وجوه العطايا ثلاثة اثنان منها فى الحياة وواحد بعد الوفاة فالذى بعد الوفاة هو الوصية ولها كتاب مفرد نذكره فيما بعد إن شاء

الله و أما اللذان في حال الحياة فهما الهبة والوقف وللهبة باب مفرد يجيء بعد هذا. و أما الوقف فهو تحبب الأصل وتسهيل المنفعة وجمعه وقوف وأوقاف وقفت يقال و لا يقال أوقفت إلا إذا نادرا ويقال حبست وأحبست . -قرآن- ١٩-٥٢-قرآن- ٢٨٠- ٣٣٨ [صفحہ ٢٩١] فإذا وقف شيئاً من أملاكه زال ملكه عنه إذا قبض الموقوف عليه أو من يتولى عنه و إن لم يقبض لم يخص الوقف و لم يلزم فهذان شرطان في صحة الوقف فمتى لم يقبض الوقف و لم يخرج من يده أو وقف ما لا يملكه كان الوقف باطلاً- فإذا قبض الوقف فلا يجوز الرجوع له فيه بعد ذلك و لا التصرف فيه ببيع و لاهبة و لا غيرها و لا يجوز لأحد من ورثته التصرف فيه .

فصل

و ماروى عن النبي ص أنه قال لا أحبس بعد سورة النساء -رواية- ١-٢-رواية- ٣٦-٦٠ فلا يدل على حظر الوقف أو كراهيته وإنما المعنى في ذلك أحد أمرين أحدهما أراد حبس الزانية التي ذكرها الله في قوله فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا فَإِنَّ اللَّهَ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ -قرآن- ١٢١-٢١١ على لسان رسوله ع بقوله البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٩-٩٧ . والثاني أراد الحبس الذي كان يفعله الجاهلية في نفى السائبة والبحيرة والوصيلة و لاحام قال الله تعالى مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيْلَةٍ وَلَا حَامِفٍ السَّائِبَةُ هِيَ النَّاقَةُ تَلِدُ عَشْرَةَ بَطُونَ كُلِّهَا إِنَاثٌ فَتَسِيْبُ تِلْكَ النَّاقَةُ فَلَا تَرْكَبُ وَلَا تَحْلُبُ إِلَّا الضَّيْفَ وَبِالْبَحِيرَةِ هِيَ وَلَدُهَا الَّذِي تَجِيءُ بِهِ فِي الْبَطْنِ الْحَادِي عَشَرَ فَإِنْ كَانَ أَنْثَى بَحَرُوا أَذْنَهَا أَى شَقْوَاهَا فَهِيَ الْبَحِيرَةُ . و أما الوصيلة فهي الشاة تلد خمس بطون في كل بطن اثنان فإذا ولدت البطن السادس ذكرا وأنثى قيل وصلت أخاها فما يلد بعد ذلك يكون حلالا -قرآن- ١١٠-١٨١ [صفحہ ٢٩٢] للذكور وحراما على الإناث و أما الحام فهو الفحل ينتج من صلبه عشرة أبطن فكان لا يركب . وكذا يحمل على الوجهين ماروى عن شريح أنه قال جاء محمد بإطلاق الحبس .

فصل

يجوز وقف الأراضي والعقار والرقيق والماشية والسلاح و كل عين يبقى بقاء متصلا ويمكن الانتفاع بها فاما إذا كانت في الذمة أو كانت مطلقة و هو أن يقول وقفت فرسا أو عبدا فإن ذلك لا يجوز لأنه لا يمكن الانتفاع به ما لم يتعين و لا يمكن تسليمه و لا القبض . ويجوز وقف المشاع كما يصح بتعدد ألفاظ الوقف مثل تصدقت ووقفت وحبست وسبلت وحرمت وأبدت فإذا قال تصدقت بدارى أو بكذا لم ينصرف إلى الوقف لأن التصدق يحتمل الوقف ويحتمل صدقة التملك المتطوع بها ويحتمل الصدقة المفروضة فإذا قرنه بقريته تدل على الوقف انصرف إلى الوقف وزال الاحتمال . والقريته أن تقول تصدقت صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبله أو محرمة أو مؤبده أو قال صدقة لاتباع و لاتوهب و لاتورث لأن هذه كلها لا تصرف إلا إلى الوقف . و إذا قال حبست أو سبلت رجع إلى الوقف وصار صريحا فيه لأن الشرع ورد بهما قال النبي ص لعمر حبس الأصل وسبل الثمرة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٤٨ وعرف الشرع أكد من عرف العادة. والأقوى عندنا أن صريح الوقف عندنا قول واحد و هو وقفت لا غير و به [صفحہ ٢٩٣] يحكم بالوقف فأما غيره من الألفاظ فلا يحكم به إلا بدليل . و لا يجوز أن يقف شيئاً على حمل هذه الجارية و لم ينفصل الحمل بعد و لا ينتقض بالوقف على أولاد الأولاد ما تناسلوا لأن الاعتبار بما ولد فإذا صح في حقه صح في حق الباقيين على وجه التبعية لهم . و إذا وقف دارا وقبض فإنه يزول ملكه الواقف كما يزول بالبيع وينتقل إلى الموقوف عليه و هو الصحيح و

قال قوم ينتقل إلى الله تعالى وإنما قلنا ذلك لأنه يثبت عليه اليد وليس فيه أكثر من أنه لا يملك بيعه على كل حال وإنما يملك بيعه على وجه عندنا وهو إذا خيف على الوقف الخراب أو كان بأربابه حاجة شديدة أو لا يقدر على القيام به أو يخاف وقوع خلاف بينهم يؤدي إلى فساد يجوز لهم بيعه ومع عدم ذلك كله لا يجوز. والوقف على المساجد وما فيه صلاح المؤمنين إنما يصح إن كانت هذه الأشياء لا تملك لأن الوقف عليها لمصالح المسلمين فالوقف عليها وقف على المسلمين والمسلمون يملكون. فإن وقف إنسان شيئاً على قومه ولم يسمهم كان ذلك وفقاً على جماعة أهل لغته من الذكور دون الإناث لقوله تعالى لا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ فدل على أن لفظ القوم لا يقع على النساء. -قرآن- ٩٧٢-١٠٥٣

فصل

العمري نوع من الهبات يفتقر في صحتها إلى إيجاب وقبول ويقتضى لزومها إلى قبض كسائر الهبات. وهي مشتقة من العمر وصورتها أن يقول الرجل لآخر أعمرتك هذه الدار أو جعلتها لك عمرك أو هي لك ما حيت. [صفحة ٢٩٤] وهذا عقد جائز فإن قال هذه الدار لك عمرك ولعقبك من بعدك فإنه جائز وإنما هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه. وأما إذا أطلق ذلك ولم يذكر العقب فإن العمري يصح ويكون للمعمر حياته فإذا مات رجع إلى المعمر أو إلى ورثته إن كان مات وهو الصحيح ولا فرق عندنا سواء علقه بموت المعمر أو المعمر. والرقبي جائزة عندنا وصورتها صورة العمري إلا أن اللفظ يختلف ومن أصحابنا من قال الرقبي أن تقول جعلت خدمة هذا العبد لك مدة حياتك أو مدة حياتي وهي مأخوذة من رقبه العبد

باب الهبة وأحكامها

إشاره

الهبة جائزة لكتاب الله وللسنة فالكتاب قوله تعالى تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَ لا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ الْعِدْوَانِ وَ الهبة من البر وقوله تعالى لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ. والسنة أكثر من أن تحصى. والهبة والصدقة والهدية بمعنى واحد غير أنه إذا قصد الثواب والتقرب بالهبة إلى الله سميت صدقة وإذا قصد بها التودد والمواصلة سميت هدية. وكان النبي ص يقبل الهدية ويأكلها ولا يقبل الصدقة ولا يأكلها. -قرآن- ٥٤-١٣١-قرآن- ١٦٢-٢٦٢-قرآن- ٢٧٤-٣٤١ [صفحة ٢٩٥] فإذا ثبت هذا فإنه لا يلزم شيء منها إلا بالقبض.

فصل

الهبات على ثلاثة أصناف هبة لمن هو فوق الواهب وهبة لمن هو دونه وهبة لمن هو مثله ويقتضى كل واحد منها الثواب عندنا على بعض الوجوه. وصدقة التطوع عندنا بمنزلة الهبة في جميع الأحكام ومن شرطها الإيجاب والقبول ولا يلزم إلا بالقبض أو ما يجري مجراه. وكل من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة. وإذا كان لإنسان في ذمته رجل مال فوهبه له كان ذلك إبراء بلفظ الهبة وقال قوم من شرط صحته قبوله وهذا حسن لأن في إبرائه من الحق الذي عليه منه عليه ولا يجبر على قبول المنه وقال آخرون إنه يصح شاء من عليه الحق أو أبى لقوله فَظَرُّهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَ أَنْ تَصِدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ فاعتبر مجرد الصدقة ولم يعتبر القبول وقال الله تعالى وَ دِيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَأسقط الدية لمجرد التصديق ولم يعتبر القبول وهذا أيضاً قوى ظاهر

باب الزيادات

قوله تعالى وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْكِتَابِ وَ النَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السَّائِلِينَ وَ فِي الرِّقَابِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ. فالبر العطف والإحسان وهو مصدر وقد يكون بمعنى البار أى الواسع الإحسان وأصله من الاتساع . بين سبحانه أن البر كله ليس فى الصلاة وإنما هى مصلحة من المصالح الدينية والتقدير ولكن البر من آمن بالله أى لكن ذا البر من آمن بالله أى صدق بالله ويدخل فيه جميع ما لا يتم معرفة الله إلا به . وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ بمعنى القيامة و إن الملائكة عباد الله والكتب المنزلّة وأنبياؤه كلهم . وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ أى حب المال والإيتاء حب الله و هذا أبلغ . وذوَى الْقُرْبَى المعطى وقيل قرابة الرسول ع -قرآن-١٤-٢٦٤-قرآن-٥٦٨-٥٨٥-قرآن-٦٥٨-٦٨٣-قرآن-٧٣١-٧٤٤ قال ابن عباس فى المال حقوق سوى الزكاة ويدخل فيها ما يتطوع به الإنسان قربه إلى الله من الوقوف والصدقات والهبات لأن ذلك كله من البر قال ولا يجوز حمله على الزكاة المفروضة لأنه عطف عليه الزكاة -رواية-١-٢-رواية-١٨-٢١١ . وإنما خص هؤلاء لأن الغالب أنه لا يوجد الاضطرار إلا فى هؤلاء ولئلا يظن أنه مستحق الزكاة الواجبة لا يجوز أن يعطى ما يتصدق به تطوعا والآية تعمها. [صفحة ٢٩٧] وشرائط الوقوف شيان أن يخرج الوقف من يده ويقبضه الموقوف عليه أو من يتولى عنه و يكون ملكا للواقف . والوقف والصدقة شىء واحد ولا يصحان إلا بالقربة إلى الله تعالى . والوقف لا بد أن يكون مؤبدا [صفحة ٢٩٨]

كتاب الوصايا

إشارة

الوصية مشتقة من وصاء النبات إذا اتصل بعبءه بعض و كل وصية أمر و ليس كل أمر وصية فعلى هذا معنى الوصية وصل الأمر بمثله أو بغيره مما يؤكد قال أبو على النحوى كأن الموصى وصل جل أمره بالموصى إليه فقال وصى فلان وأوصى إذا وصل تصرف ما قبل الموت بما يكون بعد الموت والتوصية أبلغ من الإيضاء لأنها لمرار كثيرة. والأصل فى ذلك الكتاب والسنة أما الكتاب فقد قال الله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلرَّجُلِ الْوَصِيَّةُ فِي أَرْبَعَةٍ مَوَاضِعٍ أَحَدُهَا قَوْلُهُ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ الثَّانِي فِي فَرْضِ الزَّوْجِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنًا لِثَلَاثٍ فِي فَرْضِ الزَّوْجِ قَالَ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنًا لِرَبَاعٍ قَوْلُهُ فَهَمَّ شَرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنًا فَثَبَّتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهَا حُكْمٌ فِي الشَّرْعِ . -قرآن-٣٨٣-٤١٤-قرآن-٤٦٠-٤٩٧-قرآن-٥٣٨-٥١١-قرآن-٦٣٩-٧١٣-قرآن-٧٢٧-

٧٩٣ [صفحة ٢٩٩] فإذا ثبت هذا فالناس فى الوصية على ثلاثة أضرب منهم من لا تصح له الوصية بحال وهو الكافر الذى لا رحم له مع الميت وعند المخالف الوارث . والثانى من تصح له الوصية بلا- خلافاً مثل الأجنبي فإنه يستحب لهم الوصية وعندنا الوارث تصح له الوصية أيضا. والثالث من هو مختلف فيه وهو على ضربين منهم الأقرباء الذين لا يرثونه بوجه مثل ذوى الأرحام عند من لم يرث ذوى الأرحام مثل بنت الأخ وبنت العم والخالة والعممة والضرب الآخر يرثون لكن ربما يكون معهم من يحجبهم مثل الأخت مع الأب والولد فإنه يستحب أن يوصى لهم و ليس بواجب . وعندنا أن الوصية لهؤلاء كلهم مستحبة

باب الحث على الوصية

قال الله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ معني كتب فرض إلا- أنه هاهنا معناه الحث والترغيب دون الفرض والإيجاب . و في الآية دلالة على أن الوصية للوارث جائزة لأنه تعالى قال لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْوَالِدَانَ وَارثان بلا- خلاف إذا كانا مسلمين حرين غيرقاتلين عمدا وظلما و من خص الآية بالكافرين فقد قال قولاً بلا دليل و من ادعى نسخ الآية فلانسلم له ذلك بلا دليل . وبمثل ماقلناه قال محمد بن جرير الطبرى سواء فإن ادعوا الإجماع على قرآن- ١٩- ١٥٩- قرآن- ٢٩٩- ٣٢٦ [صفحہ ٣٠٠] نسخها كان ذلك دعوى باطله ونحن نخالف في ذلك و قدخالف في نسخها طاوس فإنه خصها بالكافرين لمكان الخبر و لم يحملها على النسخ و قد قال أبو مسلم محمد بن بحر إن هذه الآية مجملة وآية الموارث مفصلة وليست نسخا فمع هذا الخلاف كيف يدعى الإجماع على نسخها. و من ادعى نسخها بقوله ع لاوصية لوارث -روایت- ١- ٢- روایت- ١٢- ٢٧ فقد أبعد لأن هذا أولاً خبر واحد لايجوز نسخ القرآن به إجماعاً و لوسلمنا الخبر لجاز أن نحمله على أنه لاوصية لوارث فيما زاد على الثلث لأننا لوخيلنا وظاهر الآية لأجزنا الوصية بجميع مايملك للوالدين والأقربين . و أما من قال إن الآية منسوخة بأنه للوارث فقولهُ أيضاً بعيد من الصواب لأن الشيء إنما ينسخ غيره إذا لم يمكن الجمع بينهما فأما إذا لم يكن بينهما تناف و لاتضاد بل يمكن الجمع بينهما فلايجب حمل الآية على النسخ و لاتنافى بين ذكر ما فرض الله للوالدين وغيرهما من الميراث و بين الأمر للوصية لهم على جهة الخصوص فلم يجب حمل الآية على النسخ . وقول من قال حصول الإجماع على أن الوصية ليست فرضاً يدل على أنها منسوخة باطل أيضاً لأن إجماعهم على أنها لاتنفى الفرض لايمنع من كونها مندوباً إليها ومرغبا فيها ولأجل ذلك كانت الوصية للأقربين الذين ليسوا بوارثين ثابتة بالآية و لم يقل أحد إنها منسوخة في حيزهم . و من قال إن النسخ في الآية مايتعلق بالوالدين و هو قول الحسن فقد قال قولاً ينافى ماقلناه مدعو نسخ الآية على كل حال و مع ذلك فليس الأمر على ما قال لأنه لا دليل على دعواه . [صفحہ ٣٠١] و قال طاوس إذا أوصى لغير ذى قرابته لم تجز وصيته و قال الحسن ليست الوصية إلا للأقربين و هذا الذى قاله عندنا و إن كان غير صحيح فهو مبطل قول من يدعى نسخ الآية وإنما قلنا إنه ليس بصحيح لأن الوصية لغير الوالدين والأقربين عندنا جائزة و لاخلاف بين الفقهاء فى جوازها. والوصية لاتجوز بأكثر من الثلث إجماعاً والأفضل أن تكون بأقل من الثلث لقوله ع والثلث كثير -روایت- ١- ٢- روایت- ١٢- ٢٦ . وأحق من وصى له من كان أقرب للميت إذا كانوا فقراء و إن كانوا أغنياء فقال الحسن هم أحق بها و قال ابن مسعود الأحق بها الأحمق فالأحمق من القرابة.

فصل

و قوله تعالى إِنْ تَرَكَ خَيْرًا معني مالا واختلفوا فى مقدار مال الذى يستحق الوصية عنده فقال الزهرى كل ماوقع عليه اسم مال من قليل أو كثير و قال ابراهيم النخعى ألف درهم إلى خمسمائة. -قرآن- ١٦- ٣٢ وروى أن علياً دخل على مولى له فى مرضه و له سبعمائة درهم أوستمائة فقال أ لاأوصى فقال ع لاإنما قال سبحانه إِنْ تَرَكَ خَيْرًا و ليس لك كثير مال -روایت- ١- ٢- روایت- ٩- ١٥٧ وبهذا يؤخذ لأن قوله ع عندنا حجة. والوصية مرفوعة بكتب و يجوز أن تكون مبتدأ وخبره للوالدين والجملة فى موضع رفع على الحكاية بمنزلة قيل لكم الوصية للوالدين . و فى إعراب إذا والعامل فيه قولان أحدهما كتب على معنى إذا حضر أحدكم الموت أى عند المرض والوجه الآخر قال الزجاج لأنه رغب [صفحہ ٣٠٢] فى حال صحته أن يوصى فتقديره كتب عليكم الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف فى حال الصحة قائلين إذا حضرنا الموت فلفلان كذا. والمعروف هو الذى لايجوز

أن ينكر ولا حيف فيه ولا جور. والحضور وجود الشيء بحيث يمكن أن يدرك وليس معناه في الآية إذا حضره الموت أى إذا عاين الموت لأنه فى تلك الحال فى شغل عن الوصية لكن المعنى كتب عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية فيقول الإنسان إذا حضرني الموت يعنى إذا أنامت فلفلان كذا. والحق هو الذى لا يجوز إنكاره وقيل ما علم صحته سواء كان قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وهو مصدر حق يحق حقاً وانتصب فى الآية على المصدر وتقديره أحق حقاً وقد استعمل على وجه الصفة بمعنى ذى الحق كما وصف بالعدل . وقوله بالمعروفِ ومعناه بالشيء الذى يعرف ذو والتميز أنه لا حيف فيه ولا جور على قدر التركة وحال الموصى له وقيل معنى المعروف بالحق الذى لا يجوز أن ينكر وقيل أى لا يوصى بماله للغنى ويدع الفقير. -قرآن- ٦٧٠-٦٨١ و قال ابن مسعود الوصية للأخ لأخى -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٤٢ أى للأخوج فالأخوج على ما قدمناه . ومعنى حضره الموت حضرته أماراته ومقدماته .

فصل

ثم قال فمن بدله بعد ما سيمعها الهاء عائده على الوصية وإنما ذكر حملاً على المعنى لأن الإيصاء والوصية واحدة والهاء فى قوله فإتماً إثمها عائده على التبديل الذى دل عليه قوله فمن بدله بعد ما سيمعها وقال الطبرى الهاء تعود على محذوف لأن عودها على الوصية المذكورة لا يجوز لأن التبديل -قرآن- ١٠-٤١-قرآن- ١٣٥-١٥٠-قرآن- ١٩٠-٢٢١ [صفحة ٣٠٣] إنما يكون لوصية الموصى فأما أمر الله بالوصية فلا يقدر هو ولا غيره أن يبدله . قال الرماني وهذا باطل لأن ذكر الله للوصية إنما هو لوصية الموصى فكأنه قيل كتب عليكم وصية مفروضة عليكم فالهاء تعود إلى الوصية المفروضة التى يفعلها الموصى . وقوله فمن بدله التبديل هو تغيير الشيء عن الحق فيه والبديل هو وضع شيء مكان آخر . و من أوصى وصية فى ضرار فبدلها الوصى لم يأثم بذلك -قرآن- ٢٥٠-٢٦٣ قال ابن عباس من أوصى فى ضرار لم تجز وصيته لقوله غير مضاف -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٧٠ . والوصى إذا بدل الوصية لم ينقص من أجر الموصى شيء كما لو لم يبدلها لأنه لا يجازى أحد على عمل غيره لكن يجوز أن يلحقه منافع الدعاء والإحسان الواصل إلى الموصى له على غير وجه الأجر له . وفى الآية دلالة على بطلان قول من يقول إن الوصى أو الوارث إذا لم يقض دين الميت فإنه يؤخذ به فى قبره أو فى الآخرة إذ لا إثم عليه فى تبديل غيره فأما إن قضى عنه من غير أن أوصى به فإن الله تعالى يتفضل بإسقاط العقاب عنه إن شاء الله . ثم قال تعالى فمن خاف من موصٍ جنفاً أو إثمياً فأصلح بينهم فلا إثم عليه لما حذر فى الآية الأولى الوصى من تبديل أمر الوصية وأوعده أن يجاوز ما أمر به أعقب ذلك بما للوصى أن يفعله فيما جعل إليه من الوصية لأن الأولى كالعموم وهذا تخصيص له فكأنه قال ليس للوصى أن يبدل أمر الوصية بعد سماعه إلا أن يخاف من الموصى أنه أمر بغير المعروف مخالفاً لأمر الله فحينئذ للوصى أن يبدل ويصلح لأنه رد إلى أمر الله . -قرآن- ٤٦٥-٥٤١ [صفحة ٣٠٤] و قال المرتضى لاتصح الوصية فى حال الصحة والمرض جميعاً بأكثر من الثلث وكذلك كل تملكك يستحق لموت المملك و إذا أوصى الإنسان بأكثر من الثلث يرد إلى الثلث على ما ذكره .

فصل

فإن قيل كيف قال تعالى فمن خاف من موصٍ لما قد وقع والخوف إنما يكون لما لم يقع . قلنا فيه قولان أحدهما أنه خاف أن يكون قد زل فى وصيته فالخوف للمستقبل وذلك الخوف هو أن يظهر ما يدل على أنه قد زل لأنه من جهة غالب الظن . والثانى لما شتم على الواقع و لم يقع جاز فيه خلاف ذلك فى أمره بما فيه الصلاح و ما وقع رده إلى العدل بعدموته . والجنف الجور و

هوالميل عن الحق قال الحسن هو أن يوصى فى غيرالقرايه قال فمن أوصى لغير قرابته رد إلى أن يجعل للقرايه الثلثان ولمن أوصى له الثلث و هذاباطل عندنا لأن الوصيه لايجوز صرفها عمن أوصى له وإنما قال الحسن ذلك لقوله إن الوصيه للقرايه واجبه وعندنا أن الأمر بخلافه على ما بيناه . و إذاخان الموصى فى وصيته فللوصى أن يردّها إلى العدل و هوالمروى عن أبى عبد الله ع . و قال قوم أى فمن خاف من موص فى حال مرضه الذى يريد أن يوصى فيه ويعطى بعضا ويضر بعض فلاإثم أن يشير عليه بالحق ويرده إلى الصواب ويشرع -قرآن- ٢٧-٤٦ [صفحہ ٣٠٥] بالإصلاح بين الموصى والورثه والموصى له حتى يكون الكل راضين و لا يحصل حيف و لا ظلم و يكون ذا صلح بينهم يريد فيما يخاف من حدوث الخلاف فيه فيما بعده و يكون قوله فَمَنْ خَافَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَكُونُ الْخَوْفُ مَتَرَقِبًا غَيْرِوَأَقْرَبَ وَ هَذَاقَرِيبٌ أَيْضًا غَيْرِ أَنْ الْأَوَّلُ أَصَوْبٌ . وإنما قيل للمتوسط بالإصلاح ليس عليه إثم و لم يقل فله الأجر على الإصلاح لأن المتوسط إنما يجرى أمره فى الغالب على أن ينقص صاحب الحق بعض حقه بسؤاله إياه فاحتاج أن يبين الله تعالى لنا أنه لاإثم عليه فى ذلك إذا قصد الإصلاح . والضمير فى قوله بَيْنَهُمْعائِدٌ إِلَى الْمَوْصَى لَهُ وَ مِنْ يَنْزَعُهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَقِيلَ يَعُودُ إِلَى الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَ قَوْلُهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى الْمَصْلُحِ الْمَذْكُورِ فِي مَنْ وَقِيلَ الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى الْوَصَى . والحيف فى الوصيه على جهه الخطأ لأنه لايدرى أنه لايجوز والإثم أن يعتمد ذلك روى ذلك عن الباقر وقيل الحيف بأن يوصى أكثر من الثلث أو يوصى بمال فى المعصيه أو إنفاق فى غير مرضاء الله فإن ذلك كله يرد و لا ينفذ.فأما أن يوصى الرجل لابن بنته و له أولاد أو يوصى لزوج بنته و له أولاد فلايجوز رده على وجه عندنا وكذا إن وصى للبعيد دون القريب لا ترد وصيته -قرآن- ١٧٥-١٨٤-قرآن- ٥٢٧-٥٣٤-قرآن- ٦٣١-٦٤٨

باب الوصيه للوارث وغيره من القرابات وأحكام الأوصياء

إشارة

الوصيه للوارث جائزة بدلالة قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ -قرآن- ٤١-٧٨ الوصيه للوارث جائزة بدلالة قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَ هَذَانَصٌ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ عَلَى مَاقَدَمْنَاهُ وَقَوْلُهُمْ إِنْ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى نَسْخِهَا لَا يَغْنَى شَيْئًا . وأيضاً قوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَ هَذَاعَامٌ فِي الْأَقْرَابِ وَالْأَجَانِبِ فَمَنْ خَصَّ بِهِ الْأَجَانِبَ دُونَ الْأَقْرَابِ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ بغير دليل . فإن قالوا إن الآيه منسوخه بآيه الموارث الجواب أن النسخ إنما يكون إذا تنافى العمل بموجبهما و لا تنافى بين آيه الوصيه وآيه الموارث والعمل بمقتضاهما سائغ فكيف يجوز أن يدعى النسخ فى ذلك مع فقد التنافى و لايجوز أن ينسخ بما يقتضى الظن كتاب الله الذى يوجب العمل و إذا كنا لانخصص كتاب الله بأخبار الأحاد فالأولى أن لانسخه بها . و قال تعالى وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْخَطَّابَ بِقَوْلِهِ فَارْزُقُوهُمْمَتَّوَجِهَ إِلَى مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ وَأَرَادَ الْوَصِيَّةَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يُوصُوا لِمَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الْأَقْرَبَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَيَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ وَرَزَقَ الْإِنْسَانَ غَيْرَهُ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى التَّمْلِيكِ . ثم قال تعالى وَ لِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِرَّةً عَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَ لِيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا قِيلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا النَّهْيُ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَا يَجْحَفُ بِالْوَرِثَةِ وَيُضِرُّ بِهِمْ -قرآن- ١-٦٦-قرآن- ١٩٣-٢٣٣-قرآن- ٦٩٣-٨١٢-قرآن- ٨٤٥-٨٥٦-قرآن- ١٠٧٧-١٢٠٢ [صفحہ ٣٠٧] الثانى قال الحسن كان الرجل يكون عندالميت يقول له أوص بأكثر من الثلث من مالك فنهاه الله عن ذلك . الثالث قال ابن عباس إنه خطاب لولى اليتيم يأمره بأداء الأمانة فيه والقيام بحفظه كما لوخاف على مخلفيه إذا كانوا ضعافا وأحب أن يفعل بهم مثل ذلك . الرابع قال ميشم هى فى حرمان

ذو القربى أن يوصى لهم بأن يقول الحاضر للوصية لا توص لأقاربك ووفر على ورتك . ومعنى الآية أنه ينبغي للمؤمن الذى لو ترك ذرية ضعافا بعدموته خاف عليهم الفقر والضياع أن يخش على ورثته غيره من الفقر والضياع و لا يقول لمن يحضر وصيته أن يوصى بما يضر بورثته وليتق الإضرار بورثته المؤمن .

فصل

ثم خوف الله تعالى الأوصياء وأوعدهم بقوله إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَإِنَّمَا علق سبحانه الوعيد فى الآية بمن يأكل أموال اليتامى ظلما لأنه قدياً كله على وجه الاستحقاق بأن يأخذ الوصى منه وغيره أجره المثل على ماقلناه أو يأكل منه بالمعروف على مافسرناه أو يأخذه قرضاً على نفسه . فإن قيل إذا أخذه قرضاً على نفسه أو أجره المثل على ماقلناه فلا- يكون أكل مال اليتيم وإنما أكل مال نفسه . قلنا ليس الأمر على ذلك لأنه يكون أكل مال اليتيم لكنه على وجه الترم عوضه فى ذمته أو استحققه بالعمل فى ماله فلم يخرج بذلك من استحقاق الاسم بأنه مال اليتيم و لو سلم ذلك لجاز أن يكون المراد بذلك ضرباً من -قرآن- ٤٦-١٣٢ [صفحة ٣٠٨] التأكيد وبيانا لأنه لا- يكون أكل مال اليتيم لا ظلماً وظلماً نصب على المصدر وأكل مال اليتيم وغصبه يتساويان فى توجه الوعيد إليه . وقال تعالى وَ لَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُنَّهِ سبْحَانَهُ جَمِيعِ الْمَكْلِفِينَ أَنْ يَتَصَرَّفُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ بَلْ يَحْفَظُوا عَلَى الْيَتِيمِ مَالَهُ وَيُثْمِرُوهُ عَلَى مَا لَا يَشْكُ أَنْهُ أَصْلَحَ لَهُ فَأَمَّا بغير ذلك فلا يجوز لأحد التصرف فيه وإنما خص اليتيم بذلك و إن كان التصرف فى مال الغير بغير إذنه لا يجوز أيضاً لأن اليتيم إلى ذلك أحوج والطمع فى ذلك أكثر . حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ أَي حَتَّى يَبْلُغَ الْحِلْمَ وَقِيلَ حَتَّى يَبْلُغَ كِمَالِ الْعَقْلِ وَيُؤْنَسَ مِنْهُ الرشد . وقال تعالى وَ اتَّوَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَ لَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ هَذَا خِطَابٌ لِأَوْصِيَاءِ الْيَتَامَىٰ أَمْرُهُمْ اللَّهُ بِأَنْ يَعْطُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ إِذْ بَلَغُوا الْحِلْمَ وَأُونَسَ مِنْهُمْ الرشد وسماهم يتامى بعد البلوغ مجازاً -قرآن- ١٤٩-٢٣١-قرآن- ٥٢٦-٥٤٧-قرآن- ٦٣٠-٦٩٧ لأنه ع قال لا يتم بعد حلم -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-٣٢ . وقيل كان أوصياء اليتامى يأخذون الجيد من مال اليتيم ويجعلون مكانه الردىء قال لهم لا تبدلوا الخبيث بالطيب أى لا تستبدلوا ما حرمه الله عليكم من أموالهم بما أحله لكم من أموالكم و لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ أَى لَا تَضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ فَتَأْكُلُوهُمَا جَمِيعاً فَأَمَّا خَلَطَ مَالَ الْيَتِيمِ بِمَالِ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَظْلَمْهُ فَلَابَسْ بِهِ . قال الحسن لما نزلت هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى فشق ذلك عليهم فأنزل الله وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَ إِن تَخَاطَبْتُمْهُم فَاِخْوَانُكُمْ -قرآن- ١٩١-٢٣٢-قرآن- ٤٢٧-٥١٢ . وقيل كان أوصياء اليتامى يأخذون الجيد من مال اليتيم ويجعلون مكانه الردىء قال لهم لا تبدلوا الخبيث بالطيب أى لا تستبدلوا ما حرمه الله عليكم من أموالهم بما أحله لكم من أموالكم و لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ أَى لَا تَضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ فَتَأْكُلُوهُمَا جَمِيعاً فَأَمَّا خَلَطَ مَالَ الْيَتِيمِ بِمَالِ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَظْلَمْهُ فَلَابَسْ بِهِ . قال الحسن لما نزلت هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى فشق ذلك عليهم فأنزل الله وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَ إِن تَخَاطَبْتُمْهُم فَاِخْوَانُكُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُنْفِسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَكُم وَ هُوَ الْمُرَوِّى عَنْهُمَا ع . و قال فى سورة الأنعام و لا- تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ الْمَرَادُ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَإِنَّمَا خَصَّ الْيَتِيمَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَ لَا لَهُ وَالِدٌ يَدْفَعُ عَنْهُ وَ كَانَ الطَّمَعُ فِي مَالِهِ أَقْوَى تَأْكَدُ النَّهْيُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ أَى يَحْفَظُهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ أَنْ يَكْبُرَ أَوْ يَتَّبِعُهُ بِالتَّجَارَةِ -قرآن- ١-٧٥-قرآن- ١٢٢-٢٠٤-قرآن- ٣٨١-٤٠٩

قال الله تعالى وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ قَالَ ابن جبير يعنى بأموالكم أموالهم كما قال وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ قَالَ وهم اليتامى لاتؤتوهم أموالهم وارزقوهم فيها واكسوهم . والأولى حمل الآية على الأمرين لأن العموم يقتضى ذلك فلا يجوز أن يعطى السفهه الذى يفسد المال ولا اليتيم الذى لم يبلغ ولا الذى بلغ ولم يؤنس منه الرشد ولا أن يوصى إلى سفهه ولا يخص بعض دون بعض فالموصى إذا كان عاقلا حرا ثابت العقل لا يوصى إلى سفهه ولا إلى فاسق ولا إلى عبد لأنه لا يملك مع سيده شيئا بل يختار لوصيته عاقلا مسلما عدلا حكيما وإنما تكون إضافة مال اليتيم - قرآن - ١٩-٥٤- قرآن - ١٠٣-١٢٨ [صفحه ٣١٠] إلى من له القيام بأمرهم على ضرب من المجاز أولأنه لا يعطى الأولياء ما يخصهم لمن هوسفيه . ويجرى ذلك مجرى قول القائل لواحد يافلان أكلتم أموالكم بينكم بالباطل فيخاطب الواحد بخطاب الجميع ويريد به أنك وأصحابك أكلتم والتقدير فى الآية لاتؤتوا السفهه أموالكم التى بعضها لكم وبعضها لهم فتضيعوها . ومعنى قوله وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أى يامعشر ولاة السفهه قولوا للسفهه إن صلحتم ورشدتم سلمنا إليكم أموالكم وقال الزجاج علموهم مع إطعامكم إياهم وكسوتهم أمر دينهم . وفى الآية دلالة على جواز الحجر على اليتيم إذابلىغ ولم يؤنس منه الرشد لأنه منع تعالى من دفع المال إلى السفهه وفيها أيضا دلالة على وجوب الوصية إذا كان الورثة سفهه لأن ترك الوصية بمنزلة إعطاء المال فى حال الحياة إلى من هوسفيه . وإنما سمي الناقص العقل سفهه وإن لم يكن عاصيا لأن السفهه هو خفة الحلم . - قرآن - ٣٢٧-٣٥٩

فصل

ثم قال تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ هَذَاخِطَابٌ لِأَوْلِيَاءِ الْيَتَامَى أَمْرٌ اللَّهُ أَنْ يَخْتَبِرُوا عُقُولَ الْيَتَامَى فِي أَفْهَامِهِمْ وَصَلَاحِهِمْ فِي أَدْيَانِهِمْ وَإِصْلَاحِ أَمْوَالِهِمْ . وقوله حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ مَعْنَاهُ حَتَّى يَبْلُغُوا الْحُدُ الَّذِي يَقْدَرُ عَلَى مَجَامَعَةِ النِّسَاءِ وَيَنْزِلُ وَ لَيْسَ الْمُرَادُ الْإِحْتِلَامَ لِأَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ لَا يَحْتَمِلُ أَوْ يَتَأَخَّرُ إِحْتِلَامَهُ . - قرآن - ١٧-١٢٤- قرآن - ٢٤٦-٢٧٣ [صفحه ٣١١] وفى المفسرين من قال إذاكمل عقله وأونس منه الرشد سلم إليه ماله وهو الأقوى ومنهم من قال لايسلم إليه حتى يكمل له خمس عشرة سنة إذا كان عاقلا لأن هذاحكم شرعى وبكمال العقل يلزمه المعارف لا غير . فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا أى وجدتم منهم صلاحا وعقلا ودينا وإصلاح المال فادفعوا إليهم أموالهم والأقوى أن يحمل على أن المراد به العقل وإصلاح المال هوالمروى عن أبى جعفرع للإجماع على أن من يكون كذلك لايجوز عليه الحجر فى ماله وإن كان فاجرا فى دينه فإذا كان ذلك إجماعا فكذلك إذابلىغ وله مال فى يدي وصى أبيه أو فى يد حاكم قدولى ماله وجب عليه أن يسلم إليه ماله إذا كان عاقلا- مصلحا لماله وإن كان فاسقا فى دينه . وفى الآية دلالة على جواز الحجر على العاقل إذا كان مفسدا فى ماله من حيث إنه إذا كان عندالبلىغ يجوز منعه المال إذا كان مفسدا له فكذلك فى حال كمال العقل إذاصار بحيث يفسد المال جاز الحجر عليه وهوالمشهور فى أخبارنا . ثم قال وَ لَا تَأْكُلُوها إِسْرَافًا وَ بِدَارًا أَنْ يَكْبُرُواخِطَابٌ لِأَوْلِيَاءِ الْيَتِيمِ أَيْضًا أَى لَا تَأْكُلُوها بغير ماأباحه الله لكم ولا مبادرة منهم ببلوغهم وإيناس الرشد منهم حذرا أن يبلغوا فيلزمهم ردها إليهم وموضع أن يَكْبُرُواوَنَصَبٌ بِالْمِبَادَرَةِ وَالْمَعْنَى لَا تَأْكُلُوها مِبَادَرَةً كِبَرَهُمْ . و من كان من ولاة أموال اليتامى غنيا فليستعفف بماله عن أكلها و من كان فقيرا فليأكل بالقرض وهوالمروى عن أبى جعفرع ألا ترى أنه قال فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ . وقال الحسن يأخذ ماسد الجوعه ووارى العورة ولا قضاء عليه ولم يوجب أجره المثل قال لأن أجره المثل ربما كان أكثر من قدر الحاجة والظاهر فى قرآن - ٢١٣-٢٣٩- قرآن - ٨٩٦-٩٤٥- قرآن - ١٠٩٩-١١١١- قرآن - ١٣٠٦-١٣٦١ [صفحه ٣١٢] أخبارنا أن له أجره

المثل سواء كان قدر كفايته أو لم يكن . واختلفوا في هل للفقير من أولياء اليتيم أن يأكل من ماله هو وعياله فقال بعضهم ليس له ذلك لقوله فَلْيَأْكُلْ فَخْصَهُ بِالْأَكْلِ وقال غيره له ذلك لأن قوله بِالْمَعْرُوفِ يَقْتَضِي أَنْ يَأْكُلَ هو وعياله على ما جرت به العادة في أمثاله . وقال إن كان المال واسعاً كان له أن يأخذ قدر كفايته له لمن يلزمه نفقته من غير إسراف و إن كان قليلاً كان له أجره المثل لا غير وإنما لم يجعل له أجره المثل إذا كان المال كثيراً لأنه ربما كان أجره المثل أكثر من نفقته من غير إسراف و إن كان قليلاً كان له أجره المثل من نفقته بالمعروف على ما قلناه من أن له أجره المثل سقط بهذا الاعتبار. ثم أمر الأولياء أن يحتاطوا لأنفسهم أيضاً بالإشهاد عليهم إذ ادفعوا إليهم أموالهم لثلاث - يقع منهم جحودهم و يكون أبعد من التهمة وسواء كان ذلك في أيديهم أو استقرضوه ديناً على أنفسهم فإن الإشهاد يقتضيه الاحتياط و ليس بواجب وَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً يَبْلُغُ الْحَقَّ إِلَى صَاحِبِهِ . وولى اليتيم المأمور بابتلائه هو الذي جعل إليه القيام به من وصى أو حاكم أو أمين ينصبه الحاكم وأصحابنا إنما أجازوا الاستقراض من مال اليتيم إذا كان ملياً - قرآن - ١٦٢ - ١٧٠ - قرآن - ٢١٥ - ٢٢٦ - قرآن - ٨٦٨ - ٨٩٢

باب الوصية المبهمة

عن معاوية بن عمار سألت أبا عبد الله ع عن رجل أوصى بجزء من ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٢١ - ادامه دارد [صفحه ٣١٣] جزءاً وكانت الجبال عشرة أجبل - رِوَايَةً - ٣٤ - و عن إسماعيل بن همام الكندي عن الرضاع في الرجل أوصى بجزء من ماله قال الجزء من سبعة قال تعالى لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ - رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٤٦ - ١٦١ . والوجه في الجمع بينهما أن يحمل الجزء على أنه يجب أن ينفذ في واحد من العشرة ويستحب للورثة أن ينفذوا في واحد من السبعة . و عن صفوان و أحمد بن محمد بن أبي نصر سألتنا الرضاع عن رجل أوصى لك بسهم من ماله و لاندري السهم أى شىء هو فقال ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر و لا عن أبى جعفر فيها شىء قلنا له ماسمعنا أصحابنا يذكرون شيئاً من هذا عن آبائك فقال السهم واحد من ثمانية فقلنا فكيف واحد من ثمانية فقال أ ماتقرون كتاب الله قلت إنى لأقرؤه ولكن لأدري أى موضع هو فقال قول الله إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ ثَمَانِيَةَ - رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٤٣ - ٥٦٨ . و إذا أوصى إنسان لغيره بكثير من ماله أونذر أن يتصدق بمال كثير فالكثير ثمانون فما زاد لقول الله تعالى لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَ كَانَتْ ثَمَانِينَ مَوْطِنًا . - قرآن - ١١٢ - ١٥٧ [صفحه ٣١٤] والأحسن أن يقيد الكلام فيقول المال الكثير ثمانون درهماً إلا إذا كان مضافاً إلى جنس فإذا يكون منه خاصة . و قدروى عن أمير المؤمنين ع أن من أوصى بشىء من ماله كان ذلك السدس - رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٣٤ - ٧٩ و عن الحسين بن عمر قلت لأبى عبد الله ع إن رجلاً أوصى إلى بشىء في سبيل الله قال اصرف إلى الحج فإنى لأعلم شيئاً من سبله أعظم من الحج - رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٢٤ - ١٥١ و عن الحسن بن راشد سألت العسكري ع بالمدينة عن رجل أوصى بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا - رِوَايَةً - ١ - ٢ - رِوَايَةً - ٢٤ - ١٠٨ . ذكر أبو جعفر بن بابويه رحمه الله عليه الوجه في الجمع بين الخبرين أن المعنى في ذلك أن يعطى المال لرجل من الشيعة ليحج به فقد انصرف في الوجهين معا وسلم الخبران من التناقض و هذا وجه حسن . على أنه إن أوصى إنسان بثلث ماله في سبيل الله و لم يسم أخرج في معونة المجاهدين لأهل الضلال فإن لم يحضر مجاهد في سبيل الله يصرف أكثره في فقراء آل محمد ع و مساكينهم و أبناء سبيلهم ثم يصرف مابقى بعد ذلك في معونة الفقراء و المساكين و أبناء السبيل عامة و في جميع وجوه البر . و إن أوصى إنسان لأولاده شيئاً و قال هو بينهم على كتاب الله كان للذكر [صفحه ٣١٥] مثل حظ الأنثيين و إن أبهم و لم يبين كيفية القسمة بينهم أصلاً كان بينهم بالسوية . و إذا أوصى المسلم للفقراء كان ذلك للفقراء المسلمين و إن أوصى الكافر كان ذلك للفقراء أهل ذمته

فقد حدث أبو طالب عن عبد الله بن الصلت قال كتب الخليل بن هاشم إلى ذي الرئاستين وهو والى نيسابور أن رجلا من المجوس مات وأوصى للفقراء بشيء من ماله فأخذه قاضى نيسابور فجعله فى فقراء المسلمين فكتب الخليل إلى ذي الرئاستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال ليس عندى فى ذلك شىء فسأل أبا الحسن الرضا ع فقال إن المجوسى لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغى أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس أن الله تعالى يقول فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِنَّمَا عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ -رواية- ١-٢-رواية- ٤٩-٥٤٥

باب الوصية التى يقال لها راحة الموت

قال الله تعالى وَ وَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ أَى وصى إبراهيم ويعقوب ع بنيهما بلزوم شريعة إبراهيم التى هى الإسلام وقالوا إن الله رضيه لكم دينا فلا تفارقوه ما عشتم . -قرآن- ١٩-٦٢ وجاء فى التفسير أن إبراهيم جمع ولده وأسباطه وقال إن الإسلام دين الله -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-ادامه دارد [صفحه ٣١٦] الذى تعبدكم به فالزموه ولا تعدلوا عنه ولونشتم بالمنشير وقرضتم بالمقاريض وأحرقتم بالنار -رواية- از قبل- ١٠٠ وَ جَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ أَى جعل هذه الوصية بقيت فى عقبه يذكرونها و كان فى وصيته يابنى عليكم أن تظهروا كل حسنة وجدتم من غيركم و أن تستروا كل سيئة وفاحشة وإياكم أن تشيعوها. وقوله فلا تموتنَّ و إن كان على لفظ النهى فما نهوا عن الموت وإنما نهوا فى الحقيقة عن ترك الإسلام لثلا يصادفهم الموت عليه وتقديره لا تتعرضوا للموت على ترك الإسلام بفعل الكفر ومثله فى كلام العرب لا أرينك هاهنا فالنهي للمتكلم فى اللفظ وإنما هو فى الحقيقة للمخاطب فكأنه قال لا تتعرض لأن أراك بكونك هاهنا. وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ جملته فى موضع الحال أى لاتموتن إلا مسلمين . واقتصروا على تفعله فى مصدر وصى فقالوا وصى توصية ورفضوا تفعيلا لثلا تجتمع ثلاث ياءات ومعنى وصى أمر وعهد والفرق بينهما أن الأمر يحصل بلفظ الأمر و لومرة والوصية وصل لفظه الأمر بمثله أو بغيره مما يؤكده على ما قدمنا. -قرآن- ١-٤٢-قرآن- ٢٠٧-٢٢٠-قرآن- ٥٢٧-٥٤٦ وقال أمير المؤمنين ع من أوصى و لم يحف و لم يضار كمن تصدق به فى حياته و من لم يوص عند موته لذى قرابته ممن لا يرث فقد ختم عمله بمعصية قال الله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-ادامه دارد [صفحه ٣١٧] خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ -رواية- از قبل- ٨٥ وقال النبى ص الوصية تمام مانقص عن الزكاة و من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا فى مروته وعقله قالوا يا رسول الله فكيف الوصية قال إذا حضرته الوفاة قال اللهم إني أعهد إليك أنى أشهد ألا إله إلا الله و أن محمدا عبده ورسوله و أن القول كما حدث اللهم أنت ثقتى وعدتى صل على محمد وآل محمد و أنس فى قبرى وحشتى واجعل لى عندك عهدا يوم ألقاك -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٣٦٦ وقال الصادق ع وتصديق هذا فى سورة مريم قول الله تعالى لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا وهذا هو العهد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٤٤

باب من تجوز شهادته فى الوصية وشرائط الوصية

إشارة

من شرط الوصية أن يشهد الموصى عليه تعيين عدلين لثلا يعترض فيه الورثة فإن لم يشهد وأمكن الوصى إنفاذ الوصية جاز له إنفاذها على ما أوصى به إليه قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ -قرآن- ١٦٩-٣١١ قال حمزة بن حمران سألت أبا عبد الله ع عن هذه الآية فقال -رواية- ١-٢-

روایت-۲۲-ادامه دارد [صفحه ۳۱۸] اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب ثم قال إدامات الرجل المسلم بأرض غربة فطلب رجلين مسلمين يشهدهما على وصيته فلم يجد مسلمين فليشهد على وصيته رجلين ذميين من أهل الكتاب مرضيين عند أصحابهما -روایت- از قبل-۲۲۶ و عن يحيى بن محمد عن الصادق ع قال سألته عن قوله يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم الآية قال اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس لأن رسول الله ص شبه المجوس بأهل الكتاب في الجزية قال و إدامات في أرض غربة فلم يجد مسلمين أشهد رجلين من أهل الكتاب -روایت- ۱-۲-روایت-۴۲-۳۴۲. تحسبونهما من بعد الصلوة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين قال و ذلك إن ارتاب ولي الميت في شهادتهما. فإن عثر على أنهما استحقا إثما أي شهدا بالباطل فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا إنا إذا لمن الظالمين فإذا فعل ذلك نقض شهادة الأولين وجازت شهادة الآخرين لقول الله عز و جل ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم. -قرآن- ۲-۱۷۶-قرآن- ۲۲۴-۲۶۷-قرآن- ۲۸۵-۴۶۶-قرآن- ۵۴۳-۶۴۰

فصل

و قد تقدم بيان هذه الآية في باب الشهادة ونزيدها إيضاها هاهنا فنقول إن قوله اثنا عشر على أنه خبر للمبتدأ الذي هو شهادة بينكم أو -قرآن- ۸۱-۸۶-قرآن- ۱۲۳-۱۳۹ [صفحة ۳۱۹] على أنه فاعل شهادة بينكم على معنى فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان وإذا حضر ظرف للشهادة وحين الوصية بدل منه . وحضور الموت مشارفته وظهور أمارات بلوغ الأجل وقيل منكم أي من أقاربكم ومن غيركم أي من أجانبيكم فعلى هذا معناه إن وقع الموت في السفر و لم يكن معكم أحد من عشيرتكم فاستشهدوا أجنيين على الوصية وجعل الأقارب أولى لأنهم أعلم بأحوال الميت وبما هو أصلح وهم له أنصح والأصح ما قدمناه أن قوله منكم أي من المسلمين ومن غيركم أي من أهل الذمة. وقوله إن ارتبتم اعتراض بين القسم والمقسم عليه أي إن اتهمتوهما فحلفوهما والضمير في به للقسم و في كان للمقسم له يعني لا يستدل بصحة القسم بالله عرضا من الدنيا أي لا يحلف بالله كاذبين لأجل المال و لو كان من يقسم له قريبا منا. وقوله شهادة الله أي الشهادة التي أمر الله بتعظيمها وحفظها. وقوله تحسبونهما تقفونهما وتصيرونهما للحلف من بعد الصلاة وقيل اللام في الصلاة للجنس والقصد بالتحليف على أثرها أن تكون الصلاة لطفًا في النطق بالصدق ونهاية عن الكذب فإن اطلع على أنهما فعلا ما أوجب إثما فاستوجبا أن يقال لهما إنهما من الآثمين. فشاهدان آخران من الذين جنى عليهم وهم أهل الميت والأوليان اللاحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفتهما وارتفاعهما على هما الأوليان كأنه قيل و من هما فقيل الأوليان وقيل هما بدل من الضمير في يقومان أو من آخران وقرئ الأولين على أنه وصف للذين استحق عليهم . ومعنى الأولوية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها ذلك -قرآن- ۱۶-۳۲-قرآن- ۷۷-۸۷-قرآن- ۱۰۲-۱۱۷-قرآن- ۱۸۳- ۱۸۸-قرآن- ۲۰۷-۲۱۸-قرآن- ۴۴۱-۴۴۶-قرآن- ۴۶۶-۴۷۷-قرآن- ۵۰۵-۵۱۷-قرآن- ۷۵۱-۷۶۵-قرآن- ۸۱۷-۸۳۰-قرآن-

۱۱۱۹-۱۱۲۹-قرآن- ۱۲۶۲-۱۲۷۰ [صفحة ۳۲۰] الذي يقدم من بيان الحكم أدنى أن تأتوا بالشهادة على نحو تلك الحادثة أن تكرر أيمان شهود آخرين بعد أيمانهم فيفتضحوا بظهور كذبهم كما جرى في قصة بديل على ما تقدم . ويجوز شهادة النساء عند عدم الرجال فإن لم تحضر إلا امرأة جازت شهادتها في ربع الوصية فإن حضرت اثنتان جازت شهادتهما في النصف والثلاث في النصف والربع والأربع في كل الوصية إذا كانت بالثلث فما دونه والعدالة معتبرة في المواضع كلها

عن سلمى مولاة ولد أبي عبد الله ع كنت عنده حين حضرته الوفاة فأغمى عليه فلما أفاق قال أعطوا الحسن بن علي بن الحسين بن علي و هو الأفتس سبعين ديناراً قلت أعطى رجلاً حمل عليك بالشفرة قال ويحك أ ما تقرأ بين القرآن قلت بلى قال أ ماسمعت قول الله تعالى الَّذِينَ يَصْتَلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣٧٥-٤٠ و عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال سأله أبي و أنا حاضر عن قوله تعالى وَ لَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَ اسْتَوَى قَالَ الْاِحْتِلَامُ قَالَ فَقَالَ يَحْتَلِمُ فِي سِتِّ عَشْرَةَ سَنَةً وَسَبْعِ عَشْرَةَ وَ نَحْوَهَا فَقَالَ لَمَّا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثُ عَشْرَةَ سَنَةً كَتَبَ لَهُ الْحَسَنَاتُ وَ كَتَبَتْ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ وَ جَازَ أَمْرَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا فَقَالَ وَ مَا السَّفِيهِ فَقَالَ الَّذِي يَشْتَرِي الدَّرْهَمَ بِأَضْعَافِهِ قَالَ وَ مَا -رواية- ١-٢-رواية- ٥٥-ادامه دارد [صفحه ٣٢١] الضعيف فقال الأبله -رواية- از قبل- ٢٣ و عن العيص بن القاسم قال سألته عن اليتيم متى يدفع إليها مالها قال إذا علمت أنها لا تفسد و لا تضيع فسألته إن كانت تزوجت فقال إذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصي عنها -رواية- ١-٢-رواية- ١٧٦-٣١ و قال إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة كتبت له الحسنه و كتبت عليه السيئه و عوقب فإذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك أنها تحيض لتسع سنين و لا يدخل بالجارية حتى يأتي بهاتسع سنين أو عشرة سنين -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٢٠١ . و قوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ مِمَّا كُنَّ يَكْسِبْنَ لِمَا كُنَّ يَفْعَلْنَ وَ لِلرِّجَالِ وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَ هُوَ الثَّلَاثُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الَّذِي يَصْحَحُ لَهُمْ أَنْ يَوْصُوا بِهِ فِي صَدَقَتِهِ أَوْ صَدَقَتِهِمْ إِنْ أَشْرَفُوا عَلَى الْمَوْتِ فَإِذَا وَصُوا بِثَلَاثٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَجِبُ أَنْ يَمْضَى وَيُنْفَذَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ نَصِيْبُهُمْ -قرآن- ١٧-٨٧

باب الإقرار

إقرار الحر البالغ الثابت العقل غير المولى عليه جائز على نفسه للكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ أَى فليقر وليه بالحق غير زائد و لاناقص و هو العدل . -قرآن- ١٠٥-١٦٦ [صفحه ٣٢٢] و أيضاً قوله تعالى كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَ الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْسِ هُوَ الْاِئْتِمَارُ بِمَا عَلَيْهَا . و قوله فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ وَ قَوْلُهُ فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا وَ آخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ وَ الْاِئْتِمَارُ وَ الْاِعْتِرَافُ وَاحِدٌ . و أيضاً قوله أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى وَ قَوْلُهُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ . و لا يجوز أن يكون الجواب فى مثل هذا إلا بلى و لو قال نعم كان إنكاراً و لم يكن إقراراً و يكون تقديره نعم لست ربنا و لم يأتنا نذير ولهذا يقول الفقهاء إذا قال رجل لآخر أ ليس لى عليك ألف درهم فقال بلى كان إقراراً و إن قال نعم لم يكن إقراراً و معناه ليس لك على -قرآن- ٢٠-٨٦-قرآن- ١٣٦-١٥٨-قرآن- ١٦٧-١٨٩-قرآن- ١٩٢-٢٢٣-قرآن- ٢٦٢-٢٩١-قرآن- ٣٠٠-٣٥٣

باب الزيادات

روى السكونى عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن رجل يوصى بسهم من ماله فقال السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ الْاَيَّةِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣٨-١٧٣ . و قدروى أن السهم واحد من ستة . [صفحه ٣٢٣] و الحديثان متفقان لاتناقض بينهما فتمضى الوصية على ما يظهر من مراد الموصى فمتى أوصى بسهم من سهام الزكاة كان السهم واحداً من ثمانية و متى أوصى بسهم من سهام الموارث فالسهم واحد من ستة . و عن على بن مزيد صاحب السابري قال أوصى إلى رجل بتركته و أمرنى أن أحج بها عنه فنظرت فى ذلك فإذا شىء يسير لا يكون للحج فسألت أبا حنيفة و فقهاء أهل الكوفة فقالوا تصدق بها عنه فلما لقيت عبد الله بن الحسن فى الطواف سألته فقال هذا جعفر بن محمد فى الحجر فسله فدخلت الحجر فإذا هو تحت

الميزاب فقلت أوصى إلى رجل أن أحج عنه بتركته فلم تكف فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال ع ما صنعت قلت تصدقت بها عنه فقال ضمنمت إلا أن لا يكون مبلغ ما يحج به من مكة فإن كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس عليك ضمان وإن كان بلغ ما يحج به من مكة فأنت ضامن -رواية- ١-٢-رواية- ٤٢-٥٩٤ وسئل ع أيضا عن رجل أوصى بحجها فجعلها وصيه في نسمة فقال يغرمها وصيه ويجعلها في حجة كما أوصى به فإن الله تعالى يقول فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٣٣ [صفحة ٣٢٤]

كتاب المواريث

إشارة

قال الله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا فجعل تعالى تركه الميت لأقاربه من الرجال والنساء على سهام بينها في موضع آخر من كتابه وسنة نبيه ع فينبغي أن يعرف السهام على حقائقها في مواضعها. ونسلك في عملها طريق المعرفة بهادون غيره ليحصل للإنسان فهمها ويستقر لها الحكم فيها على يقين إن شاء الله تعالى -قرآن- ١٩-١٨٣

باب كيفية ترتيب نزول المواريث

إشارة

اعلم أن الجاهلية كانوا يتوارثون بالحلف والنصرة وأقروا على ذلك في [صفحة ٣٢٥] صدر الإسلام في قوله تعالى وَالَّذِينَ عَقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ ثُمَّ نَسَخَ مَعِ وجود ذوى الأنساب بسورة الأنفال في قوله تعالى وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وكانوا يتوارثون بعد ذلك بالإسلام والهجرة فروى أن النبي ص أخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة فكان يرث المهاجرى من الأنصارى والأنصارى من المهاجرى ولا يرث وارثه الذى كان له بمكة وإن كان مسلما لقوله إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا. ثم نسخت هذه الآية بالقرابة والرحم والنسب والأسباب بقوله وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا فينبغي أن يعرف الأرحام أولى من المهاجرين إلا أن يكون وصيه ولقوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ الآية. ثم قدر ذلك في سورة النساء في ثلاث آيات وهى أمهات أحكام المواريث ذكر الله فيها أصول الفرائض وهى سبع عشرة فريضة فذكر في قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلنِّسَاءِ فِي الْأَوْلَادِ وَلِلنِّسَاءِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ فِي الْأَوْلَادِ وَ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا

قرآن- ٣٠-٨٠-قرآن- ١٤٣-٢٠٣-قرآن- ٤٢٨-٦٧٢-قرآن- ٧٣٥-٨٧٨-قرآن- ٩٤٢-١٠١٨-قرآن- ١١٦١-١١٩٢-قرآن- ١٣٣٦- ١٣٧٠ [صفحة ٣٢٦] مع عدمهم من الأب والأم وذكر واحدة وهى تمام السبع عشرة فريضة في قوله وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ -قرآن- ٧٧-١٣٧

فصل فى بيان ذلك

ذكر تعالى أولا- فرض ثلاثه من الأولاد جعل للبنت النصف ولبنتين فصاعدا الثلثين و إن كانوا ذكورا وإناتا فللذكر مثل حظ الأنثيين ثم بين ذكر الوالدين في قوله وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَّرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ذَكَرَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ السُّدُسَ مَعَ الْوَلَدِ بِالْفَرْضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَلِأُمِّ الثُّلُثِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ وَ إِنْ كَانَ إِخْوَةٌ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ مِنَ الْأَبِ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ هَذِهِ الْآيَةُ الْأُولَى . ثُمَّ قَالَ وَ لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ذَكَرَ فِي صَدْرِ الْآيَةِ حُكْمَهُمْ وَ ذَكَرَ فِي آخِرِهَا حُكْمَ الْكَلَالَةِ مِنَ الْأُمِّ ذَكَرَ فِي أُولَاهَا حُكْمَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَ أَنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ وَلَدٌ فَلَهُ الرِّبْعُ وَ أَنَّ لِلزَّوْجَةِ الرِّبْعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ وَلَدٌ فَلَهَا الثَّمَنُ ثُمَّ عَقِبَ بِكَلَالَةِ الْأُمِّ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ مِنْ أُمِّ أَوْ أُخْتُ مِنْهَا فَلَهُ أُولَاهَا السُّدُسُ وَ إِنْ كَانُوا اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدَا فَلَهُمُ الثُّلُثُ . وَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ . وَ أَيضًا فَإِنَّ اللَّهَ لَمَّا ذَكَرَ أَنْثَى وَ ذَكَرَا وَ جَعَلَ لَهُمَا الثُّلُثَ وَ لَمْ يَفْصَلْ أَحَدَهُمَا - قُرْآن- ١٦٢-٣٥٤- قُرْآن- ٥٥٣-٥٨٧ [صَفْحَةُ ٣٢٧] عَنِ الْآخِرِ ثَبِتَ أَنَّهُمَا يَأْخُذَانِ بِالرَّحْمِ وَ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ يَذْكَرُ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَحْكَامٍ ذَكَرَ أَنَّ لِأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا كَانَتْ وَاحِدًا فَلَهَا النِّصْفُ وَ إِنْ مَاتَتْ وَ هِيَ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَلَهَا أَخٌ فَالْأَخُ يَأْخُذُ الْكُلَّ وَ إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدَا فَلَهُمَا أَوْلَهُنَّ الثُّلُثَانِ وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا- وَ نِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخٌ وَ لَا أُخْتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ فَحُكْمُ الْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَ حُكْمُ الْأَخْتَيْنِ فَصَاعِدَا مِنَ الْأَبِ وَ حُكْمُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ مِنَ الْأَبِ حُكْمُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . - قُرْآن- ٥٢-١٠١ وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ تَعَلَّمَ سُورَةَ النِّسَاءِ وَعَلِمَ مِنْ يَحْبِبُ وَ مَنْ لَا يَحْبِبُ فَقَدْ عَلِمَ الْفَرَائِضَ - رَوَايَتُ ١-٢- رَوَايَتُ ٢٠-٨٩

باب ما يستحق به الموارث وذكر سهامها

قد بين الله في كتابه أن الميراث يستحق بشيئين سبب ونسب و بين أيضا أن النسب على ضربين نسب الولد للصلب و من يتقرب بهم ونسب الوالدين و من يتقرب بهما فقال يُوصِيَهُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ وَ هَذَا عَامٌ فِي الْوَلَدِ وَ وُلْدِ الْوَلَدِ وَ إِنْ نَزَلُوا وَ قَالَ وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ وَ قَالَ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتٌ فَلِأُخْتِهَا النِّصْفُ وَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِأُخْتِهَا النِّصْفُ . - قُرْآن- ١٦٩-٢٠٠- قُرْآن- ٢٤٩-٢٩٤- قُرْآن- ٣٠٢-٣٥١- قُرْآن- ٣٦٤-٤٣٥ [صَفْحَةُ ٣٢٨] وَ كَذَا بَيْنَ تَعَالَى أَنَّ السَّبَبَ عَلَى ضَرْبَيْنِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَاةِ فَقَالَ وَ لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ لِهِنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ وَ قَالَ فَيَاخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَ مَوَالِيكُمْ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْتَقَ زَيْدٍ إِذَا مَاتَ وَ لَمْ يَخْلَفْ نَسَبِيًّا كَانَ مَوْلَاهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ فَيَكُونُ مِيرَاثُهُ لَهُ وَ كَذَا يَدُلُّ عَلَى وِلَاةِ الْإِمَامَةِ فَإِنَّ مِيرَاثَ مَنْ لَا وَاوْرَثَ لَهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ع وَ هُوَ لِمَنْ قَامَ مَقَامَهُ خَلْفًا عَنْ سَلْفٍ . وَ قَالَ تَعَالَى وَ الْعَدِيْنَ عَقَدْتِ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وِلَاةِ تَضَمُّنِ الْجَرِيْرَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَ يَمْنَعُ كُفْرَ الْوَارِثِ وَ رَقَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوْهِ وَ قَتْلَهُ عَمْدًا ظَلَمًا مِنَ الْمِيرَاثِ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ وَالنَّسَبِ مَعًا . وَ مِنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْآيَاتِ عَلِمَ أَنَّ سَهَامَ الْمَوَارِثِ سِتَّةُ النِّصْفِ وَالرِّبْعِ وَالثَّمَنُ وَالثُّلُثَانِ وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ وَ إِنَّمَا صَارَتْ سَهَامَ الْمَوَارِثِ مِنْ سِتَّةِ أَسْهَمٍ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا لِأَنَّ أَهْلَ الْمَوَارِثِ الَّذِينَ يَرِثُونَ وَ لَا يَسْقُطُونَ سِتَّةُ الْأَبْوَانِ وَ الْإِبْنُ وَ الْبِنْتُ وَ الزَّوْجُ وَ الزَّوْجَةُ وَ قِيلَ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ مِنْ سِتَّةِ أَشْيَاءَ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ الْآيَةَ لِمَصْلَحَتِهِ رَأَاهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ - قُرْآن- ٦١-٩٥- قُرْآن- ٩٦-١٢٨- قُرْآن- ١٣٦-١٧٣- قُرْآن- ٣٩٥-٤٤٥- قُرْآن- ٨٩٣-٩٤٢

باب ذكر ذوى السهام

نبدأ بذوى الأسباب الذين هم الزوجان ثم نعقبه بذكر ذوى الأنساب قال الله تعالى وَ لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ بَيْنَ سَبْحَانِهِ أَنْ لِلزَّوْجِ -قرآن- ٨٧-١٢١ [صفحة ٣٢٩] النصف مع عدم الولد وولد الولد وإن نزلوا وهو السهم الأعلى له وله الربع مع وجود الولد. وقال وَ لَهِنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ بَيْنَ أَيْضًا أَنْ لَهَا الرِّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَكَذَلِكَ الزَّوْجَاتُ فَإِنْ لَهَا الثَّمَنُ مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ وَ إِنْ نَزَلُوا وَكَذَلِكَ الزَّوْجِينَ وَالثَّلَاثَ وَالرَّابِعَ وَهُوَ السَّهْمُ الْأَدْنَى لَهُنَّ . فإذا اجتمع واحد مع الزوجين مع ذوى الأنساب أخذ هونصيبه والباقي لهم و إذا انفرد أحد الزوجين فإن كان هو الزوج يأخذ فرضه المسمى والباقي يرد عليه أيضا على بعض الروايات على كل حال وإن كان زوجة تأخذ هي نصيبها والباقي لبيت المال و فى زمان الغيبة يرد إليها أيضا الباقي ولا يرثان إلا بعد وفاء الدين كله وإعطاء ثلث الوصية. -قرآن- ١٠١-١٣٣

فصل

و أما ذوى الأنساب فأقواهم قرابة الولد ولذلك بدأ الله بذكر سهامه فقال تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ وَسَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا -قرآن- ٨١-١١٢ قال ابن عباس والسدى إن سبب نزولها أن القوم لم يكونوا يورثون النساء والبنات والبنين الصغار ولا يورثون إلا- من قاتل وطاعن فأنزل الله الآية وأعلمهم كيفية الميراث -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-١٧٦ و قال عطا عن ابن عباس و ابن جريح عن مجاهد أنهم كانوا يورثون الولد والوالدين للوصية فنسخ الله ذلك -رواية- ١-٢-رواية- ٤٨-١٠٩ و قال محمد بن المنكدر عن جابر قال كنت عليلا مدنفا فعادني النبي ص ونضح الماء على وجهي فأفقت و قلت يا رسول الله كيف أعمل فى مالى فأنزل الله الآية -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-١٦٢ [صفحة ٣٣٠] وروى عن ابن عباس أنه قال كان المال للولد والوصية للوالدين والأقربين فنسخ بهذه الآية -رواية- ١-٢-رواية- ٣٣-٩٨ . وقرئوصي بها أو دَينِفتح الصاد وكسرها والكسر أقوى لقوله مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَ لَدُنْفَتَقَدَّمَ ذَكَرَ الْمَيِّتِ وَذَكَرَ الْمَفْرُوضِ مِمَّا تَرَكَ وَ مِنْ فَتْحِهَا فَلِأَنَّهُ لَيْسَ لِمَيِّتٍ مَعِينٌ وَإِنَّمَا هُوَ شَائِعٌ فِي الْجَمِيعِ . ومعنى يُوصِيكُمُ اللَّهُفرض عليكم لأن الوصية من الله فرض كما قال وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِنَّمَا بِهَا حَقُّ ذِكْرِكُمْ وَصِيَّائِكُمْ بِهِيَ عَنِ فَرْضِ عَلَيْكُمْ ذِكْرِهِ الزَّجَاجِ . وإنما لم يعد قوله يُوصِيكُمُ إِلَى قَوْلِهِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِصَب اللَّفْظِ لِأَنَّهُ كَالْقَوْلِ فِي حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَالتَّقْدِيرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَلِأَنَّ الْفَرْضَ بِالْآيَةِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُوصَى وَالْمُوصَى لَهُ فِي نَحْوِ أَوْصِيَتْ زَيْدًا بِعَمْرٍو -قرآن- ٨-٢٩-قرآن- ٦٨-١٠٠-قرآن- ٢٠٨-٢٢٤-قرآن- ٢٧١-٣٥١-قرآن- ٤٠٣-٤١٢-قرآن- ٤٢٤-٤٤٦

فصل فى ميراث الولد

اعلم أن قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْعَامَ فِي كُلِّ وَلَدٍ يَتْرَكُهُ الْمَيِّتُ وَ أَنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَ كَذَا حَكَمَ الْبِنْتُ وَ الْبَنَاتُ لَهَا وَلَهُمَا النِّصْفُ وَالثَّلَاثَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا- مِنْ خِصْمِ الدَّلِيلِ مِنَ الرِّقِّ وَ الْكُفْرِ وَ الْقَتْلِ الظلم على ما ذكرناه فإنه لا خلاف أن الكافر والقاتل عمدا على سبيل الظلم والمملوك على بعض الوجوه لا يرثون وإن كان القاتل خطأ ففيه خلاف وعندنا يرث من المال دون الدية والمسلم عندنا يرث الكافر وفيه خلاف والعبد لا -قرآن- ٢٣-٥٤ [صفحة ٣٣١] يرث لأنه لا يملك شيئا ويورث إذا لم يكن غيره وارث فى درجته بشرط أن تكون التركة أكثر من قيمته أو مثلها. والمرتد لا يرث وميراثه لورثته المسلمين وهو قول على ع وقال ابن المسيب نرثهم ولا يرثوننا وما يروونه عن النبي ص أنه قال لا يتوارث أهل ملتين -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٤٩ فإذا صح فمعناه لا يرث كل واحد منهما من صاحبه وإنما نقول المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث

المسلم و لم يثبت حقيقة التوارث بينهما فلا- يكون كلامنا مخالفا لذلك . وقوله تعالى فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ الظاهر فى هذا يقتضى أن البنتين لا يستحقان الثلثين وإنما يستحق الثلثان إذا كن فوق اثنتين لكن أجمعت الأمة أن حكم البنتين حكم من زاد عليهما من البنات فتركنا له الظاهر. وقال أبو العباس المبرد واختاره إسماعيل بن إسحاق القاضى إن فى الآية دليلا على أن للبنتين الثلثين أيضا لأنه قال لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وأول العدد ذكر وأنثى وللذكر الثلثان من ستة وللأنثى الثلث علم من فحوى ذلك أن للبنتين الثلثين و إن كان بالتلويح ثم أعلم الله بعده أن مافوق البنتين لهن الثلثان أيضا بالتصريح ليكون فى باب البلاغة على الأقصى وهذا حسن . وقوله وَ إِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ على أن فاطمة ع كانت مستحقة للميراث لأنه عام فى كل بنت والخبر المدعى أن الأنبياء لا يورثون خبر ماعمل به الراوى أيضا لأنه ورث ابنته مع أنه خبر واحد لا يترك له عموم الآية لأنه معلوم لا يترك بمظنون -قرآن- ١٨٠-٢١٢-قرآن- ٥١٣-٥٤٥-قرآن- ٧٩١-٨٢٧ [صفحة ٣٣٢]

فصل فى ميراث الوالدين

ثم قال وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السِّدْسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ لِاخْتِلافِ فى ذلك وكذا إن كان واحد من الأبوين مع الولد كان له السدس بالفرض بلا خلاف . ثم ننظر فإن كان الولد ذكرا كان الباقي للولد واحدا كان أو أكثر بلا خلاف وكذلك إن كانوا ذكورا وإناثا فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين و إن كانت بنتا كان لها النصف ولأحد الأبوين السدس أولهما السدسان والباقي عندنا يرد على البنت والأبوين أو أحدهما على قدر سهامهما أيهما كان لأن قرابتهما سواء. و من خالفنا يقول إن كان أحد الأبوين أبا كان الباقي له لأنه عصبه و إن كانت أمافيهم من يقول بالرد على البنت والأم وفيهم من يقول الباقي فى بيت المال وإنما رددنا عليهم لعموم قوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَ هَاهُنَا هُمَا مِثْلَانِ لِأَنَّ الْبِنْتَ تَقْرُبُ بِنَفْسِهَا إِلَى الْمَيِّتِ وكذا الأبوان والخبر المدعى فى أن ماأبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر خبر ضعيف و له مع ذلك وجه لا يخص به عموم القرآن . وقوله فَإِن لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فمفهومه أن الباقي للأب فليس فيه خلاف . فإن كان فى الفريضة زوج كان له النصف وللأم الثلث بالظاهر و مابقى للأب -قرآن- ١٠-٨٩-قرآن- ٦٨٧-٧٢٩-قرآن- ٩٢١-٩٨٨ [صفحة ٣٣٣] و من قال للأم ثلث مابقى فقد ترك الظاهر وبمثل ماقلناه قال ابن عباس . و إن كان بدل الزوج زوجته كان الأمر مثل ذلك للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للأب و به قال ابن عباس و ابن سيرين . ثم قال فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السِّدْسُ ففى أصحابنا من يقول إنما يكون لها السدس إذا كان هناك أب لأن التقدير فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلأمه السدس . ومنهم من قال إن لها السدس بالفرض مع وجود الإخوة سواء كان هناك أب أو لم يكن و به قال جميع الفقهاء غير أننا نقول إن كان هناك أب كان الباقي للأب فإن لم يكن أب كان الباقي ردا على الأم . و لا يرث أحد من الإخوة والأخوات مع الأم شيئا سواء كانوا من قبل أب وأم أو من قبل أب أو من قبل أم على حال لأن الأم أقرب منهم بدرجة . و لا يحجب عندنا من الإخوة إلا- من كان من قبل الأب والأم أو من قبل الأب فأما من كان منهم من قبل الأم فحسب فإنه لا يحجب على حال . و لا يحجب أقل من أخوين أو أخ وأختين أو أربع أخوات بشرطه أن لم يكونوا كفارا و لارقا و لاقاتلين ظلما فأما أخ وأخت أو أختان فلا يحجبان وكذلك ثلاث أخوات لا يحجبن على حال و خالفنا جميع الفقهاء فى ذلك . فأما الأخوان فإنه لا خلاف أنه يحجب بهما الأم عن الثلث إلى السدس إلا- ما قال ابن عباس إنه لا يحجب بأقل من ثلاثة لقوله تعالى فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ قَالَ وَالثلاثة أقل الجمع . وحكى عن ابن عباس أيضا أن ما يحجب الإخوة من سهم الأم من الثلث إلى السدس يأخذه الإخوة دون الأب و ذلك خلاف ما أجمعت عليه الأمة لأنه لا خلاف أن أحدا من الإخوة لا يستحق مع الأبوين شيئا. -قرآن- ٢١٠-٢٥٢-

قرآن-١٢٤٩-١٢٧١ [صفحة ٣٣٤] وإنما قلنا إن الأخوين يحجبان للإجماع وأيضا فإنه يجوز وضع لفظ الجمع في موضع التثنية إذا اقترنت به دلالة كما قال إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا على أن أقل الجمع اثنان . فإن قيل لم حجت الأم الإخوة من غير أن يرثوا مع الأب . قلنا قال قتادة معونه للأب لأنه يقوم بنفقتهم ونكاحهم دون الأم و هذا بعينه رواه أصحابنا و هودال على أن الإخوة من الأم لا يحجبون لأن الأب لا يلزمه نفقتهم على حال . و إن كان الإخوة كافرا أو مماليك أو قاتلين ظلما لا يحجبون الأم أيضا مع وجود الأب وفقده وكذلك إن كانا اثنين و كان أحد الأخوين كافرا أو قاتلا ظلما كذلك فإن الأم لا تحجب . و قوله لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا معناه لا تعلمون أيهم أقرب نفعًا في الدين والدنيا و الله يعلمه فافهموه على ما بينه من تعلم المصلحة فيه . و قال بعضهم الأب يجب عليه نفقة الابن إذا احتاج إليها وكذلك الابن يجب عليه نفقة الأب مع الحاجة فهما في النفع في هذا الباب سواء لا تدرون أيهم أقرب نفعًا وقيل لا تدرون أيكم يموت قبل صاحبه فينتفع الآخر بماله . و قوله فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ نَصَبٌ على الحال من قوله لِأَبَوَيْهِ وتقديره فيثبت لهؤلاء الورثة ما ذكرناه مفروضا فريضة مؤكدة كقوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ هَذَا قَوْلُ الزَّجَاجِ و قال غيره هو نصب على المصدر من يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فرضا مفروضا ويجوز أن يكون نصبا على التمييز أى فلأمه السدس فريضة كما يقال هو لك صدقة أو هبة . وإنما يقال في تثنية الأب والأم أبوان تغليبا للفظ الأب و لا يلزم على ذلك في ابن وابنة لأنه هاهنا يومهم -قرآن-١٢٠-١٦٧-قرآن-٦١٧-٦٥٦-قرآن-٩٩٨-١٠١٨-قرآن-١٠٤٤-١٠٥٤-قرآن-١١٢١-١١٣٧ [صفحة ٣٣٥]

فصل في ميراث الزوجين

و إن كنا قدمنا القول فيه فإننا نتكلم على ذلك أيضا هاهنا لنسق القرآن . لاخلاف أن للزوج نصف ماتركه الزوجة إذا لم يكن لها ولد فإن كان لها ولد فله الربع بلا خلاف سواء كان ولدها منه أو من غيره و إن كان ولد لا يرث لكونه مملوكا أو كافرا أوقاتلا عمدا ظالما فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع ووجوده كعدمه . وكذلك حكم الزوجة لها الربع إذا لم يكن للزوج ولد على ما قلناه في الزوجة في أنه سواء كان منها أو من غيرها فإن كان لها ولد كان لها الثمن . و لاخلاف أن ماتستحقه الزوجة إن كانت واحدة فهو لها و إن كانت ثنتين أو ثلاثا أو أربعا لم يكن لهن أكثر من ذلك و لا يستحق الزوج أقل من الربع في حال من الأحوال و لا للزوجة أقل من الثمن على وجه من الوجوه و لا يدخل عليهما النقصان وكذا الأبوان لا ينقصان في حال من الأحوال لأن العول عندنا باطل على ما ذكره . وولد الولد و إن نزل يقوم مقام الولد للصلب في حجب الزوجين من الفرض الأعلى إلى الأدنى . و كل من ذكر الله له فرضا فإنما يستحقه إذا أخرج من التركة الكفن والدين والوصية فإن استغرق الدين المال لم تنفذ الوصية ولا ميراث و إن بقى نفذت الوصية ما لم يزد على ثلث ما يبقى بعد الدين فإن زادت ردت إلى الثلث . فإن قيل كيف قدم الوصية على الدين في هذه الآية و في التي قبلها مع أن الدين يتقدم عليها بلا خلاف . [صفحة ٣٣٦] قلنا لأن أو لا يوجب الترتيب وإنما هي لأحد الشئيين فكأنه قال من بعد أحد هذين مفردا أو مضموما إلى الآخر كقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أى جالس أحدهما مفردا أو مضموما إلى الآخر ويجب البدء بالدين بعد الكفن لأنه مثل رد الوديعة التي يجب ردها على صاحبها فكذا حال الدين و جب رده أولا ثم تكون الوصية بعده ثم الميراث . و مثل ما قلناه اختاره الطبري والجبائي و هو المعتمد عليه في تأويل الآية

فصل في ميراث كلاله الأم

ثم قال تعالى وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنَ الْأُمِّ بِإِسْمٍ خِلاف . وكلالته نصبها يحتمل أمرين أحدهما على أنه مصدر وقع موقع الحال وتكون كان تامه وتقديره يورث متكلم النسب كلاله والثاني أن يكون خبر كان ناقصه وتقديره وإن كان رجل وارث كلاله فرجل اسم كان ويورث صفتة وكلاله خبره والأول هو الوجه لأن يورث هو الذى اقتضى ذكر الكلاله كما تقول يورث هذا الرجل كلاله بخلاف من يورث ميراث الصلب ويورث كلاله عصبه وغير عصبه. واختلفوا فى معنى الكلاله فقال قوم هو من عدا الولد والوالد -قرآن- ١٧-٨٨ و قال ابن عباس إن الكلاله ما عدا الولد -روايت- ١-٢-روايت- ٢٠-٤٤ وورث الإخوة من الأم السدس مع الأبوين و هو خلاف إجماع أهل الأعصار و قال ابن زيد الميت يسمى كلاله و قال قوم الكلاله هو الميت الذى لا ولد له ولا ولد. وعندنا أن الكلاله هم الإخوة والأخوات فمن ذكره الله فى هذه الآيه هو [صفحه ٣٣٧] من كان من قبل الأم و من ذكر فى آخر السوره هو من قبل الأب والأم أو من قبل الأب . وأصل الكلاله الإحاطه و منه الإكليل لإحاطته بالرأس والكلاله لإحاطتها بالنسب الذى هو الولد والوالد و قال أبو مسلم أصلها من كل إذا أعيا فكأنه يتناول الميراث من بعد على كلاله وإعياء و قال الحسين بن على المغربى أصله عندى ما تركه الإنسان وراء ظهره مأخوذاً من كلاله و هو مصدر الأكل و هو الظهر تقول ولائى فلان أكله على وزن أظله أى ظهره . و هذه الاسم تعرفه العرب وتخبره عن جملته النسب والوراثة و لاخلاف أن الإخوة والأخوات من الأم يتساوون فى الميراث . وإنما قال وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ و لم يقل لهما و قد قال قبله وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ لَرَفَعِ الْإِبْهَامِ و لوثنى لكان حسنا كما يقول من كان له أخ أو أخت فليصله ويجوز فليصلها ويجوز أيضا فليصلها فالأول يرد الكنايه على الأخ والثانى على الأخت والثالث عليهما كل ذلك حسن . و قوله تعالى غَيْرَ مُضَارَّ نَصَبِ عَلَى الْحَالِ و يجوز أن يكون مفعولا به . تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ أَي هَذِهِ تَفْصِيلَاتُ اللَّهِ لِفَرَائِضِهِ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُدِّ هُوَ الْفَصْلُ . و قال ابن إلياس المعنى تلك حدود طاعة الله . فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا حُدُودُ اللَّهِ فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْقَوْلِ . قلنا عنه جوابان أحدهما أنه للتأكيد والثانى أن الوجه فى إعادته ماعلق به من الوعد والوعيد -قرآن- ٥٧٣-٥٩٤-قرآن- ٦٢٥-٦٧٣-قرآن- ٨٧٨-٨٩٠-قرآن- ٩٣٣-٩٥٢ [صفحه ٣٣٨]

فصل فى ميراث كلاله الأب

قال الله تعالى يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَكَ إِذَا أُوْتِيَ الْوَارِثَةُ مِنَّا فَتَرَكَهَا فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ إِلَى آخِرِهَا . روى البراء بن عازب أن هذه الآيه آخر ما نزلت بالمدينه و قال غيره نزلت فى مسير كان فيه رسول الله ص . واختلفوا فى سبب نزولها فقال سعيد بن المسيب سئل النبى ع عن الكلاله فقال أليس قد بين الله ذلك فنزلت الآيه -قرآن- ١٩-١٤٢ و قال جابر اشكتيت وعندى تسع أخوات لى أوسبع فدخلى على النبى ع فنفسخ فى وجهى فأفقت فقلت يا رسول الله أأوصى لأخواتى بالثلثين قال أحسن قلت بالشطر قال أحسن ثم خرج وتركنى ورجع إلى و قال يا جابر إنى لا أراك ميتا من وجعك هذا و إن الله قد أنزل لأخواتك فجعل لهن الثلثين قال و كان جابر يقول أنزلت هذه الآيه فى -روايت- ١-٢-روايت- ١٤-٣٣٨ و عن قتاده أن أصحاب رسول الله همهم شأن الكلاله فأنزل الله هذه الآيه . ومعنى يَسْتَفْتُونَكَ سَأَلُونَكَ يَا مُحَمَّدُ أَنْ تَفْتِيَهُمْ فِي الْكَلَالَةِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ فَحَذَفَ أَنْ اخْتَصَارًا لِمَادِلِ الْجَوَابِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِفْتَاءَ وَالِاسْتِقْصَاءَ وَاحِدًا . و قوله تعالى إِنَّ امْرَأَتَكَ إِذَا أُوْتِيَ الْوَارِثَةُ مِنَّا فَتَرَكَهَا فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ و لا أنثى و لَهُ أُخْتٌ مِّنَ الْأُمِّ بِإِسْمٍ و للميت أخت لأبيه وأمه أو لأبيه فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ و الباقي عندنا رد عليه أيضا سواء كان هناك عصبه أو لم يكن و قال جميع الفقهاء إن الباقي للعصبه . و إن لم يكن عصبه هناك وهم العم وبنو العم وأولاد الأخت فمن قال بالرد على ذوى الأرحام رد الباقي على

الأخت و هو اختيار الجبائي وأكثر أهل العلم و هو يرثها إن لم يكن لها ولد يعنى إن كانت الأخت هى الميته ولها أخ من أب وأم أو من أب فالمال كله له بلا- خلاف إذا لم يكن لها ولد سواء كان ذكرا أو أنثى لأنه تعالى قال وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ والبنت بلا خلاف ولد والدليل على صحه تسميه البنت بالولد قوله يُوَصِّيهُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ثُمَّ فَسَّرَ الْوَالِدَ فَقَالَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ. فَإِنْ كَانَ لِلأُخْتِ وَلَدٌ ذَكَرٌ فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهٗ بِلا خلاف ويسقط الأخ و إن كان بنتا كان لها النصف بالتسميه بلا خلاف والباقي عندنا رد عليها لأنها أقرب دون الأخ . ثم قال فَإِنْ كَانَتْما اثْنَيْنِ يَعْنِي إِنْ كَانَتْ الْأُخْتَانِ اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ وَ هَذَا لِاخْتِلافِ فِيهِ وَالْباقِي عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَنَا رَدُّ عَلَيْهِمَا دُونَ عَصْبَتِهِ وَدُونَ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَصْبَةٌ رَدَّ الْفُقَهَاءُ الْباقِي عَلَيْهِمْ . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأُخْرَى لِأَبٍ فَالْوَجِبُ لِلأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ بِلا خلاف والباقي رد عليها عندنا لأنها مجمع السببين و لا شىء للأخت للأب لأنها انفردت بسبب واحد و عند الفقهاء لها السدس يكمله الثلثين والباقي على ما بيناه من الخلاف . و إن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يعنى إن كان الورثه إخوة رجالا ونساء للأب والأم فللذكر مثل حظ الأنثيين بلا خلاف -قرآن- ١٥-٢٧-قرآن- ٦٨-٨٩-قرآن- ٥٢٠-٥٦١-قرآن- ٦٢٧-٦٥٨-قرآن- ٦٨٠-٧١٢-قرآن- ٨٨٢- ٩٠٤ [صفحه ٣٤٠] و إن كان الذكور منهم للأب والأم والإناث للأب انفرد الذكور بجميع المال بلا خلاف و إن كان الإناث للأب والأم والذكور للأب كان للإناث الثلثان بالتسميه بلا خلاف والباقي عندنا رد عليهن لما بيناه من اجتماع السببين لهن . و عند جماعة الفقهاء أن الباقي للإخوة من الأب لأنهم عصبه ويروون خيرا ضعيفا عنه ع أنه قال ما انفقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر -روايت- ١-٢-روايت- ٤٠-٧٦ و قد قلنا ما عندنا فى خبر العصبه. ويمكن أن يحمل خبر العصبه مع تسليمه على من مات وخلف زوجا أو زوجة وأخا لأب وأم وأخا لأب أو ابن أخ لأب وأم و ابن عم لأب وأم و ابن عم لأب قال للزوج سهمه المسمى والباقي لمن يجتمع كلاله الأب والأم دون من يتفرد بكلاله الأب و قال عمر سألت رسول الله ص عن الكلاله فقال يكفيك آية الصيف -روايت- ١-٢-روايت- ١٣-٦٨

باب فى مسائل شتى

إذا تركت امرأة زوجها وأبويها فللزوج النصف وللأم الثلث كاملا و ما بقى فللأب قال الله تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ -قرآن- ٩٩-١٦٦ [صفحه ٣٤١] فجعل الله للأم الثلث كاملا إذا لم يكن ولد و لا إخوة. و من الدليل على أن لها الثلث فى جميع المال أن جميع من خالفنا لم يقولوا لها السدس فى هذه الفريضة إنما قالوا للأم ثلث ما بقى و ثلث ما بقى هو السدس فأحبوا أن لا يخالفوا الكتاب فأثبتوا لفظ الكتاب وخالفوا حكمه و ذلك تمويه . وجاء رجل إلى أبى جعفر ف سأله عن امرأة تركت زوجها وأخويها وأختها لأمها فقال للزوج النصف ثلاثة أسهم وللإخوة من الأم سهمان وللأخت من الأب السدس سهم فقال له الرجل فإن فرائض زيد وفرائض العامة على غير هذا يقولون للأخت من الأب ثلاثة أسهم تصير من ستة تعول من ثمانية فقال أبو جعفر و لم قالوا ذلك قال لأن الله تعالى قال وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ فَقَالَ ع فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْأُخْتِ أَخًا قَالَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا السُّدُسُ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَمَا لَكُمْ نَقَضْتُمْ الْأَخَ إِنْ كُنْتُمْ تَحْتَجُّونَ لِلأُخْتِ النِّصْفَ بِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى لَهَا النِّصْفَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّى لِلأَخِ الْكُلَّ وَالْكُلَّ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْأُخْتِ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَقَالَ فِي الْأَخِ وَ هُوَ يَرِثُهَا يَعْنِي جَمِيعَ مَالِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَلَا تَعْطُونَ أَلَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْجَمِيعَ فِي بَعْضِ فَرَايِضِهِمْ شَيْئًا وَتَعْطُونَ أَلَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ النِّصْفَ تَامًا وَيَقُولُونَ فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَأُخْتٍ لِأَبٍ فَيَعْطُونَ الزَّوْجَ النِّصْفَ وَالْأُمَّ السُّدُسَ وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثَ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ النِّصْفَ فَيَجْعَلُونَهَا مِنْ تِسْعَةٍ وَهِيَ سِتَّةٌ تَعُولُ إِلَى -روايت- ١-٢-روايت- ٣-١٠-ادامه دارد [صفحه ٣٤٢] تسعة فقال كذلك يقولون فقال له أبو جعفر فإن كانت الأخت أخا لأب قال الرجل ليس له شىء فقال الرجل لأبى جعفر فما تقول فقال ليس للإخوة

باب من يرث بالقرابة دون الفرض

إشارة

قال الله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَيْنَ سَبْحَانَهُ أَنْ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِالْمِيتِ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ وَالْآيَةُ بَعْمُومَهَا تَتَنَاوَلُ الْمِيرَاثَ وَغَيْرِهِ . و من يرث بالقرابة ستة فأقواهم قرابة الولد للصلب لا يرث معه أحد سواء يتقرب به أو بغيره إلا ذوى السهام المذكورين من قبل من الأبوين والزوجين ثم ولد الولد و إن نزلوا ثم الأب ثم من يتقرب به من ولده أو أبويه ثم من يتقرب بالأم دونها ودون ولدها. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى فى سورة الأحزاب وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ -قرآن- ١٩-٧٩-قرآن- ٤٨١-٦١٤ قال الله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَيْنَ سَبْحَانَهُ أَنْ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِالْمِيتِ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ وَالْآيَةُ بَعْمُومَهَا تَتَنَاوَلُ الْمِيرَاثَ وَغَيْرِهِ . و من يرث بالقرابة ستة فأقواهم قرابة الولد للصلب لا يرث معه أحد سواء يتقرب به أو بغيره إلا ذوى السهام المذكورين من قبل من الأبوين والزوجين ثم ولد الولد و إن نزلوا ثم الأب ثم من يتقرب به من ولده أو أبويه ثم من يتقرب بالأم دونها ودون ولدها. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى فى سورة الأحزاب وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا. بين سبحانه أن من كان قريبا أقرب فهو أحق بالميراث من الأبعد وظاهر ذلك يمنع أن يرث مع البنت والأم أحد من الإخوة والأخوات لأن البنت والأم أقرب من الإخوة والأخوات وكذلك يمنع أن يرث مع الأخت أحد من العمومة والعمات وأولادهم لأنها أقرب . والخبر المروى فى هذا الباب أن ما أثبت الفرائض فلاولى عصبه ذكر خبر واحد مطعون على سنده لا يترك لأجله ظاهر القرآن الذى بين فيه أن أولى الأرحام الأقرب منهم أولى من الأبعد فى كتاب الله من المؤمنين المؤاخين والمهاجرين فقد روى أنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والمؤاخاة الأولى حتى نزلت هذه الآية. والاستثناء منقطع فى قوله إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا مَعْنَاهُ لَكِنْ أَنْ تَفْعَلُوا مَعْرُوفًا مِنْ الْوَصِيَّةِ يَعْرِفُ صَوَابَهُ فَهُوَ حَسَنٌ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقَرَابَةُ مُشْرَكِينَ لِقَوْلِهِ لَا- تَتَّخِذُوا عَدُوِّيَّ وَ عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ. وقد أجاز كثير من الفقهاء الوصية للقرابات الكفار وعندنا أن ذلك جائز للوالدين والولد. و من يحتمل أمرين أحدهما أن تكون دخلت لأولى أى بعضهم أولى ببعض من المؤمنين والثانى أن يكون التقدير وأولى الأرحام من المؤمنين والمهاجرين أولى بالميراث . -قرآن- ١-٤٤-قرآن- ٤٤١-٦٥٩-قرآن- ٧٦١-٨٠٥] صفحه [٣٤٤

فصل

ويدل على ذلك أيضا عموم قوله تعالى وَ لَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ بِنَفْسِ الْخَطَابِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ تَمَنِّي مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضٌ عَلَىٰ بَعْضٍ فَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَتَمَنَّيَ إِنْ كَانَ امْرَأَةً وَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَمَنَّيَ لَوْ كَانَتْ رَجُلًا بِخِلَافِ مَا فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ لَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا هُوَ الْأَصْلَحُ فَيَكُونُ تَمَنِّي مَا يَكُونُ مَفْسُودَةً. ثم اعلم أن الله أخبر عن أحوال المؤمنين الذين هاجروا من مكة إلى المدينة و عن أحوال الأنصار بقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا أَوْلِيَاءَكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ

يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا. فقال أولئك يعنى المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعض ثم أخبر عن الذين آمنوا ولم يهاجروا من مكة إلى المدينة فقال ما لكم من ولايتهم من شىء. قيل نفى ولاية القرابة عنهم لأنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والنصرة دون الرحم فى قول ابن عباس وقيل إنه نفى الولاية التى يكونون بها ويدا واحدة فى الحل والعقد فنفى عن هؤلاء ما أثبتة للأولين حتى يهاجروا وقيل نسخ ذلك بقوله وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ. -قرآن- ٤٠-١٦٩-قرآن- ٥١٨-٧٦٢-قرآن- ٧٧٠-٧٧٧-قرآن- ٨٠٣-٨٢٦-قرآن- ٨٨٩-٩٢٢-قرآن- ١١٥٦-١٢١٠ [صفحه ٣٤٥] ثم قال وَ الْمُؤْمِنِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَ هَاجِرُوا وَ جَاهِدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْآيَةُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنْ مَنْ كَانَ قَرِيبًا أَقْرَبَ إِلَى الْمَيْتِ كَانَ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ سِوَاءِ كَانَ عَصَبَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْ تَسْمِيَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ مَعَ كَوْنِهِ أَقْرَبَ تَبَطُّلِ التَّسْمِيَةِ. وَ هَذِهِ الْآيَةُ نَسَخَتْ حُكْمَ التَّوَارِثِ بِالنَّصْرِ وَ الْهَجْرَةِ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا لِابْنِ يُوْرَثُونَ الْأَعْرَابِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْآيَاتِ الْأُولَى. وَ مَنْ قَالَ الْوَلَايَةَ فِي الْآيَاتِ الْأُولَى وَ الْوَلَايَةَ النَّصْرَةَ دُونَ الْمِيرَاثِ نَقُولُ لَيْسَتْ نَاسِخَةٌ لِهَمَّا بَلْ هُمَا مُحْكَمَتَانِ. قَالَ مُجَاهِدٌ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ ذَكَرَ مَا وَالَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ فِي الْمِيرَاثِ ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ بِآخِرِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ نَزَلَتْ فِي الْعَصَبَاتِ كَانَ الرِّجَالُ يَعْقِدُ الرَّجُلَ يَقُولُ تَرْتْنِي وَأَرْثُكَ فَتَزَلَتْ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ إِلَى آخِرِهَا -قرآن- ١٠-١٥٠-قرآن- ٦٨٧-٧٤٧-قرآن- ٨٣٦-٨٥٥

باب فى مسائل شتى

روى عن أبى جعفر أنه قال فى رجل ترك خالتيه ومواليه أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض المال بين الخاليتين -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١٢٥. و لا يرث الموالى مع أحد من القرابات شيئا وإن كان بعيدا لأن الله تعالى قد ذكرهم وفرض لهم وأخبر أنهم أولى فى هذه الآية و لم يذكر الموالى. والحديث الذى رواه المخالفون أن مولى لحمزة توفى و أن النبى ص -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-١٣٤-ادامه دارد [صفحه ٣٤٦] أعطى بنت حمزة النصف وأعطى ورثة المولى الباقي -رواية- از قبل -٥٣- فهو خبر واحد ومع التسليم نقول لعل ذلك كان شيئا قبل نزول الفرائض فنسخ. فقد فرض الله للحلفاء فى كتابه فقال وَ الَّذِينَ عَقَدْتِ أَيْمَانَكُمْ فَمَا تَوْهَمُ نَصَبِيهِمْ وَلَكِنَّهُ نَسَخَ ذَلِكَ بِقَوْلِ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ. فَمَتَى خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ وَ تَرَكَ مَوْلَاهُ الْمَنْعَمَ أَوْ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِ فَالْمَالُ لِنَسَبِهِ وَ لَيْسَ لِلْمَوْلَى شَيْءٌ فَإِنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا يَعْنِي الْوَصِيَّةَ لَهُمْ بِشَيْءٍ أَوْ هَبَهُ الْوَرِثَةَ لَهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْئًا -قرآن- ١١٦-١٦٦-قرآن- ١٨٩-٢٤٩-قرآن- ٣٧١-٥١٤

باب ذكر من يرث بالفرض والقرابة

إشارة

قال الله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا. اختلفوا فى سبب نزول هذه الآية فقال قوم إن أهل الجاهلية كانوا يورثون الذكور دون الإناث فنزلت هذه الآية ردا لقولهم. -قرآن- ١٩-١٨٣ [صفحه ٣٤٧] وقال الزجاج كانت العرب لا يورثون إلا من طاعن بالرمح وذاد عن الحريم فنزلت هذه الآية ردا عليهم و بين أن للرجال والنساء نصيبا فى مال الميت قليلا كان المال أو كثيرا لكيلا يتوهم أنه إذا قل كان الرجال أولى به أو خالف حكمه حكم الكثير. وَ نَصَبِيًّا مَفْرُوضًا نَصِيبٌ عَلَى الْحَالِ أَى لَهُمْ نَصِيبٌ حَالَهُ أَنْ اللَّهُ فَضَّضَهُ. وَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ

القول بالعصبه لأن الله تعالى فرض الميراث للرجال والنساء فلو جاز أن يقال النساء لا يرثن في موضع لجاز لآخرين أن يقولوا والرجال لا يرثون . ثم قال وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ هَذِهِ آيَةٌ عِنْدَنَا مُحْكَمَةٌ غَيْرَ مَنْسُوخَةٍ وَ بِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ جَمَاعَةٌ وَ الْمُخَاطَبُ بِقَوْلِهِ فَارْزُقُوهُمْ مَالُ الْوَرِثَةِ أَمْرٌ بِأَنْ يَرْزُقُوا الْمَذْكُورِينَ إِذَا كَانُوا لِاسْهَمَ لَهُمْ فِي الْمِيرَاثِ وَ قَالَ آخَرُونَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ مِنْ حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ وَأَرَادَ الْوَصِيَّةَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوَصَّىٰ لِمَنْ لَا يَرِثُهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ . -قرآن- ٢٥١-٢٦٨-قرآن- ٥٠٢-٥٨٧-قرآن- ٦٦٥-٦٧٦ و قال سعيد بن جبیر إن كان الميت أوصى لهم بشيء أنفذت وصيته و إن كان الورثة أرضخوا لهم فإن كانوا صغارا قال وليهم إنى لست أملك هذا المال و ليس لى إنما هو للصغار فذلك قوله وَ قُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أمر الله أن يقول الولى الذى لا يرث المذكورين قولا معروفا و يقول إن هذا القوم غيب أو يتامى صغار ولكم فيه حق ولسنا نملك أن نعطيكم منه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٣٦٣ و قال ابن عباس إن قوله لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-ادامه دارد [صفحه ٣٤٨] اكتسبوا في الميراث -رواية- ٢٧- قبل ٢٧ فإن كان كذلك و إلا فالعموم أيضا يتناوله .

فصل

و قال تعالى وَ لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ الَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانُكُمْ فَأْتَوْهُمْ نَصِيحَةً بِمَعْنَى آيَةِ جَعَلْنَا الْمِيرَاثَ لِكُلِّ مِنْهُ مَوْلَى الْمَيْتِ وَ الْمَوَالِي الْمَذْكُورُونَ فِي آيَةِ قَالَ مُجَاهِدٌ هُمُ الْعَصْبَةُ وَ قَالَ قَوْمٌ هُمُ الْوَرِثَةُ وَ هُوَ أَقْوَاهُمَا وَ التَّقْدِيرُ وَلَكُمْ جَعَلْنَا وَرَثَهُ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ قِيلَ تَقْدِيرُهُ وَلِكُلِّ مَالٍ تَرَكَهُ مَيْتٌ جَعَلْنَا مَوَالِي أَيْ قَوْمًا يَرِثُونَهُ فَيَمْلِكُونَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ قَالَ الْجَبَائِي أَيْ لِكُلِّ شَيْءٍ عَوَارِثٌ هُوَ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ يَسْمَى الْوَارِثُ مَوْلَىٰ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ . ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ وَ الَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْ عَقَدْتُمْ أَيْمَانُكُمْ أَرَادَ بِذَلِكَ عَقْدَ الْمَصَاهِرَةِ وَ الْمُنَاكِحَةِ . وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ خِطَابًا الطَّبْرِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ آيَاتُ الْفَرَائِضِ قَالَ لِأَنَّ الصَّدَاقَ لَيْسَ مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ لِلنِّسَاءِ إِلَّا بِالنِّكَاحِ فَمَا لَمْ تَنْكَحْ فَلَا صَدَاقَ لَهَا عِنْدَ أَحَدٍ . وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوَالِدَانِ أَيْ وَ فِي الْمُسْتَضْعَفِينَ وَ الْيَتَامَى الصِّغَارِ مِنَ الذُّكُورِ وَ الْإِنَاثِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لِابْنِ بَرْتُولِ الصِّغَارِ مِنَ الذُّكُورِ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا فَأَمْرُهُمْ أَنْ يُؤْتُوا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوَالِدَانِ حَقُّوهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ . -قرآن- ١٥-١٣٣-قرآن- ٥٣٤-٥٥٢-قرآن- ٥٦٣-٥٧٢-قرآن- ٦٢٧-٧٨٣-قرآن- ٩١٩-٩٥١ [صفحه ٣٤٩] قَالَ ابْنُ جَبْرِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ وَ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ عَنِ الْقِسْمَةِ قَوْلُهُ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَامَةِ . وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ لِابْنِ بَرْتُولِ الْمَرْأَةِ وَ لِالْمَوْلُودِ حَتَّىٰ يَكْبُرَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْمِيرَاثِ فِي أَوَّلِ النِّسَاءِ وَ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ أَيْ تَرْغَبُونَ فِيهِنَّ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَ قِيلَ أَيْ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ . -قرآن- ٢٨-٤٧-قرآن- ٥٩-١٠٨-قرآن- ٢٢٦-٢٩٨

فصل

أما قوله وَ إِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي وَ كَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَ لِيَا فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ آيَةِ عَلَىٰ أَنَّ الْبِنْتَ لَا تَجُوزُ الْمَالَ دُونَ بَنِي الْعَمِّ وَ الْعَصْبَةَ قَالُوا لِأَنَّ زَكْرِيَّا طَلَبَ وَلِيًّا وَ لَمْ يَطْلُبْ وَلِيَّةً وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ زَكْرِيَّا إِنَّمَا طَلَبَ وَلِيًّا لِوَجْهِهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ كَانَ وَعَدَهُ أَنَّهُ يَرْزُقُهُ وَ لِدَا رَضِيًا فَسَأَلَ اللَّهُ إِنْجَاحَ ذَلِكَ . وَ قِيلَ إِنَّمَا طَلَبَ وَلِيًّا لِأَنَّ مَنْ طَبَعَ الْبَشَرَ الرَّغْبَةَ فِي الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ مِنَ الْأَوْلَادِ فَلِذَلِكَ طَلَبَ الذُّكْرَ عَلَىٰ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ لَفْظَ الْوَالِي يَقَعُ عَلَى الذُّكْرِ وَ الْأُنْثَىٰ فَلَا نَسْلَمُ

أنه طلب الذكر بل الذي يقتضى الظاهر أنه طلب ولدا سواء كان ذكرا أو أنثى . واعلم أن أكثر الخلاف بيننا و بين مخالفينا ومعظمه فى الفرائض والموارىث على ثلاثة أشياء العصبه والعول والرد ونحن نسين بعد هذا أن الحق فى -قرآن- ١١-١٠٩ [صفحہ ٣٥٠] هذه الأصول معنا كما فى جميع المواضع فإذا ثبت ذلك استغينا عن التطويل بتعيين المسائل . وقد استدللنا على أهميات مسائل الموارىث من الكتاب وفروعها لا يحتمل هذا الموضوع ذكرها غير أن انعقد هاهنا جملة تدل على صحة المذهب فنقول الميراث بالفرض لا يجتمع فيه إلا من كان قريبا واحداً إلى الميت مثل البنت والبنات مع الوالدين أو أحدهما فإنه متى انفرد واحد منهم أخذ المال كله بعضه بالفرض والباقى بالرد و إذا اجتمعا أخذ كل واحد منهم ماسمى له والباقى يرد عليهم إن فضل على قدر سهامهم و إن نقص لمزاحمة الزوج أو الزوجة لهم كان النقص داخلا على البنت أو البنات دون الأبوين أو أحدهما ودون الزوج والزوجة . ولا يجتمع مع الأولاد ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أحد ممن يتقرب بهما كالكلالتين فإنهما لا يجتمعان مع الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أبا كان أو أما بل يجتمع كلاله الأب وكلاله الأم فكلاله الأم إن كان واحدا كان له السدس و إن كان اثنين فصاعدا كان لهم الثلث لا ينقصون منه والباقى لكلاله الأب فإن زاحمهم الزوج أو الزوجة دخل النقص على كلاله الأب دون كلاله الأم . ولا يجتمع كلاله الأب مع كلاله الأب والأم فإن اجتمعا كان المال كله لكلاله الأب والأم دون كلاله الأب ذكرا كان أو أنثى . و من يرث بالقرابة دون الفرض لا يجتمع إلا من كانت قريبا واحدا وأسبابه ودرجته متساوية فعلى هذا لا يجتمع مع الولد الصلب ولد الولد ذكرا كان ولد الصلب أو أنثى لأنه أقرب بدرجة . [صفحہ ٣٥١] وكذلك لا يجتمع مع الأبوين ولا مع أحدهما ممن يتقرب بهما من الإخوة والأخوات والجد والجدة على حال ولا يجتمع الجد والجدة مع الولد الصلب ولا مع ولد الولد و إن نزلوا . ويجتمع الأبوان مع ولد الولد و إن نزلوا لأنهم بمنزلة الولد للصلب إذا لم يكن ولد الصلب . والجد والجدة يجتمعان مع الإخوة والأخوات لأنهم فى درج والجد من قبل الأب بمنزلة الأخ من قبله والجدة من قبله بمنزلة الأخت من قبله والجد من قبل الأم بمنزلة الأخ من قبلها والجدة من قبلها بمنزلة الأخت من قبلها . وأولاد الإخوة والأخوات يقاسمون الجد والجدة لأنهم بمنزلة آباءهم وآباء الجد والجدة وأمهاتهم يقاسمون الإخوة وأخوات أيضا . ولا يجتمع مع الجد والجدة من يتقرب بهما من العم والعممة والخال والخالة والجد الأعلى والجددة العليا . وعلى هذاتجربى جملة الموارىث فإن فروعها لا تنحصر والآيات التى قدمناها تدل على جميع ذلك من ظاهرها و من فحواها

باب بطلان القول بالعصبه والعول وكيفية الرد

إشارة

الذى يدل على صحة مذهبنا وبطلان مذهبهم فى العصبه زائدا على إجماع الطائفة الذى هو حجة قوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَ هذانص فى موضع الخلاف لأن الله صرح بأن للرجال من الميراث نصيبا وأن للنساء أيضا نصيبا و لم يخص -قرآن- ١٠٢-٢١٩ [صفحہ ٣٥٢] موضعا دون موضع فمن خص فى بعض الموارىث الرجال دون النساء فقد خالف ظاهر هذه الآية . وأيضا فإن توريث الرجال دون النساء مع المواساة فى القربى والدرجة من أحكام الجاهلية وقد نسخ الله بشريعته نبينا محمداص أحكام الجاهلية وذم من أقام عليها واستمر على العمل بها بقوله أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا . و ليس لهم أن يقولوا إنا نخص الآية التى ذكرتموها بالسنة وذلك أن السنة التى لا تقتضى العلم القاطع لا يخص بها القرآن كما لا ينسخه بها وإنما يجوز بالسنة أن تخص أو تنسخ إذا كانت تقتضى العلم اليقين و لاخلاف فى أن الأخبار المروية فى توريث العصبه أخبار آحاد لا توجب علما وأكثر ماتقتضيه غلبه الظن على أن أخبار التعصيب

معارضه بأخبار كثيرة يروونها في إبطال أن يكون الميراث بالعصبه و أن يكون بالقربى والرحم و إذا تعارضت الأخبار رجعنا إلى ظاهر الكتاب . فإن قيل إذا كنتم تستدلون على أن العمت يرثن مع العمومه و بنات العم يرثن مع بنى العم و ما أشبه ذلك من المسائل بقوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ لَا يَفْقَهُ هَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ في موضع آخر لأننا نقول لكم ألا- ورثتم العم أو ابن العم مع البنت بظاهر هذه الآية وكيف خصصتم النساء دون الرجال بالميراث في بعض المواضع وخالفتم ظاهر الآية فألا ساغ لمخالفكم مثل ما قلتموه . قلنا لا خلاف أن قوله لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ أن -قرآن- ٢٧٦- ٣٤١-قرآن- ٩٤٢-٩٩٨-قرآن- ١٢٥٣-١٣٠٩ [صفحة ٣٥٣] المراد به مع الاستواء في القرابة والدرج ألا- ترى أنه لا- يورث ولد الولد ذكورا أو إناثا مع ولد للصلب لعدم التساوى في الدرجة والقرابة و إن كانوا يدخلون تحت التسمية بالرجال والنساء و إذا كانت الدرجة والقرابة مراعاتين فالعم أو ابنه لا يساوى البنت في القربى والدرجة و هو أبعد منها كثيرا و ليس كذلك العمومه والعمات و بنات العم و بنو العم لأن درجة هؤلاء واحدة و قرباهم متساوية و المخالف يورث الرجال منهم دون النساء فظاهر الآية حجة عليه و فعله مخالف لها و ليس كذلك قولنا في المسائل التي وقعت الإشارة إليها فالفرق واضح فليتأمل .

فصل

أما العول فإنه اسم يدخل في الفرائض في المواضع التي ينقص فيها المال عن السهام المفروضة منها فالذى يذهب إليه الإمامية أن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قدم ذو السهام المولدة من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات من الأب والأم أو من الأب وجعل الفاضل من السهام لهن . و قال المخالف إن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قسم بينهم على قدر سهامهم كما يفعل في الديون والوصايا إذا ضاقت التركة عنها . و الذى يدل على صحة ما ذهب إليه بعد الإجماع أن المال إذا ضاق عن السهام كمرأة ماتت وخلفت ابنتين وأبوين والزوج والمال يضيق عن الثلثين والسادس والربع فنحن بين أمرين إما أن ندخل النقص على كل واحد من هذه السهام أو ندخلها على بعضها وقد أجمعت الأمة على أن البنيتين هاهنا منقوصتان بلا- خلاف فيجب أن يعطى الأبوين السدسين والزوج الربع ويجعل ما بقى للبنتين ونخصهما بالنقص لأنهما منقوصتان بالإجماع و ماعدهما ما [صفحة ٣٥٤] وقع إجماع على نقصه من سهامه و لا قام دليل على ذلك . فظاهر الكتاب يقتضى أن له سهما معلوما فيجب أن نوفيه إياه ونجعل النقص لاحقا بمن أجمعوا على نقصه و قد استدل على ذلك بعض أصحابنا من القرآن و عليه اعتراضات كثيرة فأضربنا عنه .

فصل

و أما الرد فعندنا أن الفاضل عن فرض ذوى السهام من الورثة يرد على أصحاب السهام بقدر سهامهم و لارد على الزوجين كمن خلف بنتا و أبافلبنات بالتسمية النصف وللأب بالتسمية السدس و ما بقى بعد ذلك و هو ثلث المال رد عليهم بقدر أنصبتهمما فللبنت ثلاثة أرباعه وللأب ربه . ويمكن أن يستدل عليه بقوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّهَا عَلَى الْإِجْمَاعِ فدل على أن من هو أولى بالرحم وأقرب به أولى بالميراث و قد علمنا أن قرابة الميت وذوى أرحامه أولى بميراثه من المسلمين و بيت المال وأصحاب السهم غير الزوج والزوجة أقرب إلى الميت من عصبته فوجب أن يكون فاضل السهام إليهم مصروفا . فإن قيل لم يقع التصريح في الآية بأن أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في الميراث . قلنا اللفظ يحتمل الميراث وغيره فنحمله بحكم العموم على جميع ما يحتمله و من ادعى التخصيص فعليه الدليل . واحتج المخالف لنا في الرد بقوله إِنْ أَمْرٌ هَلَكَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فجعل للنصف إذا مات أخوها و لا ولد له و لم

يزد عليه فدل على أنها لا تستحق أكثر من النصف بحال من الأحوال . قرآن-٣١٤-٣٧٤-قرآن-٨٧١-٩٨٦ [صفحہ ٣٥٥]
والجواب عن ذلك أن النصف إنما وجب لها بالتسمية لأنها أخت والزيادة إنما تأخذها لمعنى آخرها وهو الرد بالرحم وليس
يتمتع أن ينضاف سبب إلى آخر مثال ذلك الزوج إذا كان ابن عم و لاوارث معه فإنه يرث بالزوجية النصف والنصف الآخر
عندنا لأجل القرابة و عند مخالفتنا لأجل العصبه و لم يجب إذا كان الله تعالى قدسمى النصف له مع فقد الولد أن لايزاد على
ذلك لأنا قدينا أن النصف قد يستحق بسبب آخر و هو الرد فاختلف السببان

باب بيان أن فرض البنين الثلثان

إشارة

إن سأل سائل عن قوله تعالى فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فقال من أين تقولون إن فرض البنين هو الثلثان وقوله
فوق اثنتين تضمن بأن الثلثين سهم من زاد على البنين دون البنين .الجواب أن الله تعالى لماعلمنا الفرائض وقال يوصيكم الله في
أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين بذلك أولا على أن لكل ذكر حظ كل أنثيين لأن اللام التي في كلتا الكلمتين للجنس تفيد
ما ذكرنا فلما بين لنا ذلك علمنا أن للابن سهم البنين بهذا التصريح وعلمنا أيضا أن للبنين الثلثين بهذا البلوغ . وإنما قلنا ذلك
لأنه إذا اجتمع ابن و بنت و كان للابن الثلثان وللبنث الثلث هاهنا علم من ذلك أن للبنين الثلثين فكفى هذا النص في بيان فريضة
البنين و لم يحتج لأجل ذلك إلى غيره . قرآن-٣٢-٩٠-قرآن-١٤٩-١٦٣-قرآن-٢٧٣-٣٣٨ [صفحہ ٣٥٦] و ليس لأحد أن
يقول إنما يتمشى لكم ذلك لو كان الثلثان في كل موضع نصيب الابن مع وجود البنين والثلث فصاعدا أيضا كما كان مع بنت
واحدة و ذلك لأن أول العدد على ظاهر القرآن ذكر وأنثى وللذكر الثلثان فلا اعتبار بما سواه من الأحوال لأن الدرجة الأولى هي
التي بينى عليها واللفظ يقتضى ذلك . ويمكن أن يستدل على ذلك بوجه آخر وهو أن يقال إن الله تعالى بين نصيب الولد
الذكر سهمين وذكر الأنثيين و بين فرضهما من فحواه و بين فرض من فوق اثنتين من البنات بعده فدللت الآية على سهم البنين
كما ذكرناه من فحواها و دللت على حظ من زاد عليهما من الثلث والأربع فصاعدا من حيث ظاهر اللفظ والتصريح ليكون في
باب الفصاحة أبلغ و من التكرار أبعده . و أما قوله فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فقد علمنا به أن الثلثين فرض يسمى
لمن زاد على البنين أيضا كما أن هذه التسمية تصور مع فقد جنس البنين من الثلثين فرض لهما بالنص الأول إلا أن هذه
التسمية إنما تصور مع فقد جنس البنين من الصلب . وكذا قوله وإن كانت واحدة فلها النصف لأنه ليس للبنث الواحدة و
للاثنين فصاعدا مع وجود ابن فما زاد فرض مسمى بل يكون الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ومثاله قوله تعالى إن امرؤ
هلمك ليس له ولعد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولعد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك يسمى
سبحانه للأخت الواحدة من الأب والأم أو من الأب والنصف وللأختين منه الثلثين . وإنما يصح ذلك شريطة فقد أحد من الإخوة
فصاعدا أ لا ترى إلى قوله تعالى بعده وإن كانوا إخوة رجالا و نساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين قد أسقط - قرآن-٦٧٨-٧٣٦-قرآن-
٩٥٧-٩٩٣-قرآن-١١٤٠-١٣١٣-قرآن-١٤٧٩-١٥٥٣ [صفحہ ٣٥٧] فيه الاعتبار الأول وأثبت للذكر مثل حظ الأنثيين فيه إذا كانوا
رجالا ونساء . واستدل بعض الفقهاء على أن للبنين الثلثين من هذه الآية وحمل ذاك على هذا و ليس ذلك بشيء . و ماوردت
أنا آية الكلاله في هذا الموضوع للدلالة وإنما هي على طريق المثال والتمثيل جائز و ليس بقياس يدل عليه ماروى عبدالرحمن بن
الحجاج عن أبي عبد الله ع في الرجل يرمى الصيد و هو يؤم الحرم فتصبيه الرمية فيتحمل بها حتى يدخل الحرم فيموت قال ع
ليس عليه شيء إنما هو بمنزلة رجل نصب شبكة في الحل فوقع فيها صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فيه قلت هذا عندهم من

القياس قال لا إنما شبهت لك شيئاً بشيء -رواية- ١-٢-رواية- ٥٤-٣١١. و ليس لأحد أن يقول ألزمت نفسك في إيراد هذا الجواب بهذا التطويل شيئاً ليس يلزمك و قد أمكنك رد السائل بأن لودفعته بإبطال دليل الخطاب و ذلك لأن هذه الآية مظنة للنصوص على المواريث مفصلة في أصولها غير مجملة ليست آية من القرآن بهذا التفصيل في المعنى . و لو أجتبت السائل بذلك لكان دفعاً بالراح و لم يكن مغنياً بل يلزمنى مع ذلك إيراد النص على ذلك من الآية أو من موضع آخر من الكتاب أو السنة والاشتغال بالأحسن أولى مع أن دليل الخطاب و إن كان المرضى يمنع منه و هو قوى و كلامه لا غبار عليه فإن الشيخ المفيد كان يقول به وينصره والشيخ أبو جعفر الطوسي كان متوقفاً فيه . فإن قيل إن ما استدلتتم به ضرب من القياس وأنتم لا تقولون به . قلنا هذا كلام من لا يعرف دلالة النص و لا يحكم القياس و ذلك لأنه لا [صفحته ٣٥٨] خلاف بين الفقهاء المحصلين أن الخطاب الذى يستقل بنفسه ويمكن معرفة المراد به على أربعة أقسام أولها ما وضع فى أصل اللغة لما أريد به و كان صريحاً فيه سواء كان خاصاً أو عاماً فمتى خاطب الحكيم به يعلم المراد بظاهره . وثانيها ما يفهم به المراد بفحواه لا بصريحه وليست دلالة هذا الضرب فى القوة يقصر عن الضرب الأول و فى الوجهين ربما يحتاج إلى قرينة . وثالثها تعليق الحكم بصفة الشيء فإنه يدل على أن ما عداه بخلافه على ما يدل و إن كان فيه خلاف على ما أشرنا إليه . ورابعها ما يدل فائدته عليه لا بصريحه و لا فحواه و لا دليله . على أن الروايات عن أئمة الهدى ع الذين كان فيهم التنزيل و من عندهم التفسير والتأويل متظاهرة فى أن الثلثين فرض البنين و كلامهم كله من رسول الله ص و ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى . فعلمنا ذلك منهم ع و أجمعت الطائفة المحقة على صحتها فإذا أضفنا كتاب الله إليه فتلك دلالة تنضاف إلى دلالة و الإفاضة إجماع الإمامية كفاية .

فصل

و من شجون الحديث أن أباهاشم الجعفرى ذكر أن الفهفكى سأل أبا محمد العسكرى ع فقال ما بال المرأة المسكينه الضعيفه تأخذ سهما واحداً ويأخذ الرجل القوى سهمين فقال أبو محمد ع لأن المرأة ليس عليها جهاد و لانفقه و لامعقله إنما ذلك على الرجال فقلت فى نفسى قد كان قيل لى -رواية- ١-٢-رواية- ٤٨-١٠٤-ادامه دارد [صفحته ٣٥٩] إن ابن أبى العوجاء سأل أبا عبد الله ع عن هذه المسأله فأجابها بمثل هذا الجواب فأقبل ع على و قال نعم هذه مسأله ابن أبى العوجاء والجواب منا واحد إذا كان معنى المسأله واحداً -رواية- از قبل ١٨٦ و عن أبى عبد الله ع و قد سأله عبد الله بن سنان لم صار للذكر مثل حظ الأنثيين فقال لما جعل لها من الصداق -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٧ و قال الرضاع إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لأن المرأة إذا تزوجت أخذت و الرجل يعطى فلذلك وفر على الرجال ولأن الأنثى فى عيال الذكر إن احتاجت و عليه أن يعولها و عليه نفقتها و ليس على المرأة أن تعول الرجل و لا تؤخذ بنفقتها إن احتاج فوفر على الرجل لذلك و ذلك قوله الرّجال قوأمونَ عَلَى النّساءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٠٣

باب أن القاتل خطأ يرث المقتول من التركة لا من الدية

يدل عليه ظواهر آيات المواريث كلها مثل قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . فإذا عورضنا بقاتل العمد فهو يخرج بدليل قاطع لم يثبت مثله فى قاتل الخطأ . ويمكن أن يقوى ذلك أيضاً بأن الخاطئ معذور فلا يجب أن يحرم - قرآن- ٥٥-١٢٠ [صفحته ٣٦٠] الميراث الذى يحرمه القاتل ظلماً على سبيل العقوبة . فإن احتج المخالف بقوله وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ خَطَأً وَارْتَأَى لِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ تَسْلِيمَ الدِّيَةِ . فالجواب عن ذلك أن

وجوب تسليم الدية على القاتل إلى أهله لا يدل على أنه لا يرث مادون هذه الدية من تركته لأنه لا تنافي بين الميراث و بين تسليم الدية وأكثر ما في ذلك أن لا يرث من الدية التي يجب عليه تسليمها شيئا و إلى هذانذهب -قرآن- ٨٠-١٧٢

باب أن المسلم يرث الكافر

جميع ظواهر آيات المواريث دالة على أن المسلم يرث الكافر لأن قوله يُوصِيَكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ المسلم والكافر وكذلك آية ميراث الأزواج والزوجات والكلالتين . وظواهر هذه الآيات كلها تقتضى أن الكافر كالمسلم في الميراث فلما أجمعت الأمة على أن الكافر لا يرث المسلم أخرجناه بهذا الدليل الموجب للعلم . ونفى ميراث المسلم من الكافر تحت الظاهر كميراث المسلم من المسلم ولا يجوز أن يرجع عن هذا الظاهر بأخبار الآحاد التي يروونها لأنها توجب الظن و لا يخصص بها و لا يرجع عما يوجب العلم من ظواهر الكتاب . وربما عول بعض المخالفين لنا في هذه المسائل على أن المواريث بنيت على النصره والولاء بدلالة قوله تعالى وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ففقطع بذلك الميراث بين المسلم المهاجر و بين المسلم الذي -قرآن- ٧٢-١٣٧-قرآن- ٦٧٣-٧٤١ [صفحہ ٣٤١] لم يهاجر إلى أن نسخ ذلك بانقطاع الهجره بعد الفتح فلذلك يرث الذكور من العصبه دون الإناث لنفي العقد والنصره عن النساء ولذلك لا يرث القاتل عمدا ظلما و لا العبد لنفي النصره . و هذاضعيف جدا لأننا أولا لانسلم أن المواريث بنيت على النصره والمعونه لأن النساء يرثن وكذا الأطفال و لانصره هاهنا وعلة ثبوت المواريث غير معلومه على التفصيل و إن كنا نعلم على سبيل الجملة أنها للمصلحه . و بعد فإن النصره مبدوله من المسلم للكافر في الواجب على الحق كما أنها مبدوله للمسلم بهذه الشروط

باب أن ولد الولد ولد و إن نزل

الدليل على ذلك بعد الإجماع قوله تعالى يُوصِيَكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ و هذا يدخل فيه الولد للصلب و ولد الولد و لاخلاف أن مع أولاد الابن للوالدين السدسين . و لا اعتبار بخلاف بعض أصحاب الحديث من أصحابنا لأن الإجماع عندنا إنما كان حجة لكون المعصوم فيه و من خالف فيه معلوم أنه ليس بمعصوم فلا يعتد بخلافه و لا ينعكس ذلك علينا لأننا لانعلم أن كل من قال بما قلناه ليس بمعصوم لتجوز أن يكون بعض علماء الأمة الذي لا يعرف نسبه و لا ولادته إماما . فإن قيل لانسلم أن ولد الولد ولد حقيقة . قلنا هذاخلاف القرآن لأن الله تعالى قَالَ وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَ لاخلاف أن امرأة و ولد الولد يحرم نكاحها و وطؤها سواء كان -قرآن- ٤٣-١٠٨-قرآن- ٥٨٥-٦٣١ [صفحہ ٣٤٢] و ولد ابن أو ولد بنت و إن نزلوا ببطن كثيرة لاخلاف بين الأمة في ذلك و إنما شرط في الآية بقوله الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لئلا يتوهم أن ولد الدعي الذي تنبأ به يحرم عليه نكاح زوجته إذا فارقتها فإن هذاالحكم يختص الولد للصلب و إن نزلوا . و قال تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ وَ لاخلاف أن من عقد عليه إنسان فإن الجد لا يجوز العقد عليها و إن علا و إذا كان الجد أبا في هذاالموضع فولد الولد يكون ولدا قال تعالى مَلَئَهُ أَيْبُكُمْ إِبْرَاهِيمَ . و قال تعالى نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ لاخلاف أنه عنى بذلك الحسن و الحسين ع لأنه لم يحضر المباهله غيرهما من الأبناء . وأيضا فلو أن إنسانا وصى بثلاث ماله لولد رسول الله ص و لولد على ع كان يجب أن لا تصح الوصيه لأن أولادهما للصلب ليسوا بموجودين و ولد الولد على هذاالمذهب ليس بولد وكذا لو وقف وفقا عليهم كان يجب أن لا يصح الوقف لمثل ماقلناه و كل ذلك باطل بالاتفاق . فإن قيل لو كان ولد الولد ولدا على الحقيقة لوجب أن يكون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان ابن بنت و بنت ابن والمذهب بخلافه . قلنا في أصحابنا من ذهب إلى ذلك و كان

المرتضى ينصره ونحن إذا قلنا بخلافه نقول لو خلينا والظاهر لقلنا بذلك ولكن أجمعت الأمة على خلافه فإن مخالفتنا لا يورثون ولد البنت مع ولد الابن شيئا أصلا وأصحابنا يقولون إن كل واحد يأخذ نصيب من يتقرب به -قرآن- ٩٧-١١٩-قرآن- ٢٥٤- ٢٨٧-قرآن- ٤٢٥-٤٥٠-قرآن- ٤٦٦-٤٩٤ لقوله ع ولد -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-ادامه دارد [صفحه ٣٦٣] الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد -رواية- از قبل -٤٣- فولد الابن يقوم مقام الابن ذكرا كان أو أنثى وولد البنت يقوم مقام البنت ويأخذ نصيبها ذكرا كان أو أنثى و إذا أقمناهم مقام آبائهم وأمهاتهم فكان هم أولاد للصلب للذكر مثل حظ الأنثيين . على أنه لو كان ميراث ولد الولد بالرحم والقرباء لأدى إلى أنه إذا ترك بدرجتين عن ولد الصلب أن يكون المال للأخ دونه و إذا نزل ثلاث درج أن يكون المال للعم دونه إذا نزل بأربع درج أن يكون الميراث لابن العم دونه و أن يكون ولد الولد يقاسم الأخ و كل ذلك فاسد فكان يؤدي إلى أن يكون ولد الأخ لا يقاسم الجد وولد ولد الأخ مع العم يكون المال للعم و ذلك باطل

باب الزيادات

إشارة

أما قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرَّحِمَةِ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرَّحِمَةِ فِي أَوْلَادِكُمْ بِمَا هُوَ الْعَدْلُ وَالْمَصْلَحَةُ وَ هَذَا إِجْمَالٌ تَفْصِيلُهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ هَلَا قِيلَ لِلأُنثِيَيْنِ مِثْلَ حَظِّ الذَّكَرِ . قُلْنَا بَدَأَ بَيَانُ حَظِّ الذَّكَرِ لِفَضْلِهِ كَمَا ضَعُفَ حَظُّهُ لِذَلِكَ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يورثون الذكور دون الإناث و هو السبب لورود الآية فقيل كفى الذكور أن ضعف لهم نصيب الإناث فلا يتمادى في حظهن حتى يحرم من مع إدلائهن من القرباء بمثل ما يدلون به وتقديره للذكر منهم فحذف الراجع إليه لأنه مفهوم كقولهم السمن منوان بدرهم . -قرآن- ١٨-٤٩-قرآن- ١٤٤-١٧٦ [صفحه ٣٦٤]

مسألة

أول من يتقرب إلى الميت بنفسه الولد والوالدان قال تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ثُمَّ قَالَ وَ لِلأَبَوَيْهِ إِلَى قَوْلِهِ عَلِيمًا حَكِيمًا فَقَدِمَ الْوَلَدُ وَالْوَالِدِينَ عَلَى جَمِيعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ لِقُرْبِهِمْ مِنَ الْمَيِّتِ وَأَخْرَجَ مِنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْأَهْلِ عَنْ رَتْبِهِمْ فِي الْقُرْبَى وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصِيبًا سَمَاهُ لَهُ وَبَيْنَهُ لِنَزُولِ الشَّبْهَةِ عَمَّنْ عَرَفَهُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ . -قرآن- ٦٢-٩٣-قرآن- ١٠٣-١١٦-قرآن- ١٢٨-١٤٤

مسألة

وقوله وَ لِلأَبَوَيْهِ الضمير للميت و ما بعده بدله بتكرير العامل والإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيد وتشديد . فإن قيل كيف يصح أن يتناول الإخوة الأخوين والجمع خلاف التثنية . قلنا الإخوة يفيد الجمع المطلقة بغير كمية والتثنية كالتثنية والتربيع في إفادة الكمية و هذا موضع الدلالة على الجمع المطلق فدل بالإخوة عليه . -قرآن- ٩-٢٢

مسألة

وقوله وَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً الْكَلَالَةُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْكِلَالِ وَ هُوَ ذَهَابُ الْقُوَّةِ مِنَ الْإِعْيَاءِ وَاسْتَعِيرَتْ لِلْقُرْبَاءِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ لِأَنَّهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى قُرَابَتِهِمَا كَالْضَعِيفَةِ . وَالْكَلَالَةُ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْلَفْ وَلِدًا وَلَا وَالِدًا وَعَلَى مَنْ لَيْسَ

بولد و لاوالد من المخلفين و على القرابة من غير جهة الولد والوالد فإذا جعلت صفة للوارث أو الموروث منه في معنى ذى كلاله كما تقول فلان من قرابتى تريد -قرآن- ٩-٤٣ [صفحة ٣٦٥] من ذى قرابتى ويجوز أن يكون صفة كالفقاعة للأحمق . فإن جعلتها اسما للقرابة فى الآية فانتصابها على أنه مفعول له أى يورث لأجل الكلاله أو يورث غيره لأجلها فإن جعلت يورث على البناء للمفعول من أورث فالرجل حينئذ هو الوارث لا الموروث و كلاله حال أو مفعول به إذا قرئ يورث على البناء للفاعل بالتخفيف والتشديد [صفحة ٣٦٦]

كتاب الحدود

إشارة

الحد فى أصل اللغة المنع و حد العاصى سمي به لأنه شىء يمنعه عن المعاودة والحدود فى الشريعة معروفة موضوعه للعصاة لا يجوز أن يتجاوز عنها و قد أمر الله بها فى أشياء مخصوصة ونحن نذكر جميع وجوهها وجميع أحكامها بابا بابا إن شاء الله تعالى . و قال أبو عبد الله ع إن فى كتاب على ع أنه كان يضرب بالسوط و بنصف السوط و ببعض السوط يعنى الحدود إذا أتى بسلام أوجارية لم يدركا لم يكن يبطل حدا من حدود الله قيل له كيف كان يضرب ببعضه قال كان يأخذ السوط بيده من وسطه فيضرب به أو من ثلثه فيضرب على قدر أسنانهم كذلك يضربهم بالسوط و لا يبطل حدا من حدود الله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٣٣٥ و قال قال على ع إن الله حد حدودا فلا تعتدوها و فرض فرائض فلا تنقصوها و سكت عن أشياء و لم يسكت عنها نسيانا لها فلا تتكلفوها رحمة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-ادامه دارد [صفحة ٣٦٧] من الله لكم فاقبلوها -رواية- از قبل- ٢٦-والمريض إذا وجب عليه حد دون هلاكه يؤخذ دقاق فيضرب عليه لمره أو مرتين قال الله تعالى وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنَثْ . - قرآن- ٩٣-١٤٠

فصل

قال الله تعالى وَ اللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا شرع الله تعالى فى بدو الإسلام إذا زنت الثيب أن تحبس حتى تموت و البكر أن تؤذى و توبخ حتى تتوب ثم نسخ هذا الحكم فأوجب على الثيب الرجم و على البكر جلد مائة. -قرآن- ١٩-٢١٢ و روى عبادة بن الصامت أن النبى ص قال خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة و تغريب عام و الثيب بالثيب جلد مائة و الرجم -رواية- ١-٢-رواية- ٤٥-١٤٦ . و قيل المراد بالآية الأولى الثيب و بالثانية البكر بدلالة أنه أضاف النساء إلينا فى الأولى فقال وَ اللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فكانت إضافة زوجية لأنه لو أراد غير الزوجات لقال من النساء و لافائدة للزوجية هاهنا إلا أنها ثيب . و قال أكثر المفسرين إن هذه الآية منسوخة لأنه كان الفرض الأول أن -قرآن- ١٠٠-١٤٥ [صفحة ٣٦٨] المرأة إذا زنت و قامت عليها البينة بذلك أربعة شهود أن تحبس فى البيت أبدا حتى تموت ثم نسخ ذلك بالرجم فى المحصنين و الجلد فى البكرين .

فصل

و قوله أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا -قرآن- ٩-٤٢ قال ابن عباس معنى السبيل أنه الجلد للبكر مائة و للثيب المحصن الرجم -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٧٦ . و قوله يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ أى بالفاحشة فحذف الباء كما يقولون أتيت أمرا عظيما أى بأمر عظيم . و قال

أبو مسلم وَ اللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ هِيَ الْمَرْأَةُ تَخْلُو بِالْمَرْأَةِ فِي الْفَاحِشَةِ الْمَذْكُورَةَ عَنْهُنَّ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا بِالْتَرْوِيحِ وَ الْإِسْتِغْنَاءِ بِالنِّكَاحِ وَ هَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْمَفْسُورُونَ لِأَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْفَاحِشَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْآيَةِ هِيَ الزَّانَا وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع . -قرآن- ١٠-٢٨-قرآن- ١١٢-١٤٣-قرآن- ١٩٣-٢٢٦ وَ لِمَا نَزَلَ قَوْلُهُ الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي قَالَ النَّبِيُّ ص قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا- الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جِلْدٌ مَائَةٌ وَ تَغْرِيْبٌ عَامٌ وَ الثِّيبُ بِالثِّيبِ الْجِلْدُ ثُمَّ الرَّجْمُ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٤٩ . قَالَ الْحَسَنُ وَ قَتَادَةُ إِذَا جِلْدُ الْبَكْرِ فَإِنَّهُ يَنْفَى سَنَةً وَ هُوَ مَذْهَبُنَا وَ قَالَ الْجَبَائِيُّ النَّفْيُ يَجُوزُ مِنْ طَرِيقِ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ وَ أَمَا مِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجِلْدُ وَ الرَّجْمُ فَإِنَّهُ يَجِلْدُ أَوْلًا- ثُمَّ يَرْجَمُ وَ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الشَّيْخِ الزَّانِيِ الْمُحْصَنِ أَيْضًا . وَ ثَبُوتُ الرَّجْمِ مَعْلُومٌ مِنْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ لَا يَخْتَلِجُ فِيهِ شَكٌّ وَ لَا اعْتِدَادٌ بِخِلَافِ الْخَوَارِجِ فِيهِ . [صَفْحَةُ ٣٦٩] وَ أَمَا قَوْلُهُ وَ الْعَذَابُ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَ أَصْلَحَا فَاعْرِضُوا عَنْهُمَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ الْعَذَابُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَامًا مَا قَالَ الْحَسَنُ وَ عَطَا إِنَّهُمَا الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ وَ قَالَ السُّدِّيُّ وَ ابْنُ زَيْدٍ هُمَا الْبَكْرَانِ مِنَ الرَّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ هُمَا الرَّجْلَانِ الزَّانِيَانِ . قَالَ الرَّمَانِيُّ قَوْلُ مُجَاهِدٍ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ مَعْنَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ الْوَعْدُ وَ الْوَعِيدُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوْ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ لِذَلَالَتِهِ عَلَى الْجِنْسِ الَّذِي يَعْصَمُهُمْ جَمِيعُهُمْ وَ أَمَا التَّشْبِيهُ فَلِإِثْبَاتِهَا فِيهَا وَ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ . وَ قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ هُمَا الرَّجْلَانِ يَخْلُوَانِ فِي الْفَاحِشَةِ بَيْنَهُمَا . وَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُهُ مِنَ الْمَفْسُورِينَ أَنَّ الْفَاحِشَةَ هِيَ الزَّانَا هَاهُنَا وَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْسُوخٌ بِالْحُدِّ الْمَفْرُوضِ فِي سُورَةِ النَّوْرِ وَ بَعْضُهُمْ قَالَ نَسَخَهَا الْحُدُودُ بِالرَّجْمِ أَوْ الْجِلْدِ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَادُّوهُمَا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ هُوَ التَّعْيِيرُ بِاللِّسَانِ وَ الضَّرْبُ بِالنِّعَالِ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ التَّوْبِيخُ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ ذَكَرَ الْأَذَى بَعْدَ الْحَبْسِ . قُلْنَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَحَدُهَا قَوْلُ الْحَسَنِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ أَوْلًا ثُمَّ أَمْرٌ بِأَنَّ يَوْضِعَ فِي التَّلَاوُفِ بَعْدَ مَكَانِ الْأَذَى أَوْلًا- ثُمَّ الْحَبْسِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَسَخَ الْحَبْسَ بِالْجِلْدِ أَوْ الرَّجْمِ . الثَّانِي قَالَ السُّدِّيُّ إِنَّهُ فِي الْبَكْرَيْنِ خَاصَّةً دُونَ الثَّيْبَيْنِ وَ الْأَوَّلَى فِي الثَّيْبَيْنِ دُونَ الْبَكْرَيْنِ . الثَّلَاثُ قَوْلُ الْفَرَاءِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَسَخَتْ الْأَوَّلَى . -قرآن- ١٣-٩٤-قرآن- ٧٤٢-٧٥١ [صَفْحَةُ ٣٧٠] وَ قَالَ الْجَبَائِيُّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى نَسَخِ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ الْمَقْطُوعِ بِهِيَ لِأَنَّهَا نَسَخَتْ بِالرَّجْمِ أَوْ الْجِلْدِ وَ الرَّجْمُ ثَبِتَ بِالسَّنَةِ وَ مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ يَقُولُ هَذِهِ الْآيَةُ نَسَخَتْ بِالْجِلْدِ فِي الزَّانَا وَ أُضِيفَ إِلَيْهِ الرَّجْمُ زِيَادَةً لِأَنَّهَا نَسَخَتْ وَ لَمْ يَثْبِتْ نَسَخَ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ . وَ أَمَا الْأَذَى الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ فَلَيْسَ بِمَنْسُوخٍ فَإِنَّ الزَّانِيَّ يُؤْذَى وَ يُؤْبَخُ عَلَى فِعْلِهِ وَ يَذْمُ وَ إِنَّمَا لَا يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ فَرِيدٌ فِي الْأَذَى إِقَامَةُ الْحُدِّ عَلَيْهِ وَ إِنَّمَا نَسَخَ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ . وَ رَوَى أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ عُمَرَ فَقَالَتْ إِنِّي فَجَرْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ حُدَّ اللَّهِ فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا وَ كَانَ عَلَى عَ حَاضِرًا فَقَالَ لَهُ سَلِّهَا كَيْفَ فَجَرْتَ قَالَتْ كُنْتُ فِي فَلَائَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَصَابَنِي عَطَشٌ شَدِيدٌ فَفَرَعْتُ لِي خَيْمَةً فَأَتَيْتُهَا فَأَصَبْتُ فِيهَا عَرَابِيًّا فَسَأَلْتُهُ الْمَاءَ فَأَبَى عَلَيَّ أَنْ يَسْقِيَنِي إِلَّا أَنْ أَمَكَّنَهُ مِنْ نَفْسِي فَوَلِيَتْ مِنْهُ هَارِبَةً فَاشْتَدَّ فِي الْعَطَشِ حَتَّى غَارَتْ عَيْنَايَ وَ ذَهَبَ لِسَانِي فَلَمَّا بَلَغَ مِنْ عَطَشِ أَيْتِيهِ فَسَقَانِي وَ وَقَعَ عَلَيَّ فَقَالَ عَلَيَّ عَ هَذِهِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ هَذِهِ غَيْرُ بَاغِيَةٍ وَ لَا عَادِيَةٍ فَخَلَا سَبِيلُهَا -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٥١٢

فصل

أما قوله الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جِلْدَةٍ الْآيَةَ فَإِنَّ حُكْمَ الزَّانَا لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِ الْفَاعِلِ بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ -قرآن- ١١-٨١ [صَفْحَةُ ٣٧١] أَرْبَعُ مَرَاتٍ فِي أَرْبَعِ مَجَالِسٍ فَلَوْ أَقْرَبَ بِالْوَطِيِّ فِي الْفَرْجِ أَرْبَعًا حُكْمٌ لَهُ بِالزَّانَا وَ إِنْ أَقْرَبَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ . وَ الثَّانِي قِيَامُ الْبَيِّنَةِ بِالزَّانَا وَ هُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةُ عَدُولٍ عَلَى مَكْلَفٍ بِأَنَّهُ وَطِئَ امْرَأَةً لَيْسَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ عَقْدٌ وَ لَا شَبِيهَةٌ عَقْدٍ وَ شَاهَدُوا وَ طَئَهَا فِي الْفَرْجِ فَإِذَا شَهِدُوا كَذَلِكَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ وَ حُكْمٌ عَلَيْهِ بِالزَّانَا وَ وَجِبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى فَاعِلِيهِ مِنْ أَى قِسْمٍ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . أَمْرٌ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ يَجِلْدُ الزَّانِيَّ وَ الزَّانِيَةُ إِذَا لَمْ يَكُونَا مُحْصَنَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جِلْدَةٍ وَ إِذَا كَانَ مُحْصَنَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا كَانَ عَلَى الْمُحْصَنِ الرَّجْمُ بِلَا خِلَافٍ . وَ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَجِلْدُ أَوْلًا

مائة جلده ثم يرجم و في أصحابنا من خص ذلك بالشيخ والشيخة إذازنيا و كانا محصنين كما ذكرناه فأما إذا كانا شابين محصنين لم يكن عليهما غير الرجم و هو قول مسروق . والإحصان الذي يوجب الرجم هو أن يكون له زوج يغدو إليها ويروح على وجه الدوام و كان حرا فأما العبد فلا يكون محصنا وكذا الأمة لا تكون محصنة وإنما عليهما نصف الحد خمسون جلده. والحر متى كان عنده زوجته سواء كانت حرة أو أمة يتمكن من وطئها مخلى بينه وبينها أو كانت هذه أمة يطأها بملك اليمين فإنه متى زنى و جب عليه الرجم . و من كان غائبا عن زوجته شهرا فصاعدا أو كان محبوسا أو هي محبوسة هذه المدة فلا إحصان و من كان محصنا على ما قدمناه و قدمات زوجته أو طلقها بطل إحصانه .

فصل

وقد استدل بعض المفسرين على الرجم حيث يجب الرجم و على القتل [صفحة ٣٧٢] حيث يجب القتل في الزنا من الكتاب فإن الله تعالى وضع قوله و لا- تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً فِي الْأَنْعَامِ وَبَنَى إِسْرَائِيلَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَ لا- تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَقَوْلِهِ وَ لا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ إِشارةً إلى ذلك لأن الحق الذي يستباح به قتل النفس في الشريعة الكفر بعد الإيمان و قود النفس الحرام والزنا بعد الإحصان . و ما ذكرنا من أنه يجمع على الزاني المحصن الجلد والرجم يبدأ بالجلد ويثنى بالرجم ودليلنا عليه إجماع الطائفة المحقة فإنه لا خلاف في استحقاق المحصن الرجم وإنما الخلاف في استحقاق الجلد. و الذي يدل على استحقاقه إياه قوله تعالى الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِيَ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَالمحصن يدخل تحت هذا الاسم فيجب أن يكون مستحقا للجلد فكأنه تعالى قال اجلدوهما لأجل زناهما و إذا كان الزنا علة لاستحقاق الحد و جب في المحصن كما و جب في غيره واستحقاقه الرجم غير مناف لاستحقاقه الجلد لأن استحقاق الحدين لا يتنافى واجتماع الاستحقاقين لا يتناقض و لا تحمل هذه الآية على الإنكار لأنه تخصيص بغير دليل . والخطاب بهذه الآية و إن كان متوجها إلى الجماعة فالمراد به الأمة بلا خلاف لأن إقامة الحد ليس لأحد إلا للإمام أو لمن نصبه الإمام . فإذا كان الذي من و جب عليه الرجم قد قامت عليه بينة كان أول من يرميه الشهود ثم الإمام ثم الناس و إن كان قد و جب عليه بإقراره على نفسه كان أول من يرميه الإمام ثم الناس . -قرآن- ٦٦-١٠٨- قرآن- ١٤٧-١٧٢- قرآن- ١٨١-٢٤٠- قرآن- ٦٠٢-٦٧٢ [صفحة ٣٧٣] و ليس كل وطئ حرام زنا لأنه قد يطاق في الحيض والنفاس و هو حرام و لا- يكون زنا وكذا لو وجد امرأة على فراشه فظنها زوجته أو أمته فوطئها لم يكن ذلك زنا لأنه شبهة على أنه روى إذا و طئها من غير تحرز يقام عليه الحد سرا و عليها جهرا -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٧١ ويمكن الجمع بين الروايتين .

فصل

قوله وَ لا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ معناه لا تمنعكم الرحمة من إقامة الحد و قال الحسن لا يمنعكم ذلك من الجلد الشديد أى إن كنتم تصدقون بما وعد الله و توعده عليه و تقرون بالبعث والنشور و لا يأخذكم فيما ذكرناه الرأفة و لا يمنعكم من إقامة الحد على ما ذكرناه فمن و جب عليه الجلد فاجلدوه مائة جلده كأشد ما يكون من الجلد ويفرق الضرب على بدنه ويبقى الوجه والرأس والفرج . والرجم يكون بأحجار صغار و يكون الرجم من وراء المرجوم لئلا يصيب وجهه من ذلك شيء . و ينبغى أن يشعر الناس بالحضور ثم يجلد بمحضر منهم لينزجروا عن مواقعه مثله قال تعالى وَ لِيَشْهَدَ عِذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ . قال عكرمة الطائفة رجلان فصاعدا و قال قتادة والأزهرى هم ثلاثة فصاعدا و قال ابن زيد أقله أربعة و قال الجبائي من زعم أن الطائفة أقل من ثلاثة فقد غلط من جهة اللغة و قال ليس لأحد أن يقيم الحد إلا للأئمة

وولا-تهم و من خالف فيه فقد غلط كما أنه ليس للشاهد أن يقيم الحد. وقد دخل المحصن في حكم الآية بلا خلاف و كان سيويه يذهب إلى أن -قرآن- ٧-١٠٣-قرآن-٦٢٢-٦٦٩ [صفحة ٣٧٤] التأويل فيما فرض عليكم الزانية والزاني و لو لا ذلك لنصب بالأمر و قال المبرد إذارفعته ففيه معنى الجزاء ولذلك دخل الفاء في الخير والتقدير التي تزني و ألقى يزني ومعناه من زنى فاجلدوا فيكون على ذلك عاما في الجنس . ثم قال الزاني لا- يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً إِلَى قَوْلِهِ وَ حُرِّمَ ذَلِكُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ المراد بقوله يَنْكِحُ جمع والمعنى أن الزاني لا يزني إلا بزانية والزانية لا يزني بها إلا زان وجملة ما في هذه الآية تحريم الزنا. و قال الحسن رجم النبي ص الثيب وأراد عمر أن يكتبه في آخر المصحف ثم تركه لثلاثتهم أنه من القرآن . و قال قوم إنه من القرآن و إن ذلك منسوخ التلاوة دون الحكم . -قرآن- ٢٣٦-٢٨٤-قرآن-٢٩٦-٣٢٩-قرآن-٣٤٨-٣٥٤ و عن علي ع أن المحصن يجلد مائة جلدة بالقرآن ثم يرجم بالسنة و أنه أمر بذلك -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٨٥

فصل

ومما يكشف عن ذلك قوله تعالى يا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِلَى قَوْلِهِ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هذا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا. قال ابن عباس أى أرسلوا بهم فى قصة زان محصن فقالوا لهم إن أفتاكم محمد بالجلد فخذوه و إن أفتاكم بالرجم فلا تقبلوه لأنهم كانوا قد صرفوا حكم -قرآن- ٣٤-٩٨-قرآن-١١٠-٢٢٠ [صفحة ٣٧٥] الحد الذى فى التوراة إلى جلد أربعين وتسويد الوجه والإشهار على حمار. و قال أبو جعفر ع إن امرأة من خير فى شرف منهم زنت وهى محصنة فكرهوا رجمها فأرسلوا إلى يهود المدينة يسألون محمدا طمعا أن يكون أتى برخصة فسألوا فقال هل ترضون بقضائى فقالوا نعم فأنزل الله عليهم الرجم فأبوه فقال جبريل سلهم عن ابن صوريا ثم اجعله بينك وبينهم فقال ع تعرفون ابن صوريا قالوا نعم هو أعلم يهودى فأرسل إليه فأتى فقال له رسول الله ص أنشدك الله هل تجدون فى كتابكم الذى جاء به موسى الرجم على من أحصن قال عبد الله بن صوريا نعم و الذى ذكرتنى لو لا مخالفتى من رب التوراة أن يهلكنى إن كتمت ما اعترفت لك به فأنزل الله فيه يا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ فَقَامَ ابْنُ صُورِيَا وَسَأَلَهُ أَنْ يَذْكَرَ الْكَثِيرَ الَّذِي أَمَرَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ فَأَعْرَضَ عَنِ ذَلِكَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٧٧٢ . قال أهل التفسير سَمِعُوا لِكَذِبِ قَبْلُونَ لَهُ كَمَا يُقَالُ لا تَسْمَعُ مِنْ فُلَانٍ أَى لا تقبل منه . وقيل قال المنافقون لليهود إن أمركم محمد بالجلد فخذوه واجلدوا و إن أمركم بالرجم فلا تقبلوا وسلوه عن ذلك ليقولوا لا يحزنه الذين يتبادرون فى الكفر من المنافقين و من اليهود. ورفع قوله سَمِعُوا فِيهِ قَوْلَانِ قَالَ سَيُؤَيِّدُ هُوَابِتْدَاءَ وَالْخَبْرَ مِنَ الَّذِينَ -قرآن- ١٩-٣٨-قرآن-٢١٠-٢٤١-قرآن-٣٤١-٣٥٠-قرآن-٣٩٠-٤٠٢ . قال أهل التفسير سَمِعُوا لِكَذِبِ قَبْلُونَ لَهُ كَمَا يُقَالُ لا تَسْمَعُ مِنْ فُلَانٍ أَى لا تقبل منه . وقيل قال المنافقون لليهود إن أمركم محمد بالجلد فخذوه واجلدوا و إن أمركم بالرجم فلا تقبلوا وسلوه عن ذلك ليقولوا لا يحزنه الذين يتبادرون فى الكفر من المنافقين و من اليهود. ورفع قوله سَمِعُوا فِيهِ قَوْلَانِ قَالَ سَيُؤَيِّدُ هُوَابِتْدَاءَ وَالْخَبْرَ مِنَ الَّذِينَ هَذَا وَالثَّانِي قَالَ الزَّجَّاجُ هُوَ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ وَتَقْدِيرُهُ الْمُنَافِقُونَ هُمُ الْيَهُودُ سَمِعُوا لِلْكَذِبِ وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا سَمِعُوا كَلَامَكَ لِلْكَذِبِ عَلَيْكَ سَمِعُوا كَلَامَكَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ لِيَكْذِبُوا عَلَيْكَ إِذْ رَجَعُوا إِلَيْهِمْ أَى هُمُ عَيُونَ عَلَيْكَ وَقِيلَ إِنَّهُمْ كَانُوا رَسَلُوا أَهْلَ خَيْبَرَ وَأَهْلَ خَيْبَرَ لَمْ يَحْضُرُوا فَلِهَذَا جَالَسُوكَ -قرآن- ١-٧

جعفر بن رزق الله أن المتوكل بعث إلى أبي الحسن على بن محمد العسكري ع من سأله عن نصراني فجر بامرأه مسلمة فلما أخذ ليقام عليه الحد أسلم فأجاب ع أن الحكم عليه أن يضرب حتى يموت لأن الله عز وجل يقول فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سِنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ -رواية- ٢-١-٢-١٢

باب الحد في اللواط والسحق

قال الله تعالى وَ اللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ هَذِهِ الْآيَةُ فِي السَّاحِقَاتِ وَقَوْلُهُ وَالْمَذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فِي أَهْلِ اللُّوَاطِ. وأجمع السلف والخلف ماعده على أن الآيتين في الزنا والزواني وأن هذين الحكمين كانا في أول الإسلام ثم نسخا بحكم الجلد والرجم . ثم اعلم أن اللواط إذا أوجب في الدبر يجب فيه القتل من غير مراعاة -قرآن- ١٩-٦٤- قرآن- ١١٣-١٥٢ [صفحة ٣٧٧] للإحصان فيه و الذي يقوى ذلك أن الحدود إنما وضعت في الشريعة للزجر عن فعل الفواحش والجنايات وكلما كان الفعل أفحش كان الزجر أقوى ولا خلاف في أن اللواط أفحش من الزنا والكتاب ينطق بذلك فيجب أن يكون الزجر أقوى وليس هذا بقياس ولكنه ضرب من الاستدلال وربما قيل إن اللواط أفحش من الزنا لأنه إصابه لفرج لا يستباح إصابته وليس كذلك الزنا. على أنه ليس يلزمنا تعليل الأحكام الشرعية فمتى نص الله على حكم في كتابه أو على لسان نبيه ع فنحن نتلقاه بالقبول . و عن محمد بن أبي حمزة وهشام وحفص عن أبي عبد الله ع أنه دخل عليه نسوة فسألته امرأة منهن عن السحق فقال حدها حد الزاني فقالت المرأة ما ذكر الله ذلك في القرآن فقال بلى فقالت وأين فقال هن أصحاب الرس -رواية- ٢-١-٢-١٠٠-٢٢٠. فإذا ساحت المرأة أخرى وجب على كل واحدة منهما مائة جلده حدا وإن كانتا محصنتين كان على كل واحدة منهما الراجم . ويثبت الحكم فيه بقيام البينة وهي شهادة أربعة عدول أو إقرار المرأة على نفسها أربع مرات دفعة بعد أخرى من غير إكراه مع كمال عقلها. و أما اللواط وهو الفجور بالذكران فيثبت فيه الحد بإقرار المرء على نفسه فاعلا- كان أو مفعولا- أربع مرات على ما ذكرناه أوقيام البينة يشهدون على الفاعل والمفعول به في الفعل ويدعون المشاهدة كالميل في المكحلة كما هو في الزنا. و من ثبت عليه حكم اللواط بفعلة الإيقاب كان حده أحد خمسة أشياء إما يرمى من مكان عال أو يرمى عليه جدار أو يضرب رقبته أو يرجم أو [صفحة ٣٧٨] يحرق بالنار وإن أقيم عليه الحد بأحد الأربعة ثم يحرق جاز ذلك تغليظا وتشديدا للعقوبة وتعظيما لها. والجامع بين الفاجرين يجب عليه ثلاثة أرباع حد الزاني

باب الحد في شرب الخمر

من شرب شيئا من المسكر قليلا أو كثيرا وجب عليه الحد ثمانون جلده حد المفتري. وقد ذكرنا في باب تحريم الخمر أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فلما أراد عمر أن يحده قال له قدامة لا-يجب على الحد فإن الله يقول لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا فَدَرَأُ عَنْهُ الِخْمَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع أَقِمْ عَلَى قَدَامَةَ الْحَدِّ فَلَمْ يَدْرِ عَمْرُ كَيْفَ يَحْدُهُ فَقَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَشْرَ عَلَى فِي حِدِهِ فَقَالَ حِدَهُ ثَمَانِينَ إِنْ شَارِبَ الْخَمْرِ إِذَا شَرِبَهَا سَكَرَ وَإِذَا سَكَرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افترى قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فَجَلْدَهُ عَمْرُ ثَمَانِينَ -رواية- ٢-١-٢-١٠٠-٥٥٦. وقد كان عثمان بن عفان يرى في حد شرب الخمر أربعين جلده فشرى بعض أقاربه في عهده وشهد عليه شاهدا عدل فأشار إلى أمير المؤمنين ع بضربه فضربه بدره لها رأسان أربعين جلده فكانت ثمانين . [صفحة ٣٧٩] و

ليس هذا الحد حملا على حد القذف و لم يكن مذكوره لعمر اجتهادا من على ع وإنما أومى إلى بعض ماسمعه من النبي ص فى وجه ذلك . و من شرب الخمر مستحلا لها حل دمه إذا استتيب كما هو الواجب و لم يتب فإن تاب أقيم عليه حد الشرب . و شارب المسكر يجلد عريانا على ظهره وكتفيه . و أتى برجل بعد وفاة النبي ص قد شرب الخمر و أقر بذلك فقيل لم شربتها وهى محرمة قال أسلمت و منزلى بين ظهرانى قوم يشربون الخمر ويستحلونها و لم أعلم أنها حرام فلم يدر أحد منهم ما الحكم فى ذلك فقال أمير المؤمنين ع ابعثوا من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار فمن تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه فإن لم يكن أحد تلا عليه آية التحريم فلا شىء عليه ففعل بالرجل ما قاله فلم يشهد عليه أحد فخلى سبيله فقال سلمان يا أمير المؤمنين ع لقد أرشدتهم فقال ع إنما أردت أن أجدد تأكيد هذه الآية فى وفيهم أ فمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٦٣٤

باب الحد فى السرقة

إشاره

قال الله تعالى وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ظاهراً الآية يقتضى وجوب القطع على كل من يكون سارقاً أو سارقة لأن الألف واللام إن دخلا -قرآن- ١٩-٦٨ [صفحة ٣٨٠] على الأسماء المشتقة أفادا الاستغراق إذا لم يكن للعهد دون تعريف الجنس على ما ذهب إليه قوم و قد دل على ذلك فى كتب أصول الفقه . فأما من قال القطع لا يجب إلا على من كان سارقاً مخصوصاً من مكان مخصوص مقداراً مخصوصاً و ظاهر الآية لا ينبى عن تلك الشروط فيجب أن تكون الآية مجمله مفتقرة إلى بيان فقوله فاسد لأن ظاهر الآية يقتضى وجوب القطع على كل من يسمى سارقاً وإنما يحتاج إلى معرفة الشروط ليخرج من جملتهم من لا يجب قطعه فأما من يقطع فإنما نقطعه بالظاهر والآية مجمله فيمن لا يجب قطعه دون من يجب قطعه فسقط ما قالوه . و قال ابن جرير الظاهر يوجب أن يقطع من سرق كائناً من كان إلا أنه صح عن النبي ع أنه قال القطع فى ربع دينار فصاعداً -رواية- ١-٢-رواية- ٣٠-٥٨ . و قوله فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا أمر من الله بقطع أيدي السارق والسارقة والمعنى أيما منهما وإنما جمعت الأيدي لأن كل شىء من شيئين فتشيتته بلفظ الجمع كما قال تعالى فَصَدَّ قُلُوبُكُما ويمكن أن يقال إن فى جمع أيديهما هنا إشارة إلى من سرق و ليس له اليمنى بل كانت قطعت فى القصاص أو غير ذلك و كان له اليسرى قطعت له اليسرى . ونحن إنما اعتبرنا قطع الأيمان لإجماع المفسرين عليه ولقراءة ابن مسعود والسارقون والسارقات فاقطعوا أيما منهما . -قرآن- ١٠-٣١-قرآن- ١٧١-١٩٣

فصل

وكيفية القطع عندنا يجب من أصول الأصابع الأربعة ويترك الإبهام والكف و هو المشهور عن أمير المؤمنين ع و قال أكثر الفقهاء إنه يقطع من [صفحة ٣٨١] المفصل من الكف والساعد وقالت الخوارج يقطع من الكف . و أما الرجل فعندنا تقطع الأصابع الأربع من مشط مسقط القدم ويترك الإبهام والعقب دليلنا إنما قلناه مجمع على وجوب قطعه و ما قالوه ليس عليه دليل . واليد يقع على جميع اليد إلى الكتف و لا يجب قطعه إليه بلا -خلاف- إلا -ما حكيناه عن لا يعتد به و قد استدل عليه قوم من أصحابنا بقوله قَوْلٌ لِلْمُذِينِ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا يَكْتُبُونَهُ بِالأصابع والمعتمد ما قلناه . على أنه يمكن أن يستدل على ذلك بقوله وَ ادْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءً ومعلوم بإجماع المفسرين على أن النور ما كان فى أكثر من أربع أصابع

موسى ع . ويستدل على وجه آخر على أنه يجب قطع يد السارق من أصول الأصابع ويبقى له الراحة والإبهام و فى السرقة الثانية يجب قطع رجله من صدر القدم ويبقى له العقب . و هو أنانقول إن الله أمر بقطع يد السارق بظاهر الكتاب واسم اليد يقع على هذا العضو من أوله إلى آخره ويتناول كل بعض منه ألا ترى أنهم يسمون من عالج شيئاً بأصابعه أنه قد فعل شيئاً بيده قال تعالى فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْةُ الطَّهَارَةِ تَتَضَمَّنُ التَّسْمِيَةَ بِالْيَدِ إِلَى الْمَرْفُقِ فِإِذَا وَقَعَ اسْمُ الْيَدِ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَأَمَرَ اللَّهُ بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ وَ لَمْ يَنْضَمْ إِلَى ذَلِكَ بَيَانُ مَقْطُوعِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَجِبِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَقْلِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ لِأَنَّ الْقَطْعَ وَالْإِتْلَافَ مُحْظُورَ عَقْلًا- فِإِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَ لَا يَبَيِّنُ وَجِبِ الْاِقْتِصَارِ - قرآن- ٣٤٧-٣٩٥- قرآن- ٤٨٥-٥٢٧- قرآن- ٩٨٣- ١٠٣١ [صفحہ ٣٨٢] على أقل ما يتناوله الاسم وأقل ما يتناوله الاسم مما وقع الخلاف فيه هو ما ذهب إليه الإمامية. فإن قيل هذا يقتضى أن يقتصر على قطع أطراف الأصابع و لا-يوجب أن يقطع من أصولها. قلنا الظاهر يقتضى ذلك والإجماع منع منه و قدروى الناس كلهم أن عليا ع قطع من الموضع الذى ذكرناه و لم يعرف له مخالف فى الحال و لا منازع و كان ع يقول إني لأكره أن تدركه التوبة فيحتج على عند الله أنى لم أذع له من كرائم بدنه ما يركع به ويسجد -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٢٢ . و إذا اشترك نفسان أو جماعة فى سرقة ما يبلغ النصاب من حرز قطع جميعهم لأن قوله وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ظَاهِرَةٌ يَقْتَضِي أَنْ الْقَطْعَ إِنَّمَا وَجِبَ بِالسَّرِقَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْقَطْعَ . -قرآن-

١٣٣-٨٤

فصل

والنصاب الذى يتعلق القطع به قيل فيه ستة أقوال أولها مذهبا و هوربع دينار و به قال الشافعى والأوزاعى لماروى عن النبى ص أنه قال القطع فى ربع دينار -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٥٦. الثانى ثلاثة دراهم و هو قيمة المجن ذهب إليه مالك بن أنس. الثالث خمسة دراهم روى ذلك عن على ع و عن عمر أنهما قال لا يقطع إلا فى خمسة دراهم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٧٢ و هو اختيار أبى على قال لأنه بمنزلة [صفحہ ٣٨٣] من منع خمسة دراهم من الزكاة فإنه فاسق. الرابع قال الحسن يقطع فى درهم لأن مادونه تافه. الخامس قال أبو حنيفة خمسة دراهم و قدروى أصحابه لأنه كان قيمة المجن. السادس قال أصحاب الظاهر يقطع فى القليل والكثير. و لا يقطع إلا من سرق من حرز والحرز مختلف فلكل شىء حرز يعتبر فيه حرز مثله فى العادة وحده أصحابنا بأنه كل موضع لم يكن لغيره الدخول إليه والتصرف فيه إلا بإذنه فهو حرز قال الجبائى الحرز أن يكون فى بيت أو دار يغلق عليه و له من يراعيه ويحفظه . و من سرق من غير حرز لا يجب عليه القطع قال الرمانى لأنه لا يسمى سارقا حقيقة وإنما يقال ذلك مجازا كما يقال سارق كلمة أو معنى فى شعر لأنه لا يطلق على هذا الاسم سارق على كل حال و قال داود يقطع إذا سرق من غير حرز. فعلى هذا السارق الذى يجب عليه القطع هو الذى يسرق من حرز ربع دينار فصاعدا أو ما قيمته كذلك و يكون كامل العقل والشبهة عنه مرتفعة حرا كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا. و إذا سرق نفسان فصاعدا ما قيمته ربع دينار من حرز و جب عليهما القطع فإن انفرد كل واحد منهما ببعضه لم يجب عليهما القطع لأنه قد تنقص عن المقدار الذى يجب فيه القطع و كان عليهما التعزير ويمكن أن يستدل عليه من الآية. و من ترك القياس العقلى الذى هو جائز و هو الأصول واشتغل بالقياس الشرعى الذى هو محظور و هو الفروع إذ لا دليل على ثبوته فى الشرع و إن [صفحہ ٣٨٤] جاز خبط خبط عشواء فلينظروا إلى الملحد الملهد أعمى البصر والبصيرة ضل عن حكمه الله بجهله فرآها مناقضة ثم نظم خبث عقيدته لصفاقه وجهه وقله مبالاته بالدين فقال يد بخمس مئين من عسجد فديت || مابالها قطعت فى ربع دينار تناقض مالنا إلا السكوت له || نعوذ بالله مولانا من النار . و قد كان

الأئمة المعصومون ع كشفوا وجه الحكمة في ذلك ورووا عن جدهم النبي الأُمي ص ما هودوا العليل وشفاء الغليل ونظم السيد الإمام الكبير أبو الرضا الراوندي قدس الله سره مجيباً لذلك المعري الله قومه تقويم خمس مئى || زجراً لقاطعها دفعا لإضرار و قدرأى قطعها فى الربع مصلحة || فى حفظ مال الورى يأىها الزارى . و قدهدى المعرى أىضا فقال هذا النبى الذى جبريل جادله || بالوحى و الله أولى خلقه المنحا ولى سىوف الأعادى هاج شىعته || و كان يكره فى أسنانها فلحا . فأجبتة و قلت يا من تحمل خسرانا و ماربىحا || هذا النبى لقد أسدى و قدنصحا لنصرة الدين سام العز و أمته || وللطهارة فىهم أنكر الفلحا

فصل

أما قوله تعالى فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَ أَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّهُ رَءُوفٌ رَحِيمٌ [صفحة ٣٨٥] سبحانه أخبر أن من تاب وندم على ما كان منه من فعل الظلم بالسرقة وغيرها فإن الله يقبل توبته بإسقاط العقاب بها عن المعصية التى تاب عنها. فعلى هذا لوتاب السارق قبل أن يرفع إلى الإمام وظهر ذلك منه ثم قامت عليه البينة فإنه لا يقطع غير أنه يطالب بالسرقة و إن تاب بعد قيام البينة عليه و جب قطعه على كل حال . وروى أن رجلاً جاء إلى أمير المؤمنين ع فأقر بالسرقة فقال له على ع أتقرأ شيئاً من كتاب الله قال نعم سورة البقرة فقال قدوهبت يدك لسورة البقرة فقال الأشعث أتبطل حداً من حدود الله فقال و ما يدريك ما هذا إذا قامت البينة فليس للإمام أن يعفو قال الله تعالى وَ الْحَافِظُونَ لِجُدُودِ اللَّهِ فَإِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ بِسُرْقَةٍ فَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ عَفَا وَ إِنْ شَاءَ عَاقَبَ -روايت- ١-٢-روايت- ٣-٣٧٩ . و لا يقطع حتى يقر بالسرقة مرتين و أنه سرق من حرز و كان نصاباً فإن رجع ضمن السرقة و لم يقطع و قال الفقهاء إذا قامت البينة على السارق يجب قطعه على كل حال فإن كان تاب كان قطعه امتحاناً و إن لم يكن تاب كان عقوبة و جزاء . و متى قطع فإنه لا يسقط عنه رد السرقة سواء كانت باقية أو هالكة فإن كانت باقية ردها بلا خلاف و إن كانت هالكة رد عندنا قيمتها و قال أبو حنيفة و أصحابه لا يجب عليه القطع والغرامة معاً فإن قطع سقطت عنه الغرامة و إن غرم سقط القطع . و من سرق بعد قطع اليد دفعه ثانية على ما ذكرناه قطعت رجله اليسرى [صفحة ٣٨٦] حتى يكون من خلاف فإن سرق ثالثه حبس عندنا أبداً فإن سرق فى الحبس قتل و لا يعتبر ذلك أحد من الفقهاء . فظاهر الآية يقتضى وجوب قطع العبد والأمة لتناول اسم السارق والسارقة لهما إذا سرقا و صح ذلك عليهما بالبينة دون الإقرار . و قوله تعالى جَزَاءٌ بِمَا كَسَبْتُمْ أَسْتَحِقَّهَا عَلَى فَعْلِهِمْ نَكَالًا مِمَّنْ اللَّهُ أَى عقوبة منه على ما فعله و قال مجاهد الحد كفارة و هذا غير صحيح لأن الله دل على معنى الأمر بالتوبة وإنما يتوب المذنب عن ذنبه والحد من فعل غيره وأيضاً فمتى كان مصراً كان إقامة الحد عليه عقوبة والعقوبة لا تكفر الخطيئة كما لا يستحق بها الثواب والتوبة التى يسقط الله العقاب عندها هى الندم على ماضى من القبيح أو الإخلال بالواجب والعزم على ترك الرجوع إلى مثله فى القبح . فإن قيل قوله فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَ أَصْلَحَ هَلْ فَعَلَ الصَّلَاحَ شَرْطٌ فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ أَمْ لَا- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَلَمْ يَلِمْ عِلْقَ الْغَفْرَانِ بِمَجْمُوعِهِمَا . قيل له لا خلاف فى أن التوبة متى حصلت على شرائطها فإن الله يقبلها ويسقط العقاب و إن لم يعمل بعدها عملاً صالحاً غير أنه إذا تاب وبقى بعد التوبة فإن لم يعمل العمل الصالح عاد إلى الإصرار لأنه لا يخلو فى كل حال من واجب عليه و أما إن مات عقيب التوبة من غير فعل صلاح فإن الرحمة بإسقاط العقاب تلحقه بلا خلاف . على أن قوله تعالى وَ أَصْلَحَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِ -قرآن- ٢٤٤-٢٤١-قرآن- ٢٨٨-٣٠٦-قرآن- ٧٠٨-٧٤٦-قرآن- ١١٨٣-١١٩٢ [صفحة ٣٨٧] المعاودة مع الندم و قال بعض المفسرين معناه وأصلح أمره بالتفصى عن التبعات ورد السرقة و هذا من شرائط صحة التوبة فيه . و أمارف قوله وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ رَفَعَ عَلَى تَفْسِيرِ فَرَضِ فِيهِمَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ حَكْمَ السَّارِقِ وَ السَّارِقَةَ وَقِيلَ مَعْنَاهُ الْجَزَاءُ وَ تَقْدِيرُهُ مِنْ سَرَقٍ فَاقْطَعُوهُ وَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ . قال الفراء و لو أراد سارقاً بعينه

لكان النصب الوجه ويفارق ذلك قولهم زيذا فاضربه لأنه ليس فيه معنى الجزاء والمقصود واحد بعينه و ليس القصد بالسارق واحدا بعينه وإنما هو كقولك من سرق فاقطعوا يده فهو فى حكم الجزاء والجزاء له صدر الكلام و قال الزجاج هو القول المختار. وأجمع العلماء على أن القطع لا يجب على السارق إلا بعد أن يأخذ المال الذى لغيره من دون إذنه من حرز و هو لا يستحقه - قرآن-١٤١-١٦٧

باب حد المحارب

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَيْسَ أَنَّهُ لَيَسَّ فِيهِ مَعْنَى الْجِزَاءِ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ بَعِينُهُ وَ لَيْسَ الْقَصْدُ بِالسَّارِقِ وَاحِدًا بَعِينُهُ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْجِزَاءِ وَالْجِزَاءُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَ قَالَ الزَّجَّاجُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَخْتَارُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ الَّذِي لِغَيْرِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مِنْ حِرْزٍ وَ هُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ - قرآن-١٤١-١٦٧

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَيْسَ أَنَّهُ لَيَسَّ فِيهِ مَعْنَى الْجِزَاءِ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ بَعِينُهُ وَ لَيْسَ الْقَصْدُ بِالسَّارِقِ وَاحِدًا بَعِينُهُ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْجِزَاءِ وَالْجِزَاءُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَ قَالَ الزَّجَّاجُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَخْتَارُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ الَّذِي لِغَيْرِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مِنْ حِرْزٍ وَ هُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ - قرآن-١٤١-١٦٧

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَيْسَ أَنَّهُ لَيَسَّ فِيهِ مَعْنَى الْجِزَاءِ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ بَعِينُهُ وَ لَيْسَ الْقَصْدُ بِالسَّارِقِ وَاحِدًا بَعِينُهُ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْجِزَاءِ وَالْجِزَاءُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَ قَالَ الزَّجَّاجُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَخْتَارُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ الَّذِي لِغَيْرِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مِنْ حِرْزٍ وَ هُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ - قرآن-١٤١-١٦٧

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَيْسَ أَنَّهُ لَيَسَّ فِيهِ مَعْنَى الْجِزَاءِ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ بَعِينُهُ وَ لَيْسَ الْقَصْدُ بِالسَّارِقِ وَاحِدًا بَعِينُهُ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْجِزَاءِ وَالْجِزَاءُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَ قَالَ الزَّجَّاجُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَخْتَارُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ الَّذِي لِغَيْرِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مِنْ حِرْزٍ وَ هُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ - قرآن-١٤١-١٦٧

باب الحد فى الفرية

اشاره

قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ فِي عَائِشَةَ وَ قَالَ الضَّحَّاكُ فِي جَمِيعِ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَ هَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ أَعْمُ فَائِدَةٌ لِأَنَّ الْأَوْلَى أَيْضًا يَدْخُلُ تَحْتَهُ وَ إِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ نَزُولِهَا فِي عَائِشَةَ لَكِنْ لَا تَقْصُرُ الْآيَةُ عَلَى سَبَبِهَا. قَالَ الْحَسَنُ يَجْلُدُ هَذَا الْقَاضِفُ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ وَ هُوَ قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ . وَ يَجْلُدُ الرَّجُلَ قَائِمًا وَ الْمَرْأَةَ قَاعِدَةً وَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ يَرْمَى عَنْهُ ثِيَابُهُ وَ عِنْدَنَا إِنْ مَرَى عَنْهُ ثِيَابُهُ إِذَا كَانَ الْحَدُّ فِي الزَّانَا وَ كَانَ وَجَدَ عَرِيانًا فَإِنْ وَجَدَ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ فِي الزَّانَا يَجْلُدُ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ قَائِمًا عَلَى كُلِّ حَالٍ . فَإِنْ مَاتَ مِنْ يَجْلُدُ مِنَ الضَّرْبِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قُودٌ وَ لَادِيَةٌ. - قرآن-١٩-١١٩ [صفحة ٣٨٩] فإذا قال الرجل أو المرأة كافرين كانا أو مسلمين حرين أو عبيدين بعد أن يكونا بالغين لغيره من المسلمين البالغين الأحرار يازانى أو يلائط أو معناه معنى هذا الكلام بأى لغة كانت بعد أن يكون عارفا لموضوعها وبفائدة اللفظ و جب عليه الحد ثمانون و هو حد القاذف . فإن قال قد لظت بفلان كان عليه حدان حد للمواجهة و حد لمن نسبه إليه والآية تدل على جميع ذلك . و قوله وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَيْدَادُكُنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ بَيَانُهُ . وَ الْحَدُّ حَقُّ الْمَقْذُوفِ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ. وَ قَالَ بَعْضُ الْمَفْسَّرِينَ وَ الْفُقَهَاءِ إِذَا كَانَ الْقَاضِفُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً كَانَ الْحَدُّ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَ رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّ هَذَا الْحَدُّ ثَمَانُونَ فِي الْحُرِّ وَ الْعَبْدِ وَ الْمُسْلِمِ وَ الْكَافِرِ وَ ظَاهِرُ الْعُمُومِ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَ بِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَ يَثْبُتُ الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِ الْقَاضِفِ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّتَيْنِ بِأَنَّهُ قَذَفَ وَ لَا يَكُونُ الْحَدُّ فِيهِ كَمَا هُوَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ وَ فِي الزَّانَا فِي الشَّدَةِ بَلْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ . وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَاضِفَ لَا يَجْرُدُ عَلَى حَالٍ . وَ الْعَفْوُ عَنِ الْقَاضِفِ فِي جَمِيعِ

الأحوال إلى المقذوف ألا ترى أنه لو قال لغيره يا ابن الزانية كانت المطالبة إلى الأم إن كانت حية و إن كانت ميتة ولها وليان أو أكثر وعفا بعضهم أو أكثرهم كان لمن بقى منهم المطالبة بإقامه الحد عليه على الكمال . -قرآن- ٣٧٣-٤١٠

فصل

والقذف على الإطلاق يكون بالزنا و ما فى معناه و يكون بغير ذلك والمراد [صفحه ٣٩٠] فى الآية قذفهن بالزنا بسببين أحدهما ذكر المحصنات عقيب آية الزوانى والثانى اشتراط أربعة شهداء. والقذف بالزنا أن يقول العاقل البالغ لمحصنة أو لمحصن يولد الزنا أو ما قدمناه فيه الحد والقذف لغير الزنا أن يقول يا آكل الربا يا شارب الخمر يافاسق يا عاض بظر أمه يا يهودى يانصرانى. فعليه إذا كان المقذوف على ظاهر العدالة التعزير و هو مادون الحد و قال الفقهاء لا يبلغ به أدنى حد العيب و قال أبو يوسف يبلغ به تسعة وتسعون وللإمام أن يعزر إلى تسعة وتسعين . وشروط إحصان القذف الحرية والبلوغ والإسلام وزاد بعضهم العقل والعفة فمتى قال إنسان لمسلم أمك زانية وكانت أمه كافرة أو أمه كان عليه الحد تاما لحرمة ولدها المسلم الحر و إن قال لغيره من المماليك أو الكفار يا ابن الزانى أو يا ابن الزانية و كان أبوا المقذوف مسلمين أو حرين كان عليه الحد أيضا كاملا لأن الحد لمن لو واجهه بالقذف لكان له الحد تاما. ثم قال تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصِنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَى أَبْعَدُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ وَرَدِّ الشَّهَادَةِ وَفِي الْآخِرَةِ بِأَلِيمِ الْعِقَابِ . و هذا وعيد عام لجميع المكلفين فى قول ابن عباس و من قال الوعيد خاص فيمن قذف عائشة فقوله لا يصح لأن الآية إذ انزلت فى سبب لم يجب قصرها عليه كآية اللعان وآية الظهار ومتى حملت على العموم دخل من قذفها فى جملتهم . و إذا لم يكن المقذوف محصنا يعزر القاذف ولا يحد. -قرآن- ٨٥٠-٩٤٠ [صفحه ٣٩١] و قال الفقهاء أشد الضرب ضرب التعزير ثم ضرب الزنا ثم ضرب من شرب الخمر ثم ضرب القاذف

باب الزيادات

إشارة

إن قيل كيف قال يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ وَالْمَتُوفَى وَالْمَوْتُ وَاحِدٌ. قلنا يجوز أن يراد حتى يتوفاهن ملائكة الموت كقوله الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ حَتَّى يَأْخُذَهُنَّ الْمَوْتُ . وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ أَى يرهقنها يقال أتى الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها والفاحشة الزنا لزيادتها فى القبح على كثير من القبائح . وقيل نزلت هذه الآية فى الساحقات و ما بعدها فى اللواتين . -قرآن- ١٩-٣٩-قرآن- ١١٥-١٤٩-قرآن- ١٧٥-٢٠٣

مسألة

وقوله الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا الْجِلْدَ ضَرْبَ الْجِلْدِ كَمَا يُقَالُ جِلْدُ ظَهْرِهِ وَرَأْسُهُ . و هذا حكم من ليس بمحصن من الزنا والزوانى فإن المحصن حكمه الرجم . وشرائط الإحصان عند أبى حنيفة ست الإسلام والحرية والعقل والبلوغ والتزوج بنكاح صحيح والدخول و عند الشافعى الإسلام ليس بشرط. فإن قيل اللفظ يقتضى تعليق الحكم بجميع الزنا والزوانى لأن قوله -قرآن- ٩-٤٣ [صفحه ٣٩٢] الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي عام فى المحصن و غير المحصن. قلنا هما يدلان على جنسين دلالة مطلقة والجنسية قائمة فى الكل

والبعض جميعاً فأيهما قصد المتكلم فلا يطلق إلا عليه كما يفعل بالاسم المشترك وإنما ابتدئ هنا بذكر النساء و في آية السرقة بالرجال للتغليب ولأن الحد بالجلد إنما يجب على الرجل الشاب غير المحصن إذازنى وطاوعته المرأة فإن أكرهها وغصب فرجها فإنه يجب ضرب عنقه البتة. -قرآن- ٢٤-١

مسألة

وقوله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ الْآيَةِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا أَنْ يَكُونَ الْجَمْلُ الثَّلَاثَ بِمَجْمُوعِهِنَّ جَزَاءَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلَ وَ مَنْ قَتَلَ الْمُحْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُم وَ رَدُّوا شَهَادَتَهُمْ وَ فَسَقُوهُم أَى فَاجْمَعُوا لَهُم الْجِلْدَ وَ الرَّدَّ وَ التَّفْسِيقَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا. -قرآن- ١٦-٨٥

مسألة

عن سليمان بن خالد قلت لأبي عبد الله ع في القرآن رجم قال نعم قلت كيف قال الشيخ والشيخة إذازنيا فارجموهما البتة فإنهما قضيا الشهوة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٤٢. وقد ذكرنا في كتاب الصوم كيفية ذلك في باب النسخ .

مسألة

و عن حنان بن سدير قال إن عباد المكي سأل الصادق ع عن -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-ادامه دارد [صفحة ٣٩٣] رجل زنى و هو مريض فإن أقيم عليه الحد خافوا عليه أن يموت ماتقول في هذه المسألة فقال هذه المسألة من تلقاء نفسك أو أمرك إنسان أن تسأل عنها فقال إن سفيان الثوري أمرني أن أسألك عنها فقال إن رسول الله ص أتى برجل أحببنا فداسستقى بطنه وبدت عروق فخذيته و قدزنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله فأتى بعرجون فيه مائة شمراخ فضربه به ضربة واحدة و ضربها به ضربة واحدة و خلى سبيلهما و ذلك قوله تعالى وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنَثْ -رواية- از قبل- ٤٦٣ [صفحة ٣٩٤]

كتاب الديات

اشاره

اعلم أن القتل على ثلاثة أضراب عمد محض و يجب فيه القود أو الدية على ما بينته و خطأ محض و خطأ شبيه العمد و فيهما الدية لا غير و في كل واحد منهما يجب على القاتل الكفارة بعد أخذ الدية أو العفو على ما ذكرناه في باب الكفارة

باب القتل العمد وأحكامه

اشاره

قال الله تعالى وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا الْآيَةُ. فالعمد المحض هو كل من قتل غيره و كان بصيرا بالغاً كامل العقل بحديد أو غيره إذا كان قاصداً بذلك القتل أو يكون فعله مما قد جرت العادة بحصول الموت عنده يجب عليه القود و

لايستفاد منه إلا بحديد و إن كان قتل هو -قرآن- ١٩-٨٦ [صفحة ٣٩٥] صاحبه بغير الحديد و لا يمكن من تقطيع أعضائه و إن كان هو فعل ذلك بصاحبه بل يؤمر بضرب رقبته . ويستوى فى القاتل جميع ذلك ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو مملوكا مسلما كان أو كافرا. و ليس لأولياء المقتول إلا نفسه و ليس لهم مطالبته بالدية فإن فادى القاتل نفسه بمال جزيل و رضوا به جاز. أخبر الله تعالى فى هذه الآية أن من يقتل مؤمنا متعمدا يعنى قاصدا إلى قتله أن جزاءه جهنم خالدا مؤبدا فيها و غضب الله عليه و قد بينا أن غضب الله هو إرادة عقابه و الاستخفاف به و لعنه معناه أبعد من رحمته . و سأل سماعة أبا عبد الله ع عن قول الله وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ قَالَ من قتل مؤمنا على دينه و لإيمانه فذاك المتعمد الذى قال الله تعالى فى كتابه وَ أَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا قلت فالرجل يقع بينه و بين الرجل شىء فيضربه بسيفه فيقتله قال ليس ذلك المتعمد الذى قال الله عز و جل -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣٣٠ . و إن كان قتله متعمدا لغضب أولسبب شىء من الدنيا فإن توبته أن يقاد منه و هذا حد من الله و التوبة منه مع الاستسلام . و إن لم يكن علم به أحد و انطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه و لم يقتلوه و أعطاهم الدية أو عفوه عن الدية أيضا أعتق نسمة و صام شهرين متتابعين و أطعم ستين مسكينا كفارة و توبة إلى الله تعالى .

فصل

و اختلفوا فى صفة قتل العمد قال قوم لا- يكون قتل العمد إلا ما كان بحديد [صفحة ٣٩٦] و إليه ذهب أبو حنيفة و أصحابه و الشافعى فى روايته. و قال آخرون إن من قصد قتل غيره بما يقتل مثله فى غالب العادة سواء كان بحديدة حادة كالسلاح أو مثقلة من حديد أو خنق أو سم أو إحراق أو تغريق أو ضرب بالعصا أو الحصى حتى يموت فإن جميع ذلك عمد يوجب القود و به قال الشافعى و أصحابه و اختاره الطبرى و هو مذهبنا على ما ذكرناه و قد أمر الله تعالى بذلك فى قوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَ الْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَ الْأَنْثَى بِالْأَنْثَى. فإن قيل كيف قال كُتِبَ عَلَيْكُمُ بِمَعْنَى فرض و الأولياء مخيرون بين القصاص و العفو. قلنا عنه جوابان أحدهما أنه فرض عليكم ذلك إن اختار أولياء المقتول القصاص و الفرض قد يكون مضيقا و قد يكون مخيرا فيه و الثانى فرض عليكم ترك مجاوزة ما حد لكم إلى التعدى فيما لم يجعل لكم و القصاص الأخذ من الجانى مثل ما جنى و ذلك لأنه مال لجنايته . -قرآن- ٣٦٥-٤٨٧-قرآن- ٥٠٨-٥٢٣

فصل

و قال بعض المفسرين إن هذه الآية منسوخة بقوله وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ قال جعفر بن مبشر ليس هذا عندى كذلك لأنه تعالى إنما أخبرنا أنه كتبها على اليهود قلنا و ليس فى ذلك ما يوجب أنه فرض علينا لأن شريعتهم منسوخة بشريعتنا. و الذى نقوله نحن أن هذه الآية ليست منسوخة لأن ما تضمنته معمول -قرآن- ٥٠-٩٧ [صفحة ٣٩٧] عليه و لا ينافى قوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ لأن تلك عامة و هذه خاصة و يمكن بناء تلك على هذه و لا تناقض و لا يحتاج إلى أن ينسخ إحداها بالأخرى . و قال قتادة نزلت هذه الآية لأن قوما من أهل الجاهلية كانت لهم جولة على غيرهم فكانوا يتعدون فى ذلك فلا يرضون بالعبد إلا الحر و لا المرأة إلا الرجل فنهاهم الله بهذه الآية عن مثل ذلك . و يجوز قتل العبد بالحر و الأنثى بالذكر إجماعا و لقوله وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا و لقوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ و قوله فى هذه الآية الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَ الْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَ الْأَنْثَى بِالْأَنْثَى لا يمنع من ذلك لأنه تعالى لم يقل و لا يقتل الأنثى بالذكر و لا العبد بالحر و إذا لم يكن ذلك فى الظاهر فما تضمنته الآية معمول به و ما قلناه مثبت بما تقدم من الأدلة. و أما قتل الحر بالعبد فعندنا لا يجوز و به قال الشافعى و أهل المدينة و قال أهل العراق يجوز. و لا يقتل الوالد

بالولد عندنا و عند أكثر الفقهاء و قال مالك يقتل به على بعض الوجوه . و أما قتل الوالدة بالولد فعندنا تقتل به و عند جميع الفقهاء أنها جارية مجرى الأب . و أما قتل الولد بالولد فيجوز إجماعاً و لا يقتل مولى بعده . و يجوز قتل الجماعة بواحد إجماعاً و لقوله وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً إِلَّا أَنْ عِنْدَنَا يَرِدُ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ فَاضِلُ الدِّيَةِ وَ عِنْدَهُمْ لَا يَرِدُ شَيْءٌ عَلَى حَالٍ . و إذا اشترك بالغ مع طفل أو مجنون في قتل فعندنا لا يسقط القود عن البالغ و به قال الشافعي و قال أهل العراق يسقط . -قرآن- ٢٤-٤٠-قرآن- ٣٩٢-٤٤٨-قرآن- ٤٥٧-٤٧٣-قرآن- ٤٩٦-٥٥٢-قرآن- ١٠٩٥-١١٥١

فصل

ثم قال سبحانه فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ مَعْنَى عَفَى هَاهُنَا تَرَكَ مِنْ -قرآن- ١٧-٥٢ [صفحة ٣٩٨] عفت المنازل لو تركت حتى درست والعفو عن المعصية ترك العقاب عليها. والعفو عن القتل يكون على وجهين أحدهما أن يعفو أولياء المقتول عن القاتل ويصفحوا عنه و لا يطلبون منه شيئاً إما للتقرب إلى الله تعالى وإما لغرض من الأغراض . والثاني أن يكون العفو ترك القود بقبول الدية إذ ابذل القاتل ورضى به أولياء المقتول . وأولياء المقتول كل من يرث الدية إلا الزوج والزوجة ليس لهما غير سهمهما من الدية إن قبلها الأولياء أو العفو عنه بمقدار ما يصيبهما من الميراث و ليس لهما المطالبة بالقود و أما من سواهما من الأولياء فلهم المطالبة بالقود ولهم الرضا بالدية. ولهم العفو على الاجتماع والانفراد ذكراً كان أو أنثى فإن اختلفوا فبعض عفا عن القاتل وبعض طلب القود وبعض رضى بالدية كان للذى يطلب القود أن يقتل القاتل إذ ارد على الذى طلب الدية ماله منها ورد على أولياء القاتل سهم من عفا عنه . و قال أبو حنيفة إذا كان للمقتول ولد صغار و كبار فللكبار أن يقتلوا واحتج بقاتل على ع و قال غيره لا يجوز حتى يبلغ الصغار وعندنا أن لهم ذلك إذا ضمنوا حصه الصغار من الدية إذ بلغوا و لم يرضوا بالقصاص . و قال الزجاج معنى قوله فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ أَى مِنْ تَرَكَ قَتْلَهُ وَ رَضِيَ مِنْهُ بِالْدِيَةِ وَ هُوَ قَاتِلٌ مُتَعَمِّدٌ لِلْقَتْلِ فَقَدْ عَفَى لَهُ بِأَنْ دَيْتَهُ وَ رَضِيَ مِنْهُ بِالْدِيَةِ وَ هُوَ مِنَ الْعَفْوِ الَّذِي هُوَ الصَّفْحُ وَ تَرَكَ الْمَوْأَخِذَةَ بِالذَّنْبِ فَمَعْنَى عَفَى لَهُ صَفْحُ عَنْهُ بِأَنْ لَا يُؤَاخِذَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَصَاصِ وَالْقَتْلِ . وقيل العفو الترك كما قدمناه واستدل بقول النبي ص -قرآن- ١٠٣٠-١٠٦٥ [صفحة ٣٩٩] عفوت عنكم عن صدقة الخيل -روایت- ١-٢-روایت- ٣-٣٠ أى تركتها وأصل العفو محو الأثر. و هذا العفو كما ذكرناه على ضربين أحدهما عفو عن دم القاتل و عن الدية جميعاً والآخر عفو عن الدم والرضا بالدية و هو المراد بالآية. والمراد بقوله مِنْ أَخِيهِ أَى مِنَ الْقَاتِلِ عَفَا وَ لَى الْمَقْتُولِ عَنْ دَمِهِ الَّذِي لَهُ مِنْ جِهَةِ أَخِيهِ الْمَقْتُولِ وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ شَيْءٌ الدَّمُ فَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ مِنْ أَخِيهِ يَعُودُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فِي قَوْلِ الْحَسَنِ وَ قَالَ الْآخَرُونَ تَعُودُ إِلَى أَخِ الْقَاتِلِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى أَخِي الْقَاتِلِ وَ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاسِقٌ . قِيلَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَجُوبَةٌ أَحَدُهَا أَنَّهُ أَرَادَ إِخْوَةَ النَّسَبِ لَا فِي الدِّينِ كَمَا قَالَ وَ إِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُوَ الدَّانِي أَنَّ الْقَاتِلَ قَدِ تَوَبَّ وَ يَدْخُلُ فِي الْجُمْلَةِ غَيْرِ التَّائِبِ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِبِ الثَّلَاثُ تَعْرِيفُهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَخَاهُ قَبْلَ أَنْ قَتَلَهُ كَمَا قَالَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ الَّذِينَ كَانُوا أَزْوَاجَهُنَّ . -قرآن- ١٧٨-١٨٨-قرآن- ٢٧٧-٢٨١-قرآن- ٣٠٤-٣١٤-قرآن- ٥٣٣-٥٥٩-قرآن- ٦٩٧-٧٨٣

فصل

قوله تعالى فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ عَنِ الْعَافِي وَ عَلَى الْمَعْفُو عَنْهُ أَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ وَ بِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ الْحَسَنُ وَ هُوَ الْمُرُودُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَالَ قَوْمٌ هُمَا عَنِ الْمَعْفُو عَنْهُ . وَ دِيَةُ الْقَصَاصِ فِي قُودِ النَّفْسِ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافِ دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةٌ مِنْ مَسَانِ الْإِبِلِ

أومائتان من البقر أو ألف شاة أو ماشاكلة فهذه الستة أصل -قرآن- ١٤-٣٥-قرآن- ٦٧-٩٠ [صفحة ٤٠٠] فى نفس الديه و ليس بعضها بدلا من بعض و هذا كما نقول فى زكاة الفطره إنها تجب صاع من أحد الأجناس الستة الحنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز والأقط فإن كل واحد منها أصل فيها و ليس بعضها بدلا من بعض . و لا يجبر القاتل عمدا على الديه فإن رضى ففى عليه فى ماله فإن لم يقبل أولياء المقتول الديه فأدى القاتل نفسه بأضعاف الديه فلا بأس بقبوله . فاتباع بالمعروف أى فعلية اتباع الأخ العافى بمعروف . و أداء إليه بإحسان أى يتبعه بالحمد والشكر والثناء ويؤدى إليه الديه بإحسان أى على وجه جميل . و قال الزجاج قيل على الولي العافى اتباع القاتل بالمطالبه للديه و على القاتل أداء الديه بإحسان و قال وجائز أن يكون الاتباع بالمعروف والأداء بالإحسان جميعا على القاتل . وجاء فى التفسير أن الأداء بإحسان أن يكون منجما و لا يذهب شىء من الديه والاتباع بالمعروف أن يقبضها برفق و قال أبو مسلم أى على قاتل العمد الذى يرضى منه ولى المقتول بالديه ويعفو له عن القود أن يتبع ما أمره الله فى إعطاء الولي ما يصلحه عليه و يرضى به منه و يحتمل بالمعروف أن يكون صفة لأمر الله أن يكون ما يتعارفه العرب بينها من ديه القتلى بينهم إذا أرادوا الإصلاح وحقن الدماء . ويؤخذ ديه العمد نسيئه و قد حدث الله كل واحد منهما على الإحسان فليؤد المطلوب إلى الطالب إن استطاع بتعجيل و ليرفق الطالب فى طلب الديه . وأنكر بعض أهل اللغة أن يكون العفو فى الآيه بمعنى الإعطاء كما قاله البصرى إن الضمير فى أخيه يرجع إلى أخى المقتول الذى يرث دمه والأخ المراد به فى النسب بذل له من دم أخيه شىء يعطى عفوا أى الديه فى سهوله و ذلك لأنه لو كان من الإعطاء لقل فممن أعطى له و ليس فى الكلام - قرآن- ٣٥٤-٣٧٥-قرآن- ٤١٦-٤٤٢-قرآن- ١٣٣٣-١٣٣٩ [صفحة ٤٠١] عفى له منه بمعنى أعطاه عفوا إنما يقال عفى له بكذا إذا أعطاه وإنما هو عفو ولى المقتول عن ديه القاتل . و قوله القاتل لا يكون أخا المقتول إلا فى النسب ليس بصحيح لأنه يمكن أن يكون القاتل عمدا والمقتول مسلمين . قال ابن مهر يزيد الصحيح أن الضمير فى أخيه للقاتل الذى عفى له القصاص وأخوه ولى المقتول والضمير فى إليها أيضا له أى يؤدى القاتل الديه إلى الولي العافى بإحسان أى من غير مظل و لا أذى . -قرآن- ٢٦٣-٢٦٩-قرآن- ٣٣١-٣٣٧-قرآن- ٣٨٨-٣٩٦

فصل

ثم قال ذلك تخفيف من ربكم و رحمة المشار إليه بذا ترخيص الله ترك القصاص والاقتصار على الديه فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى من اعتدى بعد البيان فى الآيه فقتل غير قاتل و ليه أو بعد قبول الديه فله عذاب أليم أى من قتل منكم نفسا فى الدنيا قتلته فى النار مائة ألف قتله مثل قتله صاحبه . وجاء فى التفسير أن الاعتداء هاهنا أن يقتل بواحد عدة كما كان يفعل كبراء الكفار فى الجاهلية و كل هذا يحتمل فى الآيه و المروى عن ابن عباس أن الاعتداء هو القتل بعد قبول الديه وكذلك عن أبى جعفر و أبى عبد الله ع . و معنى تخفيف من ربكم أنه جعل لكم القصاص أو الديه أو العفو و كان لأهل التوراه قصاص و عفو ولأهل الإنجيل عفو و ديه . و قال و لكم فى القصاص حياة المراد به القصاص فى القتل وإنما كان فيه حياة من وجهين أنه إذا هم الإنسان بالقتل فذكر القصاص ارتدع فكان ذلك سببا للحياة حياة للذى هم هو بقتله و حياة له لأنه من أجل القصاص أمسك عن القتل فسلم من أن يقتل و قال السدى من جهة أنه لا يقتل إلا القاتل دون غيره خلاف فعل الجاهلية الذين كانوا يتفألون بالطوائف و -قرآن- ١٠-٤٦-قرآن- ١٠٧-١١٩-قرآن- ١٢٩-١٤٩-قرآن- ٥٤٨-٥٦٧-قرآن- ٦٧٠-٦٩٧ [صفحة ٤٠٢] المعنيان جميعا حسنان و نظير هذه الآيه قولهم القتل أنفى للقتل . وإنما خص الله بالخطاب أولى الألباب لأنهم المكلفون بالمأمورين و من ليس بعاقل لا يصح تكليفه فعلى هذامتى كان القاتل غير بالغ وحده عشر سنين فصاعدا أو يكون مع بلوغه زائل العقل إما أن يكون مجنوننا

أو مؤثفا فإن قتلها و إن كان عمدا فحكمه حكم الخطيأ.

فصل

قوله تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّعْنِي إِلَّا بِالْقَوْدِ أَو الكفر أَو ما يجرى مجراها فإن قتله كذلك حق و ليس بظلم . وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَناً فَلَا يُسْرِفُ أَى فلا يسرف القاتل فى القتل و جاز أن يضمم و إن لم يجر له ذكر لأن الحال يدل عليه و يكون تقييده بالإسراف جاريا مجرى قوله فى أكل مال اليتيم وَ لَا تَأْكُلُوا إِسْرَافاً و إن لم يجر أن يأكل منه على الاقتصاد فكذلك لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول لا تسرف فى القتل لأنه يكون بقتله مسرفا فلا يسرف لأن من قتل مظلوما كان منصورا بأن يقتص له وليه و السلطان إن لم يكن له ولى فيكون هذارد القاتل عن القتل . و الآخر أن يكون فى يُسْرِفُضمير الولى أَى لا يسرف الولى فى القتل فإسرافه فيه أن يقتل غير من قتل أوىقتل أكثر من قاتل و ليه أَى فلا يسرف الولى فإنه منصور بقتل قاتل و ليه و الاقتصاص منه . و السلطان الذى جعله الله للولى قال ابن عباس هو القود أوالعفو أوالديه . -قرآن- ١٤-٧٣-قرآن- ١٤٩- ٢١٧-قرآن- ٣٦٩-٣٩٣-قرآن- ٦٥٩-٦٦٤ [صفحه ٤٠٣]

فصل

ومما يقتضيه الآيات أن المرأة إذا قتلت رجلا واختار أولياؤه القود فليس لهم إلا نفسها فإن قتل الرجل امرأة عمدا وأراد أولياؤه قتله كان لهم ذلك إذا ردوا نصف دية الرجل . و إذا قتل المسلم ذميا عمدا و جب عليه ديته و لا يجب فيه القود و كذلك إذا قتل حر عبدا أو أمة لم يكن عليه قود و عليه الدية يعطى قيمتهما يوم قتلها فإن زادت القيمة على دية الحر والحره رد إليها . فإن قتل عبد حرا عمدا كان عليه القتل إن أراد أولياء المقتول ذلك فإن طلبوا الدية كان على مولاه الدية كاملة أو تسليم العبد إليهم إن شاءوا استرقوه و إن شاءوا قتلوه . فإذا قتل جماعة واحدا فإن أولياء الدم مخيرون بين أمور ثلاثة أحدها أن يقتلوا القاتلين كلهم ويؤدوا فضل ما بين دياتهم ودية المقتول إلى أولياء المقتولين والثانى أن يتخيروا واحدا منهم فيقتلوه ويؤدوا المستبقون ديته إلى أولياء صاحبهم بحساب أقساطهم من الدية الثالث إن اختار أولياء المقتول أخذ الدية كانت على القاتلين بحسب عددهم والدليل على صحته إجماع الطائفة ولأن ما ذكرناه أشبه بالعدل . و الذى يدل على الفصل الأول زائدا على الإجماع قوله تعالى وَ لَكُمْ فى الْقِصَاصِ حِياةٌ ومعنى هذا أن القاتل إذا علم أنه إن قتل قتل كفى عن القتل و كان ذلك أزر له و كان داعيا إلى حياته و حياة من هم بقتله فلو أسقطنا القود فى حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالآية فكان من أراد قتل غيره من غير أن يقتل به شارك غيره فى قتله فسقط القود عنهما . -قرآن- ١٠٠٦-١٠٣٣ [صفحه ٤٠٤] ويمكن أن يستدل أيضا على من خالف فى قتل الجماعة بواحد بقوله تعالى فَمَنْ عَتَيْدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَيْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَيْدَى عَلَيْكُمْ والقاتلون إذا كانوا جماعة فكلهم معتدون فيجب أن يعاملوا معاملة القاتل . فإن قالوا إن الله تعالى يقول النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْحَرْ بِالْحَرْ وَ هَذَا يَنْفَى أَنْ يُؤْخَذَ نَفْسَانِ بِنَفْسٍ وَ حِرَانِ بِحِرٍ . قلنا المراد بالنفس والحر هاهنا الجنس لا العدد فكأنه تعالى قال إن جنس النفوس يؤخذ بجنس النفوس وكذا جنس الأحرار فالواحد والجماعة يدخلون فى ذلك . فإن قيل قد ثبت أن الجماعة إذا اشتركو فى سرقة نصاب لم يلزم كل واحد منهم قطع و إن كان كل واحد منهم إذا انفرد بسرقة لزمه القطع فأى فرق بين ذلك و بين القتل مع الاشتراك قلنا الذى نذهب إليه و إن خالفنا فيه الجماعة أنه إذا اشترك نفسان فى سرقة شىء من حرز و كان قيمة المسروق ربع دينار و يكون أيديهما عليه فإنه يجب عليهما القطع معا و قدسونا بين القتل والقطع ولهذه المسألة تفصيل ذكر فى بابه . -قرآن- ٧٣-١٤١-قرآن- ٢٥٤-٢٧٠-

فصل

واختلف أهل التأويل في قوله مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا. -قرآن-٣٢-١٧٠ [صفحة ٤٠٥] قال الزجاج معناه أنه بمنزلة من قتل الناس جميعا في أنهم خصومه في قتل ذلك الإنسان . قال الحسن معناه تعظيم الوزر والإثم . قال ابن مسعود من قتل نفسا فكأنما قتل الناس عندالمقتول و من أحياها فكأنما أحيا الناس عندالمستفيد. وقال ابن زيد معناه أنه يجب من القتل والقود مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا ومعنى من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا من نجاها من الهلاك مثل الغرق والحرق . وقيل من عفا عن دمها و قدوجب القود عليها وقيل معناه من زجر عن قتلها بما فيه حياتها على وجه يفتدى به فيها بأن يعظم تحريم قتلها كما حرمه الله على نفسه فلم يقدم عليه فقد حيى الناس بسلامتهم منه و ذلك إحياءه إياها و هو اختيار الطبرى. و الله هو المحيى للخلق لا يقدر عليه غيره وإنما قال أحياها على وجه المجاز يعنى نجاها من الهلاك كما حكى عن عمرو بن أمية قتل واحد من قتل الآخرة. والقول فى ذلك أن يقال إن الله تعالى شبه قاتل النفس بقاتل جميع الناس ومنجيتها بمنجى جميع الناس وتشبيه الشئ بالشئ يكون من وجوه حقيقة ومجازا فيجب أن ينظر فى التشبيه هاهنا بما ذا يتعلق فلا يجوز أن يكون شبه الفعل بالفعل لأن قتل واحد لا يشبه قتل اثنين فلا بد من أن يكون التشبيه فى المعنى . و لا يجوز أن يقال شبه الإثم بالإثم والعقاب بالعقاب لأن الذى يحاسب على الفتيل والقطمير ويتمدح بأنه لا يظلم مثقال حبة من خردل يمنع غناه -قرآن-٧٦٠-٧٨٣ [صفحة ٤٠٦] وحكمته وعدله أن يساوى فى العقاب بين قاتل نفس واحدة و بين قاتل نفسين فكيف من قتل نوع الناس فإذا التشبيه مجاز والمراد به تهويل أمر القتل ومبالغة فى الزجر عنه و أنه يستحق فى الدنيا من كل مؤمن البراءة واللعنة والعداوة كما لو تعرض له نفسه بالقتل لا يستحق كل ذلك منه لكون المؤمنين يدا واحدة على من سواهم . و قد قضى الحسن بن على ع فى رجل اتهم بأنه قتل نفسا فأقر بأنه قتل وجاء آخر فأقر أن الذى قتل هو دون صاحبه ورجع الأول عن إقراره أنه درأ عنهما القود والدية ودفع إلى أولياء المقتول الدية من بيت المال وقرأ هذه الآية ثم قال هذا إن قتل ذلك فقد أحيا هذا -رواية-١-٢-رواية-٣-٢٧١ . والأولياء هم الوراث من الرجال فمن الأولاد الذكور و من الأقارب من كان ذكرا من قبل الأب

باب القتل الخطأ المحض

إشارة

قال الله تعالى وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصِيَّدُوا. اعلم أن النفي هاهنا متعلق بالجواز فى دين الله وحكمه أى لا يجوز ذلك فى حكم الله والظاهر إخبار بانتفاء الجواز ويتضمن النفي أى فلا تفعلوه ولدخول كان إفادة أن هذا ليس حكما حادثا بل لم يزل حكم الله على هذا. و قد ذكر الله تعالى فى هذه الآية ديتين وثلاث كفارات. ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن فى دار الإسلام فقال وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا -قرآن-١٩-١٨٧-قرآن-٥٢١-٥٤٢ قال الله تعالى وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصِيَّدُوا. اعلم أن النفي هاهنا متعلق بالجواز فى دين الله وحكمه أى لا يجوز ذلك فى حكم الله والظاهر إخبار بانتفاء الجواز

ويتضمن النفي أى فلاتفعلوه ولدخول كان إفادة أن هذا ليس حكماً حادثاً بل لم يزل حكم الله على هذا. وقد ذكر الله تعالى فى هذه الآية ديتين وثلاث كفارات. ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن فى دار الإسلام فقال وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ. وذكر الكفارة دون الدية بقتل المؤمن فى دار الحرب فى صف المشركين إذا حضر معهم الصف فقتله مسلم فيه الكفارة دون الدية فقال فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ لَأَنْ قَوْلُهُ وَ إِنْ كَانَ كُنْيَاةً عَنِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي تَقْدِمُ ذِكْرَهُ. ثم ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن فى دار المعاهدين فقال وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ. وعند المخالف أن ذلك كناية عن الذى فى دار الإسلام و ماقلناه أليق بسياق الآية لأن الكنايات كلها فى كان عن المؤمن فلا ينبغى أن يصرفها إلى غيره بلا دليل. ومعناه لم يأذن الله ولا أباح لمؤمن أن يقتل مؤمناً فيما عهده إليه لأنه لو أباحه أو أذن فيه لما كان خطأً والتقدير إلا أن يقتله خطأً فإن حكمه كذا ذهب إليه قتادة. وقوله إِلَّا خَطَأً استثناء منقطع فى قول أكثر المفسرين وتقدير الآية إلا- أن المؤمن قديقتل المؤمن خطأً وليس ذلك فيما جعله الله له وإجماع أن قتل المؤمن لا يجوز لاعتماداً ولا خطأً فالتقدير غير جائز فى حكم الله أن يقتل مؤمن مؤمناً لكن إن وقع عليه غلط فأخطأ فى مقصده وفعل هذا المحذور فعليه كذا وكذا. -قرآن- ١-٧١-قرآن- ٢٠٥-٢٨٣-قرآن- ٢٩٤-٣٠٤-قرآن- ٣٩٩-٥١٢-قرآن- ٨٥٥-٨٦٦

فصل

ثم أخبر سبحانه بحكم من قتل من المؤمنين مؤمناً خطأً فقال وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فعليه تحرير رقبته مؤمنة يعنى مظهرة -قرآن- ٦٠-١١٨ [صفحة ٤٠٨] للإيمان وظاهر ذلك يقتضى أن تكون بالغة ليحكم لها بالإيمان و ذلك فى ماله خاصة. وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهَا عَنِ عَاقِلَتِهِ إِلَىٰ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ. إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ عَلَىٰ مِنْ لَزِمَتْهُ دِيَةٌ قَتْلِهِمْ فَيَعْفُو عَنْهُ فحينئذ يسقط عنهم وموضع أن من قوله إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا نصب لأن المعنى فعليه ذلك إلا فى حال التصديق ثم حذفت فى وقيل لإحالة التصديق وأصله إلا على أن تصدقوا ثم سقط على ويعمل فيه ما قبله على معنى الحال أو هو مصدر وقع موقع الحال ويجوز فى سبب النزول كل ما قبل. و الذى يعول عليه أن ماتضمنته الآية حكم من قتل خطأ. وقال ابن عباس والحسن الرقبه المؤمنة لا تكون إلا بالغة قد آمنت وصامت وصلت فأما الطفل فإنه لا يجزى ولا الكافر وقال عطاء كل رقبه ولدت فى الإسلام فهى تجزى والأول أقوى لأن المؤمن على الحقيقة لا يطلق إلا على بالغ عاقل مظهر للإيمان ملتزم لوجوب الصلاة والصوم إلا أنه لا خلاف أن المولود بين مؤمنين يحكم له بالإيمان فهذا الإجماع ينبغى أن يجزى فى كفارة قتل الخطأ فأما الكافر والمولود بين كافرين فإنه لا يجزى بحال. و دية قتل الخطأ يلزم العاقلة والعاقله يرجع بها على القاتل إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلا شىء للعاقلة عليه ومتى كان للقاتل مال ولم يكن للعاقلة مال ألزم فى ماله الدية خاصة. ولا يلزم العاقلة من دية الخطأ إلا ما قامت به البينة فأما ما يقر به القاتل فليس عليهم منه شىء ويلزم القاتل ذلك فى ماله خاصة. وتستأدى دية الخطأ فى ثلاث سنين. والعاقله هم الذين يرثون دية القاتل إن لوقتل ولا يلزم من لا يرث من دية شينا. -قرآن- ٨٥-١١٧-قرآن- ١٥٧-١٧٦-قرآن- ٢٦٧-٢٨٦ [صفحة ٤٠٩] والدية المسلمة إلى أهل القتل هى المدفوعة إليهم موفرة غير منقصة حقوق أهلها منها إلا أن يصدقوا معناه يتصدقوا وهو فى قراءة أبى فادغمت التاء فى الصاد لقرب مخرجهما. -قرآن- ٨٥-١٠٤

فصل

وقوله تعالى فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يعنى إن كان هذا القاتل الذى قتله المؤمن خطأً من قوم هم

أعداء لكم مشركون و هو مؤمن فعلى قاتله تحرير رقبه مؤمنه. واختلفوا فى معناه فقال قوم إذا كان القتل فى عداد الأعداء و هو مؤمن بين أظهرهم لم يهاجر فمن قتله فلا دية له و عليه تحرير رقبه مؤمنه لأن الدية ميراث وأهله كفار لا يرثونه هذا قول ابن عباس . وقال آخرون بل عنى به من أهل الحرب من تقدم دار الإسلام ثم يرجع إلى دار الحرب فإذا مر بهم جيش من أهل الإسلام فهرب قومه وأقام ذلك المسلم بينهم فقتله المسلمون وهم يحسبونه كافرا. ثم قال و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله و تحرير رقبه مؤمنه معناه إن كان القتل الذى قتله المؤمن خطأ من قوم بينكم و بينهم أيها المؤمنون ميثاق أو عهد أى عهد و ذمه و ليسوا أهل حرب لكم فدية مسلمة إلى أهله يلزم عاقله قاتله و تحرير رقبه مؤمنه على القاتل كفارة لقتله . واختلفوا فى صفة هذا القتل الذى هو من قوم بيننا و بينهم ميثاق أو هو مؤمن -قرآن- ١٦-٩٤-قرآن- ٦١٨-٧٣١ [صفحہ ٤١٠] أو كافر فقال قوم هو كافر إلا- أنه يلزم قاتله دية لأن له و لقومه عهدا ذهب إليه ابن عباس و قال آخرون بل هو مؤمن فعلى قاتله دية يؤديها إلى قومه من المشركين لأنهم أهل ذمة و هو المروى فى أخبارنا إلا- أنهم قالوا تعطى دية و رثته المسلمون دون الكفار. و الميثاق العهد والمراد به هاهنا الذمة وغيرها من العهود. والخطأ هو أن يريد شيئا فيصيب غيره . والدية الواجبة فى قتل الخطأ مائة من الإبل إن كانت العاقلة من أهل الإبل . و قال ابن مهران يزيد هو أن يكون المقتول مؤمنا من قوم معاهدين و ذكر ابن إسحاق أنه يجوز أن لا يكون مؤمنا ولأجل المهادنة و الميثاق و جبت الدية و الكفارة.

فصل

أما دية أهل الذمة فقال قوم هى دية المسلم سواء ذهب إليه ابن مسعود و اختاره أبو حنيفة و قال قوم هى على النصف من دية المسلم و قال قوم هى على الثلث من دية المسلم ذهب إليه الشافعى و قال إنها أربعة آلاف . و أما دية المجوسى فلا خلاف أنها ثمانمائة درهم و كذلك عندنا دية اليهودى و النصرانى و الأثنى منهم أربعمائة درهم و الدليل عليه إجماع الطائفة. فإن احتج المخالف بقوله و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبه مؤمنه و دية مسلمة إلى أهله ثم قال و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة و ظاهر الكلام يقتضى أن الدية واحدة. قلنا هذا السؤال ساقط على قول من يقول هذا القتل الذى هو من قوم -قرآن- ٣٨٣- ٤٧٥-قرآن- ٤٨٥-٥٥٤ [صفحہ ٤١١] بينكم و بينهم ميثاق هو مؤمن و معناه إن كان القتل الذى قتله المؤمن خطأ من قوم بينكم و بينهم ميثاق أى ذمه و عهد و ليسوا من أهل حرب لكم فدية مسلمة إلى أهله لأنهم أهل الذمة و أما على قول من يقول إن هذا القتل كافر فلا شبهة فى أن ظاهر الكلام لا يقتضى التساوى فى مبلغ الدية و إنما يقتضى التساوى فى وجوب الدية على سبيل الجملة. و فى تقديم تحرير الرقبه على الدية فى صدر الآية و تقديم الدية على تحرير الرقبه فى آخر الآية خبيثة لطيفة و كذلك فى قوله إلا أن يصدقوا إشارة حسنة و الأحسن أن تكون الكناية فى كان من قوله فإن كان من قوم عدو لكم للقتل دون أن يكون للمؤمن لأن قوله و هو مؤمن يمنع من ذلك . و كذا الكناية فى كان من قوله و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق للمقتول لأن المقبول يقع على المؤمن و الكافر فإن كان القتل من هؤلاء الكافرين كافرا فديته دية الكافر و إن كان مؤمنا فديته دية المؤمن هذا هو المذهب و يجوز أن يكون كان تامه فى أول الآية من قوله و ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ أى ما وقع قتل مؤمن لمؤمن لإقتلا خطأ. -قرآن- ٤٦٥-٤٨٤-قرآن- ٥٤٠-٥٧٢-قرآن- ٦١٣-٦٢٧-قرآن- ٦٧٥-٧٢٤-قرآن- ٩٣٠-٩٨٣

فصل

ثم قال تعالى فمن لم يجد فصية يام شهرين متتابعين اختلفوا فى معناه فقال قوم يعنى فمن لم يجد الرقبه المؤمنه كفارة عن قتله

المؤمن خطأ لإعساره فعليه صيام شهرين متتابعين و قال آخرون فمن لم يجد الديه فعليه صوم شهرين عن الديه والرقبه و قال مسروق تأويل الآيه فمن لم يجد رقبه مؤمنه و لاديه يسلمها إلى أهله فعليه صوم شهرين متتابعين . -قرآن- ١٧-٦٣ [صفحه ٤١٢] والأول هو الصحيح لأن ديه قتل الخطأ على العاقلة والكفاره على القاتل يجمع الأمه على ذلك . وصفه التتابع فى الصوم أن يتابع الشهرين لايفصل بينهما بإفطار يوم على ماقدمناه فى باب الكفاره. ثم قال توبه من الله و هو نصب على القطع ومعناه رخصه من الله لكم إلى التيسير عليكم بتخفيفه ماخفف عنكم من فرض تحرير رقبه مؤمنه بإيجاب صوم شهرين متتابعين . قال الجبائى إنما قال توبه من الله لأنه تعالى بهذه الكفاره التى يلزمها يدرأ العقاب والذم عن القاتل لأنه يجوز أن يكون عاصيا فى السبب و إن لم يكن عاصيا فى القتل من حيث إنه رمى فى موضع هو منهى عنه و إن لم يقصد القتل و هذا ليس بشىء لأن الآيه عامه فى كل قاتل خطأ و ماذكره ربما اتفق فى الأحاد. وإلزام ديه الخطأ للعاقلة ليس هو مؤاخذه البرىء بالسقيم فإن ذلك ليس بعقوبه بل هو حكم شرعى تابع للمصالح و لوخلىنا والعقل ماأوجبناه و قد قيل إن ذلك على وجه المواساه والمعاونه. ثم قال و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها واستدل المعترض بهذه الآيه على أن مرتكب الكبره يخلد فى نار جهنم و أنه إذاقتل مؤمناً يستحق الخلود فيها و لايعفى عنه . ولنا أن نقول لهم ماأنكرتم أن يكون المراد بالآيه الكفار و من لا-ثواب له أصلا فأما من يستحق الثواب فلايجوز أن يكون مرادا بالخلود فى النار أصلا و قد استوفى الكلام فى أصحابنا فى الأصول . -قرآن- ٢٠٨-٢٢٦- قرآن- ٣٩٤-٤١٢-قرآن- ٨٨٥-٩٥٢ [صفحه ٤١٣] و قد ذكر جماعة من المفسرين أن الآيه متوجهه إلى من يقتل مؤمناً تعصبا لإيمانه و ذلك لا- يكون إلاكافرا. و قال على بن موسى القمى إن التقدير فى الآيه من يقتل مؤمناً لدينه والوعيد ورد على هذا الوجه لأنه إذاقتله لأجل أنه مؤمن فقد كفر.

فصل

أما قوله يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هذا فَخُذُوهُ و إِنْ لَمْ تُوْتُوهُ فَاحْذَرُوا فقد قال أبو جعفر نزلت فى أمر بنى النضير وبنى قريظه. قال قتاده إنما كان ذلك فى قتيل بينهم قالوا إن أفتاكم محمد بالديه فاقتلوه و إن أفتاكم بالقود فاحذروه فلما أرادوا الانصراف تعلقت قريظه بالنضير قالوا يا أبا القاسم وكرهوا أن يقولوا يا محمد لئلا يوافق ذلك ما فى كتبهم من ذكره هؤلاء إخواننا بنو النضير إذاقتلوا منا قتيلا لايعطون القود منهم وأعطونا سبعين وسقا من تمر و إن أخذوا الديه أخذوا منا مائه وأربعين وسقا وكذا جراحاتنا على انصاف جراحاتهم فأنزل الله و إِنْ تُعْرَضَ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئاً و إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ أى فاحكم بينهم بالسواء فقالوا لانرضى بقضائك فأنزل الله أ فَحْكُمِ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ و مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. ثم قال تعالى و كَيْفَ يُحْكُمُونَكَ و عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ شَاهِدًا لَكَ فيما -قرآن- ١١-٧٩-قرآن- ٥٥٦-٦٤٠-قرآن- ٧٠٢-٧٨٦-قرآن- ٨٠٤-٨٤٨ [صفحه ٤١٤] يخالفونك ثم فسر ما فيها من حكم الله فقال و كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ الْآيَةَ. فَإِنْ تَوَلَّوْا يَعْنِي بنى النضير لماقالوا لانرضى بحكمك -قرآن- ٤٦-١١٤-قرآن- ١٢١-١٣٤

باب القتل الخطأ وشبه العمد

اعلم أن القتل على ثلاثه أضرب عمد محض و هو أن يكون عامدا باله يقتل غالبا كالسيف والسكين والحجر الثقيل عامدا فى قصده و هو أن يقصد قتله بذلك فمتى كان عامدا فى قصده عامدا فى فعله فهو العمد المحض قال تعالى و مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ. والثانى خطأ محض و هو ما لم يشبه شيئا من العمد بأن يكون مخطئا فى فعله مخطئا فى قصده مثل أن رمى

طائرا فأصاب إنسانا فقد أخطأ في الأمرين قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّتِهِ مُؤْمِنَةٌ. الثالث عمد الخطأ أو شبه العمد والمعنى واحد وهو أن يكون عامدا في فعله مخطئا في قصده فأما كونه عامدا في فعله فهو أن يعمد إلى ضربه لكنه بآلة لا تقتل غالبا كالسوط والعصا الخفيفة والخطأ في القصد أن يكون قصده تأديبا وزجره وتعليمه لكنه إن مات منه فهو عامد في فعله مخطئ في قصده . ويمكن أن يستدل على هذا النوع من القتل أيضا بقوله وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً الْآيَةَ فَالخطأ شبيه العمد هو أن يعالج الطبيب غيره بما -قرآن- ٢١٩-٢٧٢-قرآن- ٤٣٥-٤٩٣-قرآن- ٨٣٨-٨٩١ [صفحة ٤١٥] قد جرت العادة بحصول النفع عنده أو بفصده فيؤدى ذلك إلى الموت فإن هذا و ما قدمناه يحكم فيه بالخطأ شبيه العمد ويلزم فيه الدية مغلظة و لا قود فيه على حال . والدية فيه تلزم القاتل بنفسه في ماله خاصة و إن لم يكن له مال استسعى فيها أو يكون في ذمته إلى أن يوسع الله عليه والدية في ذلك مائة من الإبل أثلاثا و هذه الدية تستأدى في سنتين . و على هذا القاتل بعد إعطاء الدية كفارة عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد كان عليه صيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا كما على قاتل الخطأ المحض لأن الآية أيضا دالة عليه . وكفارة قتل العمد بعد العفو له بيدل أو بلا بدل هذه الثلاثة والدليل عليه بعد الإجماع السنة فإن لم يقدروا على ذلك تصدقوا بما استطاعوا وصاموا ما قدروا عليه

باب ديات الجوارح والأعضاء والقصاص فيها

إشارة

قال الله تعالى وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا. هذا و إن كان إخبارا من الله تعالى أنه مما كتب على اليهود في التوراة فإنه لا خلاف أن ذلك ثابت في شرعنا و ذلك لأنه إذ اصح بالقرآن أو بالسنة أن حكما من الأحكام كان ثابتا في شريعته من كان قبل نبينا من الأنبياء ع -قرآن- ١٩-١٧٠ [صفحة ٤١٦] و لا يثبت نسخه لآقرآنا و لاسنة فإنه يجب العمل به . يقول الله عز و جل فرضنا على اليهود الذين تقدم ذكرهم في التوراة أن النفس بالنفس ومعناه إذا قتلت نفس نفسا أخرى متعمدا فإنه يستحق عليه القود إذا كان القاتل عاقلا مميزا و كان المقتول مكافئا للقاتل إما أن يكونا مسلمين حرين أو كافرين أو مملوكين فأما أن يكون القاتل حرا مسلما والمقتول كافرا أو مملوكا فإن عندنا لا يقتل به و فيه خلاف بين الفقهاء و إن كان القاتل مملوكا أو كافرا والمقتول مثله أو فوقه فإنه يقتل بلا خلاف . ويراعى في قصاص الأعضاء ما يراعى في قصاص النفس من التكافؤ ومتى لم يكونا متكافئين فلا قصاص على الترتيب الذى رتبناه في النفس سواء و فيه أيضا خلاف . ويراعى في الأعضاء التساوى أيضا فلا يقطع العين اليمنى باليسرى و لا يقطع اليمين باليسار و لا يقطع الناقصة بالكامل فممن قطع يمين غيره وكانت يمين القاطع شلاء قال أبو على يقال له إن شئت قطعت يمينه الشلاء أو تأخذ دية يدك و قد ورد في أخبارنا أن يساره تقطع إذا لم يكن للقاطع يمين . وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع أنه قال دية اليد إذا قطعت خمسون من الإبل فما كان جروحا دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منكم و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون -رواية- ١-٢-رواية- ٦٠-٢٠١ و فى هذا إشارة إلى أن الحكم بذلك أو بغيره ليس إلا- إلى حجة الله أو من يأمره بالحجة. فأما عين الأعور فإنها تقلع بالعين الذى يقلعها سواء كانت المقلوعة عوراء أو لم تكن فإن قلعت العوراء كان فيها كمال الدية إذا كانت خلقة أو ذهبت [صفحة ٤١٧] بآفه من الله تعالى أو تقلع إحدى عيني القالع ويلزمه مع ذلك نصف الدية و فيه خلاف .

فصل

وقوله تعالى وَ الْجُرُوحِ قِصَاصًا لِّتَقْدِيرِ أَوْجِبْنَا أَنْ النَّفْسِ تَقْتُلُ إِذْ قَتَلْتَ نَفْسًا بِغَيْرِ حَقٍّ وَفَرْضْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ . وظاهر هذه الآية لا يقتضى أنامتعبدون بهذه الأحكام لأنها حكاية عن أمه أنه فرض عليهم ذلك إلا أن العلماء مجمعون على أنها أيضا بهذه الأحكام متعبدون لابهذه الآية بل بالآية التى فى سورة البقرة وهى مجارية لهذه ولايجب من الاتفاق فى كثير من المتعبدات أن تكون الشريعتان واحدة بعينها. ومعنى النَّفْسِ بِالنَّفْسِ تَقْتُلُ النَّفْسَ قِطْلَ قِطْلٍ وَ ذَلِكَ مِنْ الْإِتْفَاقِ فِي كَثِيرٍ مِنْ طَوِيلٍ وَ فِيهِ تَخْصِيصٌ . وَمَعْنَى الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ تَقْلَعُ الْعَيْنَ لِمَنْ قَلَعَ عَيْنًا بِغَيْرِ حَقٍّ . وَ كَذَا إِنْ قَطَعَ أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ أَوْ قَلَعَ أَوْ كَسَرَ سِنًا لَهُ أَوْ جَرَحَهُ بِجِرَاحَةٍ يَفْعَلُ بِهِ مِثْلَهُ وَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ لِأَنَّ الْقِصَاصَ أَنْ يَتَّبَعَ بِهِ فِعْلُهُ فَيَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَمَعْنَاهَا ذَاتُ قِصَاصٍ أَيْ يَقَاصُ الْجَارِحَ قِصَاصًا . وَ تَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِكُتُبِ الْفِقْهِ أَوْلَى لَكِنَّا نَذَكُرُ أَلْفَاظًا يَسِيرَةً . -قرآن- ١٦-٣٤-قرآن- ٤٢٠-٤٣٦-قرآن- ٥٢٢-٥٣٨-قرآن- ٦٧١-٦٨٩

فصل

و أما الجروح فإنه يقتص منها إذا كان الجراح مكافئا للمجروح على ما بيناه فى النفس فيقتص بمثل جراحته الموضحة بالموضحة والهاشمة بالهاشمة والمنقلة بالمنقلة ولاقتصاص فى المأمومة وهى التى تبلغ أم الرأس ولا الجائفة [صفحة ٤١٨] وهى التى تبلغ الجوف لأن فى القصاص منهما تضريرا بالنفس . ولا ينبغي أن يقتص الجراح بعد أن يندمل من المجروح فإذا اندمل اقتص حينئذ من الجراح وإن سرت إلى النفس كان فيها القود . وكسر العظم لاقتصاص فيه وإنما فيه الدية . وكل جراحة كانت ناقصة فإذا قطعت كان فيها حكمومة ولا يقتص بها الجراحة الكاملة كيد شلاء وعين لا تبصر وسن سوداء متأكلة فإن فى جميع ذلك حكمومة لا تبلغ دية تلك الجراحة وقدرونا فى هذه الأشياء مقدرًا وهولت دية العضو الصحيح . والعين تعلق بالعين وإن تفاوتتا فى الصغر والكبر والحسن والقبح وزيادة البصر إلا أن تكون عمياء .

فصل

وقوله تعالى فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهَا لِهَاءِ فِي كَفَّارَةٍ لَهُ لِهَاءِ فِي كَفَّارَةٍ لَهُ يَحْتَمِلُ عَوْدَهَا إِلَى أَحَدٍ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَقْوَى أَنَّهَا عَائِدَةٌ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ مِنَ الْمَجْرُوحِ أَوْ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ لِأَنَّهُ إِذَا تَصَدَّقَ بِذَلِكَ عَلَى الْجَارِحِ لَوْ جَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ عَنْهُ عَقُوبَةُ مَا مَضَى مِنْ مَعَاصِيهِ . الثَّانِي أَنَّهَا تَعُودُ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ أَخَذِ الْحَقِّ عَنْهُ . وَإِنَّمَا رَجَحْنَا الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْعَائِدَ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَذْكَورٍ وَهُوَ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ عَنْهُ لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَاهُنَا كَفَّارَةٌ وَقِصَاصٌ كَمَا قَتَلَ خَطِيئَةَ الْمُؤْمِنِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَفَّارَةٌ وَدِيَةٌ لِمَا سَقَطَتِ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ أَسْقَطَ الْمَجْرُوحُ الْقِصَاصَ كَمَا لَا تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ فِي قَتْلِ الْخَطِيئَةِ وَإِنْ تَصَدَّقُوا بِالْدِيَةِ فَتَسْقُطُ . وَمَعْنَى مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَفَا عَنِ الْحَقِّ وَأَسْقَطَ . -قرآن- ١٦-٥٦ [صفحة ٤١٩] فَإِنْ قِيلَ هَلْ يَكْفُرُ الذَّنْبُ إِلَّا التَّوْبَةُ أَوْ اجْتِنَابُ الْكَبِيرَةِ . قُلْنَا عَلَى مَذْهَبِنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ الذَّنْبُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَفَضَّلَ اللَّهُ بِإِسْقَاطِ عِقَابِهَا كَمَا قَالَ عٌ مِنْ يَعْفُ اللَّهُ عَنْهُ -رواية- ١-٢-رواية- ١١-٣٦ . وَقَوْلُهُ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ مِنْ لِسَانِ الْحَقِّ وَ الَّذِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْقِصَاصَ وَالضَّمِيرُ فِيهِ بِهَ لِحَقِّهِ يَقُولُ وَلِي الْمَقْتُولِ وَ مِنْ جَرَحٍ أَوْ أُصِيبَ عَضُوهُ مِنْهُ إِنْ عَفَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ حَقِّهِ وَ لَمْ يَطْلُبْ بِالْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَةِ فَهُوَ أَيْ فَعَلَهُ ذَلِكَ وَ تَرَكَ لِحَقِّهِ كَفَّارَةً لَهُ أَيْ يَكْفُرُ اللَّهُ لَهُ ذَنْبُهُ فَلَا يُؤَاخِذُهُ بِهَا وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ كَفَّارَةٌ لِلْحَامِي أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْوَلِيُّ

فصل

و أما قوله وَ الْعَدِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ إلى قوله وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ الْعَفْوُ فِي الْآيَةِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسَاءَةِ إِلَى نَفْسِهِمْ الَّذِي لَهُ الْاِخْتِصَاصُ بِهَا فَمَتَى عَفَا عَنْهَا كَانُوا مَمْدُوحِينَ وَ أَمَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ وَ حُدُودِهِ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ تَرْكُهَا وَ لَا الْعَفْوُ عَنْهَا وَ لَا يَجُوزُ لَهُ عَنِ الْمُرْتَدِّ وَعَمَّنْ يَجْرَى مَجْرَاهُ . وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَنَا الْاِخْتِصَاصَ مِنْهُ مِنَ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِالْجَانِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَسَمَاءِ سَيِّئَةٍ لِلْاِزْدِوَاجِ كَمَا قَالَ وَ إِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ . -قرآن- ١٣-٦٥-قرآن- ٧٧-١٥٦-قرآن- ٣٧٩-٤١٣-قرآن- ٦٠١-٦٥٢ [صفحة ٤٢٠] ثم مدح العافي بما له أن يفعله فقال فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ أَي فِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ وَ هُوَ سُبْحَانَهُ يَشْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ أَي لَمْ أَرْغَبْكُمْ فِي الْعَفْوِ عَنِ الظَّالِمِ لِأَنِّي أَحْبَبْتُ لَأَنِّي أَحْبَبْتُ الْإِحْسَانَ وَالْعَفْوَ . ثُمَّ أَخْبَرَ أَنْ مَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ أَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَبِيلٌ قَالَ قِتَادَةُ بَعْدَ ظُلْمِهِمَا يَكُونُ فِيهِ الْقِصَاصُ بَيْنَ النَّاسِ فِي النَّفْسِ أَوِ الْأَعْضَاءِ أَوِ الْجَرْحِ فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِمَنْ ظَلَمَهُ . وَ قَالَ قَوْمٌ إِنْ لَهُ أَنْ يَنْتَصِرَ عَلَى يَدِ سُلْطَانٍ عَادِلٍ بِأَنْ يَحْمِلَهُ إِلَيْهِ وَيَطَالِبُهُ بِأَخْذِ حَقِّهِ مِنْهُ لِأَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ الَّذِي يَقِيمُ الْحُدُودَ وَيَأْخُذُ مِنَ الظَّالِمِ لِلْمَظْلُومِ . فَصَلِّ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا . فَأُولَ مَا يَكُونُ الْجَنِينَ نُطْفَةً وَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَارًا وَيَصِيرُ عَلَقَةً وَ فِيهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِحَسَابِ ذَلِكَ ثُمَّ يَصِيرُ مُضْغَةً وَ فِيهَا سَبْعُونَ دِينَارًا ثُمَّ يَصِيرُ عِظْمًا وَ فِيهِ ثَمَانُونَ دِينَارًا ثُمَّ يَصِيرُ صُورَةً بِلَا رُوحٍ مَكْسُورًا عَلَيْهَا اللَّحْمُ خَلْقًا سَوِيًّا شَقَّ لَهُ الْعَيْنَانِ وَالْأَذْنَانِ وَالْأَنْفَ قَبْلَ أَنْ تَلْجُهِ الرُّوحُ وَ فِيهِ مِائَةٌ دِينَارٍ ثُمَّ تَلْجُهِ الرُّوحُ وَ فِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ وَ بِذَلِكَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ قَرَأَ الْآيَةَ . قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَ غَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ قَالَ قَوْمٌ -قرآن- ٤١-٦٢-قرآن- ١٠٩-١٣٧-قرآن- ٢٨٣-٢٩٥-قرآن- ٥٧٢-٧٨٢-قرآن- ١١٥٧-١٣٣٨ [صفحة ٤٢١] أَرَادَ بِهِ جَمِيعَ الْخَلْقِ لِأَنَّ النُّطْفَةَ الَّتِي خَلَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا تَكُونُ مِنَ الْغِذَاءِ وَالْغِذَاءُ يَكُونُ مِنَ التُّرَابِ وَ الْمَاءِ فَكَانَ أَصْلُهُمْ كُلُّهُمْ التُّرَابُ ثُمَّ أَحَالَهُ بِالتَّدرِيجِ إِلَى النُّطْفَةِ ثُمَّ أَحَالَ النُّطْفَةَ عَلَقَةً وَ هِيَ الْقِطْعُ مِنَ الدَّمِ جَامِدَةٌ ثُمَّ أَحَالَ الْعَلَقَةَ مُضْغَةً وَ هِيَ شَبِيهَةٌ قِطْعَةٍ مِنَ اللَّحْمِ مَمْضُوعَةٌ وَ الْمُضْغَةُ مَقْدَارٌ مَا يَمِضُغُ مِنَ اللَّحْمِ فَخَلَقَهُ تَامَةً الْخَلْقَ وَ غَيْرَ تَامَةٍ وَقِيلَ مَتَّصُورَةٌ وَ غَيْرَ مَتَّصُورَةٌ وَ هُوَ السَّقَطُ . ثُمَّ أَنْشَأْنَا خَلْقًا آخَرَ بِنَبَاتِ الْأَسْنَانِ وَ الشَّعْرِ وَأَعْضَاءِ الْعَقْلِ وَ الْفَهْمِ وَقِيلَ خَلْقًا آخَرَ أَي ذَكَرْنَا وَأَنْشَأْنَا . وَجَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي الْمَوْوَدَةِ مَا هِيَ وَ هَلِ الْاِعْتِرَالُ وَ أَدَّ وَ هَلِ إِسْقَاطُ الْمَرْأَةِ جِنِينِهَا وَ أَدَّ -قرآن- ٣٦٩-٣٩٦ قَالَ عَلَى عِ إِذَا لَاتُكُونُ مَوْوَدَةٌ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا الْبَارَاتُ السَّبْعُ فَقَالَ عَمْرٌ صَدَقَتْ -رَوَايَاتُ- ١-٢-٣-رَوَايَاتُ- ١٦-٨٣ . وَ أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِالْبَارَاتِ السَّبْعِ طَبَقَاتِ الْخَلْقِ السَّبْعِ الْمَشْتَبَةِ فِي قَوْلِهِ وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ الْآيَةِ فَعَنَى سُبْحَانَهُ وَ لَادَتَهُ مِيتًا فَأَشَارَ عَلَى ع أَنَّهُ إِذَا اسْتَهَلَّ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ثُمَّ دَفِنَ فَقَدْ وَئَدَ وَ قَصَدَ بِذَلِكَ أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْحَامِلَ إِذَا اسْقَطَتْ جِنِينَهَا قَبْلَ أَنْ تَلْجُهِ الرُّوحَ بِالتَّداوِي فَقَدْ وَادَتْهُ -قرآن- ٨١-١٢٠

باب الزيادات

إشارة

اعلم أن الحر لا يقتل بالعبد أخذاً بقوله تعالى كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ وَهِيَ مفسرة لما أبهم في قوله النَّفْسِ بِالنَّفْسِ لأن تلك واردة لحكاية ما كتب في التوراة على أهلها و هذه خوطب بها المسلمون وكتب عليهم فيها. وروى أنه كان بين حنين دماء في الجاهلية فأقسموا لنقتلن الاثنين بالواحد والحر بالعبد فتحاكموا إلى رسول الله ص حين جاء الإسلام فنزلت وأمرهم أن يتساووا. -قرآن- ٤٨-٨٤-قرآن-١١٥-١٣١ [صفحة ٢٢٢] وقوله فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ كَقَوْلِكَ سِيرَ يَرِيدُ بَعْضَ السَّيْرِ وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِأَنَّ عَفَا لَا يَتَعَدَى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ. وَأَخُوهُ هُوَ الْوَلِيُّ الْمَقْتُولِ وَذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْإِخْوَةِ لِيُعْطَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِذِكْرِ مَا هُوَ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا مِنَ الْجَنَسِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ . فَإِنْ قِيلَ إِنَّ عَفَا يَتَعَدَى بَعْنَ لِبِالْإِسْلَامِ فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ. قلنا يتعدى بعن إلى الجاني و إلى الذنب فيقال عفوت عن فلان و عن ذنبه قال تعالى عَفَا اللَّهُ عَنْكَ وَ قَالَ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا فَإِنْ تَعَدَى إِلَى الذَّنْبِ قِيلَ عَفَوْتُ لِفُلَانٍ عَمَّا جَنَى كَمَا يُقَالُ تَجَاوَزْتَ لَهُ عَنْهُ وَ عَلَى هَذَا مَا فِي الْآيَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ فَمَنْ عَفَا لَهُ مِنْ جَنَائِهِ فَاسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الْجَنَائِيَّةِ. فَإِنْ قِيلَ هُنَا فَسَرْتُ عَفَا بِتَرْكِ جَنَى يَكُونُ شَيْءٌ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ. قلنا لأن عفا الشيء إذا تركه ليس يثبت ولكن أعفاه ذمته -قرآن- ٩-٤٤-قرآن- ٣٢٦-٣٤٣-قرآن- ٤٣١-٤٤٨-قرآن- ٤٥٦-٤٧٣ قوله ع أعفوا للحي -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٢٥. فإن قيل فقد ثبت قولهم عفا الشيء إذا نحاها فإن له فهلا فعلت معناه فمن عفا له من أخيه شيء. قلنا عبارة قلقه في مكانها والعفو في الجنایات عبارة مشهورة في الشرع فلانعدل عنها.

مسألة

قوله وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاءٌ عَرَفَ الْقِصَاصُ وَنَكَرَ الْحَيَاءُ لِأَنَّ الْمَعْنَى -قرآن- ٧-٣٤ [صفحة ٢٢٣] ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة و ذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة كما قاتل مهلهل بأخيه كليب حتى كاد يفنى بكر بن وائل فلما جاء الإسلام فشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل وقرئ ذلكم في القصص حيوة أي مما قص عليكم من حكم القتل والقصاص .

مسألة

وقوله وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ أَى بِأَحَدٍ ثَلَاثَ إِبْرَائِيلَ يَكْفُرُ أَوْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا عَمْدًا أَوْ يَزْنِي بَعْدَ إِحْصَانٍ . وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا أَى غَيْرَ رَاكِبٍ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا عَلَى الْعَاقِلِ فِي الْاِقْتِصَاصِ مِنْهُ فَلَا يُسْرِفُ الْوَلِيُّ أَى فَلَا يَقْتُلُ غَيْرَ الْقَاتِلِ وَقِيلَ الْإِسْرَافُ الْمِثْلَةُ وَقُرْئَفْلًا يُسْرِفُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبِرَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ وَ فِيهِ مَبَالِغَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَمْرِ وَقُرْئَ بِالتَّاءِ عَلَى خِطَابِ الْوَلِيِّ أَوْ قَتْلِ الْمَظْلُومِ . إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا لِضَمِيرِ إِمَّا لِلْوَلِيِّ يَعْنِي حَسَبَهُ أَنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُ بِأَنَّهُ أَوْجِبَ لَهُ الْقِصَاصَ فَلَا يَسْتَرِدُّ عَلَى ذَلِكَ وَبِأَنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُ بِمَعُونَةِ السُّلْطَانِ وَبِإِظْهَارِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ فَلَا يَقَعُ مَا وَرَاءَ حَقِّهِ أَمَّا الْمَظْلُومُ لِأَنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُ حَيْثُ أَوْجِبَ الْقِصَاصَ بِقَتْلِهِ وَبِنَصْرِهِ وَ فِي الْآخِرَةِ بِالثَّوَابِ وَ أَمَّا الَّذِي يَقْتُلُهُ الْوَلِيُّ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَيُسْرِفُ فِي قَتْلِهِ فَإِنَّهُ مَنْصُورٌ بِإِجَابِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُسْرِفِ . -قرآن- ٩-٦٨-قرآن- ١٣٦-١٥٨-قرآن- ١٨٤-٢١٦-قرآن- ٢٤٧-٢٥٧-قرآن- ٣١٦-٣٢٦-قرآن- ٤٣٧-٤٥٧ [صفحة ٢٢٤]

مسألة

و أما قوله مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ فَتَقْدِيرُهُ بِغَيْرِ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ فُسَادٍ عَطَفَ عَلَى نَفْسٍ بِمَعْنَى أَوْ بِغَيْرِ فُسَادٍ وَ هُوَ الشَّرْكَ أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ شَبَّهَ الْوَاحِدَ بِالْجَمْعِ وَجَعَلَ حُكْمَهُ حُكْمَهُمْ . قلنا لأن كل إنسان مدلى بما يدل به الآخر وثبوت الحرمة فإذا قتل فقد

أهين وتركت حرمة و على العكس فلا فرق بين الواحد والجمع فى ذلك . ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ أَى بَعْدَ مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ لَمُسْرِفُونَ فى القتل لا يبالون بعظمته . -قرآن- ١٣-٤٣-قرآن-٦٧-٧٦-قرآن-٣٣١-٣٦٧-قرآن-٣٩١-٤٠٢

مسألة

سئل أبو عبد الله ع عن القسامة فى القتل فكان بدؤها من قبل رسول الله ص فقد وجد أنصارى قتل قالوا يا رسول الله قتلت اليهود صاحبنا قال ليقسم منكم خمسون رجلا على أنهم قتلوه فقالوا نقسم على ما لم نر فقال ليقسم اليهود قالوا من يصدق اليهود فقال أنا أودى دية صاحبكم إن الله حكم فى الدماء ما لم يحكم فى شىء من حقوق الناس لتعظيمه الدماء -رواية- ١-٢-رواية- ٣- ٣٥٧ فاليمين على المدعى عليه فى سائر الحقوق و فى الدم على المدعى كمتارى . [صفحہ ٤٢٥]

مسألة

وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً أَى مَاصِحَ وَ لَاسْتِقَامَ وَ لَإِلَاقَ بِحَالِهِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ابْتِدَاءً غَيْرَ قِصَاصٍ إِلَّا خَطَأً أَى إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْخَطَا وَ انْتَصَبَ خَطَأً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أَى مَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ لَعَلَّهُ مِنَ الْعِلَلِ إِلَّا لِلْخَطَا وَ حُدَّهُ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا بِمَعْنَى لَا يَقْتُلُهُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا- فِي حَالِ الْخَطَا وَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً مُصَدِّرًا لِإِقْتِلَا- خَطَأً. وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَعَلِيهِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَ التَّحْرِيرُ الْإِعْتَاقُ وَ الرَقَبَةُ عِبَارَةٌ عَنِ النَّسْمَةِ كَمَا عُبِّرَ عَنْهَا بِالرَّأْسِ يُقَالُ فُلَانٌ يَمْلِكُ كَذَا رَأْسًا مِنَ الرَّءُوسِ . فَإِنْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَجِبُ الدِّيَةُ أَوِ الرَّقَبَةُ. قُلْنَا عَلَى الْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ الرَّقَبَةَ فِي مَالِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الدِّيَةُ إِنْ كَانَ أَقْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ فَعَلَى مَالِهِ أَيْضًا عَلَى الْأَحْوَالِ وَ إِنْ كَانَ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَالدِّيَةُ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْعَاقِلَةُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ أَوْ كَانُوا وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ فَفِي مَالِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَسْعَى وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ . إِلَّا أَنْ يَصِيَّ دَقُّوا عَلَيْهِ بِالدِّيَةِ وَ مَعْنَاهُ الْعَفْوُ . فَإِنْ قِيلَ بِمَنْ يَتَعَلَّقُ أَنْ يَصِيَّ دَقُّوا وَ مَامَحَلُهُ . قُلْنَا يَتَعَلَّقُ بِعَلِيهِ أَوْ بِتَسْلِيمِهِ كَأَنَّهُ قِيلَ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ أَوْ تَسْلِيمُهَا إِلَّا- حِينَ تَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ وَ مَحَلُّهَا النَّصَبُ عَلَى الظَّرْفِ بِتَقْدِيرِ خِلَافِ الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَهْلِهِ بِمَعْنَى أَلَا يَتَصَدَّقَنَّ . -قرآن- ١-٥٤-قرآن- ٣٥٢-٣٨٠-قرآن- ٨٣٤-٨٥٣-قرآن- ٩٠١-٩١٤

مسألة

قوله وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ الْمَعْطُوفَاتِ -قرآن- ٧-٧٥ [صفحہ ٤٢٦] كلها قرئت منصوبه و مرفوعه و الرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى و كتبنا عليهم النفس بالنفس إما لإجراء كتبنا مجرى قلنا و إما لأن معنى الجملة التى هى قوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْكُتْبُ كَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ. وَ كَذَلِكَ قَالَ الزَّجَاجُ لَوْ قَرَأْنَا النَّفْسَ بِالنَّفْسِ الْكُسْرُ لَكَانَ صَحِيحًا أَوِ الْاسْتِنَافَ وَ الْمَعْنَى فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ مَأْخُودَةٌ بِالنَّفْسِ مَقْتُولَةٌ بِهَا إِذَا قَتَلَهَا بِغَيْرِ حَقِّ . وَ كَذَلِكَ الْعَيْنُ مَفْقُودَةٌ بِالْعَيْنِ وَ الْأَنْفُ مَجْدُوعٌ بِالْأَنْفِ وَ الْأُذُنُ مَقْطُوعَةٌ بِالْأُذُنِ وَ السِّنُّ مَقْلُوعَةٌ بِالسِّنِّ وَ الْجُرُوحُ ذَاتُ قِصَاصٍ وَ هُوَ الْمَقَاصَةُ وَ مَعْنَاهُ مَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقِصَاصُ وَ يَعْرِفُ الْمَسَاوَاءَ. -قرآن- ١٧٠-١٨٦-قرآن- ٢٥٤-٢٧٥

مسألة

إن قيل في قوله تعالى وَ الْمَدِينِ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ أهم محمودون على الانتصار. قلنا نعم لأن من أخذ الحق غير متعد حد الله و لم يسرف في القتل إن كان ولى الدم أورد على سفيه محاماة على عرضه فهو مطيع و كل مطيع محمود على أن كلتا التعليلين الأولى وجزاؤها سيئة لأنها تسوء من ينزل به . والمعنى أنه يجب إذا قوبلت الإساءة أن يقابل بمثلها من غير زيادة فمن عفا وأصلح بينه و بين خصمه بالعفو فأجره على الله عدة مبهمه لا يقاس أمرها في العظم لأنه لا يجب الظالمين دلالة على أن ... لا يكاد مؤمن فيه تجاوز بالسيئة خصوصا في حال الحرب و التهاب الحمية و الله أعلم بالصواب -قرآن- ٢٦-٧٨ [صفحہ ٤٢٧]

باب فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب

إشارة

اعلم أن القرآن على ثلاثة أقسام مما استدللنا به أحدها ما هو مجمل لا ينبى الظاهر عن المراد به تفصيلا مثل قوله تعالى أقيموا الصلاة و أتوا الزكاة و قوله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ و قوله فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ و ما أشبه ذلك فإن تفصيل أعداد الصلاة و عدد ركعاتها و تفصيل مناسك الحج و شروطه و مقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجها إلا ببيان النبي ع و وحى من جهة الله تعالى فتكلف القول في ذلك خطأ و ممنوع منه و يمكن أن تكون الأخبار متناولة له قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. وثانيها ما كان لفظه مشتركا بين معنيين فما زاد عليهما و يمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا فإنه لا ينبغي أن يقدم أحد فيقول هذا مراد الله منه إلا بقول معصوم ع بل ينبغي أن يقول إن الظاهر يحتمل الأمور و كل واحد يجوز أن يكون مرادا على التفصيل و متى كان اللفظ المشترك بين شيئين أو ما زاد عليهما و دل الدليل على أنه لا يجوز أن يريد إلا وجهها واحدا جاز أن يقال إنه المراد. وثالثها يكون ظاهره مطابقا لمعناه فكل من عرف اللغة التي خوطب بها -قرآن- ١٢٠-١٥٥-قرآن- ١٦٤-١٩٩-قرآن- ٢٠٨-٢٣٥-قرآن- ٤٩٩-٥٦٤ [صفحہ ٤٢٨] عرف معناها مثل قوله تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ و مثل قوله قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ و غير ذلك . و لا ينبغي لأحد أن ينظر في تفسير آية لا ينبى ظاهرها عن المراد مفصلا أن يقلد أحدا من المفسرين إلا أن يكون التأويل مجمعا عليه فيجب اتباعه لمكان الإجماع الذي هو حجة لأن من المفسرين من حمدت طرائقه و مدحت مذهبها في التأويل كابن عباس و الحسن و قتادة و مجاهد و غيرهم و منهم من ذمت مذهبها كأبي صالح و السدى و الكلبي. هذا في الطبقة الأولى فأما المتأخرون فكل واحد منهم نصر مذهبها و تأول على ما يوافق أصله فلا يجوز لأحد أن يقلد أحدا منهم بل ينبغي أن يرجع إلى الأدلة الصحيحة إما العقلية أو الشرعية من إجماع عليه أو نقل متواتر به عمن يجب اتباع قوله و لا يقبل في ذلك خبر واحد و خاصة إذا كان مما طريقه العلم . و متى كان التأويل مما يحتاج إلى شاهد من اللغة فلا يقبل من الشاهد إلا ما كان معلوما بين أهل اللغة سائغا بينهم و لا يجعل الشاذ النادر شاهدا على كتاب الله و ينبغي أن يتوقف فيه و يذكر ما يحتمله و لا يقطع على المراد منه بعينه و يحتاط في ذلك كله فإن كل أخذ بالاحتياط غير زال عن الشرائط. -قرآن- ٣٠-٨٩-قرآن- ١٠٢-

١٢٣

فصل

ثم اعلم أن الله سبحانه أغنانا بفضلها في الشرعيات عن أن نستخرج أحكامها بالمقاييس والاجتهادات التي تصيب مرة و تخطئ أخرى بل بين جميع ما يحتاج إليه المكلفون في تكليفهم عقلا- و شرعا و وقفهم عليه في كتابه و على لسان [صفحہ ٤٢٩] نبه

وحججه عليه وعليهم السلام فلاحاجه مع ذلك إلى تعسف وتكلف . والفقهاء ينبغي أن يكون كيسا فلا يختلجه بعد العلم شك على حاله فإن من أطفانا الخاصه ما يروونه آل محمد عنه ص في أشياء كثيرة يعلم وجوبها إجماع أنها من السنن كغسل من مس ميتا من الناس بعد البرد وقيل التطهير فإنه يعلم بالإجماع الذي هو حجة وجوب ذلك فإذا قال ع إن ذلك سنة فإن معناه أن وجوبه يعلم بالسنة لا بالكتاب . وكذلك إذا قال ع غسل يوم الجمعة واجب وعلم بالإجماع كونه مستحبا يعلم أن المراد به شدة التأكيد في استحبابه . وكذلك إذا علم من الأثر النبوي علما مقطوعا على صحته أن الأغسال الواجبة هي غسل الجنابة وغسل الحيض والاستحاضة والنفاس وغسل مس الميت على ما ذكرناه وتغسيل الأموات فقط وغسل من رأى أثر المنى على ثيابه التي لا يستعملها إلا هوبأن لم يذكر احتلاما. ثم ورد عنه ص بطريقة أهل بيته ع أن من ترك صلاتي الكسوف والخسوف متعمدا و قد احترق القرصان يجب عليه القضاء مع الغسل فلا يوهمنه نظم هذا الكلام أن غسل قاضى هذه الصلاة على هذا الوجه واجب مع تقدم علمه بكونه مستحبا غير واجب بتفصيل من النصوص وإنما تثبت بإيراد هذه المسألة على أخواتها. واعلم أن جميع كلامهم ع الوارد في الأصول رموز وإشارات كيلا يرى أحد أنه تعليم بل تقويم وأكثر ما فيه أنه تنبيه فإن كلامهم ع في فروع الفقه بيان وإيضاح كي لا يتورط أحد في القياس وقد أبى أكثر [صفحة ٤٣٠] الناس الإخلاف ما أشاروا إليه فسكتوا عن العقليات وتكلموا في الشرعيات . وقد وفيت بعون الله بما شرطت في صدر الكتاب والله سبحانه ينفعني . وأسأل الناظر فيه أن لا يخليني من صالح دعائه فقد كفته مئونة الدأب وصعوبة الطلب وفسرت له ما خلته ملتبس على من يقتبس . والحمد لله وحده والصلاة على خير خلقه محمد وآله من بعده

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموركم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علومنا ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعبه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و يساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبّاب و عموم الناس إلى التحرّي الأذق للمسائل الديتية، تخليف المطالب التافعة - مكان البلايت المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبّهات المنتشرة في الجامعة، و... - منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده على أنه

يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الشّفاة الاسلاميّة و الإيرانيّة - في أنحاء العالم - من جهةٍ أُخرى. - من الأنشطة الواسعة للمركز: الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و... د) إبداع الموقع الإلكترونيّ "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أُخرى ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمريّة و الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS ح) التعاون الفخريّ مع عشرات مراكز طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة ي) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربيّة المريّي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة المكتب الرّئيسيّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد"/ ما بين شارع "بَنج رَمضان" و مُفترق "وفائي" /بناية "القائميّة" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمريّة) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويّة الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الإلكترونيّ: Info@ghaemiyeh.com المتجر الإلكترونيّ: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريّة و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظة هامّة: الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتشيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكتّها لا تتوافى الحجم المتزايد و المتّسع للامور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الشّفايّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَل الله تعالى فرجه الشّريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩